دَفَّةُ الْحَرْبِ

التدابير السياسية لإدارة النزاعات المسلحة

Warcraft

Political measures to manage armed conflicts

الدكتور فتحي المنيصير

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

رقم الإيداع 563/ 2024

دار الكتب الوطنية

بنغازي – ليبيا

هاتف : 9090509 –9096379 – 9097074

بريد مصور : 9097073

بريد الكتروني nat_lib_libya@hotmail.com

ردمك (ISBN) 978–9959–1–3475–2

اللَّهُمَّ لاَ تُمْكِنُ الأَعْدَاءَ فِينَا

وَلاَ تُسَلِّطْهُمْ عَلَيْنَا . اللهُمَّ فَرِّقْ جَمْعَهُمْ وَشَتِّتْ شَمْلَهُمْ وَأَنْزِلْ بِهِمْ بَأْسَكَ الَّذِي لاَ تَرُوْدَهُ عَنِ القَوْمِ المُجْرِمِينَ « اللَّهمَّ مُنْزِلَ الكِتَابِ ، سَرِيعَ الحِسَابِ ، اللَّهمَّ اهْزِمِ الأحْزَابَ ، اللَّهمَّ اهْزِمْهُمْ وَزَلْزِلْهُمْ »

اللَّهُمَّ كُنْ لِأَبْطَالِنَا جُنُودَ الجَيْشِ اللِّيبِي البَوَاسِلَ مُؤَيِّداً وَظَهِيراً وَمُعِيناً وَنَصِيراً .

آمين

الإهداء

إلى جامعة الزيتونة النور الذي اختفى

في أخر النفق

طرابلس يوم الجمعة 3 شعبان 1441 هـ

27 مارس 2020

شكر وتقدير

بعد حمد الله والثناء الجميل الذي يليق بذاته المقدسة ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله محمد بن عبد الله أفضل الصلاة وأزكى السلام . أشكرك ربي على نعمك التي لا تعد ، وآلائك التي لا تحد ، أحمدك ربي وأشكرك على أن يسرت لي إتمام هذا البحث على الوجه الذي أرجو أن ترضى به عني . فبعد أن كتاباً قد أعددته للنشر قمتُ بإعادة صياغته ليكون بحثاً لنيل درجة الدكتوراه البحثية fa 10206968 من " جامعة كامبردج العالمية " ، وهأنا اليوم أعيد كتابته ليعود كتاباً كما كان فالله الحمد والشكر ؛ يقول العماد الأصفهاني : " إنّي رأيتُ أنه لا أحد يكتب كتاباً في يومه إلاّ قال في غده لو غُيّر هذا لكان أحسنُ ، ولو زِيدَ هذا لكان يُستحسنُ ، ولو قُدّم هذا لكان أفضلُ ، ولو تُرك هذا لكان أجملُ ، وهذا من أعظم العِبر ، وهو دليلٌ على استواء النقص بالجملة . وقد سعيتُ إلى كتابة هذا الكتاب بكل ما أوتيه من قوةٍ وجهد بنآءً على خبرتي العسكرية المتراكمة لأكثر من أربعين سنة وما وهبه الله لي من ابداع وابتكار باحثاً عن مفقودٍ في الفكر العسكري متابعاً لجديده وحديثه . وتلك لعمري إنها لغايةٌ حميدةٌ ومطلبٌ شريفٌ ، فما خلق الإنسان إلاّ ليسعى ويتميز والأجدر به أن يصنع امتيازه امتيازاً .

﴿ وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ [البقرة: 237] ، ثم أتوجه بالشكر إلى من رعاني معداً لهذا البحث أستاذي ومشرفي الفاضل الدكتور: مُحَمَّد العدوي ، صاحب الأيدي الكريمة ، الذي أسهم بعلمه الوافر، ووقته الثمين وعونه الصادق في مساعدتي فكان له الفضل بعد الله تعالى على البحث وعليَّ مذ كان الموضوع فكرة كتاب إلى أن صار رسالةً وبحثاً . فله مني الشكر كله والتقدير والعرفان . وأتوجه بالشكر الجزيل بل أرى أن أقفَ له شاكراً أبن عمي الغالي إبراهيم امنيصير الذي أغتبط بصحبته مذ عرفته صغيراً ورفيق الصبا والشباب ، والخريف أيضًا ، فكان نعم المعين . اللهم اجزه عني خير الجزاء ، واهْده لأحسن الأعمال فلا يهدي لأحسنها إلا أنت ، واصرف عنه سيِّئها فلا يصرف عنه سيئها إلا أنت ، اللهم وسِّع له في داره ، وبارك له في رزقه ، وأعنه ولا تُعن عليه ، وآثره ولا تؤثر عليه ، واجعله ذكَّارًا لك ، شكَّارًا لك ، مِطواعاً لك ؛ إنك سميعُ الدعاء . كما ويتوجب علي الاعتراف بالفضل أن أشكر جامعة الدفاع الوطني الباكستانية هناك حيث تجاوزنا أفاق التفكير لتتفتح الأذهان والأبصار إلى كيف نصنع الأحداث والأزمات ، وكيف نخلق سيناريوهات الحلول ، وكيف نقود الحرب على المستوى الإستراتيجي وكيف ننتصر على العدو . هناك بحدائقها الجميلة وردهاتها الرائعة ، وهيئة التدريس المتمكنة القوية ، وعشرات الألاف من الكتب في مكتبتها الضخمة وموظفيها الذين كانوا يسعون من بين أيدينا ليوفروا لنا كل ما نريد من كتب ومراجع ، وأتقدم بشكري الجزيل في هذا اليوم إلى أساتذتي الموقرين في لجنة المناقشة رئاسة وأعضاء لتفضلهم علي بقبول مناقشة هذه الرسالة ، فهم أهل لسد خللها وتقويم معوجها وتهذيب نتوآتها والإبانة عن مواطن القصور فيها ، سائلاً الله الكريم أن يثيبهم عني خيراً ، فلهم في النفس منزلة وإن لم يسعف المقام لذكرهم ، فهم أهل للفضل والخير والشكر.

" هذا ما عندي فإن أحسنت فمن الله، وإن أسأت أو أخطأت فمن نفسي والشيطان "

المقدمة

لقد انتهى عهد كتابتي على الورق ، وبات الحاسوب مكتبي ومكتبتي ، بينما كورونا يعيد في أيام قليلة ما عرفناه على نحوٍ مذهل إلى المربع الأول لقدِ استطاع أن يخطفنا ذهنياً ، فقد هممتُ أن أكتبَ موضوعاً جديداً ، فشعرت بالملل والإحباط في آنٍ ، ففي زمن كورونا يخبو نور الحرف وجذوة الكلمة ، وتملكني إحساس رهيب " هذا الزمان لا يصلح أن نكتب فيه " على رأي الشاعر صلاح عبد الصبور . زمن المرارة وفقد الإنسان ، في زمن الكورونا هل سنتمكن من كتابة النهاية ، وها هي آلة الحرب مازالت تطحن الشعب الليبي ، والأمل والوجع رفيقان فكان لزاماً عليَّ أن أحملهما تحسباً ليالي الأرق والقلم إذا راودني شغف الكتابة ، فما أصعب أن نكتب عن الحرب في زمن الحرب ، وعن الحرب في زمن الكورونا ، كمن يكتب عن الوفاء في زمن الغدر والخيانه ، وكأنها نهاية العالم الناس يموتون بالألاف حول العالم ، ونحن نجلس طوال الوقت أمام شاشة التليفزيون رغماً عن أنوفنا خوفاً من الخروج فنحمل الموت إلى البيوت . وخوفاً من إرهاب المليشيات الخارج من مغارات العفونة والجهل ، لتبقى حياتنا عنواناً هادئاً وإنسانياً لكل معرفه وثقافه في زمن الحرب والتعصّب والتنكيل والإرهاب . يختتم الكاتب الأمريكي (Joe Woodward) صاحب كتاب " أمور صغيرة عام في الكتابة " مقالة ماتعة حول أدب الحرب ، بعبارة ذات دلالة بارزة حول دوافع الكتابة عن الحرب بقوله : " يستمر الكاتب في الكتابة عن الحرب لإيجاد نقطة لا يمكن التراجع عنها ، والقراء يستمرون في القراءة عن الحرب للسبب نفسه ، دون أن يكون مُستغرباً إلى أن يتم التوصل إلى هدف . ورغم ذلك يناضل الكاتب كي يخبرنا بالحكاية الحقيقية ، وتشكيل آراء حقيقية حولها ، وفهم شيء يصعب فهمه . وهي تجسيد حقيقي لعبارة (McGuire Matt)الباحث في جامعة سيدني الغربية : " عندما تنتهي الحرب ، فالأدب يمكنه أن يساعدنا في فهم كل شيء " . ما أريد أن أقوله هو أن في زمن الكورونا العالم يتدعى خصوصاً وأن الملف الليبي لم يعد من الأولويات الدولية في ظل أزمة فايروس كورونا الذي يجتاح العالم ، أصبحنا لوحدنا في النزاع المسلح بعد أن كنا نطحن في أروقة السياسة الدولية . إن نقل النزاع المسلح من الميدان إلى طاولة السياسة مبكراً إنما لحفظ ماء وجه المهزوم ، وارغام المنتصر على الإستسلام ، وهذا ما أسميه " التحليل السياسي لميدان النزاع المسلح " . ويعرف النزاع المسلح وفقاً للقانون الدولي الإنساني التقليدي ، فإن هذا المصطلح يصف النزاعات المسلحة بين دولتين أو أكثر، وحالات الاحتلال العسكري لبعض أو كل أراضي طرف سامٍ متعاقد ، وكذلك حروب التحرير الوطني (المادة الثانية المشتركة بين اتفاقيات جنيف 1 و4، المادة 1 -3 – 4 من البروتوكول 1) . ولا يتضمن القانون الدولي الإنساني التقليدي والعرفي تعريفاً واضحاً لمفهوم النزاع المسلح . ويُنص في تعقيب المادة الثانية المشتركة أن أي خلاف ينشأ بين دولتين ويؤدي إلى تدخل أفراد القوات المسلحة هو نزاع مسلح ويقع في إطار المعنى الوارد في اتفاقيات جنيف ، حتى لو نفى أحد الطرفين وجود حالة حرب . أمّا التعريف القضائي: النزاعات المسلحة الدولية أو النزاعات المسلحة التي تم تدويله . إن تعقد النزاعات المسلحة الحديثة ، التي تتضمن طائفة واسعة من الأطراف الفاعلة من أطراف تابعة للدولة إلى أطراف غير تابعة للدولة وقوات مسلحة دولية وانتشار الآثار أحيانًا إلى أراضي دول غير أطراف رسميًّا في النزاع ، يثير تساؤلات حول التوصيف والقانون الذي يُطبق على هذه الأطراف الفاعلة والحالات .

وفي حين أن المشاركة العسكرية المباشرة من جانب دول عديدة يسهل تحديدها ، فإنها لا تفسر واقع معظم النزاعات المسلحة الحديثة ، التي تتحدى معايير قانونية رسمية . ويمكن أن تقع بعض النزاعات المسلحة بالفعل على أراضي دول عديدة بدون اشتراك جيوشها الوطنية بشكل مباشر . ويقع غيرها على أراضي دولة واحدة لكن يشارك فيها جماعات مسلحة غير تابعة للدولة وتعمل من أراضي دولة مجاورة ، وتخضع لسيطرة الدولة الأخيرة أو لا تخضع . وفي النهاية فإن بعض النزاعات المسلحة تقع خارج الأراضي الوطنية لأحد أطراف النزاع . ومن الضروري أيضاً تجاوز الشكل القانوني فيما يتعلق بطبيعة الطرف المسلح غير التابع للدولة وتوضيح ما إذا كان يعمل فعلًا لحساب دولة أخرى أو يخضع لسيطرتها . في النهاية ، فإن وجود قوات مسلحة دولية ، سواء كانت تحت ولاية الأمم المتحدة أم لا ، يمكن أن يعدل أيضًا من طبيعة النزاع المسلح إذا كان التفويض الممنوح لها يتضمن المشاركة المباشرة في المعارك ولا يقيد اللجوء إلى القوة على الدفاع عن النفس . المصدر " القاموس العملي للقانون الإنساني " .

يبقى الفكر العسكري المتنور والمتطور والبحث عن المهارات العسكرية والإعتناء بها ، والإدراك والإبداع والإبتكار من أبرز عناصر القدرة الاستراتيجية العسكرية للأمة، وكذلك يجب على كل مؤسسات الدولة العمل كفريق أو خلية صناعة قرار تنتج الفكر الإبداعي للأمة، ولابد أن نذكر أنّ العملية الاستراتيجية العسكرية بكافة عناصرها وتعدد فروعها تعتمد على العقل والإنسان والتفكير الإبداعي بمعناه العام كنشاط ذهني أو عقلي يختلف عن الإحساس والادراك ويتجاوز الإثنين معاً إلى الأفكار المجردة . وبمعناه الضيق والمحدد هو كل تدفق أو مجرى من الأفكار العسكرية، تحركه أو تستثيره مشكلة أو أزمة تتطلب الحل على ضوء العقيدة العسكرية؛ فالفكر العسكري يقود إلى دراسة المعطيات وتفحصها بقصد التحقق من صحتها، ومعرفة العوامل التي تتحكم بها وتؤثر فيها، ومعرفة الآليات التي تعمل بموجبها معتمداً الإبداع الفكري ومنظومة استخباراتية وأمنية دقيقة تضع قاعدة بيانات ومعلومات دائمة التحديث بغية مواكبة المتغيرات ومعالجة الأخطار والأزمات التي قد تتعرض لها الأمة. ومن أجل ذلك يجب مرعاة :

1. التنسيق الجيد بين كل المؤسسات الأمنية وتبعية القيادة العسكرية للقيادة السياسية في مجال التخطيط والإعداد وإدارة النزاع المسلح، وفي ظل تقييم شامل للتهديدات والظروف الدولية المحيطة والمؤثرة في النزاع.
2. وضوح الأهداف الإستراتيجية للأمة وصلابة القرار السياسي الذي سينعكس بشكل ايجابي على الاستراتيجية العسكرية وإدارة النزاع وتحقيق أهدافه السياسية والعسكرية.
3. معرفة ودراسة العدو وتحديد مراكز ثقله الإستراتيجية والتعبوية لإجباره على تغيير استراتيجياته أو أهدافه أو كسر عزيمته، وتحقيق الخداع والمفاجأة والمبادأة الاستراتيجية من أجل النجاح في إدارة دفة الحرب.
4. القيام بأعمال التنسيق الكامل بين المؤسسة العسكرية وباقي مؤسسات الدولة لخدمة الأهداف الوطنية (سياسية وعسكرية) لتأكيد شمولية النزاع.
5. إن مفهوم الحرب المحدودة من وجهة نظر استراتيجية يجب أن يحقق الأهداف الوطنية وفقاً للإمكانيات المتوفرة والتقييم الدقيق للعدو وإمكانياته وقدراته العسكرية.

6. إن الاهتمام الكامل بمبادئ الحرب في مرحلتي التحضير والإعداد وإدارة النزاع المسلح سيحقق الأهداف السياسية والعسكرية المستهدفة من حرب. ويوضح قدرة القوات المسلحة على تنفيذ عملية هجومية استراتيجية محدودة.
7. التنسيق الكامل مع الدول الحليفة على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وخاصة مع دول الجوار سيحقق التوازن المطلوب مع العدو.
8. تطويع الموارد الاقتصادية للأمة وتقييم تأثيرها على قدرتها العسكرية والمدة الزمنية التي سيأخذها النزاع.
9. التحليل الجيو سياسي لمنطقة الأزمة.
10. تاريخ الأزمة من أقدم العصور.

إشكاليات دفة الحرب

لا شك أن المفهوم رغم أنه يعكس تحولات واقعية ونظرية للعلوم العسكرية، ويقدم حلولاً لمشكلات على هذين المستويين فإنه أيضاً له مشكلاته، ومنها :

أ. مشكلة الترجمة : من أجل ذلك استبقتُ المترجمين والباحثين، ووضعتُ المرادفة التي رأيتُها مناسبة وهي : " Warcraft ".

ب. مشكلة التعريف : سيكون بين طيّات هذا الكتاب أكثر من تعريف للمفهوم ، وستثير هذه التعريفات الجدل حول طبيعة ومحتوى هذا المفهوم على النحو الذي سيدفع حسب اعتقادي بعض المفكرين العسكريين بتشبيه الحديث عن هذا المفهوم مثل الحديث عن الدين ؛ حيث المعتقدات العسكرية قوية للغاية ، إلاّ أنّ الأدلة والبراهين الدينية قابلة للقياس معقدة ومركبة ، كما أن التعريف ستقابله المشاكل التي تقابل التعريفات في العلوم العسكرية التي تتمثل في تقديم تعريف بسيط وواضح وشامل لعناصر الظاهرة، ويمكن تعميمه على كافة العقائد العسكرية ؛ إلاّ أنّي لم أُضحِ بوضوح المعنى في التعريف رغبةً مني في الشمول وإدراج كافة عناصر الظاهرة ، أو أن أُبسط التعريف بطريقة تخل بالمعنى وتعوق القارىء عن الرؤية المتعمقة للمفهوم ، أو أن يعكس التعريف خصوصية الجيش العربي الليبي بعينها بحيث تنتفي صفة العمومية والعالمية من التعريف ؛ الأمر الذي يضعف من قوته كتعريف علمي. وسوف تتجسد هذه المشكلات عند تعرضنا للتعريفات المختلفة للمفهوم . فعلى سبيل المثال دفة الحرب هي " الأسلوب العسكري في ممارسة إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل تحقيق النصر في النزاع المسلح " ؛ ونلاحظ أن التعريف ينظر إلى المفهوم على أنه أسلوب أو طريقة للممارسة القوة العسكرية في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية أثناء النزاعات المسلحة ، وهو في هذه الجزئية يكاد يقترب من التوزيع السلطوي للقيم العسكرية ؛ حيث اشتمل على ممارسة العسكر كقوة في توزيع القيم ، لأن " القوة " تشمل السلطة والنفوذ معاً ، وتعبر أيضاً عن الأساليب الرسمية وغير الرسمية في الإدارة ودفة الحكم، وبالتالي تسمح بوجود أدوار للعسكريين وغير العسكريين ، إلا أن التعريف لم يذكر بوضوح من هم الفاعلون المشاركون في ممارسة القوة العسكرية لإدارة الموارد من أجل إدارة النزاع

المسلح ، وإن كانت الأدبيات العسكرية هنا واضحة وتتحدث عن فاعلين محددين، هم : الجيش بمشاركة باقي المؤسسات الأمنية أولاً، والسلطة ثانياً. إن جودة ونوعية إدارة الدولة والمجتمع محدد هام للتنمية النزاع وقابليته وقدرته على الإستمرار، وهي أيضاً مكون رئيسي في أي سياسات اقتصادية ناجحة ، من ذلك يجب أن نتسآءل عن كيفية قياس الأسلوب الجيد وجودة نوعية إدارة النزاع المسلح . ونلاحظ هنا أنه عادة ما تشير الفكرة إلى قائمة من المؤشرات العسكرية ، تشمل : العقيدة العسكرية للأمة ، ونظام الحكم، ومنظومة أمنية متفوقة على العدو داخلياً وخارجياً ، ووجود الشرعية السياسية ، والتعددية المؤسسية والمشاركة ، والشفافية ومكافحة الفساد، والرقابة على كل مؤسسات الدولة ، وسيادة القانون ، وتؤخذ هذه المؤشرات كتعبير عن الأسلوب الجيد لإدارة دفة الحرب . وإنّي أعتقد أن هذه المؤشرات واضحة من الناحية النظرية ، ولكنها متداخلة من الناحية التطبيقية ؛ فهناك أمثلة على حكومات فعالة ولكن غير ديمقراطية ، أو ديمقراطية وفاسدة ، أو ديمقراطية ولكن جيوشها ضعيفة . ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن المفهوم يتناول بالشرح أنماطاً مثالية العناصر في إدارة دفة الحرب ، أي أنه لا يمكن اسقاطه على النماذج الواقعية التي هي مزيج من العناصر الجيدة والسيئة معاً . ويمكن أن نصيغ التعريف بأسلوبٍ آخرٍ فنقول أن دفة الحرب هي : " ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية وإدارة شئون الدولة على كافة المستويات ، من خلال آليات وعمليات المؤسسة العسكرية لتحقيق مصالح الأمة " .

ومن ثَم فإن مفهوم دفة الحرب يقوم على ثلاثة دعائم أساسية على النحو التالي :

1. الدعامة الاقتصادية : وتتضمن عمليات صنع القرارات التي تؤثر على أنشطة الدولة الاقتصادية وعلاقاتها باقتصاديات الدول الأخرى على الأقل في الإيطار الإقليمي.
2. الدعامة السياسية : وتتضمن عمليات صنع القرارات المتعلقة بصياغة وتكوين سياسات الأمة.
3. الدعامة السلطوية : وتتضمن النظام الخاص بتنفيذ هذه السياسات.

ويلاحظ أن هذا التعريف قد أضاف بعداً جديداً للمفهوم يتمثل في إمكانية تعدد مستويات التحليل العسكري التي يمكن من خلالها دراسة هذا المفهوم ، وهذا ما يعطي الفرصة لدراسة دفة الحرب على المستوى الجزئي Micro على مستوى إدارة الوزرات أثناء المواجهة الفعلية مع العدو، بالإضافة إلى إمكانية دراسته على المستوى الكلي للدولة Macro. وسوف لن تتوقف الأدبيات العسكرية عن تحسين التعريف حتى يصبح أكثر شمولاً وأكثر تحديداً، وفي هذا الإيطار سأُحاول رصد تعريفات تتناول المفهوم في أدبيات عسكرية المختلفة إلى عدة استخدامات نلخصها في الآتي :

الأول : يدرس العلاقة بين آليات النزاع المسلح من جانب والتدخل الحكومي من جانب آخر فيما يتعلق برصد الميزانيات ، وعادة ما يعكس هذا الاتجاه قدرة التدخل الحكومي وضغط النفقات العامة.

الثاني : يتحدث عن دفة الحرب من خلال عدم التركيز على منضمات المجتمع المدني والمؤسسات الشعبية الخاصة، وفي هذا السياق يتم التركيز على الرأي العام وليس على مطالب الشعب، كما يتم التركيز على كيفية عمل نظام شعبي على النحو الذي يحقق مصالح النزاع المسلح والمجهود الحربي .

الثالث : يعبر عن اتجاه الإدارة الشعبية الجديدة New Public Management القائم على إدخال المجهود الحربي ضمن أساليب إدارة الأعمال ، وإدخال قيم جديدة تخدم النزاع المسلح مثل مقولة القذافي : " يدٌ تعمل ويدٌ تحمل السلاح " ، وقياس الأداء كأنه تنفيذ للواجبات العسكرية ، والتجنيد ، ومعاملة متلقي الخدمة على أنه جندي وليس مستهلك ، وغيرها من المفاهيم ، إلا أنه يهمل الدور الاجتماعي للدولة بصفة عامة ، والحاجة إلى وجود عوامل فاعلة تستطيع أن تتوجه بخدماتها للمواطنين بصرف النظر عن كون هذه الخدمة تدعم المجهود الحربي من عدمه .

الرابع : أن الربط بين الجوانب السياسية للمفهوم المحددة في منظومة القيم العسكرية من جانب ومؤشرات شرعية النظام والمساءلة من جانب آخر هو إضافة حقيقية للتحليل العسكري ، ويمثل هذا المحور استخدام المؤسسة العسكرية للمفهوم ، والتبنيه للسياسات المرتبطة به ولو مؤقتاً مثل الإصلاح الإداري ، وتقليص حجم المؤسسات الحكومية ، وتشجيع القطاع الخاص نحو المجهود الحربي ، وتشجيع المركزية الإدارية حتى نهاية النزاع المسلح ، وتعظيم دور المنظمات غير الحكومية .

الخامس : يعبر عن أن السياسات العامة ما هي إلا محصلة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين عدد من مؤسسات المجتمع ؛ مثل المنظمات غير الحكومية ، والقطاع الخاص . وبعبارة أخرى : لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد المؤثر في صنع السياسات المؤثرة على اتجاه النزاع المسلح .

السادس : الاهتمام بدراسة إدارة مجموعة الشبكات المنظمة في كل وزارة على حِدى للحصول على تعريف أوسع وأشمل من مجرد الحديث عن الحكومة فقط ، وسيشمل الحديث عما هو عام ، وخاص ، وتطوعي . ويمكن أن يشتمل على العناصر التالية :

1. التنسيق بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والعام والمنظمات غير الحكومية.
2. عدم ثبات ووضوح الحدود بين أنشطة مختلفة التنظيمات.
3. استناد قواعد التعامل بين مختلف التنظيمات إلى الأساليب العسكرية.
4. عدم تمتع الوزراء والرؤساء في هذه المؤسسات بالاستقلالية أثناء النزاع المسلح طبعاً.
5. قدرة الحكومة على توجيه باقي المؤسسات العامة والخاصة ومنضمات المجتمع المدني بما لها من موارد.

ج. مشكلة النموذج : يثير الحديث عن المفهوم الجدل ، وخاصة عند التعرض لأسلوب إدارة شئون الدولة والمجتمع الجيد وغير الجيد ؛ حيث تتبادر إلى الذهن فكرة النموذج في القيادة والإستراتيجية العسكرية التقليدية . وكما تعرضت نظريات القتال للنقد من المفكرين العسكريين لتبني بعض هذه النظريات فكرة وجود نموذج عسكري مثالي . فإن مفهوم دفة الحرب سيتعرض لمثل هذه الانتقادات عند الحديث عن أسلوب الإدارة والحكم الجيد ؛ حيث يتبادر إلى الأذهان منظومة من القيم تعكس خبرة تاريخية عسكرية ، ويصبح الحديث عن تطبيق الأسلوب الجيد للإدارة والحكم كأنه دعوة للأخذ بالنموذج العسكري .

وحتى نخرج من هذا الجدل يمكن أن ننظر إلى مجموعة القيم التي يقدمها هذا المفهوم كغيره من المفاهيم العسكرية من رقابة وسرية وصرامة ، هل هذه القيم تنطبق على كل السلطات أم أنها قاصرة على سلطات بعينها ؟ وهل هذه القيم قابلة للتحقيق أو محققة بالفعل في بعض الحكومات حالياً ؟ وذلك فصلاً بين مضمونه وصياغته . ولكن في الحقيقة المشكلة ليست القيم العسكرية في حد ذاتها ، ولكن المشكلة تكمن في آليات تطبيقها بين أفرد المجتمع وخارج أسوار المعسكرات ، وهنا يمكن المزج بين جعل القيم العسكرية عمومية وخصوصية آليات تطبيقها لتتلآءم مع ظروف وطبيعة كل دولة ، أو ربما العكس : خصوصية " تأويل " القيم العسكرية وعمومية الآليات في رأي المدنيين .

يعكس موضع تطوير العلاقة بين الساسة والعسكر أهمية كبيرة في كل الأونة من أجل وضع آليات أكثر مرونة في تسيير دفة الحكم والمؤسسات والقطاعات الحكومية وقت سلم تماماً كوقت الحرب ، بحيث يكون هذا التطور يتسم بالإنفتاح على كل مؤسسات الدولة والبيئة الدولية . إن هذا التطور من وجهة نظري سينتج تحديات وتحديدات جسيمة لمختلف الكيانات الإدارية خاصة وقت الحرب ؛ وإن لم نسييرها بالشكل الصحيح ستكون هناك تداعيات كبيرة على السلطة والشعب في نفس الوقت، بالإضافة إلى المنافسة التي تتميز بها البيئة العسكرية الدولية حيث يسعى كل جيش للمحاظة على كفأته وجاهزيته القتالية ، والحفاظ على عملائه كما يحافظ على حلفائه ، وتعزيز عناصر الثقة بين مؤساساته وبينهم . وتوفير أحدث التقنيات العسكرية إلى جانب أحدث النظريات العسكرية مهما كانت الظروف والصعوبات . وأني آمل أن يترك هذا الكتاب أثراً واضحاً يستفيذ منه الباحثين العسكريين والأمنيين والإستراتيجيين ، وتكمن أهميتها التطبيقية في محاولتها الكشف عن العلاقة بين السلطة والجيش وكيفية اتخاذ القرار الإستراتيجي أثناء الحروب والأزمات ، وتوجيه استرايجية الأمة والمحافظة على أمنها القومي .

إنّ العلوم العسكرية تواجه اليوم العديد من المشكلات المنهجية ؛ لعل من أهمها صعوبة وضع تعريف محدد لمفاهيم ومصطلحات كثيرة مستخدمة ؛ فعادة ما يصعب تقديم تعريف شامل جامع مانع يحيط بأبعاد أي ظاهرة عسكرية، ذلك يحثنا على المحاولة للوصول إلى تعريفات إجرائية أو تعريفات محددة لشرح تلك الظواهر موضع الدراسة . والمفهوم الذي أضعه بين أيديكم هو مفهوم جديد على العلوم العسكرية وما هو إلا مثال لهذه المشكلة المنهجية . ومن هذا المنطلق يهدف هذا الكتاب للبحث في هذا المفهوم ، فالإنتقال من الإدارة الإستراتيجية إلى القيادة الإستراتيجية أثناء الأزامات أو الجمع بينهما يحتاج إلى مصطلح يدل عليه. إن " إدارة شئون الدولة والمجتمع Governance "، أو " دفة الحكم Statecraft " أو الحوكمة أو الحكم الرشيد Good Governance من وجهة نظري أنها لا تكفي لأنها لا تشمل قيادة القوات العسكرية والأمنية أثناء الحروب والأزمات ، وهي أقرب إلى كونها مصطلحات سياسية لأوقات السلم ، وما زالت تثير جدلاً كثيراً حول معانيها ، ومحاولات لتحليل الأسباب التي دعت إلى ظهورها وانتشارها ؛ فماذا عن أوقات الحرب والأزمات التي تدعوا إلى نزول الجيش وباقي المؤسسات الأمنية إلى الشارع . من هنا سأبدءُ السعيَ إلى تحليل الأدبيات التي تتناول ابتكار مفهوم " دفة الحرب " يهدف إلى معرفة ما يرمي إليه وما أسباب ظهوره ، والإشكاليات التي يثيرها، وأثره على المستويين العلمي والعسكري .

الافتراضات العامة لدفة الحرب

هي العلاقة التي تربط بين التدابير السياسية والعسكرية لإدارة النزاعات المسلحة ؛ ويجب أن يُبدأ في وضع استراتيجية الأمن القومي منطقياً بدراسة الافتراضات التي تغذي دفة الحرب . ويمكن أن تنشأ هذه الافتراضات من أحداث سياسية معاصرة أو قناعات تاريخية عميقة الجذور أو أيديولوجية دينية أو أثنية وأهداف وحتى طموحات الأمة ، هذه العناصر ستقطع شوطاً طويلاً حتى تبلور الافتراضات من قبل المفكرين الاستراتيجيين الذين بدورهم يشترط تأكيدهم للأهداف الإستراتيجية للأمة .

كما أن جودة افتراضات ستبرز هذا المفكر أو ذاك . على سبيل المثال : ما سيكون رد الأطراف المهتمة الأخرى على خطوة سياسية رئيسية بشأن النزاع المسلح ، والتي تؤثر عليهم أيضاً . وبالمثل ما إذا كان حل مشكلةٍ ما تنطوي على تسوية محسوسة بشأن المبادئ الشعبية كالصرع الفلسطيني أو الكشميري في ظل ظروف تهيمن عليها الحرب العالمية على الإرهاب . يجب على موجهي دفة الحرب أن يجدوا الإجابة على مثل هذه الأسئلة قبل صياغة سياسة الأمة . والأهم من ذلك أن الأسئلة والإجابات في تفكير الإستراتيجي تنبع من افتراضاته الخاصة . في هذه العملية ، تصبح الافتراضات المتعلقة بالمدارس الفكرية الرئيسية ذات صلة أيضاً .

في ضوء ما سبق ، يجب على المفكرين الإستراتيجيين موجهي دفة الحرب وإدارة النزاع المسلح التفكير السليم والفحص النقدي والموضوعي لفرضيتهم والافتراض الأساسي . على سبيل المثال : إذا كان الافتراض خاطئً ، فهل توجد طريقة يمكنها من إنتاج فكرة استراتيجية صحيحة في تنفيذه ، بحيث يمكنهم الحد من السقوط السلبي أو تجنبه تماماً .

مصادر افتراضات دفة الحرب

عادة ما تكون مصادر الافتراضات متعددة . وتشمل هذه العناصر:

1. رأي عام مستنير .
2. وجهات نظر مراكز البحوث الإستراتيجية العسكرية والسياسية، ومدارس الفكر والأحزاب السياسية المختلفة .
3. مؤسسات الدولة القوية مثل القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية الأخرى ، والبيروقراطية والمثقفين .
4. الاعتبارات الإيديولوجية ووجهة نظر الأقليات والإثنيات في مثل هذه الأحداث تغذي الرأي العام وتشكل السياق المحلي غير مرغوب فيه أحياناً ، فيثير هذا العامل الشعبوية ضد وجهة النظر الشعب المستنيرة مما يؤدي إلى عدم وجود توافق واسع في الآراء الشعبية . لذا في مثل هذا السياق تستلزم فلسفة العسكر من أجل توجيه دفة الحرب في الإتجاه الصحيح تمييز المصالح

الوطنية عن التفكير الإيديولوجي (عندما تكون متنافرة) والرأي الشعبوي من الرأي المستنير .

لم يعد الأمن القومي في دول العالم الثالث يتبع صياغة استراتيجيات من قبل رجال الدولة لشراء ونشر واستخدام القوات العسكرية لمواجهة التهديدات العسكرية أو تعزيز المصالح الأيديولوجية . في حين يجب أن يكون للاستراتيجيات المحددة للأمن القومي أبعاد اقتصادية وسياسية ودبلوماسية واجتماعية وإقليمية ودولية ومحلية بالإضافة إلى العسكرية لذلك ، رغم أن التركيز المستمر على القدرات العسكرية يشكل معضلة لرجال الدولة والاستراتيجيين في ضوء القيود الاقتصادية المتزايدة ، مما يجعل من الصعب تلبية متطلبات الدفاع والتنمية في نفس الوقت ؛ علماً بأنّ هذه الدول بعد نهاية الحرب الباردة لم تحاول تركيز السعي لتحقيق المصالح السياسية إلى المصالح الاقتصادية والدخول عصر الرخاء الاقتصادي . في نفس الوقت لا تزال الموارد الإقتصادية العالمية وتوزيع رأس المال غير منصف لدول العالم الثالث ، وتشكل هذه الظاهرة تهديداً كبيراً للسيادة الاقتصادية والسياسية (لا وجود للعسكرية) ، لقد رفعت نهاية الحرب الباردة غطاء التناقضات العرقية والدينية الخافتة حتى الآن في دول العالم الثالث حيث يتفشى التطرف والفقر . لذلك يتعين على الإستراتيجيين وموجهي دفة الحرب ورجال الدولة وضع استراتيجيات وصياغة سياسات الأمة مع الحفاظ على هامش الخطأ عند الحد الأدنى . بحيث يجب أن تكون افتراضاتهم ومناهجهم متعددة الأبعاد وإستراتيجية متعددة الجوانب ، ويجب الأخذ بعين الاعتبار دائماً التهديدات غير العسكرية مثل الانهيار الاقتصادي أو الأزمات غير المتوقعة كجائحة كورنا التي تعصف بالعالم الآن ، فالتهديدات أصبحت كبيرة جداً أكثر مما كنا نتوقع .

من بين الافتراضات ، ليس هناك ما هو أكثر أهمية من تلك المتعلقة بالجهات الفاعلة الأخرى والعوامل الخارجة عن رواد دفة الحرب ، ويمكن أن يكون هؤلاء الفاعلون الآخرون دولاً عدوةً أو صديقةً ، وحتى أفراداً أو شخصيات مهمة أحيانا ً. من ذلك فإنه يجب أن نأخذ في عين الاعتبار أن السلطة ليست الفاعل الوحيد في نظام الدولة القومية ، ويؤكد على أهمية الهيئات والمؤسسات الفرعية للسلطة ، ذلك يعني استبدال توازن القوى بالأمن الجماعي .

وعلى عكس الدول العظمى التي لم تواجه أي تهديد أمني على أراضيها منذ الحرب العالمية الثانية إذا استثنينا العمليات الإرهابية ، فإن الوضع في دول العالم الثالث مختلف فهي تواجه تهديدات أمنية كبيرة تمس سلامة أراضيها وسيادتها بالإضافة إلى العمليات الإرهابية ، تنبثق من دول الجوار أو من دول الإقليم ، هذه الدول لا تستطيع توجيه دفة الحرب حسب رغبتها ، ولن يكون لدى الاستراتيجيين حرية الاختيار بين المدارس الأمنية الواقعية والمثالية . بل عليهم صياغة سياسات بقاء الأمة على قيد الحياة على أساس الاعتبارات الجيوسياسية وتوازن القوى . على هذا الحساب ، قد يطلق عليهم " الواقعيون " . ومع ذلك فقد اختلفوا حول ما إذا كانوا سيؤسسون استراتيجياتهم على توازن القوى العالمي أو الارتباط الإقليمي للقوى ، إنّ خلفية المدارس الواقعية والمثالية من بين الافتراضات التي يمتلكها الاستراتيجيون وموجهي دفة الحرب ، وفي التاريخ الأمريكي تعامل مفكروهم الإستراتيجيون مع السؤال المتعلق بدور الفاعلون الأخرون بطريقتين ذاتي مفهومين مختلفتين مما أدى إلى تطوير مدرستين للحكم السياسي على المستوى العالمي ، أولاً المدرسة الواقعية ، وهي

مستوحاة من الفكر السياسي الأوروبي في القرن التاسع عشر الذي يؤكد على أن الجغرافيا السياسية وتوازن القوى كأساس للاستراتيجية القومية . أي أن المدرسة الواقعية تتعامل مع الدولة باعتبارها الفاعل الرئيسي في الشؤون الدولية . ثانياً المدرسة المثالية أو الأخلاقية التي تتبنى الليبرالية والأمن الجماعي كقواعد للعمل السايسي ، وتتبنى هذه المدرسة التجربة الأمريكية الخاصة ، وتسوق النموذج الأمريكي للديمقراطية وحقوق الإنسان والسوق الحرة التي يحتذي بها بقية العالم . إلى جانب ذلك ، فإنه لا يعامل الدولة بصفتها الفاعل الوحيد في نظام الدولة القومية أو السياسة الدولية ويؤكد بشكل متساوٍ على أهمية الهيئات والمؤسسات الفرعية الحكومية وغير الحكومية . إنها تعني استبدال توازن القوى بالأمن الجماعي . ويتلخص الفرق بين هاتين المدرستين بشكل أساسي في الافتراضات على الأساليب التالية التي تلائم البيئة السياسية للأمم الضعيفة :

1. على الأمة الضعيفة الإنحياز إلى واحدة أو أكثر من القوى العالمية لضمان أمنها وسيادتها. مع الأخذ في عين الإعتبار أن التحالف مع القوى العظمى يضع قيود على العمل السياسي والعسكري عند اختلاف وجهات النظر .
2. إصلاح علاقاتها مع دول الجوار ، وعلى المستوى الإقليمي من أجل تحقيق مصالحها الأمنية ، ومكافحة الإرهاب العابر للحدود .
3. لا تبنى أي استراتيجيات على النهج العالمي ، بل على النهج الإقليمي ؛ لأنه الأكثر دفئاً وقرابة .
4. على الدول الإسلامية تحديد مصالحها مع العالم الإسلامي . لأنه يعزز مساحة دبلوماسية أكبر إلى جانب أنه يعكس رغبات الرأي العام بشكل أوسع .

يتشكل الرأي العام في دول العالم الثالث من خلال التصورات التي تم إنشاؤها شعبياً ، حيث لا يوجد أي مثقفين مؤثرين ومجموعات مراكز أبحاث ، بل يتأثر بشكل رئيسي بوسائل الإعلام المختلفة ، مع تقييم وتقييد للمعلومات التي لها امتداد البلد؛ ويظهر استقلالية الوسائط الإلكترونية إمكانات كبيرة ولكن لم يتم استغلالها بالكامل للأهداف المرجوة . يتمتع السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية بنفوذ كبير من المؤسسة والقادة الدينيين .

من جهة أخرى فقد اتخذت إسرائيل طريقاً أخراً لتطوير مدرسة الحكم التي هي على أساس ديني أيديولوجي ، ودولٌ أُخرى كإيران وتركيا اتخذت العامل القومي أساس لمدرسة الحكم .

منهج الدراسة

حسب تصنيف جود وسكيتس : الذي قسّم مناهج البحث إلى خمسة أنواعٍ رئيسيّةٍ، استعملتُ إثنين منها كالآتي :

1.**المنهج الوصفي** : والذي يعد من أفضل الطرق التي يمكن أن يتبعها الباحث في حالة تنفيذ رسالة علمية على صلة بالمشكلات الاجتماعية والإنسانية ، لما فيه من خصائص تتعلق بالتعبير الجيد عن السمات والخصائص التي تميز مجموعة من الأفراد . ويشمل المنهج الوصفي الذي اتخذته دراسة الحالة العسكرية الليبية الراهنة مستوحياً منها أفكار الدراسة ، وتحليل الوظائف العسكرية للجيوش العربيية والعالمية ، ودراسة تطوّرها ، بالإضافة إلى البحث المكتبي ، وأعتمدتُ على دراسة الظاهرة ووصفها كما حدثت تماماً وبشكلٍ دقيق ، وعبّرتُ عنها بشكلٍ كيفيٍّ. ثم قارنتُها ببعض الوظائف الحكومية الأخرى كالسياسة الخارجية والدبلوماسية .

2.**المنهج التاريخي** : أهتممتُ في دراسة الظاهرة في فترات ماضية على السرد التاريخي ؛ كأداة من الأدوات البحثية ، حيث أبرزتُ مدى التأثير السلبي ومدى اختفائها في العلوم العسكرية ، ومن ثم أظهرتُ كيفية تجنب ذلك في المستقبل .

الباب الأول

التحليل السياسي لميدان النزاع المسلح

الفصل الأول : مفهوم النزاع المسلح

النزاع المسلح وفقاً للقانون الدولي الإنساني التقليدي ، يعني مصطلحاً يصفُ النزاعات المسلحة بين دولتين أو أكثر ، وحالات الاحتلال العسكري لبعض أو كل أراضي طرف سامٍ متعاقد ، وكذلك حروب التحرير الوطني (المادة الثانية المشتركة بين اتفاقيات جنيف 1 و4، المادة 1 -3 – 4 من البروتوكول 1) . ولا يتضمن القانون الدولي الإنساني التقليدي والعرفي تعريفاً واضحاً لمفهوم النزاع المسلح . ويُنص في تعقيب المادة الثانية المشتركة أن أي خلاف ينشأ بين دولتين ويؤدي إلى تدخل أفراد القوات المسلحة هو نزاع مسلح ويقع في إطار المعنى الوارد في اتفاقيات جنيف ، حتى لو نفى أحد الطرفين وجود حالة حرب . أمّا التعريف القضائي : النزاعات المسلحة الدولية أو النزاعات المسلحة التي تم تدويله . إن تعقد النزاعات المسلحة الحديثة ، التي تتضمن طائفة واسعة من الأطراف الفاعلة من أطراف تابعة للدولة إلى أطراف غير تابعة للدولة وقوات مسلحة دولية وانتشار الآثار أحيانًا إلى أراضي دول غير أطراف رسميًّا في النزاع يثير تساؤلات حول التوصيف والقانون الذي يُطبق على هذه الأطراف الفاعلة والحالات . في حين أن المشاركة العسكرية المباشرة من جانب دول عديدة يسهل تحديدها، فإنها لا تفسر واقع معظم النزاعات المسلحة الحديثة، التي تتحدى معايير قانونية رسمية. ويمكن أن تقع بعض النزاعات المسلحة بالفعل على أراضي دول عديدة بدون اشتراك جيوشها الوطنية بشكل مباشر. ويقع غيرها على أراضي دولة واحدة لكن يشارك فيها جماعات مسلحة غير تابعة للدولة وتعمل من أراضي دولة مجاورة، وتخضع لسيطرة الدولة الأخيرة أو لا تخضع. وفي النهاية، فإن بعض النزاعات المسلحة تقع خارج الأراضي الوطنية لأحد أطراف النزاع . ومن الضروري أيضاً تجاوز الشكل القانوني فيما يتعلق بطبيعة الطرف المسلح غير التابع للدولة وتوضيح ما إذا كان يعمل فعلاً لحساب دولة أخرى أو يخضع لسيطرتها . في النهاية ، فإن وجود قوات مسلحة دولية ، سواء كانت تحت ولاية الأمم المتحدة أم لا ، يمكن أن يعدل أيضًا من طبيعة النزاع المسلح إذا كان التفويض الممنوح لها يتضمن المشاركة المباشرة في المعارك ولا يقيد اللجوء إلى القوة على الدفاع عن النفس[1] . ويشير النزاع المسلح غير الدولي أو " الداخلي " إلى حالة من حالات العنف تنطوي على مواجهات مسلحة طويلة الأمد بين القوات الحكومية وجماعة أو أكثر من الجماعات المسلحة المنظمة ، أو بين تلك الجماعات بعضها مع بعض ، وتدور على أراضي نفس الدولة . ويكون أحد الجانبين المتنازعين على الأقل في نزاع مسلح دولي هو جماعة مسلحة من غير الدول ، وذلك على النقيض من النزاع المسلح الدولي الذي تنخرط فيه القوات المسلحة للدول[2]. ويُعرِّف

[1] – المصدر : القاموس العملي للقانون الإنساني

[2] – السيدة ‘‘كاثلين لافاند" رئيسة وحدة الاستشارات القانونية المنتهية ولايتها باللجنة الدولية لصليب الأحمر
https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/interview/2012/12-10-niac-non-international-armed-conflict.htm

القانون الدولي الإنساني ويُنظِّم فئتين فقط من النزاعات المسلحة . فهو يستخدم مصطلح النزاع المسلح غير الدولي للدلالة على أوضاع متباينة جدّاً ، من حيث شكل وهدف المواجهات المسلحة . ويستخدم هذا المصطلح من جهة في مقابل فئة النزاع المسلح الدولي ومن جهة أخرى في مقابل الاضطرابات والتوترات الداخلية المستثناة من تعريف النزاعات المسلحة . ورغم كونه نزاعاً مسلحاً غير دولي إلاّ أنه على جميع الأطراف تطبيق القانون الدولي الإنساني " قانون النزاعات المسلحة" ، الذي يفرض قيوداً على كل الأطراف المتنازعة ، ويحمي كافة الأفراد المتضررين من النزاع ويفرض القانون الدولي الإنساني التزامات على طرفي النزاع على قدم المساواة ، ولكن دون منح أية صفة قانونية لجماعات المعارضة المسلحة المشاركة في ذلك النزاع . ويتطلب القانون الدولي الإنساني تحقق معيارين لكي يوجد نزاع مسلح غير دولي هما[3] :

1- أن يتوفر لدى الجماعات المسلحة المنخرطة حد أدنى من التنظيم .

2- أن تصل المواجهات المسلحة إلى مستوىً أدنى من الحدة .

ويُحدَّد مدى الوفاء بهذه المعايير في كل حالة بمفردها ، من خلال تقييم عدد من المؤشرات الفعلية . ويتحدد مستوى شدة العنف في ضوء مؤشرات من قبيل مدة الاشتباكات المسلحة وخطورتها ، وطبيعة القوات الحكومية المشاركة ، وعدد المقاتلين والقوات المنخرطة في النزاع وأنواع الأسلحة المستخدمة وعدد الإصابات ومقدار الأضرار الناجمة عن القتال . ويُقيَّم مستوى تنظيم الجماعات المسلحة من خلال تحليل عوامل مثل وجود سلسلة للقيادة والقدرة على إصدار وإنفاذ الأوامر وعلى التخطيط لعمليات عسكرية منسقة وشن تلك العمليات ، وعلى تجنيد مقاتلين جدد وتدريبهم وتزويدهم بالأسلحة والعتاد . وينبغي التأكيد هنا على أن دوافع جماعة من الجماعات المسلحة لا تُعتبر عاملاً ذا صلة .

لقد استحدث الفقه القضائي الدولي أيضًا المفهوم غير التقليدي وهو: النزاع المسلح'' المُدوَّل'' . ففي قضية تاديتش[4] ,IT-94-1-A ، 15يولية 1999، الفقرة 84 (ذكرت دائرة الاستئناف أن النزاع المسلح غير الدولي يمكن " تدويله " على أساس المعايير التي تدل على دور دولة أجنبية أو سيطرتها الفعلية على جماعات مسلحة معينة " نزاع مسلح دولي " .

التعريف القضائي : النزاعات المسلحة الدولية أو النزاعات المسلحة التي تم تدويلها

إن تعقيد النزاعات المسلحة بحيث أصبحت تشمل أطراف الفاعلة كثيرة ، وأطراف تابعة للدولة وأطراف غير تابعة للدولة ؛ أو قوات مسلحة دولية وانتشار آثار ذلك النزاع أحياناً إلى أراضي دول ليست أطرافاً رسميةً في النزاع ، يثير تساؤلات حول التوصيف والقانون الذي يُطبق على هذه الأطراف الفاعلة والحالات . وفي حين أن المشاركة العسكرية المباشرة من جانب دول عديدة يسهل تحديدها ، فإننا لا نستطيع تفسير أو تحليل واقع الكثير من النزاعات المسلحة الحديثة التي تتحدى المعايير القانونية رسمية . ومن الضروري أيضاً تجاوز الشكل القانوني فيما يتعلق بطبيعة الطرف المسلح غير التابع للدولة وتوضيح ما إذا كان يعمل فعلًا

[3] – منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر

[4] – قضية تاديتش (IT-94-IT- 7 أيار/ مايو 1997) قضية عرضت على دائرة المحاكمة الابتدائية بالمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا سابقًا

لحساب دولة أخرى أو يخضع لسيطرتها. وقد حدد الفقه القانوني الدولي معايير تدويل النزاع المسلح الذي لا يشمل دولتين أو أكثر ، والذي لا يعد دولياً بالمعنى الحرفي للتعريف .

1- دعم جماعات مسلحة من غير الدول والسيطرة عليها

2- وجود قوات مسلحة دولية بإذن من الأمم المتحدة

أنواع النزاعات المسلحة [5]

تمثل النزاعات المسلحة سواء أكانت دولية أم داخلية صورة الواقع الأكثر وحشية في زمننا ، وذلك لما تسفر عنها من نتائج خطيرة لا يمكن تجنبها من قتل وعذاب وتشريد أشخاص إذ تعكس الحرب الغريزة العدوانية لدى الإنسان ، ومن خلال كونها العلاقة المسيطرة بين الشعوب منذ الأزل فقد تسببت الحرب خلال الخمسة آلاف سنة الأخيرة من التاريخ بموت خمسة مليارات إنسان ، وخلال الثلاثة آلاف وأربعمائة سنة الأخيرة لم يعرف العالم سوى مائتين وخمسين عاماً من السلام ، كما قضت الحرب العالمية الأولى على عشرة ملايين إنسان بنسبة عشرين مقاتل مقابل مدني واحد ، دون الأخذ بالحسبان بإحدى وعشرين مليون وفاة ناجمة عن الأوبئة ، وفي الحرب العالمية الثانية قتل أربعون مليون إنسان بنسبة التعادل بين العسكريين والمدنيين ، وبين عامي 1945 – 1984م أصبحت نسبة الضحايا تقدر بعشرة مدنيين مقابل عسكري واحد ، وفي السنوات الأخيرة ازدادت ظاهرة الاعتداء على النساء والأطفال إما عن طريق استهدافهم ، أو عن طريق إشراكهم في الأعمال العدائية نتيجة التطورات الحديثة في فنون القتال وتكنولوجيا الأسلحة التي وسعت ميدان القتال ، حتى شمل كافة مناطق الدول المتحاربة ، وتفاقمت مسألة تجنيد النساء والأطفال وإشراكهم في الأعمال العدائية بفعل التغير النوعي لطبيعة النزاعات ونطاقها ، فمنازعات اليوم أغلبها داخلية وفي حالات الحرب الشاملة هذه يتجاهل أطراف النزاع في معظم الأحيان القواعد الدولية التي تحكم المنازعات فيتعرض هؤلاء النساء والأطفال إلى العنف أو يصبحوا هم أنفسهم أدوات لها فيجندون أو يخطفون ليصبحوا جنوداً .

وعلى الرغم من متابعة الأمم المتحدة للمعاملة القاسية التي تلقاها النساء والأطفال أثناء النزاعات المسلحة ، إلا أنها في الحقيقة لم تغير في واقع هذه المعاملة إذ شتان ما بين الإحكام المفصلة التي وضعها الخبراء والحياة اليومية للنساء والأطفال الذين وقعوا في دوامة الحرب ، ويبدو أن اعتداء المقاتلين على حقوق النساء والأطفال أخذ في الزيادة بنسبة تعادل نسبة القوانين الدولية المعتمدة لضمان سلامتهم ؛ والحقيقة أن النساء والأطفال لم يسبق لهم أن كانوا أقل حماية مما هم عليه الآن .

الحرب :

الحرب هي أعلى مستوى يمكن أن يبلغه النزاع ، حيث يصل الطرفان إلى درجة التصادم العسكري المباشر باستخدام مختلف أساليب الإكراه المادي . ويعرف البعض الحرب بأنها : " فعل اجتماعي داخلي من جهة ، وبين المجتمعات من جهة ثانية ، وتتم ممارسة في نطاق دولة واحدة أو في النطاق الدولي " . فالحرب هي عبارة عن نزاع مسلح بين طرفين أو أكثر بهدف فرض توجهات معينة ، وهي حسب القول المشهور :

[5] – حسين الحضور/ يمرس https://www.yemeress.com/october14/3075441

استمرار للسياسة بوسائل أخرى . أما آخرون فيقولون الحرب هي نضال مسلح ودائم بين جماعات منظمة .

أنواع النزاعات المسلحة

يمكن أعطاء تصنيفات عديدة للنزاع بحسب العناصر التالية :

1. من حيث الطبيعة النزاعات : سياسية ، اقتصادية ، أيديولوجية .
2. من حيث عدد الأطراف : ثنائية أو متعددة الأطراف ، أي طرف ضد طرف مجموعة ضد مجموعة أو دولة ضد دولة ، دولة ضد جماعة .
3. من حيث المدى الجغرافي : إقليمية أو جهوية ، داخلية أو دولية.
4. من حيث الخطورة : نزاع مسلح ، نزاع الحوار ، نزاع اللعب .

فهناك أربعة أنواع أساسية :

1. النزاع الدولي الكبير : وهو النزاع الذي تتعدد فيه أطراف النزاع ويتسم هذا النزاع بالصعوبة في إيجاد آليات تسوية هذا النزاع لتعقد وتتشابك أطراف النزاع واختلاف الرؤى والتصورات والمصالح .
2. النزاع الدولي الصغير : تتقلص فيه أطراف النزاع وغالباً ما يتعلق هذا النوع بالمسائل الحدودية وقد تجد سهولة في تسويتها مقارنة بمسائل النزاعات الكبيرة ، سواء بالطرق الدبلوماسية المباشرة أو غير المباشرة عبر الوساطة .
3. النزاع الداخلي الكبير : السمة العامة لهذا النوع من النزاعات تقتصر على مسألتي تقسيم السلطة وتوزيع الثروة والانشقاق الداخلي هو ما ينعكس على التماسك السياسي والاجتماعي والأمني .
4. النزاع الداخلي الصغير : وهي نزاعات لا ترقى إلى درجة تهديد السلطة المركزية القائمة ، وتقتصر على الاستبداد السياسي والمطالبة بالمزيد من الانفتاح السياسي .

كما ميز فقهاء القانون الدولي بين ثلاثة أنواع من النزاعات المسلحة : النزاعات المسلحة الداخلية والنزاعات المسلحة الدولية والنزاعات المسلحة غير الدولية نوضحها على النحو التالي :

أولاً : النزاعات المسلحة الداخلية : يقصد بهذا النوع من النزاعات الحروب الأهلية ، وقد نصت المادة الرابعة الفقرة الثانية من البرتوكول الثاني لعام 1977م الملحق باتفاقية جنيف لعام 1949م والمتعلق بضحايا النزاعات غير الدولية الواقعة بين القوات المسلحة التابعة لدولة ما وقوات مسلحة منشقة عنها ، أو جماعات نظامية تحت قيادة مسؤولة عن جزء من الإقليم ، على منع أعمال الإرهاب ضد الذين لا يشتركون مباشرة في العمليات العدائية . وقد عد القانون الدولي المشتركين في مثل هذه النزاعات محاربين ينطبق عليهم وصف أسرى حرب غير أنه اعتبر الأعمال التي يمارسها أحد الطرفين ضد الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة أو الذين يكفون عن الاشتراك في العمليات الحربية أعمالاً إرهابية.

ثانياً : النزاعات الدولية المسلحة : يقصد بالنزاع الدولي المسلح الحرب التي تندلع بين دولتين مستقلتين وجيشين نظاميين وتخضع الحرب إلى قانون أو اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م وهنا تظهر الأعمال الإرهابية في ثلاث صور :

أ. جرائم الحرب .

ب. جرائم ضد الإنسانية .

ت. جريمة إبادة الجنس البشري.

ويظهر الإرهاب في هذه الجرائم من خلال لجوء العسكريين إلى العنف المسلح غير المشروع وخرق قواعد القانون الدولي المتعلقة بحماية المدنيين أو تلك النصوص المتعلقة بحماية المنشآت الثقافية من التدمير والإتلاف والسرقة وحماية المنشآت التي تحوي منشآت خطرة كالسدود والجسور والمحطات النووية الوارد النص عليها في المادة (46) من البروتوكول الأول لعام 1977م الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1949م والنصوص المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب وعدم تعذيبهم الواردة في المادة (12) من الاتفاقية الأولى والثانية لعام 1949م .

ثالثاً : النزاعات المسلحة غير الدولية : يقصد بهذه الفئة من النزاعات تلك التي تقوم عادة بين جيش نظامي أو أكثر في مواجهة حركات تحرر وطني أو حركات ثورية خارج إقليم دولتها أو داخله . وهنا تكون حركات التحرر تحت حماية وسلطات القانون الدولي ويسري عليها ما يسرى على النزاعات المسلحة من أحكام شريطة التقيد بأحكام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية ، وهنا لابد من القول بأن القواعد التقليدية لقانون الحرب كانت تميز بين فئتين من الناس المحاربين الذين تتكون منهم القوات المسلحة ، وغير المحاربين الذين يمثلون السكان المدنيين. وأثير النقاش حول السكان المدنيين وما إذا كان يمكن الاعتراف لهم بصفة المحاربين . وقد عالج القانون الدولي هذه المسألة من خلال تقسيم هؤلاء إلى فئتين : الأولى : تتعلق بِهَبة الشعب في وجه العدو بناء على دعوة حكومتهم وانضمامهم إلى التنظيمات العسكرية النظامية التي تنشئها الدولة للدفاع عن الوطن ، أو انضمامهم طوعاً بناء على شعورهم الوطني وحملهم للسلاح للتصدي للغازي . والثانية : تتعلق بفصائل المتطوعين أو قوات التحرير وهي التي تتكون من أفراد يشتركون طوعاً في العمليات الحربية دون أن يكونوا من وحدات الجيش النظامي .

القانون الدولي الإنساني المطبق في النزاعات المسلحة الدولية

القواعد المطبقة في النزاعات المسلحة الدولية هي اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكول الإضافي الأول وكذلك قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي . وتم إعداد قواعد القانون الإنساني أساساً في سياق النزاعات المسلحة الدولية . واليوم، فإن اللوائح المنظمة لهذه النزاعات ما زالت هي الأكثر تفصيلاً ، إذ تنشئ القيود على أساليب ووسائل الحرب وتفرض التزامات على أطراف النزاع من حيث إغاثة وحماية السكان المدنيين والأشخاص العاجزين عن مواصلة القتال . وهي تنظم حقوق المنظمات الإنسانية والعقاب على جرائم الحرب. وأكد الفقه القضائي الدولي أيضًا أن قواعد النزاعات المسلحة الدولية يمكن أن تُستخدم في تفسير أو استكمال القواعد المطبقة في النزاعات المسلحة الداخلية . وعلاوة على التطبيق الإلزامي في حالات تغطيها الاتفاقيات ، يمكن تطبيق بعض قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الإنساني العرفي على أساس محدد الغرض عن طريق اتفاق خاص وبموافقة أطراف النزاع[6] .

وحسب منظمة العفو الدولية فإنه لا تزال النزاعات المسلحة والحروب تسبب الموت والنزوح والمعاناة للشعوب على نطاق واسع . وتدور حالياً نزاعات مسلحة عديدة في جميع أنحاء العالم ، بما في ذلك النزاعات التي تنخرط فيها أطراف متحاربة داخل دولة واحدة (نزاعات مسلحة غير دولية) ، وتلك التي تنخرط فيها قوات مسلحة من دولتين أو أكثر (نزاعات مسلحة دولية) . لقد ألحقت هذه النزاعات الضرر بملايين البشر بطرق لا حصر لها ، بما في ذلك قتل المدنيين، وترك الناجين مصابين أو مشوهين ، أو عرضتهم للتعذيب ، أو

[6] – القاموس العملي للقانون الإنساني

الاغتصاب ، أو التهجير القسري ، أو الإساءة على نحو خطير . وبحلول نهاية 2019 كان 79.5 مليون شخص قد نزحوا قسرياً في مختلف أنحاء العالم بسبب النزاعات المسلحة ، وهو أكبر عدد تم تسجيله على الإطلاق . وتقوم منظمة العفو الدولية بتوثيق انتهاكات القانون الدولي أثناء النزاعات المسلحة ، وتناضل ضد هذه الانتهاكات ؛ بصرف النظر عمن يرتكبها أو مكان وقوعها . وتدعم منظمة العفو الدولية مطالب الضحايا من أجل تحقيق العدالة والمساءلة من قبل السلطات الوطنية وصولاً إلى المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية[7].

ويحكم النزاعات المسلحة أساساً القانون الإنساني الدولي ، والذي يعرف أيضاً بقوانين الحرب . فالقانون الدولي الإنساني عبارة عن مجموعة من القواعد إما منصوص عليها في معاهدات أو معترف بها من خلال العرف تحد من السلوك المسموح به لأطراف النزاع . وتعتبر الانتهاكات الجسيمة للقانون بمثابة جرائم حرب .

والأهداف الأساسية للقانون الإنساني الدولي هي التقليل إلى أدنى حد من المعاناة البشرية ، وتوفير الحماية للسكان المدنيين والمقاتلين السابقين الذين لم يعودوا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية ، مثل أسرى الحرب .

ويطالب القانون الدولي الإنساني بأن تقوم أطراف النزاع بالتمييز بين المدنيين الذين توفر لهم الحماية ، والمقاتلين الذين هم أهداف مشروعة للهجوم . ولا يجوز استهداف المدنيين عمداً ؛ على الرغم من أنه قد لا يتعرضوا للقتل أو الإصابة ، إذا حدث ذلك كجزء من هجوم متناسب على هدف عسكري . ويجب على جميع أطراف النزاع اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الأضرار التي تلحق بالمدنيين والأعيان المدنية (مثل المباني السكنية والمدارس والمستشفيات) ، ويجب ألا تنفذ هجمات لا تستطيع التمييز بين المدنيين والمقاتلين ، أو تتسبب في أضرار غير متناسبة للمدنيين .

أما بالنسبة للانتهاكات الجسيمة ، بما في ذلك جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية فتندرج تحت فئة قانونية خاصة تعرف باسم القانون الجنائي الدولي . ويجب على جميع الدول أن تقدم إلى المحاكمة أولئك الذين يشتبه في أنهم مسؤولون جنائياً عن الجرائم بموجب القانون الدولي ، بما في ذلك عبر الولاية القضائية العالمية ؛ إلا أن الكثير من الدول إما غير راغبة أو غير قادرة على تقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة . وقد أنشأ المجتمع الدولي محاكم خاصة لمحاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات في يوغوسلافيا السابقة ورواندا وسيراليون . وفي عام 2002 ، أُنشئت المحكمة الجنائية الدولية لوضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب على الجرائم التي يشملها القانون الدولي . وهناك 124 دولة طرفاً في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية نظام روما الأساسي تخضع لولاية هذه المحكمة . فتعتبر المحكمة الجنائية الدولية بمثابة " محكمة الملجأ الأخير " ، وتستخدم عندما تكون نظم العدالة الوطنية غير قادرة أو غير راغبة في تقديم الجناة إلى العدالة. ويمكن إحالة القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية من قبل دولة طرف ، أو من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، والتي يمكنها أيضا إحالة القضايا ضد الدول غير الأطراف . ويجوز

[7] - https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/armed-conflict/

للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أن يقرر أيضاً فتح تحقيق ضد دولة طرف استناداً إلى أدلة خارجية . وقد أنشأت بعض الولايات محاكم مختلطة وهي محاكم محلية ذات عناصر دولية لمحاسبة مرتكبي الجرائم بموجب القانون الدولي[8].

[8] – المصدر السابق

الفصل الثاني

الفرق بين النزاع المسلح والصراع المسلح

أولاً : النزاع ومفهومه

تختلف درجات النزاعات الداخلية من دولة إلى أخرى . وتتردد ردود الفعل الرسمية والشعبية تجاه ذلك بين محاولات وقف الحروب الأهلية ، وحماية وتقوية السلام الوطني لئلا يستبدل به مواجهات داخلية . ويمثل احتواء النزاع العنيف ، وتخفيف المعاناة ، ونزع فتيل الصدام ، التحدي الكبير والرئيسي لأمن الدولة . كما يلزم الدول التي خرجت من صدامات وحروب أهلية دون أن تنتهي جيوب الاحتقان فيها بشكل نهائي ، أن تسارع في تنفيذ برامج إعادة الإعمار والتنمية الاجتماعية والإصلاح السياسي لتنتج سلاماً ووفاقاً اجتماعيين . ويتطلب كل ذلك بناء علاقة المواطنة بين الجماعات العرقية والدينية والثقافية ، وتعميق مفاهيمها لقطع الطريق أمام أي محاولة لإعادة استخدام الفروق العرقية والدينية والثقافية في إشعال نزاع داخلي .

سأحاول تقديم إطار نظري لمفهوم النزاع وموضوعاته وأنواعه والمراحل التي بينه وبين السلام . ومحددات النزاع العنيف وكذلك السلام . وبرغم تعدد مناهج البحث في موضوع النزاعات باختلاف العلم الناظر فيه ما بين مناهج اجتماعية ونفسية وفلسفية ، فإنه تم استخدام التصور السياسي للنزاع الداخلي مع بعض إشارات إلى مقولات اجتماعية ونفسية . وأخيراً فإننا سنلخص بأسلوب مكثف ما ورد في الدراسة المعدة من قبل مؤسسة : (Creative Associates International) والتي حملت عنوان : (Preventing and Mitigating Violent Conflicts) إلى جانب النظر في مجموعة من المصادر الأخرى .

ملاحظات أولية

1. النزاع والسلام ليسا عشوائيين ، إنهما ظاهرتان يمكن تفسيرهما ، فلوجودهما أو عدمه أسباب ؛ كما يمكن التأثير عليهما .
2. ليس النزاع والسلام ساكنين بل حيويين (ديناميكيين) ، ويتطوران بعامل الزمن .
3. لا ينتهي كل نزاع بالعنف فهناك العديد منها يحل بشكل سلمي .
4. يتطلب منع ظهور النزاع العنيف (Violent Conflict) أو وقفه فهم حيوية (Dynamism)النزاع السلمي والعنيف ، وإدراك مكونات السلام .
5. لتكون الإجراءات المتخذة لمنع أي نزاع أو تسكينه فاعلة لابد من فهم مسببات ذلك النزاع بشكل خاص ، وتطبيق سياسات وبرامج وآليات متعددة تناسب نوعه والمستوى الذي وصل إليه .

تعريف النزاع :

عرف بعض الباحثين النزاع الداخلي بأنه التنازع بين مجموعات مختلفة (عرقية ، سياسية ، دينية) من خلال مخالفات غير منطقية لأعراف الحياة اليومية للمجتمع . غير أن ممارساتها غير المنطقية لا تمنع وجود أسباب وأهداف منطقية تقف وراءها كما هو مشاهد في مطالب العديد من الأقليات الدينية والعرقية والسياسية . ويتطلب منع حدوث النزاع بناء علاقة المواطنة بين الجماعات العرقية والدينية والثقافية وتعميق مفاهيمها لقطع الطريق أمام أي محاولة لإعادة استخدام الفروق العرقية والدينية والثقافية في إشعال نزاع داخلي ، وهناك من عرف النزاع بأنه : انهيار أو تعطل في النظام الاجتماعي والسياسي القائم دون أن يصحبه بالضرورة بروز نظام بديل كما كان في الصومال وقبله لبنان . وتحدث آخرون عن مفهوم النزاع من خلال تحديد الظروف الموضوعية لبروزه ، فيوجد النزاع عندما تلاحظ مجموعتان أو مجموعات أن مصالحها متناقضة أو التعبير عن مواقفها أصبح يتم بعدائية أو تحاول تحقيق أهدافها بأعمال تؤدي إلى الإضرار بالمجموعات الأخرى . وقد تكون هذه المجموعات أفراداً أو مجموعاتٍ صغيرةً أو كبيرةً .

موضوعات النزاع :

حددت بعض الدراسات العناصر المتنازع عليها في التالي :

1. الموارد أو الثروة مثل : الأقاليم والمال ومصادر الطاقة والغذاء ، وكيفية توزيع تلك الموارد .
2. السلطة إذ يتم التنازع بشأن كيفية تقسيم آليات الحكم والمشاركة السياسية في عملية صناعة القرار .
3. الهوية وتتعلق بالمجموعات الثقافية والاجتماعية والسياسية .
4. الأوضاع الاجتماعية والسياسية ، ومنها مدى شعور الناس بأنهم يعاملون باحترام وتقدير وأن حكومتهم تحافظ على تقاليدهم الاجتماعية .
5. القيم وخاصة تلك المتمثلة في أنظمة الحكومة والدين والأيديولوجية .

هذه المصالح المتناقضة المولدة للنزاع من الممكن أن ترى في :

أولاً : تغيرات الظروف الموضوعية ، مثل تدني مستوى المعيشة ، وتغيرات التركيبة السكانية أو حركة السكان ، والتحولات التكنولوجية التي تزيد التواصل ، والإمكانات المادية ، وتوافر الأسلحة .

ثانياً : تغيرات الظروف غير الموضوعية مثل (الشخصية أو النزاع الذي لا يحدث إلاّ بعد تنامي الشعور بتهديد المصالح من حزب أو جماعة أخرى خاصة) مثل شعور جديد بالإمتعاض الاجتمعاي ، أو بروز أيديولوجية قومية جديدة .

وتنشأ الظروف الخاصة حتى في حال غياب التغيرات الموضوعية . والانفعال الحزبي والذهنية الحزبية الظاهرة (الشعارات والبرامج) تؤثر في النزاع . كما أن الزمن عامل فعال حيث تحصل المكونات الشخصية للنزاع بمرور الزمن على أهمية التشابه التي تملكها المكونات الموضوعية . وفي النهاية النزاع لا يحدث إلا بعد تنامي الشعور بتهديد المصالح من حزب أو جماعة أخرى .

النزاع الكامن والظاهر

قد يعتقد بعض الناس بتناقض مصالح الأحزاب أو الجماعات داخل المجتمع ، غير أن تلك الأطراف غير عابئة بتلك التناقضات . وهذا قد يكون بسبب غض طرف متعمد أو بتقديم مبررات عقلانية ومنطقية لعدم وجود حاجة لتحويل التناقض إلى نزاع ، وقد يكون بسبب نقص المعرفة عند تلك الجماعات لما هو كائن من تناقض ، أو نتيجة لطمس المعلومات التي تؤكد تلك التعارضات . إلا أن كل ذلك لا يعني صحة الركون إلى هذه الأسباب القابلة للتغير وبالتالي بروز النزاع .

أنواع النزعات

من وجهة نظري فإنّ النزاع هو كل تنافس "غير مشروع" بين الأفراد والجماعات في المجتمع . وبناء عليه انقسم النزاع إلى سلمي وعنيف :

النزاع العنيف : (**Violent Conflict**) :

يصبح النزاع عنيفاً عندما تتخلى الأطراف عن الوسائل السلمية وتحاول السيطرة أو تدمير قدرات المخالف لها لأجل تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة . وكما ذكر سابقاً فإن النزاع لا يحدث إلا في ظل توفر ظروف موضوعية أو شخصية محددة .

أبعاد النزاع العنيف

حدد بعض الباحثين أبعاد النزاع العنيف في أربعة عناصر يلزم التمعن في كل نزاع لتحديدها بدقة بقصد وضع سياسات منع نشوء النزاع أو التخفيف منه وهذه العناصر هي :

1. المسائل الجوهرية (الأصلية) ، وتكون في احتدام الجدل بشأن التنافس على الموارد الطبيعية ، والسيطرة على الحكم ، وتحديد صلاحيات الأقاليم والمناطق ، والأيديولوجيات الحاكمة .
2. الأطراف أو مجموعات النزاع ، سواء أكانت عرقية أو دينية أو إقليمية أو تيارات سياسية .
3. أنواع القوة المستخدمة وطرق الإكراه ، مثل أسلحة الدمار الشامل ، والإرهاب ، والانقلابات ، والإبادة الجماعية ، وانتهاك حقوق الإنسان ، والتطهير العرقي .
4. الفضاء الجغرافي ، حيث تتم المجازر وعمليات التخريب ، والنزاعات الدولية والداخلية .

وينشأ النزاع العنيف من أسباب مركبة ، وهناك عوامل رئيسية أو متغيرات ترجح تطور النزاع إلى عنف أو أنه سينتهي بشكل سلمي ؛ والانتقال من السلام إلى النزاع يختلف باختلاف مستويات النزاع (سلمياً كان أم عنيفاً) في درجات التعاون والعداء ، فبعضها ينتهي بسلام ودون أي إكراهات أو عنف . في حين يرتفع بعضها الآخر إلى أعلى درجات الصدام والمواجهة ، وتشمل الاضطهاد والإيذاء الجسدي . ويمكن توزيع هذه المستويات لتبدأ من التناغم (Harmony) بين المصالح المختلفة للأطراف إلى الحرب الشاملة (All-Out-War) ويعني هذا وجود تداخل بين السلام والعنف (الحرب) . ويظهر هذا التداخل في

مصطلحات متدرجة مثل : الحرب المشتعلة ، والحرب الباردة ، والوجود المشترك أو التعايش ، والتنافس ، والخمود ، والتحالف ، والاتحاد ، والعلاقات الخاصة ، وغير ذلك . وفيما يلي عرض موجز لمستويات النزاع :

1. **التناغم** (**Harmony**) ، ويعرف بأنه : العلاقة بين الأطراف (عرقية ، دينية ، سياسية ، ثقافية) عندما لا توجد فعلياً أي صراعات مصالح أو قيم متناقضة . ويظهر ذلك في تعاطف الأطرف مع أي طرف يتعرض لمشكلة أو أزمة .
2. **السلام الدائم** (**Durable Peace**) ، ويتميز بمستوى عالٍ من التعاون والاتصال بين الأطراف ، وإدراك لكيفية تحقيق المصالح المتعارضة . وتعطي الأطراف قيمة أكبر لعلاقاتها العامة أكثر من التركيز على مصالحها الخاصة . ويسعى كل طرف لتحقيق مصالحه من خلال آليات سلمية ومؤسسية . ولذا لا يحتاج إلى استخدام العنف لتحقيق ذلك .
3. **السلام المتوازن** (**Stable Peace**) ، ويسمى " السلام البارد " وفيه يقل الاتصال ، والتعاون بين الأطراف ويتم ذلك من خلال نسق من النظم الأساسية ، والاحترام المتبادل وغياب عام للعنف . وتبقى الأهداف والقيم المتعارضة . وتتنافس الأطراف بطرق عديدة لكن ضمن ضوابط مقبولة ، والتنازع يتم بطريقة غير عنيفة . ومن الممكن أن تحدث نزاعات عنيفة في هذا المستوي لكنها عملياً غير مرجحة الحصول .
4. **السلام غير المتوازن** (**Unstable Peace**) ، ويسمى " الحرب الباردة " . وتنشأ فيه توترات ملموسة واتهامات بين الأطراف . ومن المحتمل أن تتحول إلى عنف علني متقطع . وبالرغم من قلة العنف فيه إلا أن التعايش معدوم فيه . والأطراف لا تتهتم كثيراً بعلاقاتها المتبادلة بشكل كاف ، ولا تسعى لوضع ضمانات تبعد احتمال استخدام الإكراهات والعنف المادي لتحقيق أهداف محددة . ويبدو السلام هنا ضعيفاً ، ومستويات التوتر بين ارتفاع وانخفاض ، وتسعى الأطراف لامتلاك السلاح بقصد الردع ، والاتفاقات غير واضحة ومن السهل الإخلال بها .
5. **الأزمة** (**Crisis**) ، وهي مواجهة متوترة بين مجموعات مسلحة معبأة معنويا ، قد تصل إلى درجة التهديد وصِدامات ظرفية آنية . وتمهد هذه الأوضاع إلى حرب أهلية وشيكة ، أو انهيار عام للقانون ونظام الحكم .
6. **الحرب** (**War**) ، وهي من وجهة نظري : مواجهات عسكرية عنيفة (معارك أو صدامات مسلحة) أو أعمال قتالية شاملة تتناحر فيها مجموعات مسلحة منظمة . وقد تحتوي على أعمال قتالية قليلة في جبهات مختلفة مثل حروب العصابات أو الفوضى السياسية .

في الأوضاع الواقعية لا تحدد هذه المستويات بشكل هندسي ، بل تلاحظ عند بروزها بشكل كبير . والمقصود هنا أن النزاعات والسلام لا يبرز بشكل مفاجئ ، أو ينتقل بشكل سريع من مستوى إلى آخر ، أو ينتهي أيضاً بشكل مفاجئ . فالمستويات لا تنتقل من السلام الكامل إلى الحرب الشاملة دون المرور بمستويات وسيطة .

عوامل الانتقال بين مستويات السلام والنزاع

معرفة العوامل المذكورة أدناه تمثل خطوة مهمة لتحديد أنجع الإجراءات لمنع النزاعات من التطور إلى الأسوء . وهذه العوامل هي :

1. شدة وحجم الشكاوى ومواقف التذمر .
2. مدى إدراك الأطراف لاختلافاتهم وتطلعاتهم ومواقفهم تجاه بعضهم .
3. حجم التفاعل المباشر والاتصالات التي تملكها الأطراف في تعاملها مع بعضها البعض .
4. مستوى التعبئة السياسية والتنظيم الواقفين خلف أوضاع الأطراف المختلفة .
5. حجم التلاحم والالتصاق بين قيادات الأطراف والقواعد في الدوائر الانتخابية .
6. حجم السلوك العدائي .
7. المدى الذي يمكن أن تصل إليه تهديدات الأطراف باستعمال السلاح .
8. عدد الأحزاب والجماعات في كل طرف من أطراف النزاع .

محددات النزاع العنيف والسلام

إن احتواء نزاع قائم أو منع آخر كامن يعتمد على مدي إدراكنا العوامل والأسباب والظروف المتعلقة بذلك النزاع . وينشأ النزاع العنيف من أسباب مركبة ، وهناك عوامل رئيسية أو متغيرات ترجح تطور النزاع إلى عنف ، أو أنه سينتهي بشكل سلمي . وهذه العوامل من الممكن أن تكون أسباباً للعنف أو أسباباً للسلام . وبالتالي يمكن تقسيم محددات النزاع إلى بنيوية ، ووسيطة ، ومباشرة :

1. **العوامل البنيوية (Systemic Causes: Structural Conditions)**
وهي أسباب موضوعية (Subjective) تتعلق بالظروف الأساسية للمجموعات ، والتدهور البيئي ، والنمو السكاني ، وندرة الموارد ، والتنافس ، وانهيار القيم والتقاليد ، والفقر ، والتهميش الديني والإثني . والإجراءات التي تتخذ لوقف النزاعات ذات الأسباب البنيوية تظهر نتائجها بعد فترة طويلة من التطبيقات .
2. **العوامل الوسيطة (Proximat: Political and Institutional Factores)** ، وتشكل أساس المشاكل في العمليات الاجتماعية والسياسية والاتصالات وهي عوامل حاسمة تؤثر في تحول الأوضاع البنيوية إلى ردود أفعال عنيفة ، أو إلى سلوك طرق سلمية للتعامل مع المصالح المتناقضة . وتدرك بسهولة العلاقة بين الأسباب الوسيطة ومظاهر النزاع العنيفة . كما أن أثرها أكثر مباشرة . ومن الأسباب الوسيطة : السياسات الحكومية ، والمنظمات الاجتماعية ، وبرامج الإصلاح الاقتصادي ، ومشاكل التحرر السياسي ، والتسلح وغيرها .

3. **العوامل المباشرة (Immediate Causes: Acts and Events)** ، وهي الأعمال والأحداث التي تشعل تقدح أعمال العنف . ومثال ذلك اتخاذ الحكومة إجراءات متشددة نحو جماعة مضطهدة مما يدفعها إلى العصيان والتمرد . ونظراً لظهور هذه الإجراءات فإنها أكثر تأثيراً من غيرها .

يتبين لنا أن النزاع أو السلام يتكونان إثر تفاعلات مركبة بين مجموعة من العناصر . وأن السلام والحرب تفصل بينهما مجموعة من المراحل فلا ينشآن بطريقة مفاجأة . وأن النزاع محكوم بعوامل عدة منها ما يعتبر من بنية أطراف النزاع ومنها ما هو وسيط ، ومنها ما هو مباشر . كما يتضح أن احتواء نزاع قائم أو منع آخر كامن يعتمد على مدى إدراك العوامل والأسباب والظروف المتعلقة بذلك النزاع[9] .

ثانياً : الصراع ومفهومه

علينا أولاً أن نقوم بتحديد مفهوم الصراع ، حيث عرفه كلٍ من Young يونغ وبيريرا Perera سنة 2010 على أنه : " شعور بعض الأشخاص بالتورط في خلافات ، ورغبات متناقضة ، أو رغبات لا يمكن التوفيق بينها " . في حين عرفها بيبر Pieper سنة 2011 على أنه : " اختلافات لا تقبل المساومة في المظهر وهي بذلك تأخذ عدة أبعاد فقد تكون معرفية ، أو عملية ، أو مؤثرة في العلاقات " ، هذه الأبعاد الثلاثة للصراع هي ما يهمنا . ويتعلق مصطلح الصراع بعدم التفاهم ، والتعارض واختلاف المصالح انطلاقاً من خلفية معينة اجتماعية ، أو سياسية ، أو فكرية ، أو دينية ينشأ منها الصراع ويرتبط بها ، ويعني مصطلح الصراع وجود نزاع سلمي بين طرفين في قضية معينة ، ولا ينتهي هذا الصراع إلا في حالة هزيمة عسكرية لأحد الطرفين ، أي أن الصراع قد يتطور تصاعدياً من نزاع سلمي إلى نزاع عسكري حسب الظروف وحسب المواقف ، وقد تحدث ابن خلدون عن مفهوم الصراع في علم الاجتماع في كتابه " المقدمة " باعتباره أحد أسباب زوال الدولة واندثارها .

والصراع نزاعٌ سلميٌّ (Peacefull Conflict) تتحقق فيه المصالح والمطالب المتعارضة باستخدام آليات مقننة ومنضبطة . ومن هذه الآليات : الدساتير والقوانين ، والتكوين الأسري والقبلي ، ونظم التشريع والتنفيذ ، والشرائع الدينية ، والأعراف والتقاليد الشعبية ، والحوار والمؤتمرات . وتتراوح هذه الآليات بين كونها غير رسمية وكامنة في العقل الاجتماعي والفردي ، وبين كونها رسمية ومدونة . ومن أمثلة الأخيرة الانتخابات وما يعطيه الدستور من حقوق للأفراد والجماعات من وسائل للتعبير والمطالبة بالحقوق العامة والخاصة . وتسمى هذه الضوابط مجتمعة : " نطاقات السلام " ، فتمنع تلك التناقضات من أن تتحول إلى نزاع عنيف ومدمر . والصراع هو حالة سببها تعارض حقيقي أو متخيل للاحتياجات والقيم والمصالح بين فيئات شعبية مختلفة . ويمكن أن يكون الصراع داخل الدولة ذاتها ، أو خارجياً (بين دولتين أو أكثر) . ويساعد الصراع كمفهوم على تفسير الكثير من جوانب الحياة الاجتماعية ، مثل الاختلاف الاجتماعي وتعارض المصالح والحروب بين الدول والجماعات أو المنظمات . ويعرف الصراع من وجهة نظري بأنه[10] :

---

[9] - http://www.hawaii.edu/powerkills/TCH.CHAP33.HTM

[10] – تعريف الكاتب

" خصومة ومنافسة ، ومشادّة سببها تضارب الأهداف والرغبات المتضادَّة وعدم قضاء الحاجات ممّا يؤدّي إلى الخلاف والتصارع بين قوَّتين أو أكثر ، ويظهر كسلوك انفعالي جمعي مؤلم . لذا فإن الصراع هو نتيجة اللحظة التي قد تؤدي إلى النزاع العنيف " . وللصراع أشكل مختلفة منها :

1. صراع على السلطة : السُّلْطة من وجهة نظري هي : " قدرة الدولة على فرض أنماط سلوكية وثقافية على الشعب " . والسلطة أحد أسس الدولة المدنية وهي النقيض لمبدأ التعاون . لأنّ تبني تلك الأنماط نتيجة فرض الدولة سلطتها يُسمى الانصياع ، والسلطة السياسية كمصطلح يشمل غالبية حالات قيادة الأمة . وتُطبق السلطة استناداً إلى قوة المؤسسات الأمنية لدولة (الجيش والشرطة والمخابرات العامة والأمن الداخلي وحرس الجمارك وغيرها من مؤسسات تحمل الصبغة العسكرية) . وتكون هذه القوة دائماً حقيقية تعتمد على التشريعات الدستورية والقانونية ، أي تتحدد القوة من خلال الاستخدام المحتمل للعقوبة : وهي عملية تمس هؤلاء الأفراد الذين لا ينصاعون إلى السلطة أو يهددون وجودها ، بغية أن تضمن الدولة وجود قوة اجتماعية شعبية . هكذا تكون قدرة تطبيق سلطة ما مرتبطة بكونها موجودة أصلا. أي أن صلاحية حاكم الدولة تنبع من أن الشرطة ستعاقب الأفراد الذين لا ينصاعون لمرجعيته . وينصاع أفراد الشرطة للحاكم وقوانينه لأنهم هم أنفسهم خاضعون لتهديد الشرطة . فإذا قرر جميع رجال الدولة التمرد على سلطة الحاكم فستُسلب منه السلطة والصلاحية غير أن مجرد وجود الصلاحية بشكل جزئي يتيح لها أن تصبح كاملة وهذا التمرد هو شكل من أشكال الصراع على السلطة ، فهو إما أن سكون سلمي أي ديمقراطي أو أنه يتخذ شكلاً من أشكال العنف كانزاع المسلح . وفي الصراع على السلطة لا يتيح ميزان القوى ممارسة صلاحيات السلطة . هذا العامل يضع الفرضيات الأساسية للصلاحيات السلطة ، أي أن السلطة الحكيمة تسعى بطبيعتها السياسية إلى تحقيق القوة العسكرية والأمنية ، ولكن يبقى هناك واقع لا يمكن فيه ممارسة الصلاحيات ممارسة فعلية بسبب قوة الخصم . ويقوم هذا العامل البنوي على فكرة التعاون مع الحلفاء أو الأصدقاء (فتح أبواب التدخل الخارجي) ، بناءً الفكرة أن السلطة لا تمتلك القدرة على امتلاك الصلاحيات طويلة الأمد ، وأن السلطة الضعيفة تستخدم القوة المتاحة لها بشكل قصير الأمد فقط ، وهي بذلك تترك الباب مواراباً للنزول الجيش والمؤسسات الأمنية الأخرى إلى الشارع في محاولة لعدم السماح بانهيار الدولة .

والسلطة هي نطاق الصلاحيات المشروعة التي يتمتع بها كيان ما . حسب كلاين إن دي .Cline n.d عندما يتصرف بالنيابة عن الحكومة . وتُمنح هذه الصلاحيات من خلال القنوات المعترف بها رسمياً داخل الحكومة ، وتمثل جزءاً من السلطة العامة للحكومة . على سبيل المثال : قد تتمتع حكومة ما بسلطة لإعدام المجرمين . ويمكن للحكومة بعدئذٍ أن تحتوي على هيئة محلفين مخولة لتحديد ما إذا كان المواطن مجرماً أو غير مجرم وقاض مخول بالحكم على المجرمين بالإعدام ؛ وجلاد مخول بقتل المجرمين الذين حكم عليهم بالإعدام . وفي المقابل ، قد يتمتع حشد من المواطنين بالقوة اللازمة للقيام بكل الأشياء المذكورة أعلاه ، ولكنهم لا يتمتعون بالسلطة لأن الإجراءات لن تكون مشروعة . ويمكن أيضاً رؤية السلطة السياسية في مواقف تُعتبر عادة غير سياسية حسب أجوارال إن. دي (.Agarwal n.d) .

والسلطات العامة هي القوى المعتبرة قانوناً في توجيه النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لمجتمع معين في ظل دولة قانونية تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات وتتكون السلطات العامة من ثلاث سلطات

وفقاً للتعريف الوظيفي ، والذي تنقسم وفقاً له إلى سلطة تشريعية ، سلطة قضائية ، سلطة تنفيذية ، وفي ظل سيادة القانون تمارس هذه السلطات وظائفها النابعة من الدستور . الذي بدوره يحدد الإطار العام لتقوم بوظائفها . وقد يحيل الدستور إلى القانون العادي لينظم التفاصيل الضرورية الأخرى .

دوافع الصراع على السلطة :

1. حبّ التسلّط ، والسيطرة على الآخرين .
2. الحرص على الإستفادة من مكتسبات السلطة ، أو الإستئثار بها .
3. الخوف من تسلّط الأحزاب أو الطوائف الأخرى الذين قد يستأثرون بالسلطة ، ويمارسون نوعاً من القمع والعنف الجسدي أو الفكري على مَن حولهم ، أو على أتباعهم .
4. التنافس بين القادة السياسين أو الفئات على السلطة ، والذي قد يتولّد عنه حبّ الغَلبة .

أشكال الصراع على السلطة :

1. الصراع السلمي بين المتنافسين وأنصارهم ، وهو الصراع الديموقراطي وغالباً ما يسود هذا النوع من الصراعات في المجتمعات المتمدّنة ، تمارسه مجموعات من الأحزاب أو الكتل فيما بينها ، وقد تكون أحزاباً مبدئية أو مصلحية ، كما قد تكون الكتل : اجتماعية ، أو فكرية .
2. الصراع العنيف أو الدموي : وغالباً مايسود هذا النوع من الصراعات ، في المجتمعات المتخلّفة حيث يتحول فيها الصراع على السلطة إلى نزاع مسلح نتيجة لتضارب الأهداف والمصالح .
3. ويندر أن يخلو مجتمع بشري من الصراع على السلطة التي لا تأتي إلاّ عبر التنافس بين شخصين أو أكثر ، والتنافس يولّد نوعاً من الصراع بالضرورة حتى لو كان الصراع هادئاً جدّاً إلاّ ما كان من أنواع الحكم منظّماً بقوانين راسخة كأن يكون الابن الأكبر هو الوريث الشرعي لوالده في الحكم الملكي .

ومن المناسب التذكير هنا بأن الصراع لا يعني بالضرورة خروجاً على المبادئ والمُثل العليا ، بل قد يكون حرصاً عليها بين المتنافسين من أحزاب مختلفة أو داخل حزب واحد ، إذ يُظهر كلّ فريق أنه يحرص على المبادئ والقيم العليا والمصالح العامّة أكثر من غيره .

2. صراع فكري أيديولوجي[11] : يعتبر صراع الأفكار أحد أهم مظاهر الصراع التي تؤثر على علاقات الاتصال في المجتمع ، حيث يقصد به التعارض في الأفكار والآراء بين الفاعلين ؛ فالصراع الفكري لا ينطلق من فراغ ، بل من أهداف محددة وفق منهج معين يتيح لمن يقود هذا الصراع لتحقيق أجندته تنفيذ خطته بكل دقة ، فالقاعدة العامة في الصراع الفكري تتمثل في الآتي : " إن كل فراغ ايديولوجي لا تشغله أفكارنا ينتظر أفكاراً منافية معادية لنا " ، وانطلاقاً من هذه القاعدة يرى مالك بن نبي أن المتخصصون في الصراع الفكري لا ينتظرون وقوع الفراغ الفكري لاحتلاله ، بل يصنعونه هم وربما يشغلونه مؤقتاً بأفكار سواهم حتى

[11] – د. نورة خالد السعد : كاتبة سعودية https://www.alriyadh.com/file/243

تنتهي في مرحلة أولى عملية الفصل عن الأفكار المنبثقة من مبدأ الأمة المحققة لوحدتها وبنائها بتلك الأفكار الوسيطة وذلك لكي يظل النشاط في فوضى لا يقوم معها إنتاج أو توجه سليم نحو الهد . وإذا كان المقصود الأول في عملية الصراع الفكري هو إفساد النشاط عن طريق تعطيل الأفكار ؛ فإن العمل لتحقيق ذلك ينصب على كل جهة يمكن أن تحقق ربط الفكر بالنشاط ، فالصراع الفكري ينصب من جهة على الأفكار الممثلة لمبادئ الأمة والمحققة للبناء والوحدة لإبطال مفعولها ويتمثل ذلك في :

1. استثمار الفراغ الفكري والعمل على إيجاده إن لم يكن موجوداً عن طريق إشاعة الأفكار والمذاهب الغريبة .
2. الفصل بين المبدأ الذي تدين به الامة وواقعها .
3. تأييد الافكار الخاطئة والمساعدة على إشاعتها .
4. تحويل الأنظار عن الافكار الصحيحة أو إدخال بعض التعديلات التي تحرفها عن مقصودها .

هذا على مستوى الفكرة ، أما الصراع الفكري باتجاه الفرد صاحب الفكرة فله سبل متعددة يسلكها لكي يبطل جهود هذا الفرد أو المجموعة التي تحمل أفكارها لإرشاد وتوجيه الامة ، هذه الوسائل تتمثل في الآتي :

1. تحطيم هذا الفرد أو المجموعة بواسطة التضييق عليهم ومطاردتهم .
2. عزلهم وإثارة الجماهير ضدهم .
3. إضافة أفكار الى أفكارهم تبطل مفعولها أو تحرفها عن وجهها الصحيح .

وإذا ما انتقلنا إلى مستوى المجتمع في هذا الصراع الفكري فأهم وسيلة يملكها هذا (المستعمر الغربي) لشل نشاط المجتمع وإبطال مفعول الأفكار في توجيه حركته واستمرارها هي تفتيت وحدته الشاملة وإحلال وحدات كفاح جزئية محل الوحدة الشاملة . وهذا يحقق له هدفه من ناحيتين : " تخفيض مستوى الايديولوجية المحرّكة للمجتمع ، وتشتيت الصفوف وتمزقها وتناحرها فيما بينها بدلاً من اتجاهها جميعاً الى البناء والتغلب على المشكلات الاساسية ."

هذا التحليل القيم إذا ما طبقناه على الواقع المعاصر لمجتمعاتنا الإسلامية وما يدور فيها على وجه التحديد وتكثف منذ سقوط البرجين المشؤومين ، وتفاقم بعد استسلام بغداد قهراً ومؤامرة وخديعة وشراء للضمائر . سنجد أنه متمثل في هذا التناحر العنيف بين مختلف التيارات ، والهجوم الواضح هو على (الدين الإسلامي وتشريعاته) سواء على مستوى العقيدة أو على مستوى العلماء أو على مستوى المؤسسات في المجتمع . و"قد" أسهمت القنوات الفضائية في تحقيق وتلميع النماذج السيئة من بعض من يُطلق عليهم المثقفون الذين يهاجمون الدين الإسلامي بعنف لا يقل عن مستوى أعداء الدين من غير المسلمين ويستخدمون أساليب هذا الاستعمار الجديد الذي يتسلل كالأفاعي إلى تلافيف الفكر ونماذج السلوك كي يتحقق الهدف الذي تم التخطيط له منذ اجتماعات بازل في سويسرا ، لتسود هيمنة الصهاينة

على مقدرات الشعوب وتتمدد خارطة ما يقال إنها (إسرائيل الكبرى) من النيل الى الفرات . " وفي ذات الوقت فإن" العنصرية الغربية تعلو كزبد الموج في العالم وبعض مجتمعاتنا الإسلامية والعربية تدور في حلقة من الصراع الفكري وفق أجندة الدولة المهيمنة بقوتها المادية حالياً .

وقد بحث الأمريكي "دانيال دروكمان" في كتابه "طرق التحقيق لتحليل النزاعات" عما يسمى بالمدخل الأيديولوجي ، الذي يستند بدعاماته الفكرية من منطلقات ماركسية لإثبات خطورة الصراع الأيديولوجي ، فعلى المستوى الدولي ، تبدو بوضوح التناقضات الأيديولوجية بين الدول ، حيث تمثل الحرب نقطة الذروة في الصراعات بأشكالها وأنواعها المختلفة ، ويذهب "دروكمان" إلى أنه لا يمكن فهم أبعاد الصراع فهماً صحيحاً دون معرفة التصنيف الطبقي لأطراف الصراع وقواه المختلفة .

وعند تحديد علاقة تلك القوى ببعضها يمكن تحديد الدوافع المحركة للصراع ، سواء أكانت تلك الظاهرة أو المصالح المستترة ، وإن أي تناقض في الرؤى الأيديولوجية للصراع والنتائج المرتبطة بها سيجعل من غير الممكن حل وتسوية الصراعات من خلال عمليات المساومة ، خصوصاً حين تتشعب الخلافات والاختلافات الأيديولوجية بين طرفي أو أطراف الصراع .

وحسب "دروكمان" ، فإن البعد الأيديولوجي ومداخله تعدّ وضعاً خاصاً يُفاقم من تعقيد الصراعات ويجعل فرص إيجاد الحلول في غاية الصعوبة ، ويؤكد هذا المدخل كل من "جورج إيه لوبيز" و"مايكل ستول" ، حيث ذهبا إلى أن أي نظرية معاصرة تريد التحقيق في موضوع الصراع يجب أن تستند أدواتها الأساسية إلى فكرة وأهمية الصراع الأيديولوجي كمنطلق رئيسي ، وبعدها قد يصبح ممكناً تحليل ظاهرة الصراع عموماً ، والصراع الدولي على وجه التحديد .

3. صراع ثقافي Ontology : إن الصراع الثقافي عبارة عن نوع من أنواع الصراع الذي تحدث عند حدوث تعارض بين القيم الثقافية والتقاليد المتنوعة . و"يرجع" العالم جوناثان إتش تيرنر الصراع الثقافي على أن سبب نشأتها مجموعة من الاختلافات بين كافة التقاليد الثقافية والعقائدية ، تلك الاختلافات التي تؤدي إلى حدوث خلافات بين البشر ، وعلى مستوى محدود يناقش العالم ألكساندر جريو صراعاً ثقافياً بين ضيوف الثقافات والجنسيات المختلفة كما يظهر في مسرحية هزلية بريطانية تم إنتاجها في عام 1970 تحت عنوان فاولتي تاورز ، و كذلك يعرف هذا الصراع على أنه صراع يحدث عند انقطاع أمل حدوث الوفاء بتوقعات الأشخاص المتعلقة بسلوك معين يأتي من خلفياتهم الثقافية ، حيث يكون للآخرين خلفيات ثقافية مختلفة بالإضافة إلى توقعات مختلفة . كذلك يصعب حل مشكلة الصراعات الثقافية بشكل نهائي ، لأن أطراف الصراع يكون لهم معتقدات مختلفة ومن بين أمثلة الصراعات الثقافية ، التطهير العرقي .

كذلك يعرف العالم ويليام كورنبليوم الصراع الثقافي بأنه عبارة عن قضية مستقلة بحد ذاته ، إذ ينتج هذا الصراع عندما تتكافئ بعض المعايير المتعاكسة مع كافة الفرص الثقافية لعمليات الانحراف في نطاق الثقافات الفرعية ، ويذكر العالم كورنبلوم أنه متى تفرض القوانين قيماً ثقافية على مجموعة لا تتحلى بتلك القيم وغالباً ما يحدث ذلك عندما تفرض الأغلبية قوانينها على الأقلية ، يتم خلق مجالات غير مشروعة من قبل المجرمين للتحايل على تلك القوانين . كما يصنف العالم ويليام كورنبليوم أن أمر اختلاف ثقافات الشعوب

وهوِيَّاتِهم الاجتماعية والثقافية كمصدر الأساسي للصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة . كما تصف العالمة ميشيل لوبارون ثقافات الصراعات المختلفة على أنها عبارة عن أنهار تحت الأرض تجري عبر حياة الأفراد وعلاقاتهم ، مما يمنحهم القدرات التي تؤدي إلى تكوين تصوراتهم ومساهماتهم ، والأحكام والأفكار الثقافية حول الذات وحول الآخرين كذلك المجموعات الثقافية تتأقلم مع قضية الصراع الثقافي بطرق ديناميكية . وحسب معجم علم النفس والتربية فإن الصراع الثقافي هو : " ما تحدثه الثقافات المتباينة من صراع لدى الأفراد أو الجماعات مما ينعكس على سلوكهم " . كما توجد تعريفات واسعة وأخرى ضيقة لهذا المفهوم ، وكلها استخدمت لشرح العنف بما في ذلك الحرب والجريمة . ويصعب حل النزاعات الثقافية لأن أطراف النزاع لديهم معتقدات مختلفة . فتتفاقم الصراعات الثقافية عندما تنعكس هذه الاختلافات في السياسة ، لا سيما على المستوى الكلي ، مثال على الصراع الثقافي هو الجدل حول الإجهاض والتطهير العرقي هو مثال متطرف آخر للصراع الثقافي . و يمكن أن تكون الحروب أيضاً نتيجة للصراع الثقافي ؛ على سبيل المثال ، كانت الآراء المختلفة حول العبودية أحد أسباب الحرب الأهلية الأمريكية . وتصف ميشيل لوبارون الثقافات المختلفة بأنها : " أنهار جوفية تمر عبر حياتنا وعلاقاتنا ، وتعطينا رسائل تشكل تصوراتنا وإسناداتنا وأحكامنا وأفكارنا عن الذات والآخر " . وتقول إن الرسائل الثقافية " تشكل مفاهيمنا " ، عندما يكون شخصان أو أكثر حاضرين فيما يتعلق بالعلاقات والصراع والسلام . ويناقش LeBaron تأثير الثقافة على أنها قوية و" غير واعية ، تؤثر على الصراع ومحاولات لحل النزاع بطرق غير محسوسة " . وتقول إن تأثير الثقافة هائل ، يؤثر على " الاسم والإطار واللوم ومحاولة ترويض النزاعات " . بسبب التأثير الهائل للثقافة علينا ، يرى ليبارون أنه من المهم شرح " مضاعفات الصراع " من حيث :

أولاً : " الثقافة متعددة الطبقات " ، مما يعني أن ما تراه على السطح قد يخفي الاختلافات تحت السطح .

ثانياً : " الثقافة في حالة تغير مستمر " ، بمعنى أن المجموعات الثقافية تتكيف بطرق ديناميكية وأحياناً لا يمكن التنبؤ بها .

ثالثاً : " الثقافة مرنة " ، بمعنى أن فرداً واحداً من مجموعة ثقافية قد لا يشارك في معايير الثقافة .

رابعاً : " الثقافة تحت السطح إلى حد كبير " ، مما يعني أنه ليس من السهل الوصول إلى المستويات الأعمق للثقافة ومعانيها .

أسباب الصدام بين الثقافات[12]

" إن الحروب خط الصدع ، فهي تدخل في عمليات التوسع والحدة والاحتواء والانقطاع ، ونادرًا ما تدخل عمليات الحل " . يلاحظ هنتغنتون في كتابه المثير للجدل " صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العلمي الجديد " والذي غادر العالم منذ مدة بعد إن ملأ والدنيا وأقعدها بفكرته عن واقعية النزاع بين الشرق

[12] – صموئيل هنتغنتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العلمي الجديد،ترجمة مالك عبيد أبو شهيوة و محمود محمّد خلف، الطبعة الأولى طرابلس،1999

والغرب بأن تشكل حضارة كونية واحدة على الرغم من استمرار وجود ثقافات متنوعة وخصوصيات متباينة ويبرهن على ذلك بأن انبثاق حضارة عالمية يعني الالتقاء الثقافي للبشرية والقبول المتزايد للقيم والاتجاهات والممارسات والمؤسسات المشتركة للشعوب في جميع العالم . ويقدم هنتغنتون مجموعة من الحجج على وجود حضارة كونية مشتركة وهي :

1. تقاسم البشر لحس أخلاقي متشابه .
2. اشتراك المجتمعات المتحضرة في قيم ومؤسسات التمدن والتعليم والعناية الصحية وحالة الرفاه والازدهار المادي والتوسع الهائل في المعرفة العلمية والهندسية .
3. تمسك العديد من الشعوب بثقافة معينة تتكون من مجموعة من الافتراضات والقيم والمذاهب .
4. انتشار نماذج الاستهلاك والبدع والإختراع هي التي تؤدي إلى خلق حضارة عالمية .
5. ظهور وسائل الاتصال العالمية يولد التقاء هاماً في الإتجاهات والمعتقدات المختلفة .
6. وجود إتجاهات نحو انبثاق لغة عالمية وديانة عالمية إذا كانت هناك حضارة آخذة في الانبثاق لأن العناصر الرئيسية لأي حضارة هي اللغة والدين .
7. انبثاق حضارة عالمية هو نتيجة العمليات الواسعة للتحديث والتصنيع والمدنية وتزايد معدلات القراءة والكتابة والتعليم والثروة والتعبئة الاجتماعية وبنيات وظيفية معقدة ومتنوعة .
8. إيجاد حل للتعددية الاجتماعية عبر الإلتزام بفكرة سيادة القانون والكيانات التمثيلية واحترام الحقوق الفردية والخصوصيات .
9. استجابة الشعوب والمجتمعات غير الغربية إلى التحديث وميلها نحو الغرب على مستوى نمط الحياة ونموذج التطوير .

إلاّ أن هنتغنتون يطرح إشكالاً يدور حول الأسباب التي أدت هيمنة الثقافة الغربية وبداية بروز لأعراض انحطاط وأفول ، ويستنتج أن توزيع الثقافات في العالم يعكس توزيع القوة ويرفض أن تتوافق الإنحيازات السياسية مع الإنحيازات الثقافية والحضارية ويقر أن سياسة الهوية مغايرة لسياسة المصلحة ونراه يطرح السؤال التالي : لماذا يؤدي التجانس الثقافي إلى تسهيل التعاون والترابط فيما بين الشعوب بينما الخلافات الثقافية تعزز الانقسامات والصراع ؟ جواب هنتغنتون هو كما يلي :

1. كل واحد لديه هويات متعددة .
2. التحديث يخلق الإنفصال والإغتراب فيعاد إحياء الهوية الثقافية عند البعض ويوجد عند النخب الحاجة إلى هويات ذات مغزى اكبر .
3. تحدد الهوية بعلاقتها بالآخر .
4. إن الاختلافات في الرؤى ونشوب النزاعات بين الثقافات ناتجة عن الأسباب التالية :
   أ. الوعي العميق بالاختلاف وحاجة النحن إلى الحماية من الهُم .
   ب. الإحساس بالتفوق أو الدونية من هوية ثقافية تجاه أخرى تنظر إليها على أنها مباينة لها .
   ت. فقدان الهوية الثقافية للثقة في ذاتها والخوف من الهويات المباينة .

ث. تحول الاختلافات في التحديدات (لغة ودين وعرق وثقافة) إلى صعوبة في التفاهم بين الهويات .

ج. فقدان التجانس في المعتقدات والدوافع والعلاقات الاجتماعية بين الشعوب .

ح. الصراع بين الدول والجماعات على المصلحة الإقتصادية والتحكم في الثروة والقدرة على فرض قيم وثقافة ومؤسسات معينة على الآخرين .

خ. الانتشار الدائم للصراع بين الثقافات لأن " البشر جبلوا على أن يكرهوا من أجل التحديد بالهوية والحافز فإن البشر في حاجة إلى أعداء : المنافسون في العمل والمنافسون في الإنجاز المعارضون في السياسة " .

ينتهي هنتغنتون إلى حتمية صدام الثقافات ويرى أن : " الدول تميل إلى إتباع الدول ذات نفس الثقافة وتتوازن ضد الدول التي تفتقر معها إلى التجانس الثقافي " ، ويؤكد أنه : " عندما تفتقر الحضارات إلى وجود دول أساسية تصبح مشاكل وضع نظام داخل الحضارة أو المفاوضة من أجل النظام بين الحضارات أكثر صعوبة " . لكن لماذا لم يميز هذا المنظر الأمريكي بين الثقافة والحضارة ؟ أليس من المفارقة أن يتحدث في الوقت نفسه عن هيمنة الثقافة الغربية وعن قرب أفولها ؟ كيف نفسر إندلاع نزاعات وتصادم بين هويات وجماعات لها خصائص ثقافية مشتركة ؟ ألا يمكن أن تحلم الإنسانية بالسلم والتصالح والتفاهم حتى على مستوى الفكر والهوية السردية ؟ ألا يمكن إرساء قيم سياسية عادلة ونفعل حوار الثقافات بالتواضع والرأفة بالآخر والصداقة والحب والإحتكام إلى اتفاقيات كونية ، وسلام عالمي بين الأديان ؟ إلى أي مدى يصح حكمه على الإسلام على أن افتقاره لدولة أساسية معترف بها يزيد من حدة وعيه العام ، ولكن إلى الآن فلم ينم سوى بنية سياسية عامة بدائية ؟ وهل من المشروع أن يقر بأن التقسيم بين الشرق والغرب علي المستوى الكلي يكون مرتبطاً بصراعات شرعية بين المجتمعات المسلمة والآسيوية من جهة والمجتمعات الغربية من جهة أخرى وهي الصدامات الأخطر في المستقبل لأنها من ربما تكون نابعة من التسامح الغربي والتعجرف الإسلامي والإصرار الصيني ؟ لكن هل بالفعل الغرب غير متغطرس والإسلام غير متسامح ؟ أليس القول النقيض ربما يكون هو الصحيح ؟ أليس من مصلحة الغرب أن ينتج الشرق هويته بتفتح وإبداع عوض تغذية نزعة الإنتقام وردود الأفعال ؟ ربما تكون دعوة رجوي غارودي شعوب العالم إلى حوار الثقافات نداء إلى الأحياء وحرص صموئيل هنتغنتون على التنظير للصدام بين الثقافات والتحارب بين الدول هو قبولاً بمصير الأموات .

4. صراع الطبقات : هي نظرية تفسر القضايا والتوترات في مجتمع مُنقسم إلى طبقات ، كل طبقة تقاوم من أجل وضعها الاجتماعي والإقتصادي . ظهر هذا المفهوم في القرن التاسع عشر لدى بعض المؤرخين الفرنسين الليبراليين من استعادة آل بوربون[13]، فرنسوا غيزو و اوجوستان تييري ، وأدولف تيير وفرنسوا اجوست

[13] – استعادة آل بوربون (بالإنجليزية: The Bourbon Restoration) هي الفترة من التاريخ الفرنسي التي تلت أول سقوط لنابليون عام 1814 وهزيمته النهائية في حرب المئة يوم عام 1815، حتى ثورة يوليو في عام 1830. وصل إخوة الملك لويس السادس عشر الذي نُفذ به حكم الإعدام إلى السلطة وحكموا بأسلوب محافظ للغاية. وعاد موالو الحكم الملكي المنفيون إلى فرنسا. لكنهم على الرغم من ذلك كانوا عاجزين عن إعادة معظم التغييرات التي أحدثتها الثورة الفرنسية ونابليون إلى سابق عهدها. عُوملوا باحترام في مؤتمر فيينا، لكن كان لزامًا عليهم التنازل عن كل المكاسب الإقليمية تقريبًا التي حققوها منذ عام 1789.

مينيه ، أولئك الذين استعار منهم كارل ماركس المفهوم ، وتدّعي نظرية الصراع الطبقي التي وضعها كارل ماركس أن المجتمع في حالة صراع دائم بسبب المنافسة على الموارد المحدودة ، وتؤكد أن النظام الاجتماعي يُطبق من خلال الهيمنة والقوة ، بدلًا من الإجماع والتوافق ، وفقًا لهذه النظرية فإن أصحاب الثروة والسلطة يحاولون الحفاظ على هذا النظام الاجتماعي بكل الوسائل الممكنة ، وبشكل خاص من خلال قمع الطبقة الفقيرة والضعيفة . تتمحور الفرضية الأساسية لنظرية الصراع حول أن الأفراد والمجموعات داخل المجتمع سيعملون لزيادة مصالحهم الشخصية . "إنّ" صراع الطبقات الاجتماعية هو مفهوم رئيسي من الفلسفة السياسية الماركسية ، التي تسعى لمراعاة القضايا التاريخية والتوترات الاقتصادية داخل مجتمع مُنقسم إلى طبقات اجتماعية معادية . كارل ماركس وفريدريك انجلز هم الذين أكدوا الانتشار العالمي لهذا المفهوم . "إن" صراع الطبقات هو محرك التغيرات الاجتماعية والتاريخ الحديث ، "و" الطبقة الحاكمة في المجتمع الرأسمالي هي البرجوازية أو الطبقة الرأسمالية التي تسيطر على ما يسمونه البروليتاريا (طبقة العمال أو الطبقة الكادحة) . وفي القرن التاسع عشر والقرن العشرين والقرن الواحد والعشرين اعتمدت هذه النظرية على عدد كبير من التيارات السياسية مثل المذهب النقابي " مذهب يسمح لنقابات العمال أن يقوموا بدور فعال في حياة البلاد الاجتماعية ، والاقتصادية والسياسية " ، وكونت إطاراً نظرياً للنضال من أجل تحسين الظروف المعيشية للعمال . واكتسب هذا التحليل استقلالية مواجهة للإطار الماركسي وإستُخِدم من قِبل عددكبير من علماء الاجتماع والفلاسفة والمنظرين السياسين . والصراع الطبقي هو صراع اجتماعي ويمكن أن تؤدي النزاعات في الأوساط الاجتماعية إلى توترات عندما لا يكون هناك حل مناسب أو ترتيب مناسب للتعامل معها .

4. **صراع مسلح** : تتطور حدة الصراع حتى تصل في أعلى قمتها في النزاعات وحروب وثورات ، التي تنطوي على استخدام القوة والعنف ليستسلم أحد الطرفين . هذا التطور يشبه الصراع الطبقي ، أي أنه نتيجة خضوع جماعة أو دولة فقيرة لظروف مجحفة فإن الوعي الجمعي سيؤدي بالتفاوت الثقافي إلى الإشتعال وبالتالي إنتاج الثورة ، وإذا عُدلت الظروف لاحقاً لمعالجة مخاوف التحرر فإن دائرة الصراع ستكبر . وأن الطرف الأقوى منهما سيؤسس نُظُماً للقوانين والتقاليد والبنى الاجتماعية الأخرى من أجل دعم سيطرته السياسية والإقتصادية والثقافية ، وسيمنع النظام الجديد الآخرين من الإنضمام إليه .

5. **صراع على المصالح** : لتحديد مفهوم المصلحة الوطنية يجب على الأمة أن تحدد أهدافها ، والدرجة الأمنية التي يساهم بها إجراء ما في أي هدف من تلك الأهداف ؛ وهو شيء ليس من اليسير الحصول عليه . يقول بي آي راينولدز في مقدمة إلى العلاقات الدولية : " تندرج العبارة المصلحة الوطنية ضمن تلك العبارات التي طالما نسمعها من شفاه رجال السياسة . إلا أننا إذا سألنا هؤلاء الساسة عَسَرَ على العديد منهم شرح معناها بدقة وتحديد المعايير التي تجعل من عملٍ ما أو مبادرة أو اتفاقية مصلحة وطنية . وما أكثر ما توحي هذه العبارة من إجلال ، حتى أن مجرد ذكرها يضفي وبسرعة شرعية على الإجراءات المتخذة لتُجمع تحت غطائها كل مساعي نظام سياسي ما " [14].

في كتابه "قانون تضارب المصالح" يرى البروفيسور "بايليس مانينغ"، عميد مدرسة الحقوق بجامعة ستانفورد الأمريكية السابق ، خلال تعريفه مفهوم الصراع ، أن الصراع يأتي من مدخل المصالح فيقول :

[14] – معجم المعاني الجامع

"صراع المصالح يختص بمصلحتين فقط : مصلحة الفرد كموظف عام مسؤول عن أداء واجبه ، ومصلحته الاقتصادية الخاصة كفرد أو مواطن عادي" ، وكما هو في الشأن الاجتماعي هو كذلك في الشأن الدولي ، حيث يمكن التمييز في مدخل المصالح بين أشكال ومجالات متعددة لتلك الصراعات وأسبابها الحقيقة بين الدول . "وإن" صراع المصالح الدولي هو الذي تسبب في الحرب العالمية الأولى والثانية ، بل في معظم حروب التاريخ ، ولا "توجد" هناك حرباً قد اشتعلت دون أن تلعب مصالح الأطراف دوراً رئيسياً فيها ، وحالياً فإن صراع المصالح ، سواء بين أمريكا والصين وروسيا والأوروبيين أو دول أخرى ، في الشرق الأوسط أو في مناطق أخرى هو الذي يدفع لاشتعال الأزمات والنزاعات أو على الأقل لإبقائها مشتعلة ، كما يحدث في سوريا واليمن ، أو حتى في ليبيا والعراق ، لذا فلا بد من وجود قواعد تنظم صراع المصالح وتمنع تحولها إلى أزمات أو حروب . "و" لوضع القواعد الأخلاقية المهمة لتنظيم صراع المصالح لا بد من البحث في أسبابها ، كالطمع والمنافسة غير الشريفة والجشع والانتهازية ، حسب " كليمنت فوس " ، ففي صراع المصالح الدولي ، نجد دولاً تنظر بعين الطمع والجشع في خيرات دول أخرى ، فما السبب الذي يبقي الحرب في سوريا مشتعلة أكثر من عشر سنوات ؟ ألم يصبح واجباً على المجتمع الدولي بأسره أن يشذب المصالح المتصارعة هناك ، وأن يضع حداً لهذا الاستنزاف الذي كلّف سوريا وشعبها الدمار والخراب واللجوء ؟ "إنّ" معظم الذين قاموا بتفسير الصراع الدولي من مدخل صراع المصالح مثل " فردريك شومان " و" كينيث تومسون " وكذلك " ريمون آرون " ، وحسب " كليمنت فوس " ، ذهبوا إلى أن " الصراع على القوة باعتبارها ركيزة تستند إليها المصلحة القومية " ، ولذلك يصبح الصراع وليس التعاون هو الطابع المميز للعلاقات الدولية ، وأن الدولة تستمد مقدرتها على البقاء من قوتها الذاتية أو من الحماية التي يوفرها الآخرون لها إذا عجزت منفردة عن تأمين حق البقاء لنفسها ، حيث إن " القوة الرئيسية المحركة لسياسات الدول الخارجية تتمثل في السعي المستمر نحو حماية وتنمية المصالح القومية " من خلال مضاعفة الدولة مواردها من القوة . وقد عرّف " مورجانزو " المصلحة بأنها مرادفة وقرينة للقوة ، وأن القوة المقصودة تشتمل إلى جانب الأدوات العسكرية ، على التأثير السياسي وقوة الضغط الاقتصادي ، ووسائل الحرب النفسية كالإعلامية والدعائية ، إضافة إلى أساليب التفاوض الدبلوماسي[15] .

إن مصلحة الدولة عادة ما تحددها حكومتها . حيث يمكن تحديد استخدامين واسعين : الأول الاستخدام من قبل السياسيين في السعي للحصول على الدعم لمسار عمل معين ، وخاصة في السياسة الخارجية . بالنظر إلى الارتباط الواسع بالأمة كمنظمة اجتماعية وسياسية ، فإن المصلحة الوطنية هي أداة قوية لاستدعاء الدعم . يستخدم السياسيون هذا المصطلح للحصول على دعم لأهداف السياسة المحلية ، لكنه هنا أقل إقناعًا بالنظر إلى المدى الطبيعي للاختلافات في السياسة المحلية وبالتالي استخدام أقل . أما في السياسة الخارجية على النقيض من ذلك ، يستحضر المصطلح صورة الأمة ، أو الدولة القومية ، للدفاع عن مصالحها داخل النظام الدولي الفوضوي حيث تكثر الأخطار وتكون مصالح الأمة دائماً في خطر . والثاني استخدمه كأداة للتحليل السياسة الخارجية ، ولا سيما من قبل الواقعيين السياسيين ، مثل هانز مورجنثاو . وهنا يتم استخدام المصلحة الوطنية كنوع من نسخة السياسة الخارجية لمصطلح " المصلحة العامة " للإشارة إلى الأفضل للأمة في علاقاتها مع الدول الأخرى . حيث يؤكد استخدام هذا المصطلح ليس فقط التهديد

[15] - عبدالله السيد الهاشمي : كاتب إماراتي

الذي تتعرض له الأمة من الفوضى الدولية ، ولكن أيضاً القيود الخارجية على حرية مناورة الدولة من المعاهدات ، ومصالح وسلطة الدول الأخرى ، وعوامل أخرى خارجة عن سيطرة الدولة الأمة مثل الموقع الجغرافي والاعتماد على التجارة الخارجية . يضع هذا الاستخدام التحليلي للمصطلح تركيزاً كبيراً على دور الدولة باعتبارها تجسيداً لمصالح الأمة . إن استخدام الواقعيين لمصطلح المصلحة الوطنية في تقييم السياسة الخارجية قد ركز على الأمن القومي باعتباره جوهر المصلحة الوطنية . " مصلحة الدولة " و " مصلحة الأمن القومي " ، وهما مصطلحان مترابطان بشكل وثيق . قد تكمن صعوبة الاستخدام التحليلي للمصطلح في غياب أي منهجية متفق عليها يمكن من خلالها اختبار المصالح الفضلى للأمة . ويجادل بعض الكتاب بأن المصالح الفضلى يتم تحديدها بشكل موضوعي من خلال وضع الدولة داخل النظام الدولي ويمكن استنتاجها من دراسة التاريخ ونجاح أو فشل سياسات "الحكومة" . بينما يعترف كتاب آخرون بأن المصلحة الوطنية تفسر بشكل شخصي من قبل الحكومة الحالية . "إنّ" المصلحة الوطنية تشبه استخدام الخطاب السياسي للمصطلح المصلحة الوطنية ، فهي مجرد ما يقوله السياسي عن المصلحة الوطنية من حيث :

1.يستخدمه السياسيون في السعي للحصول على دعم لمسار عمل معين ، لا سيما في السياسة الخارجية . بالنظر إلى الارتباط الواسع بالأمة كمنظمة اجتماعية وسياسية ، فإن المصلحة الوطنية هي أداة قوية للحصول على الدعم "الشعبي" . يستخدم السياسيون هذا المصطلح للحصول على دعم لأهداف السياسة المحلية ، لكنه هنا أقل إقناعًا بالنظر إلى المدى الطبيعي للاختلافات في السياسة المحلية وبالتالي استخدام أقل . أما في السياسة الخارجية على النقيض من ذلك ، يستحضر المصطلح صورة الأمة ، أو الدولة القومية ، للدفاع عن مصالحها داخل النظام الدولي الفوضوي حيث تكثر الأخطار وتكون مصالح الأمة دائماً في خطر .

2. استخدم "المصطلح" كأداة لتحليل السياسة الخارجية ، ولا سيما من قبل الواقعيين السياسيين ، مثل هانز مورجنثاو Hans Morgenthau حيث يتم استخدام المصلحة الوطنية كنوع من نسخة السياسة الخارجية لمصطلح " المصلحة العامة " للإشارة إلى الأفضل للأمة في علاقاتها مع الدول الأخرى . ويؤكد استخدام هذا المصطلح ليس فقط التهديد الذي تتعرض له الأمة من الفوضى الدولية ، ولكن أيضاً القيود الخارجية على حرية مناورة الدولة من المعاهدات "والإتفاقيات الدولية" ، ومصالح وسلطة الدول الأخرى ، وعوامل أخرى خارجة عن سيطرة الدولة ، مثل الموقع الجغرافي والاعتماد على التجارة الخارجية . ويضع هذا الاستخدام التحليلي للمصطلح تركيزاً كبيراً على دور الدولة باعتبارها تجسيدًا لمصالح الأمة . إن استخدام الواقعيين لمصطلح المصلحة الوطنية في تقييم السياسة الخارجية قد ركز على الأمن القومي باعتباره جوهر المصلحة الوطنية " مصلحة الدولة " و " مصلحة الأمن القومي" هما مصطلحان مترابطان بشكل وثيق[16] .

ويتعلق تعارض المصالح عادة بالمواقف التي قد تؤثر فيها المصلحة الوطنية بشكل سلبي على الأهداف باتخاذ قرارات معينة تجاه طرف ثالث . ويمكننا أن نُعرّف «ا لمصلحة الوطنية » بأنها : " مجموعة أهداف الأمة التي ترتبط مع أدوار سياسية محددة مسبقاً " . ويحدث تضارب المصالح (بحكم التعريف) في حال كانت الحكومة ضمن سياق معين لاتخاذ قرار ما ، عرضة لمصلحتين اثنتين متعارضتين مع بعضهما . يعود السبب

[16] - From: national interest in The Concise Oxford Dictionary of Politics

في امتلاك هذه المسألة أهميةً كبيرة في العديد من المسائل إلى إمكانية تعطل عملية صنع القرار في هذه الظروف ، أو لإمكانية تعرضها لخطر اتخاذ القرارات بطريقة تؤثر على سلامة النتائج وموثوقيتها . وعادةً ما ينشأ تعارض المصالح عندما تجد الحكومة نفسها مشغولةً في أدآء دورين في وقت واحد ، وهو ما يخلق عندها مصالح متعددة ربما تقودها ولاءات متعارضة . من الممكن أن تكون هذه المصالح اقتصادية أو عسكرية. إذ يُعتبر وجود مثل هذه الصرعات أزمات سياسية حقيقة وموضوعية ، لا حالة اختلاف رأي يشير بحد ذاته إلى أي هفوة دبلوماسية أو خطأ أخلاقي . ومن المهم تحديد المصالح التنافسية بوضوح وتحديد عملية فصلها بدقة ، خصوصاً في حالة اتخاذ القرارات ذات الطابع الأمني . ويشمل ذلك عادةً اضطرار الدول صاحبة المصالح المتعارضة إلى اتخاذ أحد القرارين التاليين : إما التخلي عن أحد المصالح المتعارضة أو إعلان عن رغبتها في الخوض في عملية صنع السياسات المطروحة . ويُعتبر وجود التعارض في المصالح أمراً مستقلاً عن حدوث " اللاتلاؤمية السياسية " ، أي وجود تعارض في المصالح لا يعني عدم التوافق السياسي بالضرورة . لذلك من الممكن اكتشاف تعارض المصالح وتعطيله بشكل طوعي من أجل مصلحة الأمة قبل وقوع أي تطور في المواقف . ويتحقق تضارب المصالح في حال وجود قناعة سياسية على أساس دروس مستفادة وخبرة سابقة وأدلة الموضوعية بخلق الظروف لخطر تأثير القرار المتخذ بشكل غير محبذ على مصالح أخرى يجب أن تكون ثانوية ، لا على احتمالية تأثر الحكومة بالفعل بهذه المصالح الثانوية . إذن من الممكن القول إن التعريف الأكثر قبولاً لتعارض المصالح هو : « مجموعة من المواقف السياسية أو العسكرية تخلق مخاطرة تُأثّر في القرار السياسي المتعلق بمصلحة الأمة الأساسية ، بمصلحة أُخرى ثانوية بدون مبرر » . وتشير المصلحة الأساسية إلى أهداف الأمة الإستراتيجية التي تقوم عليها رؤيتها المستقبلية ، أي أن "المصلحة الوطنية" هي مفهوم أساسي في العلاقات الدولية ، فمعنى المصلحة الوطنية حسب مورغنثاو : هو البقاء الأمة وحماية الهوية المادية والسياسية والثقافية لها من انتهاكات الدول القومية الأخرى" . ووفقًا لتوماس دبليو روبنسون ، يمكن تصنيف المصلحة الوطنية إلى ست فئات رئسية تحت عنوانين : المصلحة الثانوية والمصلحة المحددة مثل : سلامة الأراضي الوطنية ، والاستقلال الوطني ، وسيادة الدولة ، والقدرة على متابعة التنمية الاقتصادية . وبعض المصالح الوطنية تتحق على مدى فترة طويلة من الزمن وتشمل اهتمامات مختلفة مثل التوازن البيئي والقوة النووية العسكرية والتحديث الصناعي ؛ إن الاهتمام الرئيسي وإن لم يكن حصرياً فإن مسؤلية انجازه على عاتق الحكومة بما في ذلك المسؤولية عن التوفيق بين أنشطة كل مؤسسات الدولة الأخرى التي لديها مصلحة جانبية في الأهداف . أما الاهتمامات الثانوية على الرغم من أنها أقل أهمية من الأولى ، إلا أنها مهمة جدًا لوجود الدولة ؛ فالاهتمام الثانوي يعني أي هدف يمكن أن يكون له تأثير بيسط أو تأثير فعلي أو متصور على تلك المؤسسة المشاركة في تحقيق الأهداف ، بما في ذلك الأفراد المشاركين . أي أن المصلحة الثانوية تعني أي مصلحة أو نشاط أو علاقة لأحد قطاعات الدولة أو مؤساساتها خارج دورها الأساسي مع الحكومة . إن الاهتمامات الثانوية التي يجب أن تطلع عليها الحكومة هي تلك التي يمكن أن تتدخل ، أو يعتقد أنها يمكن أن تتدخل في عملية صناعة القرار الساسي ، أو تخلق فرصة للتأثير على الأهداف استراتيجية للأمة ، أو أسلوب تحقيقها أو نتائجها المتوقعة . إن المصلحة الثانوية هي أيضًا فرص تمنح للساسة والقادة العسكريين والأمنيين سلطة أو معلومات داخلية يمكن استخدامها للإستفادة الشخصية أو العائلية المباشرة .

أنواع المصلحة الوطنية :

أ. المصالح الدائمة
ب. الاهتمامات المتغيرة
ت. الاهتمامات العامة
ث. اهتمامات محددة
ج. الاهتمامات المتطابقة
ح. المصالح التكميلية
خ. تضارب المصالح

لا يتم التعامل مع المصالح الثانوية على أنها خاطئة بحد ذاتها ، لكنها تصبح مرفوضة عندما يجري تقديمها على المصالح الأساسية . وتركز قواعد تضارب المصالح في السياسة الدولية بشكل أساسي على العلاقات الإقتصادية لأنها الأكثر موضوعية والأكثر قابلية للاستقبال وللقياس ، وتشمل عادة المجالات السياسية والعسكرية والجيوسياسية .

6. صراع سياسي[17]: الصراع السياسي هو حالة من المنافسة الخاصة ، بين البشر على السلطة أو المزايا "السياسية" ، حيث يدرك الأطراف وجود اختلافات في المواقف المستقبلية المحتملة ، ويضطر أحد الأطراف إلى اتخاذ مواقف ، لا تتوافق مع مصالح الطرف الآخر، بالنظر إلى الاختلاف في الأفكار السياسية ، وحجم الصراع مع حجم أهدافه ، فإن كلما كبر الهدف زاد الصراع وتحكم القدرات والموارد المتاحة للأطراف في مدة الصراع واتجاهه.

إن الصراعات السياسية تؤدي إلى انتشار العنف والفساد أيضاً الفوضى والحروب والصراعات ، خصوصاً إذا صاحبها استخدام السلاح ، مما يؤدي إلى حرمان المنطقة من الأمان والسلام ويؤدي إلى تدميرها الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى ذلك فإن امتلاك أحد الأطراف للقدرات أو دعمه من قبل مختلف الأطراف يؤدي إلى حل النزاع لصالحه رغم فساده أو بطلان وجهات نظره وتصرفاته وما يجري هذه الأيام يثبت هذه النتائج ، من خلال إعادة تقسيم بعض المناطق الجغرافية لصالح مجموعات جديدة . وعند التوصل إلى اتفاق بين القوى السياسية المتصارعة قد يؤدي ذلك إلى نوع من الهدوء السياسي رغم أن هذا الاتفاق يقوم على مجموعة من التنازلات بين الطرفين .

نتائج الصرراع السياسي[18]:

تختلف النتائج المرتبطة بالصراعات السياسية ؛ وقد يكون بعضها إيجابياً مثل عدم احتكار السلطة بيد فئة فاسدة من بني البشر ، فوجود الاختلافات في الأفكار السياسية يقود إلى عدم القبول بالسيادة للأشخاص غير المناسبين في المناصب ، كما أنه يحفّز الشباب على البحث دائماً عن الحقيقة التي تلبي احتياجاتهم

[17] – رند عتوم https://e3arabi.com
[18] – https://mawdoo3.com

السياسية وتشحذ قدراتهم على القيادة قد تقود هذه الصراعات السياسيّة إلى انتشار العنف ، والفساد ، والفوضى ، والحروب والصراعات خاصة إذا كانت مصحوبة باستخدام السلاح ، مما يُفقِد المنطقة الأمان والسلام ، وهذا يؤدي إلى تدميرها اقتصادياً واجتماعياً ، كما أنّ امتلاك أحد الأطراف للإمكانات أو دعمه من قِبل جهات مختلفة يؤدي إلى حسم الصراع لصالحه على الرغم من فساده أو عدم صلاحية أفكاره وسلوكياته .

7. صراع اقتصادي [19]:

اقتصاد الصراعات والحروب : حيث يصبح الاقتصاد جزءاً من المشكلة ، بدلاً من الحل حين يطوع الاقتصاد نفسه لديناميات الصراعات وينضوي تحت إمرة خصائص الصراعات وشكلها ومحدداتها . وعليه تنشأ فئة منتفعة من ديمومة الصراع واستمراره ، والتي سرعان ما تسيطر بالعمليات الاقتصادية وتتحكم بها وتصبح الصراعات مصدر ربح مجزٍ لبعضهم مثل " تجار الحروب " مصدر إفقار للأغلبية ، ويدعم فاعلون غالباً مجموعات من خارج أطر مؤسسات الدولة الرسمية بدرجة أعلى من المساحة لتسيير الأمور ومنها الاقتصاد ، ويقترن التدخل الخارجي بحجم ضرر بليغ للمجتمعات المحلية آنياً ومستقبلياً . وتشكل أفغانستان مثالاً حياً على هذا التوجه إلى اقتصاد الصراعات والحروب . إن الاقتصاد المتفتت والممزق بتداعيات الحروب والصراعات يقع بين المنحنين السابقين ، إذ يشكل دوراً انتقالياً للاقتصاد في ديناميات الصراع والتي يمكن أن تنحاز إلى الدور الإيجابي أو السلبي اعتماداً على كيفية التطبيق وشكله على نحوٍ أكثر من الدقة ، لنفكر مثلاً باقتصادات إعادة الإعمار في ظل انتهاء الحروب أو بعدها ؛ إذ توفر هذه المساحات فرصاً وتحدياتٍ وتوفر أيضاً دوراً للاقتصاد في التأثير على تشكُل المؤسسات والبنى للنزاعات وما بعدها ، فالبنى الهجينة والمركبة للاقتصاد في مراحل إعادة الإعمار للاقتصادات الممزّقة بتبعات الحروب توفر خصائص جديدة لدور الاقتصاد وأدواته ومناهجه في تحديد نوع الصراعات والحروب ومدتها وبنيتها .

اقتصاد العقوبات والحصار : ويعني استخدام أطر وأدوات اقتصادية لفرض عقوبات وحصار اقتصادي مدفوع سياسياً ، على الرغم من أن قرار فرض العقوبات الاقتصادية والحصار تتحكّم به بعض القوى المتنفذة في أروقة صنع القرار العالمية ، إلاّ أن ما يتناساه الساسة أن العقوبات تنشئ اقتصادها الخاص بها والذي لا يلتزم بالضرورة بالضوابط التقليدية وإنما يؤسس لدور مغاير للاقتصاد في صيرورة الصراع ، ليشكل ديناميات وأدوات تأقلم ومرونة وتعايش وإن كانت على حساب تنمية المجتمعات ورفاهيتها .

اقتصاد هجين ومركّب لنزاعات هجينة : والذي بمقتضاه يفترض أن كل الصراعات مركبة ومهجنة ، ويمكن إطلاق تسمية " الحروب الجديدة " عليها تيمناً بالأدبيات الأكاديمية في هذا الإطار . فعلى الرغم من التشوهات والاختلالات البنيوية في الاقتصاد وعمليات إنكار التنمية إلاّ أن الحلقات والتبادلات الاقتصادية تستمر في الحدوث بتشوهاتها واختلالاتها ، وتمتد إلى ما هو أبعد من جغرافيا الحروب ، بل وتعمل على تعقيد التفاعل الخارجي الداخلي بين فاعلي الصراعات والمؤثرين فيها .

---

[19] – علاء الترتير: كاتب فلسطيني، مدير البرامج في شبكة السياسات الفلسطينية، وباحث في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية في جنيف. عمل باحثاً ومدرّساً في جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية والتي حصل منها على الدكتوراه https://www.alaraby.co.uk/ .

يمكنّنا التأطير المفاهيمي من تحليل ظواهر عدة متعلقة بالصراعات ، على سبيل المثال : خصخصة الحروب (أنظر مثلاً إلى دور شركة بلاك ووتر في الشرق الأوسط ، والمقترح الجديد لرئيسها لإدارة ترامب فيما يتعلق بأفغانستان) ؛ ودور الشركات العابرة للقارات وتعاظم أرباح بعضها في أوقات الحروب ؛ وأبعاد هشاشة الدول ودور الفاعلين من خارج إطار مؤسسات الدولة خصوصاً في سياقاتٍ كهذه . من دون أدنى شك ، فدوماً ثمّة رابحون من الحروب واندلاعها واستمرارها ، وكلما توسّعت رقعة الحروب توسعت أرباح بعضهم على حساب أرواح كثيرين . وبالتالي ستستميت النخب المستفيدة في الدفاع عن ديمومة الحروب ؛ إذ تشكل النخب المنتفعة من الحروب والشركات التي تشتعل أرباحها باشتعال فتيل صراعاتٍ جديدةٍ ظواهر مرافقة لديناميات الحروب . وعليه ليس الاقتصاد وعجلته بالعلمية الميكانيكية اللاسياسية فحسب ، وإنما يترابط الاقتصاد ترابطاً عضوياً مع السياق الذي يحيط به ويتفاعل معه . وبالتالي فالاقتصاد السياسي للحروب والنزاعات هو الإطار الأهم لفهم دور الاقتصاد وتأطيره في السياقات هذه . ومن دون تأطير الاقتصاد السياسي ستستمر التدخلات الخارجية في إحداث الضرر تلو الضرر ، وتشوّه صورة السلام المستدام ومعناه . إن النزاعات والحروب بطبعها قبيحة واقتصاداتها يمكن أن تجعلها أكثر قبحاً، إن استمر الفهم المنقوص والمتجزئ والإشكالي لدورها في ظل سطوة الفهم التقني الميكانيكي اللاسياسي النيوليبرالي للأدوات والأطر الاقتصادية في مناطق الصراع . ويشكل حال الشرق الأوسط اليوم بسلامه وحربه اختباراً آخراً لفهمنا للاقتصاد السياسي للمنطقة المتّسمة دوماً بالاضطراب .

8. **صراع ديني** : يقول مُحَّد الجوداي [20]اكتشف خبراء السياسة والحرب على حد سواء حقيقة مهمة ، وهي أنه لم يكن من السهل على المجتمعات العائدة إلى الدين أن تتوافق مع الأعداء التقليديين لهذا الدين مهما كانت رغبتها في هذا التوافق ، ذلك أن "الحقد" والبغضاء "يلعبان" في تكوين الهويات وصياغتها دوراً طبيعياً ، إضافة إلى الدورين التاريخي والإستراتيجي ، إنّ الحل الأمثل لتجاوز الصراعات الدينية هو ما لجأت إليه خبرة جهابذة الأساتذة في الأزهر منذ أكثر من قرن ، حين قررت أن يتأهل دارسو الأديان بدراسات موازية ومتآزرة مع دراساتهم الدينية بحيث لا تنغلق عقولهم عند بحثهم في علم الفقه أو أي علم متصل بجوهر الإيمان .

يمثل الظلم والفقر والجهل والاحتلال منطلقًا خصباً للبحث عن عقيدة صراعية تحقق القدر الأكبر من التناقض مع الخصوم ، وتعطي للصراع معنى مطلقاً ومقدساً يتجاوز عالم الأسباب وسياقاته الموضوعية . إن تديين الصراعات والاعتقاد بأن الاختلاف في الدين والمعتقد هو سبب الصراعات والحروب بين الأمم والشعوب هو الصيغة المثلى لتقويض القيم الإنسانية للدين ، وجعلِ الصراعات أكثر دموية وديمومة . إن العودة إلى الدين نكاية وانتقاماً وبحثاً عن قوة تلهب حماس المظلومين ، هي الصيغة المثلى التي يعمل السياسيون وأصحاب النفوذ على استغلالها وتوظيفها تجاه خصومهم لتحقيق مصالحهم الخاصة . وتمثل الصهيونية الأنموذج الأبرز لاستغلال الدين كدرع أخلاقي لتبرر مشاريعها الاستعمارية في المنطقة العربية . وقد نجحت الصهيونية في تسويق خطاب يمتزج فيه العِرق بالدين والقومية بالعقيدة والارض الموعودة بوعد بلفور ، والشعب المختار بقانون العودة . ويمثل الحاخام أبراهام كوك (ت 1935) مثالاً واضحاً لمحاولة تأصيل الصراع الديني من

[20] - https://www.aljazeera.net/opinions/2017/5/11

منظور يهودي ، ودمجه في المشروع الصهيوني . وتوضيحاً لذلك يكفي أن نقرأ قوله : " عندما تندلع الحرب ، تُستجاش قوة المسيح " . وهذا ما حدث في السياق الإسلامي عندما جرى تديين الصراع في فلسطين وتحويله إلى صراع ديني اختلطت فيه العقيدة بالسياسة ، والأسطورة بهواجس المؤامرة وعلامات ظهور المسيح ونهاية الزمان . وما يعيق فهمنا لطبيعة الصراعات وعلاقتها بالدين بالإضافة إلى ضعف معرفتنا الأسبابَ الموضوعية لتلك الصراعات ، ذلك الجهل العميق بالتراث الديني لغيرنا ، ومثال على ذلك ما نجده من جهل عميق بالديانة اليهودية ، وخلطٍ بينها وبين الصهيونية ، وهو خلط لا يقل خطورة عن الخلط بين الإسلام والجماعات الإجرامية التي تقتل الأبرياء باسم الإسلام . ومن الظواهر التي تستحق الانتباه في علاقة الدين بالصراعات ، هو ما نجده من تشابه بين نظرة المتصارعين إلى طبيعة الصراع ، وتأثُّرِهم ببعضهم وذلك ما يمكن تسميته بـ" المحاكاة الصراعية " . فالأخذ بالإسلام من قبل بعض الحركات القتالية نحو الحرب الدينية كما حدث مع اليهودية مثلًا سيؤدي إلى قتل روح الإسلام وتلويث منابعه النقية . أو تأصيل الصراع الشعوبي ضد العرب وجعلُه من مسلّمات العقيدة التي لا تحتاج إلى إثبات أو دليل .

يجد الخصوم في الصراع أنفسهم مندفعين في البحث عن أي وسيلة متاحة للنيل من بعضهم البعض حتى وإن كانت تناقض أبسط القيم الإنسانية . وهنا يصبح المظلوم وظالمه سواء في البغضاء والجريمة ، ويصبح الاختلاف بينهما لا يتعدى توقيت وقوع الجريمة . عندما يصبح الصراع عقيدة فإنه يستحوذ على روح الدين ويصبح غاية بذاته ، وما يلبث أن ترتد آثاره على أتباع الدين الواحد . وهنا يتحول الناس من الصراع الديني إلى الصراع الطائفي ، ولا يحتاج تديين الصراعات وشيطنة الخصوم وجعلُهُم شرًّا مطلقًا إلاّ لقليل من البغضاء والجهل وانحدار القيم الإنسانية في حين يتطلب حل الصراع وفهم أسبابه الموضوعية إلى كثير من الرقي والرحمة والمعرفة . وفي سياق ذلك الرقي نذكر غاندي الذي أعطى مثالاً رائعاً لانتصار القيم الدينية على الاحتلال البريطاني عندما نجح في تحرير الهند دون قتل ولا عنف . وقبل غاندي بثلاثة عشر قرناً ، كان النبي محمد ﷺ يعطي مثالاً رائعاً ، عندما عاد إلى بلده التي ظلمه أهلها دون أن يريق دماء الناس أو يستبيح حرماتهم [21].

أي أن الدين أصبح عاملاً إلى جانب عوامل أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية في العديد من النزاعات المحلية والدولية . فعلى أي أساس يصنف نزاع ما على أنه نزاع ديني ؟ أي ما الذي يحدد بالضبط نزاعاً ما على أنه " نزاع ديني " وبأي منطق تعتبر نزاعات ما أنها "دينية" ؟ وهو الأمر الذي تأسس في ظل التقسيم الثنائي ديني/ علماني حيث اقترنت العلمانية بروح التسامح ونبذ العنف ، واقترن الدين بالإقصاء والتطرف والعدوان والحروب والنزاعات . وبالتالي فإنه بمجرد حضور العامل الديني في النزاع سواء كهوية للأطراف المتناحرة ، أو كقضية في النزاع ، أو كبعد معياري يجعل من الدين العامل الأهم في النزاع . رغم اعتراف تلك الأدبيات بالعجز عن فصل العامل الديني عن العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى تجاهلها تعريف الدين وتبيان مداه وحدوده .

[21] – عامر الحافي : كاتب أردني

وغالباً ما يتحول الصراع الديني إلى حرب دينية مقدسة دموية وعنيفة ، تبدأ ولا تنتهي ، مبررة من أساسها بسبب الاختلافات الدينية . وفي الآونة الأخيرة كثرت النقاشات حول مدى غلبة الجوانب الدينية أو الاقتصادية أو الإثنية في أي صراع ضمن حرب معينة . وفقًا لموسوعة الحروب فإنه من بين جميع الصراعات التاريخية المسجلة البالغ عددها 1763 صراعًا ، كانت الاختلافات الدينية مسببة بشكل رئيسي فقط في 123 ، أي 6.98 % منها أشهرها على الإطلاق الحروب الصليبية (1096 –1291) ، ويستعرض الكاتب ماثيو وايت في كتابه « الكتاب الكبير العظيم للأشياء المروعة » الدين باعتباره سبباً رئيسياً في 11 من أكثر الأعمال الوحشية الدموية حول العالم . وتتواجد العناصر الدينية بشكل علني في العديد من النزاعات بما في ذلك الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والحرب الأهلية السورية والحروب في أفغانستان والعراق ، ولكنها توصف بشكل مختلف مثل اعتبار أنها صراعات أصولية أو تطرف ديني اعتماداً على تعاطف الراصد . ومع ذلك غالباً ما تخلص الدراسات حول هذه الحالات إلى أن العداوات العرقية تسبب الكثير من النزاعات .

ويجادل بعض المؤرخين بأن ما يسمى « الحروب الدينية » هو « انقسام غربي » إلى حد كبير واختراع حديث من القرون القليلة الماضية ، بحجة أن جميع الحروب المصنفة على أنها « دينية » لها تداعيات علمانية (اقتصادية أو سياسية) . وقد جرى التعبير عن آراء مماثلة في وقت مبكر من ستينيات القرن التاسع عشر خلال حرب السنوات السبع[22] والتي اعتُرف بها على نطاق واسع بأنها ذات هدف « ديني » ، إذ أشارت تلك الآراء إلى أن الفصائل المتحاربة لم تتوزع بالضرورة على أسس طائفية بقدر ما كانت تتفق مع المصالح العلمانية . ووفقًا لجيفري بيرتون راسل ، دُفعت العديد من حالات الأعمال الدينية المفترضة للحروب الدينية ، مثل حرب الثلاثين عاماً [23]، وحروب الدين الفرنسية، والحرب الأهلية السريلانكية ، وأحداث 11 سبتمبر والهجمات الإرهابية الأخرى ، والحرب البوسنية ، والحرب المدنية الرواندية في المقام الأول بالقضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فضلًا عن الدين . على سبيل المثال في حرب الثلاثين عاماً هيمنت فرنسا (ذات الغالبية الكاثوليكية) وسيطرت على الجانب « البروتستانتي » لمعظم جوانب النزاع بقيادة الكاردينال ريشيليو .

---

[22] – حرب السنوات السبع ويطلق عليها أحيانا الحرب البومرانية هي حرب جرت بين عام 1756 م وعام 1763 م. وقد شاركت فيها بريطانيا وبروسيا ودولة هانوفر ضد كل من فرنسا والنمسا وروسيا والسويد وسكسونيا. ودخلت إسبانيا والبرتغال في الحرب بعد مدة من بدايتها عندما هوجم إحدى جيوش المقاطعات المتحدة الهولندية في الهند.انتهت الحرب بعقد معاهدة باريس 1763 حيث ثبتت الحرب مركز بروسيا الجديد كدولة عظمى وجعلت بريطانيا الدولة الاستعمارية الكبرى في العالم على حساب فرنسا.

[23] **- حرب الثلاثين عاماً** : هي سلسلة صراعات دامية مزقت أوروبا بين عامي 1618 و1648 م، وقعت معاركها بدايةً وبشكل عام في أراضي أوروبا الوسطى (خاصة أراضي ألمانيا الحالية) العائدة إلى الإمبراطورية الرومانية المقدسة، ولكن اشتركت فيها تباعا معظم القوى الأوروبية الموجودة في ذاك العصر، فيما عدا إنكلترا وروسيا .في الجزء الثاني من فترة الحرب امتدت المعارك إلى فرنسا والأراضي المنخفضة وشمال إيطاليا وكاتالونيا .خلال سنواتها الثلاثين تغيرت تدريجيا طبيعة ودوافع الحرب : فقد اندلعت الحرب في البداية كصراع ديني بين الكاثوليك والبروتستانت وانتهت كصراع سياسي من أجل السيطرة على الدول الأخرى، بين فرنسا وهابسبورغ، بل ويعد السبب الرئيسي في نظر البعض، ففرنسا الكاثوليكية تحت حكم الكردينال ريشيليو في ذلك الوقت ساندت الجانب البروتستانتي في الحرب لإضعاف منافسيهم آل هابسبورغ لتعزيز موقف فرنسا كقوة أوروبية بارزة، فزاد هذا من حدة التناحر بينهما، ما أدى لاحقا إلى حرب مباشرة بين فرنسا وإسبانيا.

إن نظرية الصراع هو مصطلح يشير إلى أطروحات مفادها أن معظم الكيانات المجتمعية تشهد حالة من الصراع الدائم من قبل المنضوين فيها بهدف تعظيم منافعهم ، هذه الحالة الصراعية تسهم بشكل أساسي في إحداث حالة حراك وتطور اجتماعي تصل إلى أقصى درجاتها مع قيام الثورات وما يصاحبها من من فوضى وتطورات سياسية.

أما نظرية الصراع في إطار العلاقات الدولية ، فهي تشير إلى مجموعة من الأطروحات الفكرية التي قد تسهم في تفسير السلوك الخارجي للدول . ويعد الصراع العربي الإسرائيلي من أبرز أنواع الصراعات الدولية . وفي حقيقة الأمر فإن المصطلح الأدق هو نظريات الصراع وليس نظرية الصراع ، حيث تتسم كل منها بتفسير الصراع من أحد الأبعاد ، بمعنى أن كل منها يعمد إلى تغليب بُعد أو محدد ما على الأبعاد الأخرى لظاهرة الصراع . وفضلاً عن التفسير يتضمن مصطلح نظرية أو نظريات الصراع أطروحات معينة (وسائل واستراتيجيات) للتعامل أو إدارة الصراع الدولي .

ويُعد مفهوم الصراع هو أحد أبرز المفاهيم المتداولة التي طفت على سطح النقاش المحتدم بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك مفاصل الخصم التاريخي لليبرالية الديمقراطية ، ومنذ تمادي حمى التبشير بنهاية التاريخ وفقاً لأطروحة فرانسيس فوكوياما ، إثر "استبعاث" أطروحة الصدام الاستراتيجي بين الحضارات ، وحروب المستقبل على يد صمويل هنتنجتون . الذي يرى أن الصدام بين "الحضارات" نتيجة حتمية . وهناك مقولة مفادها أنه : (عندما يوجد فرد يسود السلام وعند وجود اثنين ينشأ الصراع وعند وجود أكثر تبدأ التحالفات) . هذه الحكمة تشير إلى القانون التاريخي الذي يحكم حياتنا بشكل عام ، وسواء تعلق الأمر بالمجتمعات الوطنية أو على المستوى الدولي فقانون الصراع هو الذي يحكم الكون . ومهما كان شكل الوحدة الإنسانية ، أسرة ، قبيلة ، أمة فإنها محكومة بقانون الصراع تلك قاعدة تاريخية ولا تحتاج إلي إثباتات مجهدة . ويرى الكثير من مفكري الغرب أن الصراع ظاهرة طبيعية في حياة الإنسان وفي حياة المؤسسات جميعاً فبدءاً من الأسرة وإلى مستوى الإنسانية مروراً بالقبيلة والدولة والأمة فإن قانون الصراع هو ما يحكم المؤسسات جميعاً . غير أن أشكال الصراع ليست واحدة في هذه المؤسسات كما أن نتائجه مختلفة فهو يتدرج في شدته فيبدأ صراعاً ناعماً في مستوى الأسرة ويصل ذروته على مستوى الإنسانية فقد يصل إلى حد الحروب والصدام .

الفصل الثالث

مفهوم التحليل السياسي لميدان النزاع المسلح

لماذا التحليل السياسي ؟ فالواقع أنه رغم أننا قد نتجاهل السياسة فإنه لا يمكننا تجنبها ، وهذا في حد ذاته تعتبر سبباً قوياً يدفعنا إلى محاولة فهم السياسة[24] . والتحليل السياسي حسب "حيدر جراح"[25] هو : عملية البحث في الاحتمالات الممكنة لمسارات التفاعلات بين القوى السياسية في المجتمع وتفسير علمي واضح لنوع العلاقات بين هذه القوى السياسية الداخلية والخارجية . وهو أيضاً الطريقة التي نحكم بها على الظواهر والأحداث السياسية محلياً وإقليمياً وعالمياً ، ولذلك فهو يحتاج إلى فهم الواقع السياسي للبلد وعلاقة هذا الواقع السياسي بالسياسة الدولية .

عكساً على ذلك فإنّ التحليل العسكري ليس شرحاً للأوضاع فقط ، وإنما هو تقدير للموقف في ميدان المعركة ، وفهم وإدراك لما يحدث الآن وليس معرفة الأسباب والدوافع لما حدث وسيحدث لأنه من واجبات السياسة أثناء صنع قرار لحل مشكلة أو ظاهرة لها شأن سياسي يؤثر على الأمة مباشرةً .

يتضمن التحليل السياسي شقان أساسيان ، يجيب كل واحد منهما على سؤال رئيس لا يمكن تصور تحليل سياسي لا يجيب عنهما[26] : الشق الأول : هو الفهم الدقيق لمسار الأحداث ، وهو يجيب على السؤال الأول ماذا حدث ؟ ونقصد بالفهم الدقيق هنا سبر أغوار الحدث السياسي وعدم الوقوف عند حد المعرفة السطحية ، فقد يحتمل الحدث السياسي أكثر من معنى ، وقد يكون ظاهره شيئا غير باطنه ، وهكذا . ومسار الحدث ليس المقصود به اللحظة الراهنة للحدث ، أو صورته الأخيرة الظاهرة فقط ، بل المقصود به المعرفة والإلمام بالجزء التاريخي ، والوقائع الراهنة ذات الارتباط بالإضافة إلى الإدراك بطبيعة الشخصيات والدول الفاعلة ذات الصلة بالحدث أو الظاهرة محل الدراسة أو التحليل . والثاني : هو إدراك الأسباب الدافعة لهذا الحدث ، ويجيب على السؤال الثاني لماذا حدث ؟ وفي ما يتعلق بآليات التحليل السياسي ، فقد قسمها العديد من المفكرين إلى الاقسام والمراحل التالية[27] :

1. تحديد القضية وتعريفها
2. تحصيل الأخبار السياسية المتعلقة بالقضية
3. توظيف المعلومات لخدمة التحليل

أمّا التحليل السياسي لميدان النزاع المسلح من وجهة نظري فهو عملية البحث في النتائج المحتملة لمسارات الإشتبكات بين القوى المتحاربة ، بين دهاليز السياسة أيضاً ، وإيجاد تفسير سياسي / عسكري واضح لنوع العلاقات بين هذه القوى المتحاربة ، وهو أيضاً الطريقة التي نحكم بها على الظواهر والمواقف

---

[24] – روبرت أ. دال (التحليل السياسي الحديث)، مصر 1993، ص7

[25] – https://www.mcsr.net/news32

[26] – المصدر السابق

[27]. محمد محمود ربيع، (مناهج البحث في السياسة)، بغداد 1978،ص158

العسكرية أولاً بأول ، ولذلك فهو يحتاج إلى فهم الواقع العسكري والسياسي والإقتصادي ، وعلاقة هذا الواقع بالسياسة الدولية . كما يمكن أن يرتبط المدخل بالفروض التفسيرية والنظريات السببية مع تصنيفها في مجموعات بسبب كثرتها وفقاً للإعتبارات البيئية أو الأيديولوجية ؛ ولهذا فإن تحليل ميدان النزاع المسلح هو شكل من أشكال العمل اليومي يقوم به كل الناس في مجالسهم بصورة عفوية ، والقيادات الناضجة تعتمد عليه في اتخاذ قراراتها العسكرية أو السياسية فيما يتعلق بالشأن الداخلي أو الخارجي للدولة ، ويتم تحليل ميدان النزاع المسلح وفق معايير وقواعد وأسس محددة .

مفهوم التحليل السياسي لميدان النزاع المسلح

كثيراً ما نسمع ونشاهد كثيراً من الأشخاص المتخصصون أو غير المتخصصين يقومون بعملية تحليل ميدان النزاع المسلح في وسائل الإعلام المختلفة ، خاصة عند وقوع أعمال قتالية أو معارك تحتاج إلى تسليط الضوء عليها ، وقل ما نذر ما نسمع عن " التحليل السياسي لميدان النزاع المسلح"؛ إن التحليل السياسي لميدان النزاع المسلح ببساطة هو عملية بحث وتفسير لعوامل سياسية أدّتْ إلى تغييرات جوهرية على مسار النزاع المسلح ، ومعرفة أسباب ذلك والاحتمالات الممكنة له . أي أنه غالباً ما يتعلق بفهم وشرح موقف سياسي تجاه موقف عسكري محدد وتفسير ذلك. والتحليل السياسي لميدان النزاع المسلح هو في النهاية وسيلة يتم من خلالها معرفة اتجاه النزاع المسلح ، واستخلاص فكرة أو وجهة نظر، واستنتاج أسبابهما ودوافعهما ، وتوقع ما سوف يؤول إليه النزاع المسلح في المستقبل، ومعرفة تأثيراته على الواقع، والإجابة عن الأسئلة المعلقة والمبهمة، وكذلك التأثير على الرأي الشعبي، ورسم تصور ورأي تجاه ميدان النزاع المسلح. أي أن تحليل ميدان النزاع المسلح سياسياً يعالج العلاقة بين القوى المختلفة، والمفترض أنه لا يحمل رأى كاتبه ولكن يسير وراء الأدلة والبراهين، وبالتالي يتسم بالموضوعية والعلمية العسكرية.

إن التحليل السياسي لميدان النزاع المسلح هو علم وفن لا يتقنه إلا القلة من القادة العسكريين ، فهناك دائماً خلط واضح وكبير بين طرح فكرة وبين تصور تجاه مواقف عسكرية محددة، وبين التدليل على صواب الفكرة أو التصور وبين التحليل المنطقي للمواقف، الذي لا يكون رأياً، بل يكون عرضاً للحقائق المصحوبة بالدلائل والوثائق والبراهين. وكذلك من الأمور المهمة التي يجب مراعاتها في التحليل السياسي لميدان النزاع المسلح الفصل بين الإمكانيات وقصد القائد، فالإمكانيات هي قدرة أحد الأطراف لاتخاذ طريقة حل معينة. وقصد القائد هو العزم والإصرار على تنفيذ هذه الطريقة، فالقدرة تغيّر الموقف العسكري والقصد يغير الموقف السياسي؛ ومثال على ذلك: هل لدى إسرائيل القدرة على ضرب المفاعل النووي الإيراني؟ وهذه تسمى الإمكانيات، أما النية فهي هل إسرائيل سوف تقوم بضرب المفاعل النووي الإيراني؟ وهنا يتضح لنا الفارق الكبير بين إمكانيات القائد وقصده، فمعرفة الإمكانيات أسهل بكثير من معرفة المقاصد. "ثم إننا إذا ما عمدنا إلى وصف القشور السطحية للأشياء، كما نلاحظها في الواقع فسوف لا نصل إلاّ إلى التفاصيل المشوشة التي انطلقنا منها ابتداءً".

وتعتمد عملية التحليل حتى تكون رؤية صائبة وأقرب للحقيقة على حجم المعلومات ومعدل سيلها وسلامة مصادرها وهذه العوامل الثلاثة تسمى: " زخم المعلومات ". ويجب أن تبتعد عملية التحليل السياسي

للميدان النزاع المسلح عن المبالغة وكثرة ضرب الأمثلة لتأكيد صواب الرأي، والابتعاد عن اللغة العاطفية والأدبية الزائدة والاعتماد على الأسلوب العسكري ومفرداته، والشيء المؤكد أن عملية التحليل السياسي لميدان النزاع المسلح عملية معقدة وصعبة ، وتحتاج إلى جهد كبير والكثير من المهارات، ومن الصفات الواجب توفرها في المحلل العسكري السياسي :

1. المعرفة السياسية والتاريخية والثقافة العسكرية: وهي الأساس الذي يجب أن تتوفر في المحلل مثل التأهيل المناسب وقاعدة معلومات وبيانات وكذلك مواكبة الأحداث والمتغيرات والمواقف على الساحة العسكرية والسياسية.
2. التخصص: يجب أن يكون عسكرياً، فالخبرة والمعلومات التي يمتلكها المتخصص لا تتوافر لدى الآخرين وتكون ذات فائدة كبيرة.
3. الدقة: يجب أن يكون التحليل دقيق وذلك بالابتعاد عن المعلومات الخاطئة والمضللة ، وتجنب التهويل أو التهوين وإنما عرض الحقيقة المجردة حتى تكون المصداقية أساس التحليل .
4. بُعد النظر: أي أن يكون لدى المحلل الرؤية الثاقبة للموقف وما قد تؤول إليه الأحداث وعدم الانخداع ببعض المؤشرات، بالإضافة إلى القدرة على ربط الأحداث واستخلاص النتائج، وكذلك على المحلل الابتعاد عن الأحكام المسبقة والقياس على أحداث مشابهة دون مراعاة اختلاف الظروف والمعطيات. ومعرفة تاريخ الأطراف المتصارعة، والعلاقات السابقة والمواقف بينهم.
5. التجرد من العاطفة: وهذه من الملاحظات المهمة التي يجب مراعاتها بحيث لا يخلط المحلل بين معتقداته وعواطفه، ففي الحقيقة كلما كان عرض الموضوع بحيادية وموضوعية كان ذلك في صالح التحليل.
6. القدرة على الإقناع: وهذه ملكة قل ما يتصف بها شخص معين، وهي تحتاج إلى صقل وتدريب واستخدام أساليب مشوقة لشد انتباه المتلقي، وكذلك التركيز على النقاط المهمة في الصراع ومحاولة أبرازها بشكل واضح. مثل:

أ.دوافع الأطراف المتنازعة

ب.الأسباب التاريخية للصراع

ج.المكاسب الإقتصادية والسياسية للطرفين

فوائد التحليل السياسي لميدان النزاع المسلح

يعد التحليل عملية منهجية ضرورية بل واساسية لا يمكن تخطيها في كل عمل أو صنع قرار أو أدارة التغير وما يشابه ذلك من منهجيات فاعلة وهو أيضا بمثابة التحسب والوقاية من الظواهر السلبية الزاحفة، وأيضا فرز وبيان المخرجات الخاصة بها لتامين عناصر الوقاية الطوعية الذي تعتمد على مفردات تطبيقية واقعية لحصر وتفتيت الازمات أو الظواهر التي تسند كموضوع للتحليل والبحث.[28] ومن أبرز فوائد التحليل السياسي لميدان النزاع المسلح من وجهة نظري :

[28] – الدكتور مهند العزاوي (فن ومهارات التحليل السياسي)https://saqrcenter.net/?p=1085

1. البعد عن الأحكام العسكرية المطلقة، والبحث عن كافة الحلول السياسية الممكنة، ودرجة القوة في هذه الحلول ومدى تأثيرها، ومن ثم ترك المجال لتعدد وجهات النظر وقبول الرأى الأخر.
2. معالجة القضايا والمواقف بشكل سياسي أكثر وعياً وعمقاً، والبعد عن المعالجة العسكرية أو التي لا تستند إلي أدلة واضحة يمكن أن يقبل بها الطرف الأخر.
3. عدم الوقوف عند رأى سياسي واحد وإغلاق الباب أمام آراء الآخرين حتى وإن كانت أكثر قناعة أو موضوعية، وبالتالي القدرة علي مناقشة الآراء وتفنيدها، ومراجعة المواقف العسكرية إن وجدت الصواب أكثر في رأى غيرها، والتعود علي احترام الرأى الآخر.
4. تكوين قاعدة بيانات استخباراتية تعتمد على زخم معلومات دقيقة تتعلق بالأحداث والمواقف موضع التحليل وتربطها بالوقائع التاريخية.
5. تحقيق عنصر الأمن القومي في الواقع العسكري موضوع الازمة؛ بالإضافة إلى النقاط التالية حسب الدكتور مهند العزاوي:
6. إدارة الازمات وتصنيف المخاطر
7. إدارة المخاطر ومنع وقوع مخاطر مشابه
8. المشاركة في صناعة القرار السياسي المتعلق برسم السياسات
9. المشاركة في تكوين راي عام بخصوص قضية ما
10. التحدث للرأي العام والتوعية عند الازمات المتفاعلة والخطيرة
11. طرح منظومات بحث متعددة مقتدرة ذات خبرة في معالجة الاحداث وتحليلها.

مدخلات التحليل السياسي لميدان النزاع المسلح

تحليل النظام السياسي[29]

يعتبر دافيد ايستون David Easton من ابرز المفكرين السياسيين المعاصرين الذين ساهموا بشكل واسع في مجال تحليل الظواهر السياسية، و كذلك من أهم الأكاديميين المتخصصين في تحليل النظم السياسية، حيث وضع النموذج التحليلي المعروف باسم نموذج "المدخلات و المخرجات Inputs and Outputs " بنظرة وظيفية، ويبني دافيد ايستون نظريته في النظم السياسية على أساس أن الظاهرة السياسية هي عبارة عن مجموعة من العلاقات المتداخلة و العناصر المتفاعلة، والتي تتكون أساسا من نظام System ومحيط Environment، وهذه الصورة توضح تحليل النظام السياسي عند ايستون:

[29] – سعود قبيلات الشخصية الشيوعية معروفة من الاردن ، مقاله حول افاق الماركسية واليسار في العالم العربي https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=191454

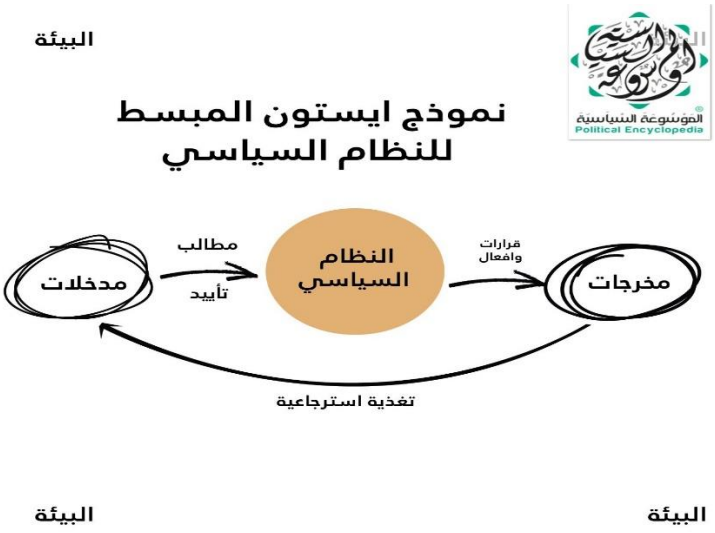

الشكل رقم 1

كما هو موضح في الصورة فإن النظام السياسي ينبني على أساس المدخلات والمخرجات فما هو مدلول كل منهما ؟ بالنسبة للمدخلات Inputs فتتكون عند ايستون (أنظر الصورة) من عنصرين أساسيين وهما :

1. المطالب والحاجات الصادرة عن المجتمع (المجتمع المدني، استطلاعات الرأي العام ، وسائل الاعلام) والتي يجب أن يعبر عنها في شكل تظاهرات سياسية عقلانية و منظمة.
2. دعم ومساندة النظام النظام السياسي، والإيمان بقواعد اللعبة السياسية .

أما بخصوص المخرجات Outputs فهي عبارة عن رد فعل المؤسسات السياسية الحاكمة على الطلبات والمطالب الصادرة عن المجتمع ، وذلك عن طريق تغذية استرجاعية أو النقد البناء. FeedBack ويكون رد فعل النظام السياسي إما إيجابياً أو سلبياً، فيصير ايجابياً عندما يتخذ النظام السياسي تدابير سياسية إيجابية ، تتمثل في قبول وتحقيق مطالب المحيط ، ومن تمّ ترجمتها في شكل سياسات عامة . ويتخذ رد الفعل طريقاً سلبياً عندما تقابل مطالب المحيط بالرفض والتدابير الزجرية والقمعية وبالتالي فإن النظام السياسي إذا اتخذ اجراءات إيجابية بالنسبة لايستون فإنه يحقق لنفسه توازنا يمنحه طابع الديمقراطية . أما إذا قوبلت مطالب المحيط بالرفض فإن هذا النظام السياسي نظام غير متوازن ، و بالتالي غير ديمقرطي.

مدخلات التحليل السياسي لميدان النزاع المسلح :

1. الخبرة التاريخية والعسكرية .
2. زخم المعلومات عن الموقف المطروح للتحليل بالإضافة إلى :
   أ. المعلومات الحالية مثل أقوال المسؤولين والقادة صانعي الأحداث .
   ب. المعلومات الإستخباراتية .

الفصل الرابع
تحويل الموقف العسكري إلى قرار السياسي

يعرف ريتشارد سيندر Synder عملية اتخاذ القرار السياسي ، بأنها العملية التي ينتج عنها قرار محدد من بين بدائل عدة يجري تعريفها اجتماعياً، وذلك بهدف التوصل مستقبلاً إلى وضع معين كما يتخيله واضعوا القرارت .[30]ويعرف حامد ربيع القرار السياسي بأنه :" نوع من الإعلان السلطوي عن أسلوب التخلص من حالة من حالات التوتر من جانب الطبقة الحاكمة ". وهناك أربع مراحل نمر بها عند قرأتنا للنص العسكري بغية تحليله سياسياً لتحقيق الهدف ، وأن يحصل علي ثلاثة أنواع من المنتجات الفكرية حول النص العسكري : معلومات استخباراتية وبيانات (أرقام وحقائق) والموقف في كل الجبهات، وتحليلات وتصورات عن هذا الموقف، ومواقف واتجاهات الشعب إزاء الأحداث الجارية . وأما المراحل التي نمر بها ، فيمكن تبسيطها فيما يلي:

1. مرحلة تركيز الموقف العسكري : تشمل معرفة كل ما يحيط بالموقف العسكري من بيئة معنية تؤدي معرفتها لزيادة الفهم والمعرفة بالموقف العسكري ويشمل ذلك معرفة:

أ.التاريخ : معرفة تاريخ النزاع وجذوره البعيدة وأيديولوجيته، بذلك نجيب على السؤال متى؟، فمعرفة التاريخ نستطيع كتابة النص السياسي ذو الدلالة " قضية " تشير إلي التوجـهات والسياسات التي نريدها لأن تسلسل بعض الأحداث زمانياً يفيد بخلق قضية هامة نناقشها وتنوى السلطة أن تأخذ بصددها إجراء ما.

ب.القادة العسكريين والسياسيين ومستشاريهم: من المفيد جداً لتحويل الموقف العسكري إلى نص سياسي أن نعرف جيداً أكبر قدر ممكن من المعلومات عن القادة: مراكزهم ودرجاتهم العلمية، اختصاصهم الأصلية، دراستهم الأكاديمية، لأن ذلك يحدد أسلوبهم وقدرتهم على الصياغة، وفهم وتفسير اتجاهاتهم العسكرية والسياسية؛ وبذلك نكون قد أجبنا على السؤال مَنْ؟ .

ج.المكان: وهنا نجيب على السؤال أين؟ بذلك نرد علي الإطار الضيق أو المرجع الذي صدر منه الموقف (وزارة الدفاع أو القيادة العامة للجيش أو مجلس الأمن القومي) وبالتالي سيكون للنص المقترح اتجاه سياسي معين، أو قيمة عسكرية تبعاً لذلك ، من وجهة نظري فإنّ أهمية النص السياسي تكون وفقاً للمصدر الصادر منه .

2. مرحلة استكشاف الموقف العسكري : في هذه المرحلة يوضح الغامض أو المبهم من التعبيرات والمفردات العسكرية سواء أكانت كلمات بسيطة أو مفاهيم أساسية أو أفكار. فلا يجب أن نهمل أيه كلمة، ويجب عدم أخذ المعنى المباشر الذي قد يتبادر إلي الذهن لأول وهلة خاصة إذا كانت الكلمة ترتبط بعمل عسكري محدد، فيجب علينا تحديد معنى الكلمة عسكرياً ثم معناها في الاستخدام الشائع

[30] – محمد شلبي، (المنهجية في التحليل السياسي)، الجزائر 1997، ص 157

ومرادفها السياسي. أما بالنسبة للأفكار العسكرية، فهي تتمحور دائماً حول فكرة واحدة هي: الفكرة المحورية لتنفيذ الأعمال القتالية، وهناك عدة أفكار أساسية فرعية لكل محور من محاور القتال للدلالة عليه، ويجب علينا أثناء صياغة النص السياسي أن نفحص هذه الأفكار بدقة، لأنها تعطي إطاراً عاماً للنص السياسي، وهي تعتبر (النظام العام) للنص السياسي الوليد. لقد تباينت واختلفت تعريفات النظام السياسي ولكن تم تحديد معنيين من النظام السياسي أحدهما ضيق وهو التعريف التقليدي والآخر واسع وهو التعريف الحديث.[31] ويعني المعنى الضيق للنظم السياسية أنظمة الحكم التي تسود دول معينة ويقول الفرنسي (جورج بيردو) بأن النظام السياسي هو كيفية ممارسة السلطة في الدولة، والمقصود بالنظام السياسي لدولة ما بالمعنى الضيق والتقليدي نظام الحكم، وهناك ترادف بين النظام السياسي للدولة (نظام الحكم) وقبل الحرب العالمية الثانية فهم النظام السياسي أنه المؤسسات السياسية أي السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وقد ذهب بعض الفقهاء وعلى رأسهم (ليون دوكي) إن النظام السياسي هو الشكل التي تتحدد فيه التفرقة بين الحاكم والمحكوم، أي يعنى أن مضمون النظم السياسية يشتمل على ممارسة السلطة في الدولة وكذلك الطريقة التي يتم من خلالها الوصول للسلطة.

3. مرحلة الغوص في الموقف العسكري : يتوقف المحلل في هذه المرحلة أمام محتوى وبنية الموقف العسكري ويفحصه من الداخل بكل تفاصيله الدقيقة، وهناك ثلاثة أنواع من البنى يشملها الموقف العسكري يتم التوقف أمامها :

أ. البنية الطبوغرافية للموقف العسكري : ويقصد بذلك هيكله، عندما يقوم المحلل بتحليل الموقف العسكري سوف يجد أن بعض نصوص الموقف مقسمة إلي عدد من المقاطع كل مقطع عادة ما يتضمن فكرة معينة، ومن تجميع المقاطع تتجمع الأفكار الأساسية في الموقف العسكري؛ وأحياناً تكون في الموقف العسكري فكرة واحدة حاكمة ومحورية ينبثق منها عدة أفكار جزئية ومساندة تدعمها، عندئذ يكون القرار السياسي مجمعاً حول هذه النقطة. فيجب الإنتباه إلي الملاحظة وأخذها في الحسابات وأيضاً يجب الإلتفات إلي مسألة تسلسل الأفكار وانتظام تنسيقها.

ب. البنية اللغوية: وهي ذات دلالة خصوصاً عند صياغة القرارت السياسية الهامة ، وتشمل البنية اللغوية كل ما يندرج في إطار اللغة مما له دلالة: صيغ الجمل خاصة صيغة النفي والنهي، محل الجملة من الإعراب وحروف الوصل والإشارة .. إلخ .. ، لأن هذه الصياغات في كثير من الأحيان كاشفة عن غايات القرار السياسي. وكما قيل فإن الشيطان يكمن في التفاصيل.

ت. البنية المنطقية للموقف العسكري : وهنا نستطيع أن نقيّم دهاء وقدرة القائد وهيئة الركن الذين شاركوا في صياغة الموقف، فالمنطق هو لغة العقل المنظم، فيجب أن يحتوى القرار السياسي الجيد علي قاعدة منطقية أو أكثر دور حولها بناء القرار السياسي ويستدل منها على الموقف العسكري، ومن هذه القواعد المنطقية ذات الدلالة التي ينبغي الانتباه اليها عند صياغة القرار السياسي.

[31] – حسين عوض https://www.facebook.com/116200031801108/posts/3132832580137823/

ث. الإنتقال من الموقف العسكري إلي الوقائع والأحداث الجزئية للقرار السياسي: أي أن ما يصدق على الموقف يجب أن ينصرف بالضرورة علي المكونات والأجزاء الداخلة في تكوين القرار السياسي، فإذا كان تحليل الموقف العسكري قد توصل إلي توجهاً يتطلب التدخل الدبلوماسي، فإن ذلك بعداً دالاً على أن السلطة السياسية تتسم بنفس السمة التي تسم النظام ككل باعتبارها جزء منه.

ج. الانتقال من الوقائع الجزئية إلى القرار السايسي: أي أن ما يصدق علي " الجزء " يصدق بدرجة احتمال عالية علي " القرار السياسي " الذي هو مجموع الأجزاء، فإذا صدق صياغة جزئية معينة من القرار السياسي بأنها تتسم بسمات محددة معينة فمنطقياً أن الأمر يصدق علي القرار السياسي بوجه عام.

4. المرحلة الرابعة : البحث عن غاية القرار السياسي : السؤال الذي نبحث عنه أثناء صياغة القرار هو: ماذا نريد أن يحقق القرار السياسى لنا؟، ماذا نريد أن نقول لمن نوجه إليهم الخطاب في القرار السياسي؟ بمعنى آخر ما هى الرسالة التى يحملها القرار السياسى ويريدها أن تصل للمجتمع الدولي؟. وبالطبع فإن البعض قد يتعجل في الصياغة الأولية للقرار السياسي، ويحاول أن يستخرج غايته ، ولكن هذه العملية لا تكون منهجية إلا إذا كانت تتويجاً للمراحل السابقة ويتم الاستعانة بهذه المراحل جميعاً.

5. المرحلة الخامسة: في هذه المرحلة وبعد المرور بكافة المراحل السابقة يجب أن نصل إلى صياغة ما يلي:

أ. غاية القرار السياسي بعد التحليل وليس انطلاقا من أحكام أولية.

ب. العناصر الأساسية في القرار السياسي (معلومات ، أفكار ، مفاهيم) .

ت. تقسيمات القرار السياسي.

وبالطبع نستطيع بعد ذلك أن نقدم تعليقاً علمياً على القرار السياسي، ومن تجميع هذه التعليقات حول أكثر من قرار سياسى حول ذات الموقف ستكون لنا رؤية سياسية خاصة حول الموقف العسكري بطريقة علمية ومنهجية. أن نحتلي بعملية صنع القرار السياسي ذلك يكشف عن مدى ديمقراطية الأنظمة الحاكمة ودرجة تطورها ومدى اتساع دائرة المشاركة السياسية في المجتمع، وهو ما يعطي أهمية كبيرة لدراسة ورصد عملية صنع القرار السياسي وما تعكسه من مؤشرات ديمقراطية[32].

المبادئ الأساسية للتحليل الموقف العسكري قبل تحويله إلى قرار السياسي

إن تحليل الموقف العسكري على المستوى الاستراتيجي يبداء بمعرفة وتحديد أمكانيتنا العسكرية وقدرة القوات المسلحة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية التي تنسجم مع إمكانيات الأمة الإقتصادية، وسياستها الخارجية التي تفرضها الفرص والتهديدات. وتقدير الموقف من وجهن نظر الباحث هو : أعطاء قيمة قتالية لمشكلة سياسية أو عسكرية، ويعرف تقدير الموقف بأنه: القدرة على توجيه القيادة نحو الرؤية الصحيحة

[32] – د.بهاءالدين مكاوي
https://www.bipd.org/publications/InstituteBooks/MediaHandler/GenericHandler/images/publication/PoliticalDecision.PDF

لاتخاذ قرار يوازن بين الأهداف والنتائج وفقاً للإمكانيات والقدرات المتاحة.[33] ومن أهم هذه المبادئ من وجهة نظري :

1. تعدد جبهات القتال وتباين ثقلها وتأثيراتها النسبية على الموقف السياسي ، ولا ينبغي الاعتماد علي ثقل واحد في التحليل والتفسير مهما كانت أهميته ويرجع ذلك لاعتبارين :

أ. تَعقد الأعمال القتالية وتشابك أبعادها في كل الجبهات ، مثال أننا نقوم بعمل قتالي ضخم في الجبهة " أ " لتحقيق هدف استراتيجي في الجبهة "ب".

ب. كلما تعددت الزوايا التي نرى منها الموقف العسكري كلما كان الفهم والتحليل أقرب الي حقيقة الواقعة السياسية.

2. تطور البعد الزماني للمعركة : النزاع المسلح " حلقة " في سلسلة من الأحداث والوقائع لا يمكن فصلها عن بعضها إذن فهي ظاهرة اجتماعية عسكرية لها ذاكرة تاريخية، أي لها ماض وسوابق محددة وربما جذور تاريخية بعيدة جداً، وبالطبيعة لها واقع حال، ولها تأثيرات وتفاعلات تتعدى واقعها المحدود لتؤثر في المستقبل السياسي للأمة ، أي أننا كى نفهم الظاهرة الاجتماعية العسكرية يجب أخذ الأبعاد الثلاثة في الاعتبار: تاريخ الظاهرة العسكرية ، واقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومستقبلها السياسي . إن القرار السياسي للموقف العسكري يجب أن يحقق الأتي :

أ. حماية الأمة .

ب. الأخذ في عين الاعتبار الرأي العام ، أو عدم إهماله .

ت. الحفاظ على سيادة الدولة وهيبتها .

إطار تفاعل النزاع المسلح المكاني : المحلي والإقليمي والدولي

هناك ثلاثة أطر أساسية لتحليل النزاع المسلح سياسياً وذلك علي النحو التالي:

1. الإطار القومي : الذي نبع منه النزاع المسلح كالظاهرة عسكرية ، ويقع في إطاره الحدث السياسي ويشكل البيئة الداخلية له .
2. الإطار الإقليمي : الذي ينتسب إليه الإطار القومي ويؤثر فيه بدرجات متفاوتة وقد يكون بالغ الأهمية ويفوق الأول في تأثيره. ويرجع ذلك إلى قوة نفوذ الدول المجاورة وقدرتها على تحريك وتوجيه الأحداث السياسية في المنطقة . مثال على ذلك قدرة السعودية ومصر والإمارات على التدخل وتوجيه الأحداث السياسية العربية.
3. الإطار الدولي أو (العالمي) : وهو الإطار الكلي الذي تحدث فيه النزاع المسلح ، والمفترق الذي تحدث في ظله الحدث السياسي ، وأحياناً يكون هو الفاعل الأساسي في ذلك الحدث رغم عدم أهميته .

هذه الأطر الثلاثة لازمة عند تحليل صراع مسلح أياً كانت طبيعته وأهدافه وأطرافه ، ويجب عدم تضخيم مستوى الإطار الثالث في التحليل ومن ثم ينبغي ملاحظة ما يلي :

---

[33] – منشورات مركز عزة للدراسات والإستراتيجياتhttp://gss.mpa.edu.ps

أ. عدم تضخيم دور العامل الخارجي والاستراتيجيات الدولية ودور أمريكا والصهيونية العالمية .

ب. عدم الاعتماد على فكرة المؤامرة واسقاطها على الأحداث السياسية ، وهو التفسير الذي يأبي إلا أن يرى ما يحدث في كل بقعة من بقاع العالم الثالث وخاصة الوطن العربي أنها مؤامرة محبوكة في البيت الأبيض أو غيره .

ولا نريد هنا أن ننفي دور الدول الكبرى في صنع القرارات السياسية خاصة في دول العالم الثالث وما يخططون له باستمرار لإجهاض حركة الشعوب، أو استمرار أزماتها . فكثير من مصائب العالم وويلاته كتبت سيناريوهاتها في الغرب ، ولكن المبالغة في هذا التفكير تفقدنا التوازن الفكري والسياسي حيث أن لذلك سلبيات عديدة منها :

1. تعطيل وتجميد الفكر العسكري في خلفيات ودوافع الأحداث السياسية حيث أن تسمية كل حدث بأنه مؤامرة وحبك قصة أو سيناريو معين هو أسوء أنواع التحليل السياسي .
2. تضخيم مبالغ فيه في قدرة الأعداء علي صنع الأحداث السياسية ، وهذا من شأنه أن يخلق لدينا حالة من الانهزامية .
3. أن هذا التفسير للأحداث السياسية هو تبرير مقنع لدى الكثيرين للتقاعس عن العمل لو إحداث التغيير في مجتمعاتهم، حيث أن الفكرة السائدة لا يمكن إحداث تغيير نظام سياسي أو تطور سياسي أو إنهاء أي نزاع مسلح في أي بلد إلا بعد الحصول علي أذن وتصريح من أمريكا .
4. إهمال الدور الشعبي في أي عملية سياسية ، حيث أن كثيراً من الأحداث السياسية هي من صنع الشعوب ، أو نتيجة حركات التحرر في العالم .

واختلاف طبيعة التحليل العسكري يرجع إلى طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة حيث تختلف طبيعة المدخل التحليلي لأي معركة وفقاً لطبيعة النظام السياسي الحاكم باعتباره الفاعل الأساسي فيها ولا تكون هذه الأنظمة إلاّ أنظمة دكتاتورية شمولية تسلطية ، وليست تعددية ديمقراطية .

الفرق بين التنبؤ والتوقع والتخمين[34]

1. التنبؤ: هو تقدير مستقبلي معتمد علي نماذج إحصائية تم اختبار سلامتها، وجربت وتعطي نتائج دقيقة، وتقدير مقتبس يمكن التدليل والبرهنة لكل تفاصيله وعمومياته.
2. التوقع: فهو تقدير مستقبلي معتمد علي القدرة الذاتية في تطويع البيانات المتسقة بالمحتوى المراد تقديره، وتقدير موجه عام ولكن غير مقتبس يمكن تدليل عمومياته فقط ولكن التفاصيل لا.
3. التخمين: فلا يستند إلي أي أسس أو مؤشرات ولكن فقط خيالات.

أهمية التنبؤ واستشراف المستقبل السياسي للصراع المسلح

[34] – الرابطة الوطنية للمحللين السياسيين،
/https://www.facebook.com/550973098268815/posts/565124116853713

إن دراسات المستقبل أحد العلوم المهمة المبنية علي أسس واقعية وهي أساس استراتيجية الأمة ، وجميعنا يعلم أن النزاعات المسلحة دائماً ما يكون لها امتدادات وتأثيرات على مستقبل الأمة السياسي ، فلا يقتصر تأثيرها علي الواقع اللحظي أو بل سيمتد لأجيال بعيدة ، ومن هنا تأتي أهمية التنبؤ بالأحداث والوقائع السياسية بعد أي نزاع مسلح ، وبآثاره المستقبلية (وكانت قديماً شائعة في الفقه الإسلامي محاولات من هذا القبيل: الفقه الافتراضي) . ومثال على ذلك سقوط المدائن عاصمة الفرس وتأثيراتها المستمرة إلى يومنا هذا على العلاقات العربية الإيرانية .

كيف نستطيع التنبؤ ؟

1. تحديد وتحليل ما تم تحقيقه عسكرياً مسبقاً، وكيفية الاستفادة منه مستقبلاً.
2. تحديد الظروف البيئية السياسية الحالية.
3. تحديد العوامل المؤثرة على هذه الظروف.
4. تحديد أثر هذه العوامل في مستقبل النزاع المسلح .
5. الإجابة عن السؤال : ما المحتمل ظهوره علي الساحة في الفترة القادمة؟، بناءً على النقاط السابقة أو أي عوامل جديدة لم يسبقْ ظهورها من قبل.
6. جمع البيانات وتقيم المعلومات التي وصلنا لها، ثم الربط بينها وتجمع لنصل إلي صيغة محددة، والإستعانة بالأفراد الذين لهم رأي وخبرة استراتيجية وتطور اتجاهات المستقبل والتغيرات المتوقعة في سلوك الأفراد والمجتمعات.

إذن فالتحليل السياسي لميدان النزاع المسلح هو عملية البحث في الاحتمالات الممكنة لمساراتها وتفاعلاتها بين القوى السياسية المحلية والإقليمية والدولية ، وتفسير سياسي واضح لنوع العلاقات بين هذه القوى السياسية الداخلية والخارجية . أي أن التحليل السياسي لميدان النزاع المسلح هو الطريقة التي نحكم بها على الظواهر والأحداث السياسية محلياً وإقليمياً دولياً بناءً على مجريات هذا النزاع، ولذلك فهو يحتاج إلى فهم الواقع العسكري وعلاقة هذا الواقع بالسياسة الدولية . والتحليل السياسي لميدان النزاع المسلح ليس شرحاً للأوضاع العسكرية فقط ، بل هو فهم وإدراك لما يحدث في الميدان ومعرفة الأسباب والدوافع لما حدث وسيحدث في المستقبل للوصول إلى رأي يساعد في صنع قرار سياسي لوقف النزاع المسلح أو إدارته . نخلص ذلك بأن التحليل السياسي لأيّ نزاع مسلح يتضمن شقان أساسيان ، يجيب كل واحد منهما على سؤال رئيسي ، الأول : هو الفهم الدقيق لمسار النزاع المسلح ، وهو يجيب على السؤال الأول ماذا حدث ؟ ، ونقصد بالفهم الدقيق هنا سبر أغوار التاريخ وعدم الوقوف عند حد المعرفة السطحية للموقف فق ميدان النزاع المسلح لأنه يحتمل أكثر من معنى وأكثر من واجب ، وقد يكون الهدف المعلن شيئاً غير باطنه ، وهكذا . ومسار النزاع المسلح ليس المقصود به اللحظة الراهنة ، أو صورتها الأخيرة فقط ، بل المقصود به المعرفة والإلمام بالإضافة إلى الجزء التاريخي ، والوقائع السياسية الراهنة ذات الارتباط ، بالإضافة إلى الإدراك بطبيعة القيادات العسكرية والسياسية والدول الفاعلة ذات الصلة . والثاني: هو إدراك الأسباب الدافعة لهذا النزاع، ويجيب على السؤال الثاني لماذا حدث النزاع المسلح ؟ ، وهنا لا نقف عند مجرد الدوافع الظاهرة ، بل ندرسها كبداية ، ثم نذهب لنبحث عن الأسباب الأخرى الخفية التي ربما لا يدركها غير العسكريين والعارفين

بأصول التحليل السياسي . فالإدراك هو مرحلة تفوق مرحلة العلم والمعرفة ، كون مرحلة الإدراك تفيد الإحاطة والشمول بكافة الأسباب والدوافع الممكنة والمحتملة ، وأدق التفاصيل وعدم الركون إلى بعضها فقط .

لقد أدركنا أن معركة الربيع الأسود هي معركة البقاء حين وقفنا على قبور المحبين ، في لحظةٍ ما سنستفيق من تلك المسرحية ، التي تعايشنا مع أحداثها الوردية ، ربما لأننا كنا نحتاج إلى ذلك الأمل لنبقى على قيد الجغرافيا . تلك هي الروح التي تشاطرنا ذلك المستقبل المخيف بلونه الضبابي ورائحة الكورونا الكريهة وموسيقاها التي اقتبست ألحانها من طبول الحرب ونوتة الوجع وجَهَش البكاء . اليوم اتصلتُ بأبي فقال لي مازحاً : إنني لا أخرج من البيت في مثل هذه الأيام الباردة ، ولكن ما أن سمعتُ بالحجر الصحي والإغلاق حتى شعرتُ وكأنني في السجن وأعد الأيام لأخرج منه . تلك هي كورونا التي سرقت الفصول واستترت كضمائر العدو فما استطعنا إعرابه[35] . ننتظر موت الأحباب وفراقهم بدون جنازة ولا مصلين ولا دعوات ، فهي لا تملك في حقيبة سفرها بين الدول إلا ناقوساً ينذر بالشؤم يقتل من روح كل من رآه . لا تعترف إلا بالموت والشوارع الفارغة ، أم أنها تحولت إلى فايروس سياسي ينذر بصراع وتخوين أوربي أوربي ، وأمريكي صيني ، في حين أن الأرض قد بدأت تتنفس . هل هذا ما تنبأت به الاستراتيجيّة ، لقد فشلت الاستراتيجية في حين تنبأ به العرافون (كذب العرافون ولو صدقوا) ، لقد ذكر في ذلك في كتاب " بناء الكون ومصير الإنسان " للمؤلف هشام طالب الصادر سنة 2012 الفصل الثاني " إرهاب المعرفة القاتلة " .

[35] – يقول الكاتب : بعد أسبوع من مناقشة رسالة الدكتوراه توفي أخواه بمرض كورنا .

الفصل الخامس : التحليل الإستراتيجي للأداء القومي

لا نستطيع الخوض في الإستراتيجية بسطور قليلة فهي تحتاج إلى مئات الصفحات لنَفِيَها حقها ، وقد سَبَرَ أغوارها الكثير من البحاث والمفكرين ، إنما أُريد طرح المفهوم ببساطة من آجل الولوج إلى لُب الموضوع . تعود جذور مصطلح الإستراتيجية إلى الكلمة اليونانية "ستراتوس" Stratos التي معنها الجيش و"آجين" التي معناها القيادة، أي أن معنى الإستراتيجية هي قيادة الجيش، غير أنه على عكس التكتيك الذي يكون محلي ومحدود من ناحية الوقت والمكان (كسب المعركة) ، فإن الإستراتيجية لديها هدف أوسع وطويل الأجل (كسب الحرب) .[36]

يعتبر كتاب فن الحرب للجنرال الصيني "صن تزو" Sun Tzu الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد، أقدم الكتب (مخطوط) معروف في الإستراتيجية وتحمورت فكرته الأساسية حول إجبار العدو على التخلي عن المقاومة والإستسلام دون قتال بفضل استعمال الإستراتيجية القائمة على التمويه والتجسس على العدو، والحرب المعنوية والحركية الكبيرة للجيشن واستهداف تموين العدو ومراكز اتصلاته. ثم يُجيب عن هذه الأفكار بقوله خوض مئة معركة والإنتصار فيها جميعاً ليس هو قمة المهارة، إنما يكمن التفوق الأعظم في اخضاع العدو دون قتال.[37]

إن الإستراتيجية هي أدة العلم الذي تمكنت بها السياسة من التخلص من شبح الخوف الذي وجد لنفسه مسالكا في كل ما سبق من الحروب. وربما ظل في المفهوم الإستراتيجية غيبا مطلقاً عن كثير من الناس منهم العسكريين أيضا، وهذا يقودنا إلى مزية أخرى للإستراتيجية في تصور السياسة، إذ لا يتم التعرف فيه على الاستراتيجية بواسطة التصورات والمفاهيم المجردة، بل بواسطة النظريات التي تحمل دلالات حية عن الصفات مما يمنحها القدرة على الإيحاء بالقوة والجبروت مع عدم الاخلال بمتطلبات السرية المطلقة. إنّ الإستراتيجية هي العقل الذي يدير أمور الدولة وربما أفضل تعريف للإستراتيجية والسياسة هو تعريف "مادلين أُولبرايت" في كتابها " الجبروت والجبار" حيث تقول : '' السياسة حسن تقدير الأمور والإستراتيجية حسن تقدير المستقبل ''.

وإني لأتسآل هل يجب أن نطور مفهوم الإستراتيجية بعد غزو كرونا ؟ حيث لم يتنبأ بها أحد ! أعتقد أنه لابدّ من تسليط الضوء على مفهوم جديد للاستراتيجية بشكل موسّع يشمل أيضاً التحليل الاستراتيجي وأدواته ، ليس فقط خطّة لتحقيق أهداف بعيدة المدى ، إن جوهر الإدارة الاستراتيجيّة من وجهة نظري هو : فن التوظيف المباشر للإرادة الشعبية مع القدرات العسكرية والإقتصادية والسياسية للأمة من أجل تحقيق أهداف الحرب .

---

[36] – هارفرد بزنس ريفيو، https://hbrarabic.com /

[37] – المصدر السابق

الشكل رقم 2 [38]

أي أن هذا الجوهر يجب أن يُمكِّن الأمة من القيام بالأعمال التي تتطلبُها طبيعةُ أهدافها ، وتتضمن مجموعة معقّدة التركيب فبالإضافية إلى الأفكار والمفاهيم والنظرات الذاتيّة والخبرات ، يجب أن نضع للتبصّر والتوقّعات مرتبة مهمة في أعمالنا لتكونُ بمثابة مرشدٍ عامّ للقيام بأعمال محدّدة أثناء الكوارث والأزمات والحروب. ويُشكّل التحليلُ الاستراتيجيّ أو Strategy Analysis الأنموذجُ الشاملُ لعملياتِ الإدارة الاستراتيجيّة القومية، ويتكوّن من عدة مراحل رئيسيّة، ابتداءً من مرحلة تحليل الساحة الداخليّة للأمة والساحتين الإقليمية والدولية الأيكولوجيّة ، ثم صياغة الاستراتيجيّة القومية، ثمّ القيام بالتحليل الاستراتيجيّ للأدى ، وتحديد سبل تنفيذ الاستراتيجيّات وتقييمها، وصولاً إلى التعديلات التي قد تجرى أثناء التنفيذ بناءً على التغذية الراجعة التي تعني النقد البناء لكل ما حدث واستخلاص الدروس المستفادة لتعديل الخطط الموضوعة أو تجنب الأخطاء في المستقبل.

فيما يتعلق بأدوات التحليل الإستراتيجي للأدى القومي فإنه يبدأ برصدَ جوانب القوّة والضعف في الساحة الداخليّة للأمة، ورصد الفرص والتهديدات السياسية في الساحتين الإقليمية والدولية، ويجب دراسة جوانبَ القوّة العسكرية، فهي عاملُ الاستراتيجيّة الداخليّة للأمة تتمثّلُ فيما تمتلكُه الأمة من قدرات وكفاءات تمكّنها من تحسين مكانتها الأقليمية على الأقل، وفي تنفيذ استرايجيّاتها لتحقيق رؤيتها، ورسالتها، وغاياتها، وأهدافها ، وكذلك دراسة جوانب الضّعف الداخليّة التي تمثّل العوائقَ والعقباتِ التي تحول بين الأمة وبين تحقيق رؤيتها ورسالتها وغاياتها وأهدافها،

والسعي الجادّ نحو البحث عن سياسات جديدة للنهوض والنموّ والاستمرار ، والبحث عن الاستراتيجيّات البديلة التي يمكن اختيار الأفضل منها، أو التنقّل بينها واحدة تلو الاخرى ، وفقّ ثوابت الأمة ومتغيّراتها الداخليّة والمتغيّرات الدولية المحيطة ، بما في ذلك التنوّع والتركيز في وحدات المؤسسات ، وتتعدد الخيارات الاستراتيجيّة على مستوى التنفيذ ، ولا بدّ من تعريف مفهوم وحدات المؤسسات وهو حسب رأيي: إدارة أنشطة قطاعات ومؤسسات الدولة الإستراتيجية ، من أجل تحقيق واجباتها واهدافها بفعاليّة في مجالات تخصصها ، بحيث تشارك في تحقيق أهداف الأمة الإستراتيجية ككلّ . وتتحقق وحدات المؤسسات عن طريق العمليات الإدارية المؤساساتية حيث تخضعُ كلُّ مؤسسات الدولة القائمة بغضّ النظر عن الهدف الذي وُجدتْ من أجله ، إلى سلسلة من العمليات الإدارية " التعبوية " على مستوى المنفذين بشكلٍ

[38] – موقع إجابة الإلكتروني https://ejaaba.com

منتظم لتحفزها على أداء واجباتها وأعمالها ، وتقع على عاتق كل مدير أو مسؤول مجموعة من الواجبات والأعمال لتحقيق الأهداف على أكمل وجه يتيح الفرصة أمام المؤسّسة لتكون الأفضل على الإطلاق ، ويجب أن تشمل هذه الأعمالُ التحليل بأنواعه والوصف للواجبات ، وتطبيق وظائف الإدارة : التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة .

الشكل رقم 3[39]

إن التحليل الاستراتيجي للأداء عبارة عن أداة أساسية تُستخدم لغايات رصد العناصر الاستراتيجية في السياسة الخارجية ، من خلال تحليل السياسات المتاحة والمخاطر التي تواجهُ الأمة وتختبرُ قدرتها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية على أداء عملها ، وبذل المجهود لاستغلال الفرص والأزمات السياسية والاستفادة منها قدر الإمكان ، كما يجب أن يعمل التحليل الاستراتيجي للأداء على إحداث توازن بين عناصر القوة والضعف الموجودة في السياسة الداخلية للأمة فإن لم يحدث هذا التوازن فيعني ذلك وجود خلل في الإستراتيجية نفسها أو في التطبيق، لذلك فإن لهذه العملية أهمية بالغة خاصةً عند الشروع في تقييم أداء المؤسسات الدولة وما آلت إليه بعد مضي فترة من الزمن (3- 5) سنوات، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ التحليل يشمل العوامل التكنولوجيّة كافّة ومدى تقدم الأمة الصناعي، وسلوكيات الدول الصديقة والحليفة وقوانين الاستثمار وغيرها الكثير . إن أهمية التحليل الاستراتيجي للأداء القومي تكمن في:

1. الأخذ بيد مؤسسات الدولة نحو استغلال المعرفة والعلوم التقنية وتجسيدها على شكلين واجبات وأفعال واقعية لتترك أثراً ايجابياً يتكلل بنجاحها.
2. الكشف السريع والفعال عما يعيق الأداء وتنفيذ الواجبات والأعمال من مخاطر.
3. القدرة على الاستغلال الأمثل للسياسات المتاحة والتي تؤثر في الأمة بشكل ملحوظ.

[39] - https://wordwall.net/es/resource

4. التعرف على نقاط القوة والحفاظ عليها، والكشف عن نقاط الضعف ومعالجتها، من خلال رصد القوى الخارجية والداخلية المؤثرة على سياسة الأمة.
5. التنبّؤ بكل ما يتعلق بمستقبلِ الأمة. وتوظيف الذكاء البشري في استغلالها والتوجه نحو الريادة بالاعتماد عليها.
6. الحرصُ على الوصول إلى حد السياسة التنافسية الإقتصادية للأمة من خلال رفع كفاءة المؤساسات من حيث الأداء والإنتاج.
7. إخضاع كافة موارد الأمة بمختلف أشكالها، سواء كانت اقتصادية وبشرية وإنتاجية ومالية وتصديرية للتحليل .
8. يقول الخبراء الإقتصاديون أن الخطوة الأولى في مشوار السياسة التنافسية الإقتصادية تبدأ بأسباب التطوّر والتقدم .

أدوات التحليل الاستراتيجي

يُعدُّ التحليلُ الاستراتيجي كغيره من العمليات الإداريّة وأدواتها التي تحتاجُ كلٌّ منها إلى مجموعةٍ من الأدواتِ لضمانِ تطبيقِها بطريقةٍ سليمةٍ وبالتالي الوصول إلى النتائج المرجوّة منها ، ومن أهمّ الأدوات المستخدمة في هذا السياق : الطرق الوصفيّة . الطرق التشكيليّة . الطرق المفتوحة .

الشكل[40] رقم 4

إن التحليل الاستراتيجي للأداء القومي يعتبر الخطوة الأولى في عملية الإدارة الاستراتيجية للدولة ومؤسساتها، فهو يعمل على ضمان مراقبة بيئة المجتمعية للدولة وأداء عمل مؤسساتها المختلفة، وذلك من خلال زاويتين: تحدد الأولى الفرص والتهديدات الحالية والمستقبلية، وتُقدّر الأخرى ما تملكه الدولة من جوانب قوة وضعف، لذا فإن هدف القادة أو الرؤساء أو صناع القرار من عملية التحليل الاستراتيجي هو فحص وتشخيص البيئات المتعددة التي تؤدي الدولة ومؤسساتها عملياتها فيها، فضلاً على ضرورة أن تؤدي نتائج التحليل إلى تعزيز جوانب قوة الدولة واستعداداتها لتأمين ما يجب القيام به لتجاوز جوانب ضعفها، وتمكينها من رؤية أية مشكلات مستقبلية قد تواجهها الدولة سواء في البيئتين

[40] - https://twitter.com/rowadpsau/status/1067118986884714497?lang=da

الداخلية والخارجية. ويعدّ التحليل الاستراتيجي للأداء القومي العنصر الاول من عناصر الإدارة الاستراتيجية[41] للأمة والمكونة من ثلاثة عناصر رئيسية هي:

1. التحليل الاستراتيجي للأداء القومي: والذي يسعى إلى فهم الموقف الاستراتيجي للأمة من جميع النواحي.
2. الخيار الاستراتيجي: وهو وضع السيناريوهات المحتملة لفترة زمنية معينة، وتقييمها واختيار البديل المناسب من بين عدة بدائل.
3. التنفيذ الاستراتيجي: والذي يركز على تخطيط الطريقة التي يتم بها التنفيذ على المستوى الاستراتيجي والمستوى التعبوي أو التنفيذي، وإدارة التغييرات المطلوبة بينهما.

أهداف التحليل الاستراتيجي[42] للأداء القومي

يعتني التحليل الاستراتيجي للأداء القومي بتحليل نقاط القوة والضعف؛ أي فهم العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على سياسات وتوجهات الأمة، وفي التحليل الاستراتيجي للأداء القومي يمكن استخدام عدة أدوات؛ فمنطق التحليل الاستراتيجي الشامل ببساطة هو[43]: " وصف وشرح المشكلة وتقييمها في محاولة لحلها، وبطبيعة الحال يكون تحليل المشكلة بطريقة تفصيلية أكبر بكثير من الممارسة العملية ". ويجب كتابة التحليل بالتفصيل الممل وبشكل عقلاني لجعله قابل للفهم والادراك. ويهدف التحليل الاستراتيجي الى تحقيق الآتي:

1. تحليل البيئة الداخلية والخارجية التي تعمل فيها مؤسسات الدولة والدولة نفسها ، من أجل صياغة استراتيجية قومية ناجحة.
2. جمع وتصنيف وتحليل البيانات ذات الصلة بصياغة الاستراتيجيات وتقويمها.
3. التحليل الشامل لأداء الأمة مؤسساتها من حيث أهدافها ووسائلها وآليات عملها.
4. التحديد المسبق للأساليب المُثلى التي ستمكن مؤسسات الدولة اتباعها في حال واجهت حروب أو تعرضت إلى أزمات.
5. تحسين الكفاءة التنظيمية والفعالية للمؤسسات من خلال زيادة قدرتها على نشر وإعادة نشر مواردها بذكاء.

مراحل التحليل الاستراتيجي للأداء

يرى البعض من المختصين أن التحليل الاستراتيجي للأداء الشامل لمؤسسات الأمة يتضمن عادةً المراحل الرئيسية المتتالية كالأتي :

1. التحليل الإستراتيجي للوضع الحالي: والغرض منه توفير صورة للأزمة أو المشكلة.
2. تقييم الوضع الحالي للأزمة أو المشكلة وهي نقطة ارتكاز التي ستوجه الإستراتيجية: والغرض منها هو تجميع وتحليل الوضع الحالي في تقييم للأداء المتوقع الحالي والمستقبلي. وينبغي أن ننظر في الاتجاه العام لمبادرة استراتيجية جديدة، إذا كان الوضع الراهن دون المستوى الأمثل.

---

[41] – المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية https://hrdiscussion.com/hr110229.html

[42] – موقع سطور، https://sotor.com/

[43] – د. عبد الرحيم محمّد، موقع الكتروني، http://dr-ama.com/?p=158

3. سيناريوهات الحل: إذا كان التقييم يشير إلى تغيير في الاستراتيجية أو تحسينها، فإن اقتراح الحلول يحدد الخيارات الاستراتيجية، والاستراتيجية الموصى بها (وربما تحليل تنفيذ الاستراتيجية الموصى بها). أي وضع الصيغ المناسبة بالاعتماد على النتائج التي تم الوصول إليها في خطوة التحليل، وذلك من أجل صياغة خطط العمل والإعداد والموارد المتاحة للمباشرة في التنفيذ.
4. التحليل السياسي : هو القيام بدراسة السياسة الداخلية والخارجية التي ترتبط بهما المشكلة أو الأزمة بصورة تفصيلية ، وعندها يتم اتخاذ مجموعة من القرارات.
5. استراتيجية التنفيذ : هو التطبيق الفعلي للاستراتيجية التي سيتم الاعتماد عليها في المرحلة القادمة ، والتي تهدف إلى جعل كل مؤسسات الدولة تتأقلم معها لتسهيل تنفيذ الواجبات والأعمال .
6. التقييم : هو التأكد من نجاح تنفيذ استراتيجيّة الأداء وأنها تسير في المسار الصحيح، ويساهم التقييم في تدارك أية أخطاء حدثت، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها.

التحليل الاستراتيجي العسكري

إن التحليل الاستراتيجي العسكري يساعد في تحول في مفاهيم وسلوكيات السلطة لرسم سياسات الدولة، وكذلك انتخاب وتحقيق الأهداف الاستراتيجية العسكرية المنبثقة من الاستراتيجية الشاملة أو العليا أو الكبرى للأمة، وأيضاً يتضمن القدرة على تحقيقها بأساليب مختلفة غير نمطية " عسكرية "، وذات طابع إبداعي يحقق أهداف الأمة، ويرسم خارطة التمييز الدولي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، ويجب أن نذكر أن أساس النجاح الاستراتيجي يلتزم بنظام مؤسسي محكم يحقق الأهداف التعبوية من خلال تطويع الموارد المتيسرة ومعالجة النقص بخطط بديلة تؤمن الوصول إلى الأهداف بأقل خسائر ممكنة ؛ وبالرغم من شيوع التحليل الإستراتيجي العسكري وتبادل الخطط المعدة في هذا المجال إلّا أن هناك من يغفل عاملين مهمين في البعد الاستراتيجي العسكري وهما التحليل الإستراتيجي ، والاستنتاج الإستراتيجي ونظراً لأهميتهما فمن الضروري التنويه عنهما.

أهمية التحليل الإستراتيجي العسكري

التحليل كلمة تتداول كثيراً وفي كافة العلوم العسكرية ، وأيضا نركز عليه في البرامجنا التدريبية والتعليمة، إن فلسفة التفكير الاستراتيجي العسكري هو العنصر الأساسي الذي تستند عليه المؤسسة العسكرية ، وكما نعلم عند الشروع بالتخطيط أو رسم أيّ سياسات عسكرية لابد أن نسبقها بعملية " التحليل الإستراتيجي "، وفحص البيئة التفاعلية مهما كان نوع واختلاف المؤسسات القائمة بذلك عسكرية أو مدنية ، إنّ التحليل الإستراتيجي العسكري هو المادة الأساسية التي تعتمد عليها بقية عناصر الأعمال العسكرية ، وإن أخطأ القائد بالتحليل في فحص البيئة الخارجية أو أغفل أحد عوامل القدرات أو الموارد فإن الخلل سيصيب استنتجاته الاستراتيجية التي على ضوئها سيخذ القرار، أمّا الخيارات والبدائل التي وضعها في اعتباره هي الأُخرى ستكون عرضةً للفشل ، مما يستوجب إعادة تقييم المدخلات، وبذلك سيهدر الوقت والجهد والموارد التي خصصت في التخطيط الاستراتيجي ؛ كما سيتطلب ذلك رصد موارد اضافية تضع أعباء مادية ومعنوية ونفقات مالية عليه أو على المستوى الأعلى.

الإستنتاج الإستراتيجي العسكري

إن الاستنتاج الإستراتيجي بعمومه عملية فكرية إبداعية ، وهنا يستخدم فيها المخزون المعرفي للقائد وهيئة الركن لطرح مخرجات تطبيقية، وفقاً للمعطيات والمدخلات المستحصلة من التحليل الإستراتيجي ، ويتم ذلك عبر وضع توقع أو تنبؤ منطقي موضوعي يطرح على أثرها خيارات متعددة وبدائل مختلفة تحقق مرتكزات التطبيق الاستراتيجي الفعال ، ولعل ما يبرز الإبداع والتميز في القيادة القائمة بالعملية الاستراتيجية من خلال التوغل عميقاً بالمدخلات البيئة التفاعلية ومؤثراتها ومدى نجاح تحقيق الاهداف الاستراتيجية للأمة ، ويجب عدم استخدام الاستنتاج القياسي وفقاً للأزمات المماثلة والتجارب السابقة أو المعطيات المتشابه لأنه الأسلوب الأكثر سهولة فهو يفشل في أغلب الأحيان لاختلاف البيئة وإن تشابهت المواقف ، ولكن من الأفضل للقائد وهيئة الركن الإعتماد على الاستنتاج الإبداعي الذي يعتمد على الابتكار الذاتي والابداع الفكري والتوقع المسؤول والتنبؤ المحسوب، وبذلك يمكن للقيادة العسكرية أن تحقق نتائج مضمونة بأقل كلفة واقتصاد بالجهد والوقت ، ولا يجب القفز على الحقائق الأساسية مهما كانت العملية الإستنتاجية متقنة وحرفية وابداعية لأننا أثناء التطبيق ستصدمنا معوقات متعددة ستعرقل التنفيذ حتى بوجود الخطط البديلة التي يجب أن تعالج العراقيل ولا تتخطاها ومن أجل ذلك يجب مرعاة ما يلي :

1. تجنب المقارنة بالعدو لأن محله تقدير الموقف العسكري وليس التحليل أو الاستنتاج الإستراتيجي ، ولأنّ المشاكل والأزمات الاستراتيجية تتعلق بمستقبل الأمة ووجودها وأمنها القومي ، خصوصاً فيمَ يتعلق بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للأمة ، وجودة أداء مؤساساتها والعلاقة التفاعلية بين الشعب والسلطة.
2. تحديث المعلومات بشكل روتيني وعدم الاعتماد على قاعدة البيانات المتوفرة ، لأن عدم تحديث قاعدة البيانات يغفل حقائق تجعل التحليل والمعطيات لا تتسق بالمنهجية الاستراتيجية المطلوبة والتي تتطلب التعمق في الحقائق والمعلومات .
3. ابعاد الجهلة والمتطفلين والمتسلقين عن عمليتي التحليل والإستنتاج الإستراتيجي ، والإعتماد فقط على الخبراء والمؤهلين حتى اتمام الخطة والتطبيق ، لأن الخبرة ثروة وطنية ومؤسسية تحقق التوازن الاستراتيجي في صنع واتخاذ القرار وتقييم وتقويم المسار الاستراتيجي للأمة .
4. تجنب استخدام الاستراتيجيات النمطية والبحث عن أفكار إبداعية ومبتكرة تلائم المتغيرات والمتطلبات العسكرية في البيئة التفاعلية العسكرية وبيئة التنافس الدولي .

يبقى الفكر العسكري المتنور والمتطور والبحث عن المهارات العسكرية والإعتناء بها ، والإدراك والإبداع والإبتكار من أبرز عناصر القدرة الاستراتيجية العسكرية للأمة ، وكذلك يجب على كل مؤسسات الدولة العمل كفريق أو خلية صناعة قرار تنتج الفكر الإبداعي للأمة ، ولابد نذكر أن العملية الاستراتيجية العسكرية بكافة عناصرها وتعدد فروعها تعتمد على العقل والإنسان والتفكير الإبداعي بمعناه العام كنشاط ذهني أو عقلي يختلف عن الإحساس والادراك ويتجاوز الإثنين معاً إلى الأفكار المجردة. وبمعناه الضيق والمحدد هو كل تدفق أو مجرى من الأفكار العسكرية ، تحركه أو تستثيره مشكلة أو أزمة تتطلب الحل على ضوء العقيدة العسكرية ؛ فالفكر العسكري يقود إلى دراسة المعطيات وتفحصها بقصد التحقق من صحتها ، ومعرفة

العوامل التي تتحكم بها وتؤثر فيها ، ومعرفة الآليات التي تعمل بموجبها معتمداً الإبداع الفكري ومنظومة استخباراتية وأمنية دقيقة تضع قاعدة بيانات ومعلومات دائمة التحديث بغية مواكبة المتغيرات ومعالجة الأخطار والأزمات التي قد تتعرض لها الأمة . ومن أجل ذلك يجب مرعاة :

1. التنسيق الجيد بين كل المؤسسات الأمنية وتبعية القيادة العسكرية للقيادة السياسية في مجال التخطيط والإعداد وإدارة النزاع المسلح ، وفي ظل تقييم شامل للتهديدات والظروف الدولية المحيطة والمؤثرة في النزاع .
2. وضوح الأهداف الإستراتيجية للأمة وصلابة القرار السياسي الذي سينعكس بشكل ايجابي على الاستراتيجية العسكرية وإدارة النزاع وتحقيق أهدافه السياسية والعسكرية .
3. معرفة ودراسة العدو وتحديد مراكز ثقله الإستراتيجية والتعبوية لإجباره على تغيير استراتيجياته أو أهدافه أو كسر عزيمته ، وتحقيق الخداع والمفاجأة والمبادأة الاستراتيجية من أجل النجاح في إدارة دفة الحرب .
4. القيام بأعمال التنسيق الكامل بين المؤسسة العسكرية وباقي مؤسسات الدولة لخدمة الأهداف الوطنية (سياسية وعسكرية) لتأكيد شمولية النزاع .
5. إن مفهوم الحرب المحدودة حسب الإستراتيجية يجب أن يحقق الأهداف الوطنية وفقاً للإمكانيات المتوفرة والتقييم الدقيق للعدو وإمكانياته وقدراته العسكرية .
6. إن الاهتمام الكامل بمبادئ الحرب في مرحلتي التحضير والإعداد وإدارة النزاع المسلح سيحقق الأهداف السياسية والعسكرية المستهدفة من حرب . ويوضح قدرة القوات المسلحة على تنفيذ عملية هجومية استراتيجية محدودة .
7. التنسيق الكامل مع الدول الحليفة على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وخاصة مع دول الجوار سيحقق التوازن المطلوب مع العدو.
8. تطويع الموارد الاقتصادية للأمة وتقييم تأثيرها على قدرتها العسكرية والمدة الزمنية التي سيأخذها النزاع .
9. التحليل الجيو سياسي لمنطقة الأزمة .
10. تاريخ الأزمة من أقدم العصور .

الباب الثاني

دفة الحرب

الفصل الأول : مفهوم دفة الحرب

إنّ تقدم الأدبيات المتعلقة بدفة الحرب العديد من الأمثلة لممارسات مجتمعية جيدة والآليات المستخدمة فيها لتوجيه النزاع المسلح ومجهودها الحربي ، كما أنها تحتوي على أدلة أو إرشادات للشعب عن الخطوات التي يجب أن يتخذوها لدعم الجيش خاصة أثناء المواجهات الفعلية مع العدو، والمشاركة الفعالة في إدارة شئون مجتمعهم أثناء النزاع المسلح . ويمكن القول : إن المفاهيم النظرية العسكرية بمثابة العدسات التي تقوي النظر إذا لم تساعد على فهم النزاع المسلح بطريقة أوضح، والتعايش معها بكفاءة وفعالية؛ لن تكون نافعة، وهذا في التحليل الأخير معيار تقويمها.

إن دفة الحرب تعني كيفية تحقيق قيادة الأمة وتوجيه النزاع المسلح وتوازن الأقتصاد، إذ تم الربط بين الكفاءة الادارية للمؤسسات الحكومية، لتعكس قدرة الدولة على قيادة المجتمع والجيش ضمن إطار النزاع المسلح، فالدولة تعني في حقيقتها، الإدارة والحكم ووسيلة السيطرة وتوجيه النزاع المسلح، وليس القناع الذي تختبئ خلفه مصالح النخبة والفئات المرتبطة بها.

ذلك يشير إلى الأبعاد الديمقراطية للدولة ، ومدى قدرتها على تفعيل المشاركة السياسية والعسكرية والإقتصادية وتعزيز دور المجتمع المدني ، بالشكل الذي يجعل الدولة ممثلاً شرعياً لمواطنيها ، لتصبح دفة الحرب أبعد من مجرد الإدارة الحكومية ، فإدارة الدولة تعني تنظيم للعلاقة بين الحكومة والمواطنين ، سواء كانوا أفراداً ، أم أفراداً في مؤسسات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية ، كما عُرِفت الادارة السياسية بأنها : " إدارة الدولة من خلال أدوات سياسية ، كالسلطة التنفيذية ، تساندها السلطتين التشريعية والقضائية ، وتيارات أُخرى مثل القوى السياسية والأحزاب "[44]، على خلاف الإدارة السياسية العسكرية للأمة التي أُعرفها بأنها : " قيادة الدولة من خلال قدرات وأدوات عسكرية كسلطة تنفيذية ، تساندها السلطتين التشريعية والقضائية ، بدون أي تيارات أخرى أو قوى سياسية أو أحزاب " . وعلى السلطة أن تمتلك القدرة على إدارة الدولة وبسط هذه السلطة على الأفراد الخاضعين لها ، وقد مثلت السلطة الحاكمة الجهاز الذي تعتمد عليه الدولة في صياغة سياساتها العامة ، وتنظيم شؤونها ، حيث تمثل الحكومة الجانب التنظيمي للدولة . والجانب التنظيمي للدولة يشمل إدارتها للوزارات والمؤسسات المدنية ، وتنظيمها للشؤون العسكرية والأمنية والاستراتيجية ، فضلاً عن رسم وصياغة وتنفيذ السياسات العامة ، ووضع الخطط الكفيلة بنهوض الأمة .

[44] – عبد العزيز العيساوي، https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2018/03/02/458142.html

قبل عدة أيام اتصل بي صديقي العميد أحمد اجوير من شعبة المراقبة الجوية وأرسل لي وثائق عملية إيريني لمراقبة السواحل الليبية ومنع تهريب الأسلحة ، وكان ردي مبهماً ومعنوياتي متدنية وأتمناه اليوم أن يقرأ هذا لكتاب ليعلم قدر انشغالي ، إنّ ثورة فبراير 2011 كانت أحلام وطموحات وتطلعات لمستقبل مشرق ومزدهر ، وعلم للأجيال القادمة ، وكانت كل آمالنا وطموحتنا وأحلامنا نحن لننطلق نحو آفاق جديدة مثل دول العالم ، ولكن لم تكن لها ثوابت ولا مبادئ بل كان المبدأ والثابت الوحيد هو عدم بقاء القذافي في الحكم وغير ذلك فإنه كان أمل وحلم كان يقترب ونحن متفائلون ، نسأل الله أن ينصر جيشنا ونتخلص ممن أدخلنا في دوامة من الدمار والخراب . فلم يعد للحرب معنىً يراودني ، لكنّ اليقين بأن فيروس كورونا قد استعاد المقارنة الإنسانية بين الليبرالية الإشتراكية إلى الواجهة ، وهي لا شك مقارنة إيديولوجية بكل المقاييس . إن الليبراليين قد رفعوا عقيرتهم بالكلام عن هشاشة النظام الصحي الذي تتزعمه شركات التأمين الرأسمالية ، وأن الديموقراطيين المتعنتين أشادوا بالشيوعية التي تربوا على ازدرائها والتشنيع عليها . فهل سيتغير النظام العالمي أو على الأقل يطراء عليه بعض التغيير ؛ أَبْنِي هذا التحليل على قول الرئيس الصيني : " إن العالم بعد كورونا لن يكون كما كان قبل كورونا " ، وقول الرئيس الأمريكي ترمب : " القادم أصعب " ؛ الأيام كفيلة بذلك .

عوداً على بدءٍ ! ما هي دفة الحرب ؟ أنها استخدام الأصول والموارد والمعدات (الاقتصادية والعسكرية والاستخباراتية ووسائل الإعلام المختلفة) وغيرها مما تمتلكه اللأم ، لتوجيه أهداف النزاع المسلح، والتأثير على سلوك الدول الأخرى، صديقة أو عدوة. وهي سياسة ودبلوماسية تنطوي على إجراء نقد وتقييمات، وفهم سليم للقضايا التي تواجه الأمة، حتى تستطيع أن تفهم الأولويات وتركز على القضايا التي تشكل تحدياً وكيف يمكنها مواجهة تهديداتها أو خلق فرصة للإستفادة منها. وتتطلب دفة الحرب سلطة مؤهلة عسكرياً وسياسياً حتى تكون مخرجاتها حكماً جيداً في معرفة مصلحة الأمة ، وكيفية ممارسة القوة العسكرية والقوة الاقتصادية لتوجه دفة الحرب ، وتوفير الأمن الداخلي وتعزيز رفاهية الشعب . أن السلطة الرشيدة لا تسعى لخوض أي حرب أو نزاع مسلح ، ولكنها تكون مستعدة لخوضها في أي وقت ، مبداء قديم قدم الصراعات والنزاعات بين الأمم ويؤكد الرغبة في تجنب الحرب أو منعها . لقد كتب أفلاطون عن دفة الحكم والحرب ، وافترض مكيافيلي ذلك وقد مارسها بسمارك ، ولم تغب عن أهدافه أبداً ، وأدرك أن أهدافه يجب ألا تتجاوز قدراته أبداً .

إن دفة الحرب أكثر صعوبة في عالم سريع التغير ، ومع حدود مفتوحة ؛ والمزيد من الفاعلين (الدول ، والمنظمات الإرهابية والشركات الأمنية الفاعلة) ؛ مع المزيد من الضغوط على الاقتصاد ؛ بالإضافة إلى عامل مهم وهو الاستياء الدولي المشتعل من الدول الفاشلة ؛ استمرار الصراعات العرقية والطائفية ؛ وتلك الدول التي عقدت العزم على محاولة التأثير على الواقع السياسي والسلطة في دولة أخرى. قال جوردون كريج وألكسندر جورج، وهما من أكثر المراقبين تفكيراً في التاريخ الدبلوماسي، أن " التكيف مع التغيير المتسارع أصبح المشكلة الرئيسية في فن الحكم السياسي الحديث، واختبار براعة وثبات أولئك المكلفين بالمسؤولية عن ابتكار الوسائل والسيطرة على العنف الدولي والحفاظ على أمن بلدانهم".

إن ميادين النزعات المسلحة ودهاليز السياسة هي ساحة اللعب الأساسية لدفة الحرب لذلك، لا مفر من دراسة تطور السلطة. ومن أجل فهم تطور دفة الحرب والحكم السياسي، يجب دراسة التاريخ الأمم وتاريخ الحكم السياسي . إن القيم الأساسية للأمة كنقاء العرق أو الفضيلة أو الأيديولوجية الدينية ستدفع الأمة إلى توسع السلطة بتغيير النظام السياسي والعسكرة ، إن الحرب ساحة اجتماعية وثقافية مهمة حيث سيشعر الشعب بالتميز إذا كانت الحرب جزءاً لا يتجزأ من نظرة الأمة لنفسها . فالحرب " استمراراً للسياسة "[45]، وسيشعر الشعب بالخيبة إذا كانت الحرب بحثاً أحادياً عن المجد وتضحية بالمباديء النبيلة للوطن وقت الشدائد، ومحاولةً لهزيمة المعارضين بشكل تراكمي . أما العامل الاقتصادي فله أثر مباشر على الهيكل السياسي والفكر السياسي ويجعل السلطة أكثر ملاءمة لدولة مدينة . ومع ذلك، فإن توسع السلطة يفرض على الدولة البحث عن مصادر جديدة للدخل واحتياج اقتصادها إلى أراضٍ إضافية على حد تعبير أحد المؤرخين ، نتيجة لذلك ستحتاج الأمة إلى المزيد من القوات للدفاع عنها التي ستسيطر على الدولة وتجعلها أداة عسكرية لفن الحكم . خير مثال على ذلك الإمبراطورية الرومانية التي توسعت بشكل كبير تحت حكم القيصر أغسطس (27-14 قبل الميلاد) ، وصلت إلى أقصى حد إقليمي لها في عهد تراجان (98-117 م) . وقد شكلت جحافل روما التي كانت تتكون من فلاحين تم تجنيدهم من الريف ، أول جيش دائم في العالم ، أي قوة عسكرية دائمة تدفع لها الدولة وتغذيها وتلبسها وتسلحها . كان التجنيد لمدة طويلة (يصل إلى عشرين عاماً) ، وبعد ذلك يتم منح الفيلق مبلغاً إجمالياً يساوي خدمة ثلاثة عشر عاماً ، أو منحه أرض . كان الجيش الروماني أرقى منظمة عسكرية مدربة تدريباً عالياً ومنضبطاً بشكل رائع ومرناً للغاية . كان لا يقهر تقريباً من الحروب البونية[46] حتى القرن الثالث بعد الميلاد ، في وقت عظمتها وجبراوتها بلغ عدد الجيش الروماني حوالي ستمائة ألف رجل واستهلك حوالي 75 في المائة من ميزانية الدولة[47].

إن توسع السلطة وتغيير نظام الحكم سيتسبب في اضطراب اجتماعي كبير يؤدى إلى إجهاد الدولة وتحولها إلى دولة سياسية وإفقار الطبقة الوسطى واندثارها ، التي تعتبر العمود الفقري(المورد البشري) للاقتصاد والمصدر الرئيسي للعسكر ، وسوف تُعَزِّزُ الثروة والقوة الأرستقراطية . حيث يتم تجنيد الطبقة الوسطى بأعداد أكبر من أي وقت مضى لزيادة حجم القوة العسكرية بحيث يمكن توسيع السلطة والحفاظ عليها ، سيستولي الأرستقراطيون على كل شيء .

إن ذلك سيحول الدولة إلى معسكر كبير تسيطر عليه السلطة السياسية والأداة العسكرية التي تتحول شيءً فشيءً إلى نظام استبدادي . وسوف تفوز هذه السلطة بالدولة كمفارقة من خلال انتصاراتها الخاصة . ويتراجع دور مجلس النواب في السلطة ويتغير موقف ودور الجيش تدريجياً فيصبح موالياً بشكل متزايد لقادته ، وعلى طول الوقت تُقوَضُ السلطة المركزية والأيديولوجية التي بررت الحكم وتنهار في نهاية المطاف . وتبداء السلطة دورة جديدة أكثر تجريدية بإيداعها في مؤسساتها ويتضمن هذا، أولاً تطوير الأنظمة القانونية ، وثانياً

---

[45] – المنظّر العسكري البروسي (الألماني) كارل فون كلاوزفيتز، من بين أكثر آرائه شهرة قوله بأن" الحرب هي ممارسة السياسة بوسائل أخرى.".

[46] – الحروب البونية : أو الحروب البونيقية هي سلسلة من الحروب وقعت بين عامي 264 و 146 قبل الميلاد بين روما وقرطاج .وقعت ثلاثة صراعات بين هذه الدول في البر والبحر عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط الغربية بلغ مجموعها 43 عامًا من القتال. تشمل الحروب البونيقية أيضًا التمرد الذي استمر أربع سنوات ضد قرطاج والذي بدأ في عام 241 قبل الميلاد. عانى كلا الجانبين من خسائر مادية وبشرية هائلة في كل حرب. ويكيبيديا

[47] – Strategy&Statecraft كراسة تدريب بجامعة الدفاع الوطني الباكستانية، 2018

ظهور خطاب سياسي جديد . هذا حسب أعتقادي الذي يؤكد ما ذهب إليه منظري العلاقات الدولية على أن "سلام ويستفاليا The Treaty of Westphalia " يحتوي على العديد من المبادئ الرئيسية للدولة الحديثة ، والتي تفسر أهميتها وتأثيرها على العالم اليوم[48]:

(أ) مبدأ سيادة الدول والحق الأساسي في تقرير المصير السياسي.

(ب) مبدأ المساواة (القانونية) بين الدول.

(ج) مبدأ عدم تدخل دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

إنّ الدولة الحديثة تعتبر ملعب للفكريين العسكري والسياسي وهي المصدر الوحيد الذي له " الحق في إدارة دفة الحرب واستخدام العنف ". وباعتبار أن الدولة منظمة سياسية فهي منظمة عسكرية أيضاً يجب أن تكون قادرة على تعبئة وسائل العنف وإدارته وتوجيهه للحفاظ على وجودها وأمنها. لذلك نرى أن هوية الدولة الحديثة معقدة ومراوغة، وليس من المستغرب أن ينعكس هذا على معنى دفة الحرب . ومع ذلك يمكننا تحديد بشكل مفيد ثلاثة عناصر يجب تضمينها في أي تعريف مركب لدفة الحرب :

أ. الدولة عبارة عن مجموعة من المؤسسات، أهمها تلك المؤسسات المعنية بإدارة وتوجيه العنف والإكراه.

ب. تقع تلك المؤسسات المعنية بدفة الحرب داخل منطقة مرتبطة جغرافياً.

ج. تحتكر الدولة وضع القواعد وإدارة دفة الحرب.

تشير دفة الحرب إلى جميع المؤسسات الوطنية، ولديها سلطة شرعية عليها، ويمكنها استخدام القوة بشكل قانوني ونهائي إذا فشلت المؤسسات الوطنية في قبول قوانينها أو أوامرها أو مقاومة أفعالها أو التصرف ضدها. فإن خاصية دفة الحرب كجسد وهو المستخدم الشرعي الوحيد للقوة العسكرية والأمنية لإدارة النزاع المسلح هي موضوع مشترك في الفكر العسكري ، لأنه من الواضح تماماً أن اللجوء إلى العنف في العديد من الدول أمر شائع ، ويمكن لدفة الحرب الحفاظ على الشرعية من خلال القوة لفترة النزاع فقط ولا يمكنها الحفاظ على سلطتها من خلال القوة وحدها. ومع ذلك فإن الدولة مستعدة دائماً لاستخدام دفة الحرب ضد قطاعات من شعبها إذا تصرفت ضد قوانين الدولة أو قواعد السلوك المقبولة أثناء النزاع المسلح مع العدو . وبالتالي فإن إعدام المجرمين في الساحات العامة سيكون أمر مقبول ، أو اضطهاد الجماعات الإثنية أو الدينية ، وحتى أولئك الذين يعارضون المعايير والقيم الاجتماعية المستجدة . لكن الطبيعة الدقيقة لدفة الحرب لا تزال غامضة إلى حد ما ، وهذا الغموض أُعبر عنه بأن الأمة تستفيد ودفة الحرب تهدد . فالأمة هي نحن، والمهدَدُون غالبا ما يكون هم. إنه تجريد، ولكن باسمها نقاتل العدو ، أو نُغَلُّ بعقود الدفاع ، ونموت في ميادين القتال . إن أحد أهم الاعتبارات هو أن دفة الحرب كمفهوم أوسع من الحكومة فهو يشمل السلطة والدولة ، وكواقع فهي جزاء أو آداة في يد السلطة ، وبالرغم من أن المصطلحات تستخدم كما لو كانت قابلة للتبادل ، إلا أنها لا ينبغي أن تكون كذلك . الفرق الأهم بين الدولة والحكومة هو ديمومة الدولة مع مرور

[48] – المصدر السابق

الوقت والفرق بين دفة الحرب والدولة هو أن ديمومة الدولة، والفرق بين السلطة ودفة الحرب هو ديمومة السلطة بأي شكل أي أن دفة الحرب مرهونة دائماً بالنزاع المسلح. وهكذا فإن أفراد ومؤسسات الدولة البيروقراطية كالجيش وقوات الأمن وغيرها يقومون بهذه الأدوار على أساس أكثر دواماً واستقراراً من السياسيين الذين يشكلون حكومة اليوم بشكل مؤقت ولكنهم جميعاً جزءً من فن الحكم وفن الحرب.

إن دفة الحرب ستكون نظرة مستقبلية مفيدة في السياسة الخارجية حيث تكون السياسة مع الفطنة أساس تطوير سلطة الدولة، وللقائد العسكري إيمان بالعدالة والشرف والمجد، وقبل كل شيء الإستراتيجية العسكرية للأمة بالمعنى الصارم لفن الحرب الفادح، هذه قيم أساسية لدفة الحرب. وتشكل هذه الأفكار جزءً مهماً مما يعرف باسم النظرية الكلاسيكية للحرب، والتي سنناقشها لاحقًا . شملت التجربة التاريخية الجديرة بالملاحظة الثانية في تطور المجتمع الدولي الدول الصغيرة في عصر النهضة الإيطالية التي كانت الأولى التي تحررت من إمبراطورية العصور الوسطى وازدهرت في شمال إيطاليا بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر. فقد اخترع الإيطاليون أيضًا الدولة المستقلة الحديثة أو Stato، والتي كانت أبرز الأمثلة البندقية وفلورنسا وميلانو والولايات البابوية . ومن خلال إقامة أنظمتهم السياسية القائمة بذاتها، كان الرجال الإيطاليون الجدد في الولاية يتحدون بالطبع ويتحررون من السلطة الدينية السياسية في العصور الوسطى؛ إن الإيمان بوجوب أن تسترشد الدولة بأخلاقيات عسكرية منفصلة قد تمنح القادة العسكريين نوعاً من الحرية. هذا النوع من الفكر العسكري الواقعي القائم على ما يسميه السياسيون: " سياسات القوة " و " المصلحة الوطنية " يعرفه الباحث اليوم باسم سبب دفة الحرب وهو نفسه السياسة الواقعية التي تتميز فيها أخلاق الحرب وأخلاقيات الحكم السياسي عن المعتقد الديني والأخلاق والقيم الوطنية، ومع ذلك يجب الحفاظ على التوازن السياسي الدولي بنظام دولي يعتمد على الحوار الدبلوماسي. بوجود نظرة ثاقبة حادة على أهمية "ميزان القوى" للحفاظ عليه. رغم أن كل السياسات التي نعرفها في الغالب تستند إلى النفعية، وهي غير مناسبة لتطوير مجتمع دولي.

إن انتشار سيطرة سياسية أُحادية، سوف يسبب اتساعاً ليس فقط لتلك الإمبريالية ولكن أيضاً لاحقاً للمجتمع الدولي. فالتاريخ الدولي في جزء مهم منه للغاية هو تاريخ التنافس السياسي والاقتصادي ينتهي بالحروب؛ مثل الحرب بين الدول السوفياتية. وقد أوضح التنافس بين الدول الأوروبية الطموحات والقوة العسكرية، وفي نهاية المطاف أصبح ذلك التنافس على نطاق عالمي . ودخلت الدول الكبرى في منافسات مع بعضها البعض لاختراق والسيطرة على المناطق المرغوب فيها اقتصادياً والمفيدة عسكرياً في أجزاء أخرى من العالم.

وأخيراً جاء الدور المعزز للقواعد القانونية في القانون الدولي، والدبلوماسية، وتوازن القوى كمُكون مهم في الحكم السياسي، وتم تطبيقه في جميع أنحاء العالم، وليس فقط في أوروبا أو الغرب. بحلول أواخر القرن التاسع عشر، كانت حتى القارات المعزولة والتي كان يتعذر الوصول إليها سابقًا، مثل المناطق الداخلية من أفريقيا، تخضع لولاية القوى الاستعمارية الأوروبية والتلاعب بها. إن أغلب الأحداث على مرِّ التاريخ لم تُصنع بشكل متعمد، ولكن القوي المُتيقظة تستفيد من هذه الأحداث وتوظفها لصالحها.

سيكون التعريف التقليدي لدفة الحرب فن إدارة الشؤون السياسية للمعركة. ويشمل هذا التعريف بالطبع الأبعاد الخارجية والداخلية لسياسة الأمة؛ ولكن في الاستخدام الوقعي يجب أن يشمل عملية صنع السياسة الخارجية بأكملها، ويجب أن يشير إلى اختيار جميع الوسائل المتاحة لتحقيق أهداف المعركة. أي أنْ تتبنى دفة الحرب جميع الأنشطة التي تسعى لها السلطة لحماية القيم الأساسية العزيزة وتحقيق الأهداف المرجوة مقابل الدول المعادية. فدفة الحرب هي الإجراءات المنظمة التي تتخذها السلطة لتغيير البيئة العسكرية بشكل عام أو سياسات العدو. بقدر ما تصور مثل هذه التعريفات دفة الحرب كمحاولات تأثير السلطة الموجه إلى جهات معادية أو فاعلة في النظام الدولي، فإنها يجب أنْ تتوافق مع مفهوم الحكم السياسي. ويتم تضمين الجهات الفاعلة غير الحكومية بالإضافة إلى المنظمات الدولية كأهداف محتملة لمحاولات التأثير؛ وكذلك التغييرات في المعتقدات والمواقف والآراء والتوقعات والعواطف و ، أو الشروع في العمل بالإضافة إلى التغييرات في السلوك. لذا أصبح تطبيق الاستراتيجية العسكرية الحديثة أكثر تعقيداً.

هناك شيء يجعل القادة السياسيين يشعرون بعدم الارتياح من الإستراتيجية العسكرية، منها عملياتها التفاعلية المتواصلة والتعديلات والتهديدات، ذلك يتطلب اهتمامهم الوثيق وفق ما تطلبه أبعاد الغرفة الخلفية للسياسة، ذلك لا يتطلب بطولة الخيال الشعبي، فهم لا يجلسون معنا بسهولة . لهذا السبب كانت سياسة الدفاع والأمن أكثر أهمية بالنسبة إلى شعور العسكريين بأنفسهم؛ ولماذا نحاول أن نروي هذه لأنفسنا في كثير من الأحيان، ولماذا ينظرون إلى الإستراتيجية العسكرية بشكل مريب دائماً؟ لماذا يجب علينا أن نمنح الأمن والاستراتيجية؟ كيف على السياسة الخارجية التخلي عن اللعبة، وأحياناً تبدو للعسكريين كذلك، أعتقد أن هذا المفهوم استنفد من المعنى كثيراً ، إن القضية مهمة جداً لأن الأمة ستواجه مستقبلاً غير مؤكد، وستكون السياسة الخارجية الفعالة ضرورية إذا أردنا التفاوض فطريقنا من خلالها فقط . وإذا أردنا توجيه دفة الحرب فمن خلال دبلوماسيتها فقط .

الفصل الثاني

عوائق دفة الحرب

إن القيم والمعايير الأساسية لمجتمع الدولي هي السلم والأمن الدوليان، وسيادة الدولة، وتقرير المصير، وعدم التدخل، وعدم التمييز، وعموماً، حرمة جميع الدول القائمة وسلامتها وحرمتها بغض النظر عن وضعها. مستوى التطور أو شكل الحكومة أو الإيديولوجية السياسية أو نمط الثقافة أو أي خاصية أو حالة محلية أخرى. يمكننا أن نتحدث عن هذه القيم والمعايير باعتبارها تجسد والتعبير عن العهد العالمي للنظام الدولي المعاصر. ويجب على كل أمة أن تعدل المصالح والأهداف الوطنية ضمن هذه القيم الدولية. وضع هذا الإطار بشكل أساسي للتحقيق سيادة الدول الأعضاء في المجتمع الدولي العالمي وكبحها في نفس الوقت. إن دفة الحرب، على الرغم من أنها مهددة ولكن يمكن القول إنها الركيزة الرئيسية، لكن هذا البناء السلطوي للأمة ينطوي أيضًا على مشاكل ومآزق ربما بعضها غير مسبوق في تاريخ الحكم. من أهمها الفقرات التالية :

1. العائق الأول (غياب الثقافة الوطنية) : بين اشكاليت المفهوم والتحديات الوطنية دائماً ما يكون هناك غياب ملحوظ لثقافة أساسية مشتركة لدعم السلطة الذي يشمل جميع ثقافات الأمة . لا يوجد دعم ثقافي يمكن مقارنته بالدين أو حضارة الأمة وتاريخها ، مما سيساعد في الحفاظ على سيادة المجتمع. بالإضافة إلى الأخلاق وقيم وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون أن تقدم هذا الدعم . ولا يتم الإعلان عن هذا الدعم بشكل عام من قبل الدول المتقدمة لكن الحقيقة أنه ستبقى طائفة مهمة من الشعب تجادل في بعض هذه المعايير والقيم في محاولة العودة إلى موقعها القديم .إن تغيّيب دور الثقافة بشكل تام في أي رؤية تنموية جديدة سيخلق أزمةً كبيرةً ومنزلقاً خطيراً ستعكس نمط تفكير القيادة السايسية إستراتيجيتها ، ويوضح بجلاء نمط سلوك المجتمع . من ههنا سوف نقع بين فكي الكماشة : دور المثقفين في تجديد الفكر ودور السلطة السياسية . "وفى المشهد الفكرى أيضا شىء من الرخاوة أو الضبابية فى التعامل مع قيم النزاهة ومواجهة الفساد . وتداول السلطة فى مؤسسات وأطر العمل النقابى والأهلى والشعبى والثقافى ، والميل الغلاب للشعارات والخطاب الأيديولوجى المتعصب والموقف الشخصى ؛ وسنكتفي بطرح القضايا التالية : [49] "

أ. الموروث الثقافي في الوعي

ب. منظومة قيم وثقافة التسامح والسلم الاجتماعى

ت. مفهوم الدولة الوطنية فى الفكر العربى المنشود

ث. اشكالية تجسير الفجوة بين المفكر وصانع القرار

وأضيفُ القضايا التالية :

ج. انتكاس الثقافة والهجوم على الهوية الوطنية

ح. التنوع الثقافي الوطني والعدالة التنظيمية

[49] – يوسف الحسن : مفكر إماراتي .

خ. الهوية الثقافية وتحديا العولمة

د. الإنتماء وأزمة الهوية

ذ. حماية الثقافة الوطنية

ر. الثقافة في زمن الحرب

ز. الهيمنة على الثقافة الوطنية

س. ثقافة المقاومة

وحين تلقي الحرب بظلالها على الأمة في واقع محتشد بالانهيارات لا تستثني المشهد الثقافي ، الذي سيصبح من بين أكبر ضحاياها على أرصفة البؤس والخذلان ، ولتصبح الثقافة في ظل الحرب التزاماً ذاتيًّا من طبقة من المثقفين يصارعون الفاقة والتشظي والاغتراب ، في ظل غياب تام للمؤسسات الثقافة الرسمية يمسكون بأطراف عصا مشروخة ، حيث تربّعت غيمة سوداوية في سماء مشهدهم الإبداعي المولود من الفناء بين لحظة وأخرى .

2. العائق الثاني عدم مطابقة القيم الأساسية للأمة ومصالحها الوطنية : هانحن نحاول أن نقبض على ليبيا كدولة وطنية مدافعين عن سيادتها وترابها وخريطتها الجغرافية ، ونخشى عليها من الاختراق والغرق وتمزق نسيجها الأهلى الاجتماعى ، ونذود عنها مخاطر التقسيم ومهددات الإرهاب ، يرى البعض أننا نفتقر إلى الفاعلية ، بينما يرى البعض الآخر أن صراع " المنطقة الرمادية " لا يغير طابع الحرب ، ويرى آخرون أن تغول الصين قد غير المشهد الدولي بغض النظر عما إذا كان النظام العالمي قد تغير أم لا ، ويبقى من الواجب أن تبدأ الاستراتيجيات الفعالة لأي أمة بتقدير صادق لقيمها الوطنية التي ينبغي أن توجه تحديد المصالح الوطنية التي يجب متابعتها في أي استراتيجية وطنية واقعية .

"إن" القيم الوطنية عبارة عن مبادئ ثابتة تميز الأمة وشعبها "عن غيرها من الأمم" . وهي ليست متغيرة ولا سياسية . فهي ثابتة ودائمة من حيث توجهها ، وأحياناً تقيد الجهود أو الإجراءات الوطنية لفترات طويلة من الزمن . "و"يمكن تصنيف القيم الوطنية إلى تنظيمية (تتعامل مع هيكل الحكومة ودورها) ، وقانونية (تتعامل مع كيفية تطبيق القوانين) ؛ وتاريخية (تتركز حول الاحتفال بالإنجازات ومعالجة الأخطاء في ماضي الأمة) ؛ ولغوية (تتعلق بلغة ومصطلحات مشتركة) ؛ وثقافية (لها علاقة بتقدير الفنون والآداب ونظام الحياة الذي تتميز به الدولة) ؛ أو ربما أخلاقية (تتعلق بالمعايير التي تختص بسياق القانون الوطني والتفاعل المدني) . ولكن بغض النظر عن نوعها، فهي مبادئ تكوينية ومؤثرة ودائمة تعكس شخصية الدولة ويجب أن تلقي بنكهتها على كل فعل أو إجراء[50]. ودينية ترتكز على أيديولجية الأمة الدينية والمعايير التي من شأنها تحدد من هو العدو الدائم . ولدى العديد من الدول قيم دينية قوية ، بينما طوّرت بعض الدول ، كسويسرا مثلاً ، قيماً أخلاقية فريدة مبنية على جغرافيتها وتعقيدها الثقافي . والمفترض ألا تتغير القيم الوطنية الواضحة الفهم

[50] - د.جون راندال بالارد

بسرعة ، كما أن المفترَض بها أن توجه الاستراتيجية ؛ لأنها انعكاسات للميثاق الأساسي للدولة وشعبها .

ومن القيم الوطنية الأساسية : المواطنة فهي الإنتماء لمجتمع تربط أفراده مشتركات اجتماعية وسياسية وثقافية ، وكذلك فإن المسؤلية الإجتماعية تعتبر قيمة أساسية للأفراد والتي تضمن واجبات الشعب نحو الدولة كأحترام القوانين والخدمة العسكرية واحترام الحريات الشخصية كالمعتقدات الدينية والحريات السياسية كالتصويت في الإنتخابات وغيرها ؛ وتبرز المواطنة كقيمة أساسية اجتماعية وسياسية في المساوة بين أفراد الشعب ، وعدم التمييز من وجهة نظر أثنية أو أيديولوجية أو دينية ، أو المرجعية الوضعية التي تعني السلطة الساسية القائمة .

أما المصالح الوطنية تُعرف باسم " أسباب الوجود " ، فهي مختلفة تماماً عن القيم الوطنية الأساسية . إنها أهداف وطموحات ، وتكون في العادة اقتصاديةً أو عسكريةً أو ثقافيةً ، غير أنها تكون أحياناً تقنية أو اجتماعية ، حيث تركز جهود الدولة نحو تحقيق الإنجازات الاستراتيجية الرئيسية . ويتم اختيارها بشكل مدروس كأهداف للاستراتيجية الوطنية ؛ لأنها تتوافق مع القيم الوطنية ، غير أنها واقعية ويمكن تحقيقها بالنظر إلى الظروف الدولية والمحلية الراهنة والوقت المتاح والموارد المتوافرة . وقد تكون قضيةٌ معينةٌ مصلحةً وطنيةً لمدة عام واحد ، وقد لا تكون مهمة أو مجدية في العام التالي . ولا بد أن تؤثر التوقعات الواقعية دائماً في المصالح الوطنية . ويقتضي الوضع الأمثل أن تركز القيم الوطنية الأساسية ، كحقوق الإنسان مثلاً على المشكلات الواضحة ، مثل الإتجار غير المشروع بالبشر ، بحيث تجد الدول الموارد لتكرسها لتحقيق أهداف استراتيجية تتسم بالإيثار أحياناً ، وتنسجم مع الرغبات العميقة لشعوبها . ومن المؤكد أن تحديد القيم الوطنية يتطلب دراسة وجهداً ، ولكن ينبغي ألاّ يكون صعباً . وقد يكون تحديد المصالح الوطنية أمراً صعباً ومعقداً على حد سواء . ويجب أن يكون كلا الأمرين مفهوماً جيداً وأن يتم إيصالهما جيدًا من خلال مؤسسة الأمن القومي في كل دولة . ويجب أن يكون العملُ وفقاً للقيم الوطنية للنهوض بمصالح وطنية محددة هو المهمة اليوميّة لكل خبير في الأمن القومي . ويجب على الدول أن تستخدم دائماً مناهج تتوافق مع الظروف الخاصة في الوقت الراهن ، ولكنّ ضمانَ التوافق مع القيم يظل دائماً شرطاً أساسياً للنجاح[51] .

إذن فالقيم الوطنية الأساسية هي الشعب ، والمصلحة الوطنية هي أهداف الأمة وطموحاتها الإقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية تحققها الدولة من خلال السلطة القائمة ، وهذا المفهوم أعتقد أنه أصح المفاهيم في العلاقات الدولية حيث تسعى كل دولة لتحقيقها بكل الوسائل المتوفرة : منها " دفة الحرب " ، وأساسها أمن الأمة وبقائها على قيد الحياة "اقتصادياً وثقافياً" .

إنّ القيم الأساسية للأمة ومصالحها الوطنية تهدف إلى ترسيخ أو استعادة السلم والأمن الإجتماعي ، والمحافظة على النظام السياسي للدولة الذي ترتضيه الأمة ، فإذا حدث خللٌ في هذه

[51] – المصدر السابق

العلاقة فإن السلطة الواقعة في الأزمات ستبحث عن طريق للخروج من الوضع الذي هي فيه خاصةً إذا ما كان السبب هو فراغٌ سياسي أو حربٌ أهلية .

الفصل الثالث

فلسفة الحرب ودفة الحرب

فلسفة الحرب هي مجال الفلسفة المكرس لدراسة قضايا مثل أسباب الحرب ، والعلاقة بين الحرب والطبيعة البشرية ، وأخلاقيات الحرب . تتداخل بعض جوانب فلسفة الحرب مع فلسفة التاريخ والفلسفة السياسية والعلاقات الدولية وفلسفة القانون .

"و" تقوم فلسفة الحرب على دراستها وتفحّصها بما هو أبعد من المسائل النمطية السائدة المتعلقة بالاسلحة والتسلح والتكتيك والاستراتيجيات . إنها تحقيق في المعنى وغَوْص في علم الأسباب المولّدة لها (Etiology) ، وماذا تعني للبشرية وللطبيعة الإنسانية ولأخلاق المهنة وآدابها . ولذلك نرى أن فلسفة الحرب تتداخل في بعض اقسامها مع فلسفة التاريخ والفلسفة السياسية ، وفلسفة القانون وأخيراً فلسفة الأديان . كما يرى البعض أن هناك مراجع تعتبر من أكثر الأعمال المؤثرة في فلسفة الحرب ، وهي كتاب «فن الحرب» (The art of war) للفيلسوف الصيني «صن تزو» (Sun Tzu) ، وكتاب «أرتاشاسترا» (Arthashastra) لمؤلفه الهندي «تشاناكيا» (Chanakya) ، واخيراً كتاب «في الحرب» (On War) لمؤلفه كارل فون كلاوزويتز (Clausewitz) . وكل كتاب من هذه الكتب يمزج بين الملاحظات في الاستراتيجية مع مسائل الطبيعة البشرية وأسباب الحرب . فكلاوزويتز مثلاً يدرس غائية الحرب (Teleology) ، هل للحرب معنى وغاية خارج ذاتها ؟ أم هي غاية بحد ذاتها ؟! وبعد الدراسة يستنتج كلاوزويتز أن السؤال الثاني لا يمكن أن يكون صحيحاً ، وأن الحرب بالتالي هي «سياسة بوسائل اخرى» ، وأنها لا يجب أن تكون لذاتها بل يجب أن تخدم بعض مصالح الدولة وغاياتها . كذلك يعتبر البعض أن كتاب «الحرب والسلم» لمؤلفه ليو تولستوي يضم استطراداً فلسفياً واضحاً حول فلسفة الحرب ، بل أبعد من ذلك (تأثير ما ورائي غيبي ناتج عن ملاحظات تولستوي للحروب النابليونية) ، وهذا ما كان له تأثير فعال في ما بعد في الافكار عن الحرب وخصوصاً تأثيره على غاندي وفلسفة اللاعنف .

كذلك فإن «نيقولو ميكيافللي» كتب أيضاً كتاباً هو «فن الحرب» ركز فيه على الاسلحة والاستراتيجية والتكتيكات أكثر من الفلسفة ، ولكن جزءاً من كتابه «الأمير» يناقش الحرب من وجهة نظر فلسفية .

الحرب في المدارس الفكرية

يرى الناشر أناتول رابوبورت في مقدمة ترجمته لكتاب كلاوزويتز «في الحرب» (On war) ، أن هناك ثلاث مدارس رئيسة للفكر في فلسفة الحرب هي:

1- المدرسة الكوارثية (The Cataclysmic) .
2- المدرسة الأُخروية (The Eschatological) .

3- المدرسة السياسية (The Political) .

وهناك مدارس أخرى غيرها تتناول فلسفة الحرب ، ولكن هذه المدارس الثلاث هي الأكثر شيوعاً . تعتبر الحرب مجازياً وفق مدرسة الفلسفة السياسية «لعبة ستراتيجية» كلعبة الشطرنج ، ووفق الفلسفة الأُخرَوِيّة كرسالة ، أو حل عقدة درامية ، أما في الفلسفة الكوارثية فتعتبر كالنار أو الوباء ، ولكن هذا بالطبع لا يستنفذ مفاهيم الحرب التي سادت في أزمنة مختلفة وأماكن شتى ، فمثلاً : أُعتبرت الحرب لأزمنة عديدة ، كتسلية أو مغامرة ، أو كأنها الحيز الحقيقي الوحيد للنبلاء لتحقيق أعمال الشرف (عهد الفروسية) . كذلك أُعتبرت الحرب كطقس ديني (وفق حضارة الأزتك) ومتنفس للغرائز العدوانية ، أو تعبير عن الرغبة في الموت أو أنها أسلوب الطبيعة لإصطفاء الأقوى والأفضل ، أو منافية للعقل عند الإسكيمو ، أو أنها عادة وحشية متجهة للإنقراض كالعبودية والجريمة .

المدرسة الكوارثية (Cataclysmic)

هي التي تتوافق مع ليو تولستوي في كتابه الملحمي «الحرب والسلم» والتي ترى أن الحرب هي لعنة على البشرية ، سواء كان يمكن تجنبها أو أنها لا ترد ، والتي تخدم أهدافاً قليلة الى جانب التسبّب بالدمار والألم ، والتي يمكن أن تولد تغيرات اجتماعية عنيفة ، ليس وفق المعنى الغائي والهادف . يمكن اعتبار وجهة نظر تولستوي كمقولة ثانوية مساعدة لفلسفة الكوارثية الكونية في الحرب ، كذلك يمكن اعتبار الكوارثية الأعراقية (Ethnocentric) كمقولة ثانوية للفلسفة نفسها ، والتي تبرز بشكل دقيق على عهد إلهي ، أو الاعتقاد بِـ «سُمُوّ عرقي» لأُمة معينة ، فمثلاً : تنظر اليهودية إلى الحرب كعقاب وقع من الله على الاسرائيليين كما ورد في بعض كتبهم (تاناخ ، العهد القديم) ، والتي ترى أن الحرب عمل مفروض من الله ، ولا يمكن تجنبه . لذلك فإن تولستوي يرى أن الحرب هي شيء يصيب الإنسان ، وهي ليست بأي شكل تحت تأثير إرادته الحرة . ولكنها ، بدلاً من ذلك ، نتيجة فعل القوى الكونية التي لا تقاوَم .

المدرسة الأُخْرَوِيّة (Eschatological)

ترى هذه المدرسة أن الحروب ، خصوصاً الكبرى منها وكأنها تتجه نحو هدف ما ، وتؤكد أن بعض النزاعات النهائية سيكشف الطريق المرسوم لكل الحروب ، والذي يتشكل بـ«ثَوَرَانٍ» اجتماعيٍّ هائلٍ يتبعه مجتمع جديد خالٍ من الحروب ، (هناك نظريات ترى أن هذا المجتمع قد يكون مثالياً أو قد يكون عكسه تماماً) .

وهناك نظريتان حول هذا الموضوع : الكونية ، والمسيحانية :

1. النظرية الكونية وتعبّر عنها الماركسية .
2. النظرية المسيحانية ، ورؤيتها لمعركة «هارمجدون» ، والتي ستؤشر الى المجيء الثاني للمسيح ، وهزيمة الشيطان النهائية . وهذه النظرية هي مَثَلٌ للفلسفة المسيحانية الأخرَوِيّة ، والتي تنبثق من المفهوم اليهودي المسيحي للمسيح ، وترى أن الحروب تبلغ ذروتها في اتحاد البشرية في إيمان واحد وتحت

سلطة حاكم واحد مسيطر . كذلك يمكن اعتبار الحملات الصليبية والجهاد ومفهوم النازية للعرق الأسمى وغيرها ، كتعبير عن هذا التوجه والمفهوم .

المدرسة السياسية (Political)

يعتبر كارل فون كلاوزويتز أحد أركان هذه المدرسة والذي كان يرى أن الحرب هي أداة بيد الدولة ، وفق مقولته الآتية : «إن الحرب هي أداة عقلية (منطقية) للسياسة الوطنية» . إن الكلمات الثلاث : «عقلية» ، «أداة» ، «وطنية» ، هي المفاتيح الاساسية للنظرية . وبهذه النظرة فإن قرار الحرب يجب أن يكون : أولاً : «عقلياً ومنطقياً» ، بمعنى استناده على تقديرات "تكاليف" الحرب ومكاسبها . "و" ثانياً : إن الحرب يجب أن تكون «أداة أو وسيلة» ، بمعنى أنه يجب إعلانها لتحقيق أهداف معينة ، وليس لذاتها ، وأيضاً بمعنى أن الاستراتيجية والتكتيك توجهان باتجاه غاية واحدة وهي تحقيق النصر . وأخيراً ، إن الحرب يجب أن تكون «وطنية» ، بمعنى أن أهدافها هي تحقيق تقدم المصالح الوطنية للدولة ، ولهذا فإن الجهد الكلي للأمة يجب ان يعبأ لخدمة الأهداف العسكرية والمجهود الحربي . واليوم ، وبعد مرور عقود على وضع هذه النظرية ، فإن الحروب على الإرهاب ، وحرب العراق التي باشرتها الولايات المتحدة الأميركية بقيادة الرئيس جورج بوش (2001-2003) ، يمكن اعتبارها ضمن العقيدة الإستباقية للحرب ، وهي محرك سياسي يعتبر أن على الولايات المتحدة أن تستخدم الحرب لتمنع هجوماً لاحقاً عليها كما حدث في 11 ايلول 2001 !. أو ربما تحضيراً ، واستعداداً لحرب قادمة تؤمن بحدوثها الجماعة المحيطة بالرئيس بوش أي «المحافظون الجدد» الذين يؤمنون بالمدرسة الأُخرَوِيّة ومعركة هارمجدون في فلسطين ، والعقيدة المسيحانية اليهودية الصهيونية ، وانتصار الخير على الشر ، (وفق رؤيتها) ، ويرون ضرورة خضوع العالم لحاكمٍ واحدٍ يقودها الى النصر[52] . أما من وجهة نظر إسلامية فقد كتب فيها الباحثون العديد من الكتب مثل الدكتورة نادية حسني صقر في كتابها فلسفة الحرب في الإسلام ، ومُحَمَّد عمارة في كتابه الإسلام والحرب الدينية ، وغيرهما . إلاّ أنها كلها تدور حول هذا المفهوم : " أن قواعد قانون الحرب في الإسلام هي مجموعة من الأُسس تضفي الصبغة الإنسانية على أي نزاع مسلح ، عن طريق حماية أرواح غير المقاتلين ، واحترام كرامة مقاتلي العدو ، وحظر إلحاق الضرر بممتلكات العدو إلا إذا فرضت الضرورة العسكرية ذلك ، أو إذا حدث الإعتداء دون قصد بوصفه ضرراً جانبياً . وأن أي نزاع مسلح هو فرضٌ إلهِيٌّ مكروهٌ ، حسب الآية : " كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ . البقرة (216) ، ومعنى ذلك حسب ابن كثير : أن يكفوا شر الأعداء عن حوزة الإسلام ؛ " أو بالمفهوم العسكري السائد : الدفاع عن الوطن .

إن أقسى ما تواجهه القيادة السياسية حين وعيها بمدى المخاطر التي تهدد الأمن القومي وبقاء الأمة على قيد الحياة ، دولةً قائمةً في وجود قد اختارته وفي حياة هي أصل انطلاقتها ولم تصلْ إليها عبر الآخر ، هو كيفية صنع سلام دائم مع الآخرين ، ومعايشة كمٍّ هائل من الألغاز والأسرار التي تطفح بها الساحة

[52] – الدكتور احمد علّو : عميد متقاعد "الجيش اللبناني"

الدولية في كلّ طياتها ، وكيفية معالجة القلق والخوف وإرساء قواعد السلام التي تؤمّن ديمومة الحياة خارج دائرة النزاع والتناحر ، بمنطق "الحذر من العدو حِفاظًا على الكيان" .

لا تستطيع أي قيادة سياسية ناضجة أن تُفلتَ من وطأة هذه الأسئلة ؟ إنني لا أُغالي البتة إن ذهبتُ في تحليلي إلى التأكيد على أن قضية الأمة الكبرى لا تُختصَر مع تشعباتها وتعقيداتها في مسألة واحدة هي : السلام مع العدو كشرط أساسي للحصول على نوع من النصر النسبي ، ضالَّة السياسيون الأساسية . إلاَّ أنّ القيادة العسكرية تنظر إلى السلام من زاوية فلسفية فهي تفتش عن المعركة في التاريخ ، وعن السلام في الحرب ، وعن النصر في الآلام والأحزان وعن الهزيمة في السلام . هذه هي الفلسفة العسكرية المفتش أبداً عن حقائقها كطبيعةٍ مفطورةٍ على النمو والتطور داخل معادلة التناقض والتعارض . وينساب في تغضُّناتها، كأنه أُعتِقَ من أغلال السلم ، وَوَلَجَ في مساحات الحرب .

إن ظاهرة العنف والصراع اليوم هي جوهر طبيعة الوجود التي تتحكم فيها النواميس الإلهية . وبسبب النقص والخلل اللذين تقوم عليهما هذه الظاهرة تتحول فلسفة العنف إلى أسباب تديره لتطيل بقائه حيث يتحول هنا الزمن إلى تاريخ عسكري ، أيْ إلى مجموعة أحداث تجمع بيننا في طابعٍ مأسوي معظم الأحيان . من هنا أقول " أن الشعوب الآمنة لا تاريخ لها " . فالآمن يرتمي دائماً في أحضان الأحداث النمطية التي تردع التاريخ أن يتسلل إليها أو أن يقيام فيها . ونسأل : هل هناك شعوب لم تدوّن لنفسها أحداثاً تاريخية ؟ بكل تأكيد لا . إذن ليست هناك شعوب آمنة . هذه الحقيقة دفعت جان بول Jean-Paul في كتابه إعلان الحرب على الحرب في العام 1809 إلى القول : "حتى الآن ، إنها الحرب التي ملأت فصول كتب التاريخ . السلام لم يُضِف هنا وهناك إلا بعض الهوامش " .

وتأتي في هذا الإطار إحصاءاتُ علماء الحرب polémologues لتثبت ، بالأرقام ، المساحة الشاسعة التي تحتلها الصراعات الدموية بين الشعوب كافة . فعلى مدى ثلاثة آلاف سنة أمكن إحصاء زهاء مئتين وإحدى وسبعين سنة سلام كانت تحضيراً لشنّ حروب أو لردعها . وهكذا يبدو العنف ليس فقط كلصيق بمكوّنات الوجود ، بل أيضاً كمحرّكٍ لها طبقاً لأهداف يصعب على الغائص في خضمّ الأحداث أن يستقرئ مدلولاتها [53].

إن رصد هذا الواقع يدفعني للقول أنّ الحرب ليست مبدأ للتعارض ، وهي ليست جامدة بل هي حيةٌ تبعاً لقوانين الحركة التي هي أساس الوجود واستمراريته . من ذلك فإن السلام لن يستتبَّ أبداً . وأن الخلاف بين البشر لن يضمحل ، فلا تعتبروا كلامي صلاةً لتدمير الكون ؛ إنما هي نظرة جادة إلى الحياة والوجود حافظت على وهجها الإيماني فتلقَّتْ زخمًا جديداً من فلسفة الحرب ، حيث الجدلية التاريخية بين الحرب

[53] – الأب جورج حبيقة : الراهب اللبناني الماروني، ومن مواليد قرية الميدان في قضاء جزين، هو حاليا الرئيسُ الدائمُ أو الرئيسُ الفخري لجامعة الروح القدس الكسليكPresident Emeritus ، بعدما كان رئيسا للجامعة. هذا المنصبُ، الأوّلُ في تاريخ الجامعة المديد، منحه إياه الرئيسُ العام للرهبانية اللبنانية المارونية ومجلسُ حوكمة الجامعة(Board of Trustees) ، نظرا لإنجازاته الاستثنائية التي حقّقها في الجامعة وللجامعة. بالإضافة إلى الإنشاءات والتنمية العمرانية الكبيرة .

والسلام يظهران كأنهما ترجيع مباشر لصدى حدس فيلسوف إفِسُس الذي يتألق في التحديد التالي لمبدأ التعارض : "يتآلف الضدُّ والضدُّ ؛ وأبهى تآلف هو ذاك الذي يجمع بين الأضداد " .

غير أن هذه النظرة الإيمانية تُلقي بمرساتها في عمق التيار العنفي ، ويبدو أن هذه الانتفاضة الفكرية ضدَّ جدلية الصراع بين الحرب والسلام ، بغية التجديد الدائم وإسقاط ما ترهَّل من الفكر العسكري ، ستستمد قوة دافعة من حضارة العنف التي أرستْها البشرية على قواعد المصالح الوطنية ، وعدم قبول الآخر المختلف على ما هو عليه بل " نقبله بعد أن نغيره " ، كخلية ميتة في جسد الحضارة البشرية. ومن دون أن نتوغل كثيراً في استعراض شامل للأفكار العسكرية المؤيدة لمبدأ العنف والمعارِضة له ، نكتفي باستذكار كتمهيد سريع لمقاربتنا الفلسفية لجوهر الصراع والسلام وموقع دفة الحرب بينهما .

إن فلسفة دفة الحرب تعني التشديد قويٌّ على ضرورة التجديد المستدام وحتميته داخل دوامة العنف ومن داخل السلطة السياسية نفسها ، ضمن دبلوماسية تطويرية هادئة وهادفة . فإذا كانت هناك أزمة بين الدول يَحسُن بنا أن نُقبِل عليها بتردد ، لأنها بالتأكيد الحرب . يقول مفكر روتردام (1517) في إحدى مقالته التي تحمل عنواناً أعمق حزناً وأشد كآبةً ، رثاء السلام : " الحرب آفة الدول ومقبرة العدالة . في قرقعة السلاح تصمت الشرائع [...] . فإذا كان الكفر ونسيان الدين يكمنان وراء المآسي فهذان الشرَّان يبلغان أقصى حدودهما في عنف الحرب .

ومن أجل إدارة دفة الحرب وتوجيهها في الإتجاه الذي نريده ، لا يجب علينا أن نقضي على أسباب الحرب كلها . بل ينبغي لنا أن نغضَّ الطرف عن بعض الحقوق . لنبيع السلام بأغلى الأسعار . وعندما يقوم العدو بعملية إحصائية لتكاليف الحرب ولعدد القتلى وحجم الدمار ، سيرى السلام سلعةً زهيدةً مهما كان ثمنه . يقول رجل القانون والديبلوماسية الهولندي هوغو غروتيوس (1583-1645) الذي يضع كلَّ رفض قاطع لمبدأ الحرب في خانة اللاواقعية . ففي كتابه *حق الحرب والسلم* (1625) يسعى لا إلى رذل الحرب باسم مبادئ إنسانية وأخلاقية ، بل إلى شَرْعَنَتِها بضوابط قانونية تتحكم في اندلاعها عند الضرورة القصوى ، بعد سقوط كلِّ المفاوضات والمساومات .

ويمكن تعريف الفلسفة العسكرية على أنها البحث في أسس السلوك العسكري ، والمبادئ العامة لتنظيم المجتمعات العسكرية وتوزيع السلطة داخلها ، وتبرير أو نقد أشكال القيادة العسكرية بناء على إجابات تُقدمها الفلسفة (ويختلف الفلاسفة حولها) بشأن ما هو حق ، وعادل ، وخيّر . وتتضمن تلك الإجابات عادة افتراضات حول الطبيعة الفكر العسكري وطبيعة العسكريين أنفسهم ، وطبيعة السلطة العسكرية داخل المعسكرات ، ونوعية الحياة داخلها ، وأفضل شكل مُمكن لعلاقة العسكري بقادته وزملائه .

لكن الإشكالية الفلسفية هنا تكمن حول طبيعة العلاقة بين المفهومين فلسفة الحرب ودفة الحرب . إذا سلمنا أن دفة الحرب نتاجاً للسلطة . وهل هناك خلاف بين فلسفة الحرب حول هذه النقطة ، إن ما يهمنا هو الخلاف الفلسفي الذي يُنَظِّرُ لرسم شرعية جديدة تديرها السلطة ، بعيداً عن شرعية المذهب العسكري ، لأن تغيير النظام القائم معناه : زوال الدولة والعودة إلى الحياة الطبيعية ما قبل الدولة ، حيث الحروب والصراعات ، وعدم الاستقرار ، وصعوبة ممارسة الحريات .

تعتبر العلاقة بين فلسفة الحرب ودفة الحرب ، مؤشراً على مدى نمو القوات المسلحة سياسياً واستقرارها . كل ما كان هناك ربط مصيري بين فلسفة الحرب والنظريات القتالية ، فلا يوجد أدنى شك عندي بأن دفة الحرب قد تتجاوز معظم المصطلحات المتداولة وتطغى على مفردات أخرى كالسلام ، ولم تندرج دفة الحرب بمختلف أسبابها تحت مسمى واحد قبل هذا الكتاب .

إن دفة الحرب في نظر فلسفة الحرب آخر الحلول ، وتبقى خياراً مطروحاً يحقق أهدافاً سياسية بينما الفارق يبقى في عدالتها لفرض السلام ، أوِ استمرار النزاع المسلح ، ولذلك يعد استمرار الحروب خياراً قائماً في ثقافتنا كعسكريين محترفين وجزءً رئيسياً فكرنا لردع العدو ، فنعمل من أجل تنظيم شعب يعايش إرادة عمياء تعمل حسب الطبيعة التي تخدم تاريخنا ، ولو أمعنا النظر جيداً في قيمة التوازن لوجدنا أن راحة أبدية لن تحقق السلام الدولي المنشود .

إن دفة الحرب ظهرت لي كغواية معرفية ، قوامها : البحث في « فلسفة الحرب » . كيف تتعامل دفة الحرب معها ؟ وكيف سنسعى لترويضها وتوظيفها في صراعاتنا مع الساسة ؟ ورغم الأسس المنهجية المتينة أحاول وضعها لهذه الغواية المعرفية إلا أنها لم تفقد جاذبيتها . فجاذبية دفة الحرب المتعلقة بإعادة ترتيب مفاهيم فلسفة الحرب لا يمكن تبديدها بتكريس وتكرار القواعد المنهجية . بل إن غياب هذا الترتيب عن العناية المنهجية العسكرية الأكاديمية ، سيمنح دفة الحرب المزيد من الجاذبية والقوة . وستتحول مع الزمن ، وتكتسب أشكالاً وتجليات تتصاعد لاصطياد الوعي السياسي لدى السلطة . كذلك الجاذبية المعرفية أو العلمية ستتحول من البحث عن ما يمكن أن يتحدى منهجيات فلسفة الحرب المستقرة بالتفكيك ، إلى البحث عن مستندات تبرر مقاربات جديدة لتطور دفة الحرب . وقد اكتشفت لاحقاً ، إنّ دراستنا لمفهوم «فلسفة الحرب»، ليس لتغيير دلالته ومضمونه ، بل حفاظاً على القوام الأكاديمي لدفة الحرب ، وإبراز ما قدمته فلسفة الحرب لإرتقاء الممارسة السياسية وتطويرها .

مما يجعلنا أمام مهمة اكتشاف العلاقة المزدوجة بين فلسفة الحرب ودفة الحرب . فمن جهة كانت الفلسفة فاعل ، أثّرت منجزاتها في دفة الحرب كسياسة وطورتها وساهمت بصياغة قواعد ملزمة للممارستها ، وتحولت إلى ضابط يوجه العلاقة بين السياسيين العسكريين . ومن جهة ثانية استخدمت (بعض منجزات فلسفة الحرب) كأدوات هيمنة عسكرية ، أو أدوات تعبئة وحشد سياسية .

فالحقيقة أن فلسفة الحرب (ومنتجها في العلوم العسكرية) ممارسة مستمرة ، ولا يمكن حصرها بموضوعات محددة . فهي نمط تفكير قادر على مواجهة أي موقف ، وتحقيق غايات الفكر العسكري عبر صيانة « تفوق العسكري » على علومه . فهي ببينة خطابها مختلفة عن الخطاب السياسي . وأهم ميزة مستمرة لفلسفة الحرب (كحامي للتعالي العسكري) في السياسة ، أنها حررت السلطة من الكثير من الأهداف السياسية القديمة . وجعلت الكثير من الأهداف السياسية التي كان يمكن حشد وتعبئة النزاع المسلح من أجلها غير ذات صلة . فهي بهذا المعنى لا تحرر العسكر من السياسة والسلطة السياسية ، ولكنها تحررهم من أن يكونوا أدوات لتحقيق أهداف الساسة المغرورين . ففلسفة الحرب (بتقييدها للعسكري ، وتسليم

نفسها ومنتجاتها كاداة للسياسي)كرست عسكرة السياسة ، وسعت لتطويرها وارتقائها لخدمة أهداف الأمة ، عبر تطوير قواعد الممارسة السياسية .

إنّ تطور الفكر العسكري يغري بالاستنتاج أن فلسفة الحرب ساهمت بتطوير أهداف السياسة وضمان عسكرتها ، عبر « تطوير قواعد الممارسة السياسية وأدواتها » . مما يستدعي حكماً الارتقاء بمهمة الوعي السياسي : من اكتشاف الدوافع والمحركات في الممارسة العسكرية ، إلى اكتشاف تطور قواعد الممارسة السياسية وأدواتها .

إن تراكم الجهد الفلسفي العسكري ، قاد عبر الفكر العسكري إلى الحداثة أسوة ببقية العلوم ، التي ربطت تحرير الإنسان وتعزيز إنسانيته ، وضمان تعاليه عن موضوعات فعله ومعرفته ، رغم أنها لم تلغِ سؤال العسكري عن دوافعه ، أو استبداله بفرض قواعد الممارسة الصحيحة ، كمعيار لتقييم العمل العسكري ووقت السلم ووقت الحرب . إذ أن مهمة العلم العسكري ، تمكين فلسفة الحرب من تدمير العدو ، وتحرير الأمة عبر تطوير فكرة « القواعد المظمة للمارسة العسكرية » . فهي بذلك إضافة نوعية لارتقاء العسكري نحو مقاصده الوطنية ، وتحريره من كونه أداة سياسية لتقييم الأفراد وتصنيفهم . فمهمة الوعي العسكري لم تعد اكتشاف نوازع العدو وترويضها ، بل تطوير « قواعد الممارسة السياسية » لمنع العدو من تحقيق غاياته عبر العمل القتالي أو السياسي أو كليهما معاً المنفلت من القواعد والضوابط المنظمة له . فعنوان الحداثة : نقل ساحة النزاع مع العدو : من ساحة المعركة إلى دهاليز السياسة وضبط الممارسة السياسية وضمان عسكرتها . فليست المهمة تحرير الوطن ، مما قد يعتمل من نوازع العدو وأفكاره ، بل منعها من التحول إلى فعل . إذن فلسفة الحرب من وجهة نظري هي : كل مجموعة من الدراسات العسكرية أو من النظريات القتالية أو آراء القادة التي تبلغ درجة عالية من العموم ، وتهدف إلى اعتماد المبادئ الرئيسية التي يمكن أن نفسر بها العلوم والمعارف العسكرية . إن فلسفة الحرب لا تحاول أن تفسر شيئاً عسكرياً ما ، بل تفسر كل ما هو عسكري لأن الفلسفة في عمومها تجربة وفكر وقراءة ودراسة . كما قيل : " إن الفلسفة لذة الفهم وبهجة المعرفة " .

إن فلسفة الحرب تهدف إلى الإمساك "بكل ما هو عسكري" وإلى فهم معانيه ، بحثاً عن ماهيته وحقيقته ، وهي كذلك تفكير وتأمل في القيم العسكرية ، وهي قيم عسكرية وأخلاقية ، كاضبط والربط العسكري والولاء للمؤسسة العسكرية والثقافة العسكرية والنظام العسكري ، وغيرها كالمساواة والعدالة بين الأفراد داخل الطبقات العسكرية ..إلخ.. ، وبالتالي تتمحور الفلسفة العسكرية حول الغايات المتوخاة من المؤسسة العسكرية بصفتها الأداة الضرورية لتحقيق القيم . فما هي مكونات هذه المؤسسة وما هي طبيعتها ؟ إن تحديد هذا التساؤل يبدو ضرورياً منذ الوهلة الأولى حيث أن القيم العسكرية والأخلاقية تبقى رهينة بطبيعة المؤسسة العسكرية التي يتعين عليها ترجمتها على مستوى المعركة . ولما نحاول معاينة المؤسسة العسكرية والإحاطة بها وبباقية المؤسسات الأمنية انطلاقاً من التاريخ ومساره نصطدم بسلوك حتمي ، تتصف به هذه المؤسسات وهو " العنف " .

إن العنف سلوك يلازم المؤسسة العسكرية خاصةً ويرتبط بها ارتباطاً ووثيقاً ، وهو كامناً فيها وله مبراراته القانونية والأخلاقية بحيث يهدد وجودها واستمراريتها في ذات الوقت . هذا العنف حين نترجمه إلى أعمالٍ

فهو جميع الأعمال القتالية التي تقوم بها القوات المسلحة في السلم والحرب . ومنه تلك السياسات التي تقوم بها مع السلطة السياسية لتوجيه النزاع المسلح ليحقق المصالح الوطنية والأهداف الإستراتيجية . وهنا تتمثل المفارقة الأولى .

إن الفكرة هي أن دفة الحرب تمثل إحدى مكونات السلطة وهي لصيقةٌ بها فكل القيم الأخلاقية العسكرية تبقى مرتبطة بشكل أو بآخر بالنزاع المسلح . فبقاء " الأمة على قيد الحياة " يوجب نظرياً اللجوء إلى دفة الحرب ما دامت دفة الحرب محايةً للأمة . دفة الحرب إذن من أجل الحكمة والفضيلة وهنا تكمن المفارقة الثانية .

هذا المأزق التعبوي يدعونا إلى التساؤل عن حقيقة النزاع المسلح ودفة الحرب . هل هما بالفعل ملازمين للسلطة ، لصيقين بالعمل السياسي ومرتبطين بكل قرار سياسي كما هي دفة الحكم ؟ أم أن دفة الحرب ظاهرة تاريخية متغيرة وعارضة مرتبطة بطبيعة النزاع المسلح وبالتالي مرتبط بالسلطة وبأهدافه وببنية التركيب السياسي؟

التوافق الأنطولوجي[54] بين فلسفة الحرب ودفة الحرب

مما يلفت النظر أندفة الحرب لم يتعرض لها الفكر العسكري بصفة مباشرة . فإذا كانت أغلب موضوعات الفكر العسكري حول المعركة والنزاعات المسلحة ونظريات القتال والعقيدة العسكرية والإستراتيجية وغيرها ، فلا نصادف حواراً يدور حول دفة الحرب يهدفألى الكشف عن حقيقتها وماهيتها . يمكن القول إن القيم العسكرية هي قيم إنسانية تستوجب التفكير والتأمل ، أما دفة الحرب ظاهرة سياسية تثير الخلاف والجدل . إن القادة السياسيون ليسوا سياسيين بالمعنى الصحيح ، وإن كان الشعوب في أغلبيتها يميل إلى تمجيد حنكتهم ومهارتهم في قيادة الدولة والأمة . ذلك " أن الزعيم السياسي الحقيقي لا يساير الشعب في آرائه ، بل يسعى جاهداً إلى تهذيب الأخلاق وترسيخ القيم المثلى وإن كانت سياسته لا تروق جميع الناس " [55].

إن العسكريين سعوا في مُجل انقلاباتهم إلى نهج سياسة متوازنة غير عدائية ، رغم أنهم قاموا بتحالفات وبمناورات ، والحال كان عليهم بالأحرى أن يهتموا بمواطنيهم . فالسياسة رغم قذراتها لا تقاس بالقوة أو بالأسلحة والحصون ، ذلكم معيار السلطة ، بل تقاس بمدى تمسكها بالحكمة فقط . إن غاية السلطة تكمن في رفاهية الشعب وازدهار البلاد لا في الدفع به إلى القتل والحرب . ولما أعدمت الحكومات "الديموقراطية" العسكر فإنها برهنت على تعارضها مع الفكر العسكري وفلسفة الحرب . وبات العسكري إنساناً غريباً ومشرداَ وغير مرغوب في وجوده ، قد يعدم أو يحكم عليه بالنفي (Ostracisme) . وإذا كانت اللادولة تعرف صراعات لا متناهية ، فالديمقراطية لا تحظى بأية شرعية عسكرية حيث أنها فضلاً عن مساوئها الأخرى لم تتمكن من تحقيق الانسجام وإقرار السلم الاجتماعي من وجهة نظر عسكرية .

---

[54] – قِسْم من الفَلْسفة مُرادِف لِعِلْم ما بعد الطَّبيعة، يَبْحَث في طبيعة الوُجود الأَوَّلِيَّة ، علم الوُجود ، عِلْم الكائن .

[55] – ENGELS, Théorie de la violence, UGE, 1972.

إنّ الفكر يطمح إلى الوصول إلى ماهية فلسفة الحرب ، إذن يجب أن نتعالى على الواقع المدني ، أن يتعالى على الديموقراطية . ويمكن الكشف عن حقيقة فلسفة الحرب ليس عن طريق الجدل الصاعد بل عن طريق تجارب الجيوش والتاريخ والأمم . إن العسكري الحقيقي هو الذي يقترن بعالم المثل وعالم الماهيات والوجود الواقعي والمميز الذي يمكننا الاقتداء به . والجاهزية القتالية العالية هي السمة الفاضلة التي تتحقق فيها المثل العسكرية العليا ، وفلسفة الحرب الحقة هي التي تتميز بالمساواة والانسجام الفردي والجماعي للقادة والأفراد وتحضر فيها جميع مظاهر العنف .

إننا نذهب سريعاً إلى أن نظرية دفة الحرب لها طابع إكراهي ، لأن شيوعية الإكراه تساير الطبيعة البشرية . إن كل فلسفة الحرب يجب أن توفق بين طبيعة الأفراد والقيم العسكرية التي يجب ترسيخها في المؤسسة العسكرية . كذلك أن الجندي المثالي هو وليد المؤسسة العسكرية الفاضلة . فالقيم العسكرية المثلى ليست متعالية على العسكري الواقعي بل هي باطنيةٌ فيه .

فالنزعات المسلحة الكامنة في استراتيجيات الدول سوف تنجلي في دفة الحرب . إن الغاية الطبيعية المرتبطة بوجود دفة الحرب هي تحقيق الأهداف . وفلسفة الحرب تدعو إلى التسوية والتوفيق بين مبادئ الدولة (كتطبيق القانون ، التداول السلمي على السلطة ، والاحوار والاستحقاق السياسي .. إلخ .) ومبادئ العقيدة الحربية (الكفاءة القتالية والجاهزية القتالية) . ذلك أن كل سياسة ترتكز على نظام أُحادي ستفضي إلى الاضطراب وانعدام الاستقرار والعنف .

إن فلسفة الحرب مستوحاة من تجارب الماضي ، ويمكن الكشف عنها عن طريق التأمل الفلسفي وهي بالتعقل وبالتبصر لدى القادة والمفكرون العسكريون . فالغاية الأسمى المتوخاة من فلسفة العسكر هي مثالية المؤسسة العسكرية وبتوثيق العلاقات بينها وبين الجيوش الصدرية والحليفة وتمتينها وبتحقيق الانسجام بينهم ، وإبراز مظاهر العنف كسمة مميزة للمؤسسة العسكرية .

والسياسة لا تقترن بالضرورة بالعسف والعنف ، لأن السيادة فيها للعقل وإعمال الفكر وقيم الأمة . ويجب أن تكون السياسة حكيمة وقوية حيث تهدف إلى رفاهية الشعب وسيادة الأمة وهيبتها .

إن فلسفة الحرب يصعب تحديدها أنطولوجياً لأنها ليست كامنة في ذات الجند قادةً وأفراداً ، بل تتجلى في العلاقات فيما بينهم وتتموضع في فضاء خارج الذات العسكرية . إن فلسفة الحرب بحكم أنها منظومة متكاملة من الأفكار فإنها ترتقي باختلاف الجيوش وتمايزها ، وبالاعتراف بتساوي الجيوش قيماً وأخلاقاً رغم اختلافهم ، وكل تعييب للاختلاف وتبرير للتمايز يقودنا حتماً إلى تفقير فلسفة الحرب وانحدارها .

وكثيراً ما ستقترن دفة الحرب عند المفكرين بالسيطرة والنصر وفرض السلام ، على أن هذه النظرة السلبية هي ناتجة عن " أحكامٍ مسبقةٍ منّي " (Des Préjugés) وهي مرتبطة ربما بالوضع المتأزم للجيش العربي الليبي فعكس ذلك على فكرتي . على أن هذا الموقف ليس محتوماً على الفكرة ، ولا يمكن على أساسه استخلاص ماهية دفة الحرب . لأن دفة الحرب إذا برزت فهي نوعٌ منَ السياسة في معناها الحقيقي (حوار ودبلوماسية والتواصل والتداول) . إن النظرة السلبية تجاه دفة الحرب دفعتنا إلى التفكير في إسناد السلطة

للبيروقراطية لتفادي شخصانية دفة الحكم وعسفها . " على أن البيروقراطية قد تتحول إلى أخطر حكم سياسي على الإطلاق لأن السلطة فيها "مجهولة وغير مرئية [56]".

أعتقد أن دفة الحرب تتماهى جوهرياً مع السياسة ، بل ترتبط بأفعالها في عمقها : التحايل ، الضبط أو التطويع الاجتماعي ، التخدير الإيديولوجي . ويظهر العنف فيها حينما تكون السلطة مهددة . لكنها إن لم تتركْ على سجيتها سينتهي الأمر باختفاء السلطة . إن دفة الحرب تمثل مسلكاً منفرداً تلجأ إليها السلطة لإدارة النزاع المسلح ، وهي لما تقوم بذلك لا تحاول تبريره . لأن التدابير السياسية لا تحتاج إلى تبرير ، أما الحرب فتوجب في أغلب الأحيان التبرير . ولا يمكن للحرب أن تنحدر من السلام الذي نصنعه ، وأنه يتعين علينا لكي نفهم النزاع على حقيقته أن نتفحص جذوره وطبيعته .

وتبعا لمقاربتنا (الفينومنولوجية[57]) ، أعتقد أن دفة الحرب تعبر في كثير من الأحيان عن مشاعر لا ترتبط إلاّ بالسياسة : كالخوف من العدو أوِ انهيار الدولة ، والبحث عن السيادة عن طريق استمرارية جاهزية الجيش . وتظهر دفة الحرب المضادة لإرادة الشعب عند غياب الوطنية والولاء للأمة . إنّ إرادة الشعب تعني "القدرة على التأثير". إن السلطة السياسية المضادة للوطنية (الخائنة) لها طابع بيروقراطي بشكل رئيسي وبالتالي فهي تجنح إلى التقليص من دور العسكر ، وتسعى إلى جعله بدون جدوى وفعالية وبدون معنىً ، سيما وأنها تبدو "كسلطة بدون هوية وطنية" . إن الشعوب تناشد الحرية وتطالب بها ، أما العسكر فيرون أن حرية الشعب ليست لها معنىً بدونهم ، وهذا ما يفضى في النهاية إلى أعمال العنف داخل الدولة . إن الضآلين الذين يمجدون العنف إنما انطلقوا في تفكيرهم من أساطير وأوهام دينية أو إثنية أو قبلية ، فاعتبروا أن العنف قد يكون خلاقاً ومنقذاً لهم كما هو الشأن عند جورج سوريل[58] ، أو أنه باعثاً على الحياة كما هو الشأن عند فرانز فانون[59] .

إن دفة الحرب ترتبط بالضرورة بالعمل السياسي وتخضع لضوابط قانونية وعسكرية في غاية من التحديد والدقة . فهي تتماهى مع نظامها القانوني . إن النظام القانوني يحدد طبيعة دفة الحرب وهوية النزاع المسلح ويحدد القيم السياسية للدولة كما يحدد ما هية المعركة الذي يجوز للدولة أن تلجأ إليه إذا اقتضت الضرورة ذلك . كما نعرف جميعنا أن القانون ينظم مجال الحرية ويقيد اللجوء إلى الحرب بشروط متعددة . وبالتالي فدفة الحرب لا تمثل ظاهرة يستحيل التحكم فيها وضبطها .

---

[56] – الإدريسي رشيد : كاتب وباحث مغربي، يشغل أستاذا جامعيا بجامعة القاضي عياض بمراكش، له مجموعة من الأبحاث والدراسات والحوارات المنشورة باللغة الفرنسية واللغة العربية، شارك في عدة ندوات محلية ودولية، أشرف على تكوين جيل من الطلاب المنفتح على رسالة التنوير والتجديد.

[57] – الظاهراتية أو الفينومينولوجيا هي مدرسة فلسفة تعتمد على الخبرة الحدسية للظواهر كنقطة بداية (أي ما تمثله هذه الظاهرة في خبرتنا الواعية) ثم تنطلق من هذه الخبرة لتحليل الظاهرة وأساس معرفتنا بها .غير أنها لا تدعي التوصل لحقيقة مطلقة مجردة سواء في الميتافيزيقا أو في العلم بل تراهن على فهم نمط حضور الإنسان في العالم

[58] – جورج سوريل يوجين (بالفرنسية: Georges Eugène Sorel) (2 نوفمبر 1847 في شيربورج—29 أغسطس 1922، في بولوني سور سين) فيلسوف فرنسي ومنظر للسينديكالية الثورية. فكرة مستوحاة من صاحب سلطة الخرافة في حياة الناس الماركسيين والفاشيين. هو، مع دفاعه عن العنف.

[59] – فرانز عمر فانون (بالفرنسية: Frantz Fanon) (20 يوليو 1925 – 6 ديسمبر 1961) طبيب نفسانيّ وفيلسوف اجتماعي من مواليد فور دو فرانس – جزر المارتنيك، عرف بنضاله من أجل الحرية وضد التمييز والعنصرية.

أي أن دفة الحرب هي تدابير سلطوية تتحكم في العنف السياسي التي تُمارس ضد العو في إطار إقليمي محدد وفي مواقف محددة . هذا التحول ليس لغوياً أو اصطلاحياً بل هو تغير عميق في المفاهيم والقيم المرتبطة بالسياسة والأمن .

التلازم العضوي بين دفة الحرب والسياسة

إن الفكر العسكري يعرف اتجاهات فكرية ذات منطلقات وأبعاد متباينة . من ضمنها العقائد العسكرية والحربية[60] السفسطائية (حرية المنطق ومذهبية العقل) وتحمل أفكاراً وآراء تنفرد بها عن باقي قطاعات ومؤسسات الدولة الأخرى . إنّ ما يثير انتباهنا كعسكريين محترفين هو التاريخ وتأثيره على تطور المجتمعات البشرية وجيوشها . وتبقى المعارف والعلوم العسكرية محدودة لأننا لا ندرك الأشياء إلا بحسنا العسكري ، إن العسكري بغض النظر عن رتبته إن لم واعياً كفايةً مدركاً بعقله وحسه ما حوله من آلاتٍ ومعدات قتال وعارفٍ بعقائده العسكرية ، سيبقى ذلك كله محدوداً لا يتسطيع تجاوزه . أما القيم العسكرية فهي ليست نسبية ولا تتغير حسب ظروف الزمان والمكان . إن الصيرورة العسكرية تتحكم في وجودنا وتضفي على قيمنا وتمثلاتنا الفكرية معاني ودلالات مختلفة . إن الأنظمة السياسية ما هي إلا إفرازات تاريخية وتعبر عن صراعات اجتماعية . وبالتالي فالقوة هي المتحكمة في المجال السياسي. لذا يجب تعليم القادة الطامحين للسلطة فن الخطابة وفن السياسة . ولكل نظام سياسي قوانينه التي تتفق مع أهدافه ومصالحه . "وذهب السفسطائي كليكلس (Callicles) إلى أن هناك قانونا طبيعيا يمنح الغلبة والسيطرة "للأقوياء" ولذوي الخبرة والكفاءة "[61]. وكان للسفسطائيين بالغ الأثر على فلاسفة محدثين وتحديداً على الفيلسوف الألماني نيتشه.

أعتقد أن دفة الحرب ستمثل عنصراً أساسياً في العلاقات الدولية ، ذلك أن الباعث الأساسي لسلوك الدولة هو حب بقاء الأمة والحفاظ على ذاتها . وبالتالي فكل دولة بحكم مصالحها الوطنية تمثل خطراً بالنسبة لكل دولة آخرى . وهذه هي الحالة الطبيعية للعلاقات الدولية : تنافس على والوجود ، ويكون "الجميع في حرب ضد الجميع" . لذا يتحتم تأسيس علاقات قاهرة ومستبدة لإيقاف الحرب ولضمان الحياة السياسية الدولية واستمرارية الجميع .

إن دفة الحرب تتموضع في فضاء صراعي فهي حرب خارجية من نوع أخر ، وهي امتداد للمعركة في الميدان ، فيجب أن تخضع لتحالفات واستراتيجيات . وإذا كان كل مجال يخضع لمعيار محدد له ، فدفة الحرب تقوم على معيار الصديق والعدو . وتستمد دفة الحرب شرعيتها من المصالح الوطنية ، وتتسق وتنسجم مع القيمة الرئيسية (la norme principale) التي تحدد منطقها . وهكذا فهي تخضع في البدء لإرادة

---

[60] – العقيدة الحربية : العقيدة الحربية "مصطلح غير مألوف في تاريخ الجيوش ، والعسكريين المحترفين ، ولكنه في الوقت ذاته مصطلح جديد ومُعقّد في إطاره ومحيطه وتركيبته ، وهي : الصورة اللفظية للمجتمع العسكري التي تحدد خطة جاهزيته . تبدأ العقيدة الحربية باعتقاد القيادة العامة للجيش بأن الأمور في المستقبل ستكون أفضل مما هي عليه الآن . بمعنىً آخرَ فإن العقيدة الحربية هي : الطريق الذي تراه القيادة العامة للقوات المسلحة مسلكاً مناسباً من بين عدة مسالك يساعدها في تحقيق أهدافها ، ومستويات الكفأة القتالية والجاهزية القتالية التي تسعى لتحقيقهما ، ما هي القدرات والإمكانيات التي يجب أن تتوفر لديها ؟ وكيفية تنمية واستغلال هذه الإمكانيات والقدرات .

[61] – REICH, WILHELM, La psychologie des masses du fascisme, Payot, 1972.

سياسية ولقرار سياسي وبالتالي يتعين تحليل هذا القرار لمعرفة طبيعة هذه التدابير ومدى شرعيتها . أي أن دفة الحرب مرتبطة بجدلية السلطة ودفة الحكم حيث أنها صراعية في ماهيتها .

إن دفة الحرب متواجدة في عدة مستويات ولها مظاهر مختلفة ، وترتبط بالسلطة (أياً كان نوعها) وبالسياسة وبالتاريخ ، وهي نوع من العنف في المعرفة والخطاب وعنف في فرض السلام ، على أن هذا العنف يحمل دلالة خاصة بالنسبة للمجتمع الدولي . أما الغاية المتوخاة من شراستها : تطويع الشعوب وتذويب العقول وغرس الرعب في النفوس ، قصد إنهاء كل عصيان أو تمرد ، والقضاء بصفة نهائية على كل روح قتالية لدى العدو . وتُوقع وثائق الإستسلام يكون فاقدًا لذاته ولوعيه الاجتماعي وفي اغتراب تام عن هزيته .

وستكون دفة الحرب إفراز تاريخي نتج عن تعارض المصالح مع العدو . والملاحظ أن دفة الحرب هو سابقة على فلسفة الحرب حيث أنها نتاج عن تصارع المصالح . وبالتالي فهي أحد المكونات الطبيعية للسلطة وناتج عن الواقع الشعبي . ويمكن القول أن فلسفة الحرب ذاتها من المكونات الطبيعية للاجتماع العسكري ، وترتبط وجودياً بالعسكر وهي مترتبة على صيرورة تاريخية معينة . وبالتالي فإن فلسفة الحرب ودفة الحرب غير قابلاتٍ للتغير وللاختفاء في ظروف تاريخية مغايرة . إن دفة الحرب ضرورة تاريخية لحدث معين هزّ أركان الأمة وأحدث منعطفاً خطيراً في حياتها ، فلا يجب القضاء على مظاهره بعد المرحلة الانتقالية المتمثلة في تهيئة وتنظيم وتأطير العنف الجماهيري المصاحب لها . "إن العفوية الثورية والنزوع للطبقة المثقفة لتنظيم ذاتها لا يركن إليه . وأيا كان الأمر فالعنف الجماهيري يولد حدثاً آخر ، ومجتمعاً آخر تغيب فيه السياسة وكل ما يرتبط بها من عنف وقهر واغتراب"[62] .

يمكن القول في الختام إن فلسفة الحرب الكلاسيكية اعتبرت في غالب الأحيان أن الحرب من ضمن المساوئ الإنسانية ، ولكنها لم تسعَ إلى تجاوزها ، وانقادت إلى الرضوخ والاستسلام له لما اعتبرته محايةً للوجود البشري .

وستصير دفة الحرب في موقع الصدارة في فلسفة الحرب ، وستغدو فيها مركزاً ومحوراً . وستصادف نظريات ارتكزت على الحرب بدون حوار للمناداة بالإرث التاريخي . على أن ما ميز فلسفة الحرب هو نظرتها الإيجابية للحرب . فاللحرب أدواراً اجتماعية في غاية من الأهمية . كدفاع عن الوطن أو مساعدة الشعوب المقهورة ، ويمكن إنقاذ مجتمعات تتلاشى فيها القيم الأخلاقية والسياسية بالحرب . هذه النظرة الوظيفية قادت إلى اعتبار أن هناك نوعين من الحرب : حرب الأمم العظمى ، وحرباً عادلةً للأمم الضعيفة .

لكن يبقى لي سؤالاً عالقاً في ذهني وهو : هل تمكنت فلسفة الحرب من الكشف عن حقيقة الحرب نفسها وماهيته والإحاطة بها كمفهوم وكظاهرة اجتماعية متميزة ومتفردة ؟ تصعب الإجابة عن هذا السؤال بصفة قطعية.

إن الحرب كمفهوم وكظاهرة تجلب اهتمام فلسفة الحرب بصفة رئيسية حيث إنها لم تسع إلى استجلاء معانيها ودلالاتها ، بل أن ما يهمها هو مدى تأثير الحرب على الشعب والمجتمع ، وكيف يمكن احتواؤها أو

---

[62] – الإدريسي رشيد

توظيفها . و كيف يمكن تفسير الحرب إذا وصلت إلى أقصاها إلى حدود غير متوقعة ، وتتحول إلى " الشر النووي " ، كيف يمكن تفسير الإبادة والتقتيل الجماعي ؟ هل كان من الضروري الانتقال إلى حقول معرفية غير عسكرية للإجابة على هذا التساؤل ، كالتاريخ وعلم النفس ! .

ويؤكد روسو[63] أن الحرب ليست إلا حصيلة فساد البشر وتقهقرهم الأخلاقي ؛ إنها المرض الفتاك الذي يجتاح الجسد السياسي والاجتماعي . فالحالة الصحية والطبيعية هي حالة السلام : إنها وحدها التي تُنمّي كلَّ الخلايا والأعضاء في الجسد الاجتماعي نموّاً ضرورياً من خلال التطور السكاني والزراعي والتجاري . وحده السلام يؤمن للشعوب السعادة المنشودة في كلِّ مجتمع . أما الحرب ، فعلى العكس من ذلك ، تفرغ الدول من شعوبها ، وتنصّب الفوضى على عرش الحكم فتلوذ الشرائع بالصمت أمام ما تُجيزُه الحربُ من أعمال منافية للحقوق والإنسانية . ومهما تكن الانتصارات خارقة لا تستطيع أبداً أن تعوِّض على الأمة من خَسِرَتْهُم من رعاياها إبان الحرب . فالانتصارات تفتح جروحاً عميقةً لا تندمل إلا بفضل السلام .

نستخلص مما تقدم أن هناك فكرتين تحوِّمان على فلسفة الحرب في التفتيش الدؤوب عن مهيتها : الإنغماس في الأحداث الدولية ؛ أو سعي إلى تجاوز الذات العسكرية ، وهذا لعمري هو المستحيل بعينه ، وفي تعبير آخر حلم بمجتمع كامل وحلم بسلام دائم بين الشعوب . هذا مبدأ الفكر العسكري الطوباوي[64] . إن هذا النوع من الفكر يتدفق إلينا ، متموِّجاً متقطِّعاً ، في أوقات يسيطر علينا نوع من العبث السياسي النسبي والساذج . فتاريخ يظهر الثوابت دائماً ، ويتجلَّى في محطات يجمع بينها التميُّز ، لأنه ينطلق من واقع اجتماعي سياسي ثقافي مميز لكل أمة . ومن حسنات هذا الواقع أنه يفسح المجال أمام كلِّ أمة لكي تنسج أحلامها وتطلعاتها على نحو يسيطر عليه نوعٌ من *حرية الاستنباط والحبك التنظيري ، من دون الخضوع لقوالب جاهزة لتعليب الفكر قبل انبثاقه.*

إن إيديولوجيا دفة الحرب التي ترى النور وتنمو أبداً في أحضان العسكر ، تظهر فلسفة تقوم على "سلام وهمي" تشق طريقها إلى الضمائر والعقول على إيقاع الحرية للإنسان المتعثِّر في غربة وجوده . هذا الفلسفة تدعو إلى العبور من مبدأ التعارض والتصارع إلى مبدأ اللاتكامل التنافسي الذي يُرسي مقوِّماتٍ مختلفة لِلِقاء الأمم بعضهم ببعض في سلام مؤقت . حيث لم يعد الآخر المختلف خطراً علينا ، بل بتُّ أنظر إليه كخلية ميتة وعضو غير فاعل في الإقليم الواحد ، حيث تقوم الحياة السايسية والإقتصادية على عدم التكامل الوظائفي و تآلف الاختلاف .

لقد شغلت مشكلة دفة الحرب الفكر العسكري منذ مغامراته الأولى وإن كانت بصورة غير واضحة ، ومنذ خوضه للأشكال الأولى من التصادم والتقاتل ، أعتقد أن دفة الحرب هي ظاهرة اجتماعية عسكرية ملتصقة بالنشاط السياسي وسمة بارزة دائمة الحضور في الحياة الدبلوماسية للدول والشعوب ، وتمثّل في الوقت

---

[63] – روسو : جان جاك روسو بالفرنسية Jean-Jacques Rousseau : ولد في جنيف، 28يونيو 1712 وتُوفي في إيرمينونفيل، 2يوليو 1778 (عن عمر ناهز 66 عاماً)، هو كاتب وأديب وفيلسوف وعالم نبات جنيفي، يعد من أهم كتاب عصر التنوير، وهي فترة من التاريخ الأوروبي، امتدت من أواخر القرن السابع عشر إلى أواخر القرن الثامن عشر الميلاديين. ساعدت فلسفة روسو في تشكيل الأحداث السياسية، التي أدت إلى قيام الثورة الفرنسية .حيث أثرت أعماله في التعليم والأدب والسياسة.

[64] – الطوباوي طابع سياسي حالم بمجتمع فاضل يسعد أهله بلا استثناء .

الراهن تحدّيا حقيقيّا ومعضلة كبرى وتثير فينا مشكلاتٍ فلسفيّةً لها علاقة بحتمية المعركة ، وتهتمّ بها الاستراتيجية وعلم المستقبليّات وعلم الاقتصاد وعلم الحرب Polémologie . ولا تفوّت بالسياسة والدبلوماسيّة ما تحرزه بالسلاح وبالقوّة . ولا شكّ أنّ هذه الثوابت ليست مدعاة لتشاؤم ، بل فرصة للبحث عن كيفيّة المصالحة بين دفة الحرب والسلم من أجل تحقيق نصر حاسم وتثبيت دعائمه (الآمن والسلام) وإدخال محيطه الجيوسياسيّ إلى التاريخ من بوّابته الرئيسيّة وهي الحرب . فلا نكون مظلومين أو ضحايا نثير شفقة أصحاب القلوب الطيّبة والنفوس الرحيمة .

هذه المصالحة لن تتحقّق إلاّ إذا استنطقنا دفة الحرب من حيث تعريفها ومفهومها ، وحددنا أشكالها وأنماطها ودقّقنا في آليّات توجيهها الفاعلة ورهاناتها ومختلف تجلّياتها وتبيعاتها ، فهي حيلة للعقل العسكري ومحكمة لتاريخ الأمة ، لأنها ستؤدّي إلى الانحلال والتقهقر أو إلى التكوّن والتقدّم .

إنّ فلسفة الحرب لم تسكت عن دفة الحرب ولم تترك أمرها لكونها من الأمور غير المعقولة تسبّب الدمار والقتل المشرعن ، بل بحثت في مشروعيّتها وحاولت تعقّلها وفهمها من أجل الاضطلاع بمشروع وجودها . ووجدت أنّها هي التي تدفعنا إلى التفكير في المعنى وذلك لما تثيره فينا من قيم العسكر ، ولكونها وضعيّة قصوى يعيشها القادة وتضعهم أمام خيارين : الطاعة الفوريّة أو الموت الفوريّ . علاوة على أنّ السلطة العسكريّة هي الشكل الأقصى لكلّ السلطات .

من هنا تطرح مشكلة دفة الحرب في إطار المعركة ، لأنّ الحرب هي الظلّ الذي يلازم الحياة السياسية والملتصق بالتاريخ لا يبارحه أبداً . وأن تطوّر الحضارة البشريّة لم يأت عن طريق الإنسجام والتعاون ، بل نتيجة النزاع والتدافع ، ينبغي علينا أن نعيش الحرب لكي نتذوق لذة السلم ، لأنّ الحرب هي الاستثناء والسلم هو القاعدة ؟ لكن ما معنى قول البعض بأنّ السلم هي هدنة مؤقّتة بين حربين أو شكل من أشكال الحرب لا يحصل إلاّ نتيجة توازن في القوى المتواجدة ؟ ثم ما علاقة الحرب بالسياسة؟ هل الحرب هي مواصلة للسياسة بطرق أخرى أم أنّ السياسة هي مواصلة للحرب بطرق أخرى ؟ . إن ما أُراهن عليه عند معالجة هذه الإشكاليّات هو توجيه الحرب والسلم التي يؤدّي إلى استسلام العدو ، والتشريع لحقّ الدفاع عن النفس ، وشن الإعتداء مع الجنوح إلى المصالحة والصفح .

التبرير الفلسفيّ لدفة الحرب :

يقول هراقليطس : " الحرب أب كلّ شيء ومُلِكه" ، ينبغي ألاّ ينظر إلى دفة الحرب على أنّها سياسة مطلقة ، أو على أنّها مجرّد أزمة عارضة بنفسها ، أو أنها سبب عارض لأزمة .

إنّ كلّ الحروب التي عرفها التاريخ هي أشكالٌ من النزاع المسلّح والاقتتال بين مجموعات منقسمة إلى معسكرين : الحلفاء والأعداء . ودفة الحرب نوع من العلاقة السياسية بين الدول ، تتميّز بالإختلاف والصراع الدبلوماسي أثناء المعركة .

إن دفة الحرب ترغب في ظهور الدولة إلى الوجود ، وتسعى إلى السّؤدد وتأكيد فرديّتها وروحها الخافقة على مسرح التاريخ من خلال خوضها لعدّة حروب وإرادتها التوسّع والزيادة في مجال نفوذها ودائرة سيطرتها

عبر قتالها للأمم الأخرى وبسط سيادتها . من هذا المنظور ترتبط دفة الحرب بقوة السياسة وتظهر قوّة السياسة في الاعتناء بالجيوش وشنّ الحروب . " إنّ الأمير الذي يفكر بالترف أو الرخاء أكثر من تفكيره بالسلاح كثيراً ما يفقد إمارته . ولا ريب في أن ازدراء فن الحرب هو السبب الرئيسي في ضياع الدول وفقدها وإن التمرس فيه واتقانه هو السبيل إلى الحصول على الدول والامارات ."[65] تَبيّن، إذن، أنّ الحرب فضيلة وأنّ السلم رذيلة ينبغي على السياسيّ ألاّ يغترّ بها لأنّها تجلب الفساد والهلاك . لذلك ينبغي "على الأمير ألاّ يستهدف شيئا غير الحرب وتنظيمها وطرقها وألاّ يفكّر أو يدرس شيئا سواها إذ أنّ الحرب هي الفنّ الوحيد الذي يحتاج إليه كلّ من يتولّى القيادة [66]".

إنّ الفئات العريضة للنظرية العسكرية هي : الكلاسيكية والمعاصرة . ويشير الأول بالتقاليد إلى كتابات المفكرين السابقين الذين تعاملوا مع الحرب من وجهة نظر واقعية . فقد درسوا عدداً من النقاط التي استمرت في ممارسة الفلاسفة العسكرية حتى الوقت الحاضر مثل : ما هي طبيعة الحرب أو الحرب التي يجب على الأمة أن تخوضها ؟ كيف يمكن لنا أن نضع الخطط لها ، ثم نخوضها ؟ ولكنهم لمْ يُجِبُوا على ثلاثة أسئلة مهمة : " بما أننا نعرف الحرب فما هو النظام السياسي الذي يجسدها ؟ " ، وما هي العلاقات الصحيحة بين العسكر والسلطة ؟ وأخيراً ، لماذا يجب أن تطيع السلطة العسكر ؟ من وجهة نظري أنه يجب علينا أن نتعامل مع هذه الأسئلة من خلال الشكل العسكري للحوار ، ونعالجها بطريقة أكثر رسمية ومنهجية . محافظين على نمط أخلاقنا وشخصيتنا العسكري ونفوذنا . إن " دفة الحرب " هي تاريخ إجابات هذه الأسئلة من قبل المفكرين العسكريين اللاحقين .

في حين يجب علينا أن لا نستآء من النظرية الكلاسيكية لأنها حسب الباحث مرجعية مهمة ، ويقصد بذلك أنه يجب أن لا نتحدى شرعيتها أو ندعوا لزوالها . إن مصطلح " دفة الحرب " سيستخدم بالمعنى المعاصر فهو يعني " النظرية السلوكية " للسلطة والعسكر في توجيه الحرب وإدارة النزاع المسلح ، بمعنى أننا نبحث عن الواقعية والدقة والشمول والتجرد من أجل الحصول على نتائج "مرتبة " تشرح الظواهر السياسية ، سيؤدي هذا البحث عن الواقع إلى إعادة توجيه هذه الظواهر السياسية إلى البحث التجريبي . وبالتالي يسعى القادة العسكريون إلى التشديد على الملاحظة المباشرة والقياس الموضوعي وجمع البيانات المنهجية والقياس الكمي والبحث المتعمد عن الانتظام والتنوع والمقارنة المنهجية عبر المجموعات والثقافات في محاولة للتأكد من حدود التعميمات .

ليست "فلسفة الحرب" و "دفة الحرب" مترادفتين، على الرغم من أن الأولى هي جزء مكون من الأخيرة. فعندما يتم التمييز بين "دفة الحرب" و "السياسة التطبيقية"، سنعتبر " الفكر العسكري في مجمله بـ " فلسفة الحرب ". وعلى رأي بعض المفكرين السياسيين البريطانيين أن دراسة الدولة شكلتْ جزءً من دراسة الكون . وبما أن الفلسفة تشمل دراسة الكون أيضاً وموحدة للمعرفة ، لذلك يجب أن تكون دراسة الفكر العسكري واحدة من أقسامها الفرعية . فيما يتعلق بالسياسة وإقامة علاقات بين السلطة والمجتمع العسكري

[65] –مكيافيلي: الأمير، ترجمة فاروق سعد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1985، ط 12، ص131.

[66] – نفس المصدر السابق

كجزء من مكونات الأمة ، فإن الدولة وهيكلها وأغراضها تتوقف على مفهومنا للصح والخطأ . لذلك، يجب تسمية الموضوع المتعلق بمبادئ المؤسسات العسكرية بشكل مناسب باسم "فلسفة الحرب".

إن "فلسفة الحرب" ، التي تختلف عن "دفة الحرب" و"الفكر العسكري" لها هدف أوسع وقلق أعمق حول الحياة العسكرية للأفراد . تسعى فلسفة الحرب إلى شرح جانب حياة الأفراد وتتعامل مع طبيعة المجتمع العسكري والغرض منها بما في ذلك حقوق وواجبات العسكريين من خلال العقيدة الحربية ، ومكان الفرد فيما يتعلق بالمجتمع العسكري والمثل الأعلى الذي يجب أن يحققه . والفيلسوف العسكري مثل المنظر العسكري يسعى لتفسير ظاهرة لمجتمع العسكري المعقدة ولكن تركيزه هو عناصر الحياة العسكرية . فيسعى لاقتراح أفضل السبل التي يمكن أن تحقق الغرض من الحياة العسكرية . يطلب الحقيقة والمعرفة القائمة على الحقيقة . إنه غير معني بقضية معينة تواجه المجتمع العسكري وتتطلب حلاً فورياً . بل يكون سعيه من أجل إيجاد حل دائم لتعقيدات الحياة العسكرية ويسافر خارج حدود جيش معين وقد يشمل كل الجيوش . وتكون توصياته هي لجميع العسكريين ولكل الأوقات ، وبالتالي قد تحظى بأهمية عالمية .

إن فلسفة أي قائد عظيم هي رؤيته الشخصية لتعقيدات الحياة العسكرية ، وبحثه عن مجتمع عسكري مثالي . إن هؤلاء القادة يتعمقون في عالم الخيال ويخلقون شبكة من نموذج مثالي ، غافلين تماماً عن حقائق الحياة خارج الأسوار . يجب على المفكرين العسكريين المعاصرين البحث المكثف لمعرفة الحقيقة بنصب تركيزهم على دراسة ظواهر الحياة العسكرية وصقل الفرضيات ، باستخدام طرق صارمة للمراقبة والقياس والعد واستخدام الأدوات الرياضية حيثما أمكن ذلك لاستنتاجات متواضعة . يجب أن لا نشجب النظريات العسكرية الكلاسيكية لأنها محملة بالقيمة لأننا لا نستطيع أن نطور أي نظرية في غياب القيم والأسباب الأساسية فلا يمكن لدفة الحرب أن تتقدم دون النظر إلى ما هو أفضل من الحاضر . لذا فإن العلوم العسكرية هي دراسة تجريبية للطبيعة الديناميكية للعسكر . لا تتغير بالظروف وكذلك البيئة العسكرية والعادات العسكرية ، وبالتالي طريقة الحياة العسكرية ، بعض النظريات العسكرية تم رفضها أو قبولها بالتناوب على مدى فترة من الزمن وربما تستمر هذه العملية . إن المثالية حركة التضامن العسكرية لأنها جزء كبير من حياة الأفراد ، والواقعية يتم مزجها بحيث يؤدي تفاعلها إلى نتائج تتفق مع واقع الحياة العسكرية نفسها لأن المجتمع العسكري والجيش بعمومه ما هو إلاّ زمالة بين الأفراد تهدف إلى تحسين الحياة المشتركة بينهم وبالتالي لا يمكن لأي نظرية عسكرية أن تخدم غرضها دون النظر في " نهايات الواجب أو المهمة " و " مناقشة القيم الأساسية العسكرية " حيث المثالية والواقعية ستتحول إلى فلسفات حربية .

تطبيقات فلسفات دفة الحرب

إن أي نشاط عسكري ينطوي على الوسائل وأهداف، بغض النظر عن كيفية نظرنا إلى الموضوع ، تصبح الاعتبارات العسكرية حتمية لوصف سياسي مناسب . إذن يجب أن تتدخل الفلسفة العسكرية في اعتبارات أخلاقية في دراسة العلوم السياسي . ومع ذلك، يلزم توخي الحذر في تطبيق فلسفات دفة الحرب كجزء من الفلسفة العسكرية لتجنب النهج غير العقلاني أثناء الدفاع عن آراء الإستراتيجية العسكرية للأمة . لذلك تتطلب الطريقة الفلسفية تحليلاً وموضوعية غير متحيزين .

ويجب ألا يكون الهدف المراد تحقيقه طوباوياً . إن القادة العسكريون مدفوعون بالمثالية وفلسفة دفة الحرب سيخلقون ظروفاً من خيالهم مليئة بالحقائق . إن فلسفة دفة الحرب ليست طوباوية فهي حالة مثالية لا تتعارض مع حقائق التاريخ والطبيعة البشرية . تتحول هذه الفلسفة إلى أيديولوجية عسكرية ذات نتائج خطيرة لا يصعب تطبيقها. أعتقد أن الطوباوية تسعى لأن تكون الحالة المثالية للمجتمع العسكري كهدف ينتج عنفاً ، لأن الحياة العسكرية مبنية أساساً على العنف ولا تحقق أهدافها إلا باستخدام العنف المسلح؛ وهكذا يجب أن لا نضع دفة الحرب بين قوسي الطوباوية لأنه يوجد أمامنا عدو يسعى لتحقيق أهداف حقيقية وليست خيالية . وأن مهندسي المجتمع العسكري الذين يصممون وينفذون مخططات بناء الجيش يجب أن يكونوا كلي العلم وكلي القدرة طوباويون يسعون " لتحويل حلم الأمة ببناء جيش إلى أسلوب حياة عسكرية إجبارية ". يجب أن تتوافق الفلسفة العسكرية مع الأيديولوجية العسكرية قدر الإمكان وتتوافق مع ما يمكن تطبيقه فعلياً في توجيه دفة الحرب نحو الهدف الحقيقي للنزاع المسلح .

الطريقة الحقيقية للعلوم العسكرية هي التحليل التقييمي ، وتوحيد الوصف مع النظريات العسكرية . بينما يحلل الناس أيضاً الحكم على الأعمال القتالية من حيث التجريد والمثل ، والعديد منها لا محتوى أخلاقي له ، على سبيل المثال ، إذا درس سياسي ميدان النزاع المسلح ، فسيقوم بالطبع بجمع جميع البيانات ذات الصلة حول نموها التاريخي بين أطرافها وأهدافها ولن يتطرق إلى الأرض والوقت، وسيقدم معلوماته في شكل منهجي. ولكن هذا لا ينتهي هنا ، قد يضطر إلى تقديم إجابات على عشرات الأسئلة الإضافية المرتبطة بتحقيقه. فهل وظائف السياسة واضحة ومناسبة ؟ هل سيجد هذا السياسي الوقت الكافي للقيام بعمله بكفاءة وفعالية؟ هل كل السياسيون مختصون كما تتطلب مسؤولياتهم ؟ هم أعضاء أيضا في تشكيلات وأنها لا تؤدي على نحو كاف واجباتهم؟ لا يمكن تجنب مثل هذه الأسئلة في التحليل العملي لأي سياسي ولا يمكن الإجابة عليها بشكل كافٍ دون الرجوع إلى أهداف عسكرية ومعايير مثالية معينة . إن محاولة الإجابة على هذه الأسئلة هي تقييم عسكري وهنا تجمع الطريقة التحليلية مع الطريقة الفلسفية العسكرية .

وبالمثل ، لا تستبعد فلسفات دفة الحرب ولا يمكن أن تستبعد اهتمام السلطة ومؤسساتها . بما أن النصر العسكري هو للجيش ومن خلال القادة ، فإن الإنجاز العسكري يتم من خلال العسكر أنفسهم ، الذين هم ليسوا سوى رجال يتصرفون بشكل أو بآخر عمداً لتنفيذ مجموعة معقدة من الأهداف والمهام . تبدأ الحكمة بالمؤسسة العسكرية ، ثم تجد الطرق والوسائل التي هي تشكيلاتها القتالية وهيئاتها وإداراتها .

وحتى نخرج من هذا الجدل يمكن أن ننظر إلى مجموعة القيم التي يقدمها هذا المفهوم كغيره من المفاهيم العسكرية من رقابة وسرية وصرامة ، هل هذه القيم تنطبق على كل السلطات أم أنها قاصرة على سلطات بعينها ؟ وهل هذه القيم قابلة للتحقيق أو محققة بالفعل في بعض الحكومات حالياً ؟ وذلك فصلاً بين مضمونه وصياغته . ولكن في الحقيقة المشكلة ليست القيم العسكرية في حد ذاتها ، ولكن المشكلة تكمن في آليات تطبيقها بين أفرد المجتمع وخارج أسوار المعسكرات ، وهنا يمكن المزج بين جعل القيم العسكرية عمومية وخصوصية آليات تطبيقها لتتلاءم مع ظروف وطبيعة كل دولة ، أو ربما العكس : خصوصية " تأويل " القيم العسكرية وعمومية الآليات في رأي المدنيين

الباب الثالث

السياسة الخارجية والدبلوماسية وارتباطهما بدفة الحرب

الفصل الأول : السياسة الخارجية

حسب الدارسين[67] أن وضع تعريف محدد للسياسة الخارجية تعتليه بعض الصعوبات نظراً لطبيعة الظاهرة المعقدة كونها تنتمي إلى بيئات مختلفة ، منها ما هو نفسي ، ومنها ما هو وطني ومنها ما هو دولي ، بالإضافة إلى اعتبارات معرفية وأخرى منهجية ، وبالتالي تواجهنا إشكالية في تعريف السياسة الخارجية ، كما يذهب الدارسون إلى تحديد مشكلتين تحول دون التمكن من تعريف دقيق وشامل في نفس الوقت للسياسة الخارجية ، الأول: السياسة الخارجية لا تعرف كموضوع مجرد ، بل تعرّف من خلال مجموعة مكونات وعناصر تدخل كل في تركيبها ، وتؤثر بشكل مباشر وغير مباشر، لذا يميل البعض إلى المرادفة بين السياسة الخارجية وبعض أجزاء تلك السياسة كالأهداف والسلوكات ، بحيث نجد في هذا السياق تعريف بول سبيريت "polsipirit"الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدول بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستورياً أن تتعامل مع الدول الأجنبية . ولكن بالرغم من تلك العقبات نجد أن هناك محاولات جادة من طرف الباحثين لوضع حدود مفاهمية للسياسة الخارجية من بينها : لمحاولة الخروج من هذه الإشكالية حاول" charles hermen" تعريف السياسة الخارجية بأنها : تلك السلوكات الرسمية التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونها ويهدفون من خلالها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى ، كما قدم "james rozenau" تعريف يعد أكثر شمولية بقوله : إنها تعبر عن مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية أو لتغير الجوانب الغير مرغوب فيها أو بأنها منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق مع الأهداف المحددة سلفا . ومن جهته يقدم "مُحَمَّد السيد سليم" تعريفاً يأخذ في اعتباره الخصائص الأساسية لعملية السياسة الخارجية والأبعاد المحتملة لتلك السياسة وبالتالي يقصد بالسياسة الخارجية برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط ، إذ من خلال هذه التعاريف يتضح أن السياسة الخارجية هي : مجموع سلوكات صانعي القرار في البيئة الدولية ، وبصفة عامة فان السياسة الخارجية وبعيداً عن الإشكالات ووضع مفهوم مستقر وموحد تعبر عن مجموع الأهداف المراد الوصول إليها من خلال وسائل متاحة وقنوات معينة يمكن لها التأثير من أجل تحقيق تلك الأهداف لتكون السياسة الخارجية عبارة عن مجموعة التوجهات والأهداف والمخططات والالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها وتحويلها إلى سلوك أو فعل خارجي ، كما حدد مفهوم السياسة الخارجية بعيد عن

67-الفضاء السياسي الأكاديمي، موقع الكتروني
https://www.facebook.com/politicaluniv/posts/972906492901591/

كل قيد ويمكن الإشارة بهذا الصدد إلى مفهوم " Evense "ونيوفوهمان إلى أن السياسة الخارجية هي : ذالك النشاط المتمثل في الأفعال وردود الأفعال وتفاعل الدول والفواعل ، أما ماك غوان mak Gown فيرى أنها تلك المواقف والنشاطات التي من خلالها تحاول المجتمعات المنظمة التعامل مع البيئة الخارجية والاستفادة منها ، فهذين التعريفين يشيران إلى مجال أوسع للتحليل، لذا يصعب بذلك إخضاعها إلى مقاربة علمية دقيقة وفي هذا الشأن يرى الدكتور حسين بوقارة: أن السياسة الخارجية تتمثل أساساً في تلك الأفعال والمواقف العلنية والضمنية التي تصف وتصيغ مجموعة من الأهداف والأولويات التي توجه سلوك الدول لعلاقاتها ببعضها البعض أو في علاقاتها بالفواعل الدولية الأخرى انطلاقاً من النسق الفكري والعقائدي الذي تؤمن به، هذا النسق الفكري هو الذي يساعد في طبيعة ومحتوى وتوجه السياسات الخارجية للدول وهو الذي يرسم بدقة أدوارها في البيئة الخارجية للدول وهو الذي يرسم بدقة أدوارها في البيئة الخارجية. وإختلاف المدارس والمفكرين وهذا بحسب رؤية كل اتجاه لموضوع السياسة الخارجية ، كما أن مكانة الدولة على المستوى الدولي وقوة تأثيرها يعكسان بصفة مباشرة على أجندة مصالحها وبالتالي على تعريفها سلوكها الخارجي .

علاقة السياسة الخارجية ببعض المفاهيم الاخرى[68]

1. السياسة الخارجية والسيادة : من الناحية القانونية والتنظيمية لا تمتلك الدولة سياسة خارجية لها دون سيادة ، رغم ذلك يدخل هنا عامل القوة الاقتصادية والعسكرية من منطلق الواقعيون الجدد حيث يقرون بأن القوة المادية ترسم حدود السياسة الخارجية للدول ، فالقوي يفعل ما يريد أما الضعيف فيستعمل ما يلزمه من معاملات وبالرغم من هذا الطرح المهيمن على الواقع الدولي لكن لا يمكن إدراجه في جميع التفاعلات الحاصلة . وهنا بدأ طرح فكرة الاعتماد المتبادل وقضية ارتباط المصالح مع بعضها البعض أين تم نفي انعدام فكرة السيادة على أساس معيار القوة حسب الطرح والمسلمة القانونية .

2. علاقة السياسة الخارجية بالعلاقات الدولية : تعرف العلاقات الدولية في إطار عام بأنها ذلك الفرع من العلوم السياسية الذي يهتم بالتفاعلات الدولية الخارجية والعلاقات بين الدول، وقد ساد منذ معاهدة وستفاليا عام 1648م إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية ، ثم إنشاء هيئة الأمم المتحدة سنة 1945 على أن العلاقات الدولية هي مجمل السياسات الخارجية للدول وذلك تحت إطار المسلّمة القائلة بأن الكل هو مجموع أجزائه ، إذن لم يكن بالإمكان الفصل بينهما من الناحية النظرية فقد تميزاً بنوع من التوحيد والشمولية، في البداية أخذت السياسة الجانب الأكثر من التنظير كون الدولة تمثل تقريباً وحدة التحليل المركزية في العلاقات الدولية ولهذا تجد هيمنة المنهج القانوني في فترة مابين الحربين ، غير أن التفاعلات الحاصلة على مصرع العلاقات الدولية بعدها شهدت وجود وحدات أخرى دون مستوى الدولة كالحركات التحريرية والجماعات العرقية ، كما وجدت وحدات فوق مستوى الدولة مثل المنظمات الدولية فوق القومية ، الشركات متعددة الجنسيات الخ.. ، الذي أدى إلى بروز تفاعلات أخرى غير السياسة الخارجية للدول وهذا ما يؤكد تراجع صحة المسلمة التي تم ذكرها مما كان له الأثر الكبير في الحقول المعرفية أين شهد تطور هائل خاصة في ميدان العلاقات الدولية، وبدا التوجه نحو التخصص في دراسة الظواهر في هذا الحقل المعرفي فظهرت في البداية نظريات ونماذج خاصة كالسياسة الخارجية، الصراع الدولي، التكامل ، الاندماج الخ..،

[68] – المصدر السابق

وهذا ما أدى إلى محاولات بروز نظرية متخصصة ومن بين من آخذو على عاتقهم هذا نذكر سنايدر ، هيرمان ، روزنو ، اليسون ، وغيرهم .

3. علاقة السياسة الخارجية بالدبلوماسية والإستراتيجية : ترتبط كل من الدبلوماسية والإستراتيجية بالسيادة الخارجية من حيث كونهما وسيلتان لتحقيق أهداف السياسة الخارجية ، وتختلف الدبلوماسية عن السياسة الخارجية من حيث أنها أداة لتنفيذها كما يعبر عن ذلك كينيت بأن السياسة الخارجية : هي الوجه التشريعي لإدارة العلاقات الدولية ، أما الدبلوماسية فهي الوجه التنفيذي لها ، كما وأنه ومن المتفق عليه أنها وسيلة لإدارة العلاقات الدولية ذات طابع رسمي بين حكومات الدول المستقلة بالطرق السلمية . أما الإستراتيجية كما عرفها الجنرالAndré "beufane " فتعني : استخدام القوة للوصول إلى أهداف سياسية مع استخدام الوسائل التي لدينا أفضل استخدام ، إذن للسياسة الخارجية وجهان سلمي يقوم على الإقناع والتفاوض وتختص به الدوائر الدبلوماسية في المقام الأول في حسابات القائمين على السياسة الخارجية ، أما الوجه الثاني فهو الجانب العسكري الذي يقوم على فن الإكراه والقوة تختص به الدوائر الإستراتيجية للدول ، فهو يأتي في المرتبة الثانية ، وعادة ما يلجا إليه لحسم قضية معينة بعد فشل المساعي الدبلوماسية والحلول السلمية في تحقيق الأهداف المرجوة لقضية من قضايا السياسة الخارجية ، وعليه فإن فعالية السياسة الخارجية لدولة ما مرتبطة بمدى فعالية البعد الدبلوماسي والاستراتيجي لها .

4. تصنيف السياسة الخارجية : هناك عدة تصنيفات للسياسة الخارجية واختلفت حسب المعايير التي أستند عليها أثناء دراسة هذه التصنيفات ، ونحاول في هذا الكتاب أن نميز بين تلك التصنيفات حسب النظام القائم من حيث أهداف السياسة الخارجية وكذالك من حيث المبادئ . ولابد أن نشير أنه لا إتفاق لهذا التصنيف لاعتبارات منهجية كثيرة ، وعليه فهذه النظرة المطروحة تفيد فقط في فهم طبيعة ومحتوى القرارات السياسية ذات الشكل الخارجي اتجاه حالة أو موقف معين دون أن يشكل معياراً عاماً ودائماً يمكن إسقاطه على السياسة الخارجية فيؤثر تأثيراً سلبياً على تعقيدات العملية بحد ذاتها وغموضها ، وعلى هذا الأساس فقد اختلفت تصنيفات السياسة الخارجية تبعاً لاختلاف الزوايا أو المنطلق أو الرؤى الذي ينظر منه كل دارس لهذا الموضوع ، فإذا أخذنا بعين الاعتبار الكيفية والإجراءات والمبادئ التي تعتمد عليها عملية صنع القرار في السياسة الخارجية يمكن القول إن هناك من الناحية الشكلية المظهرية سياسة خارجية ديمقراطية وأخرى ذات طابع تسلطي ، الأولى تكون عملية صنع القرار قابلة ومعرضة للنقاش والتقييم والانتقاد والمشاركة والمتابعة من طرف مؤسسات منتخبة مما يؤدي إلى توزيع مسؤولية تحديد أهدافها ، وصنع قراراتها بين أطراف عدة وحسب نظرية الفاعل العقلاني لا يسمح بمرور الاختيارات الغير عقلانية أما الثانية فرغم احتوائها على مؤسسات دستورية إلا أنها تتميز بمركزية شديدة عند تحديد الأهداف ووضع وتنفيذ القرارات بحيث تخضع في غالب الأحيان إلى الاعتبارات الشخصية الأمر الذي يجعلها عرضة للأخطاء والمخاطر والتناقض فنحن أمام سياسة خارجية غير عقلانية ، أما بالنظر إلى طبيعة الأهداف التي تركز عليها السياسة الخارجية فهناك سياسة خارجية تسعى لتحقيق أهداف التوسع والهيمنة إما عن طريق تغير أوضاع معينة ، أو في إطار المحافظة على الوضع القائم ، مما قد يؤدي إلى نزاعات وحروب مع بقية وحدات النظام الدولي . في المقابل هناك سياسات خارجية تسعى إلى تحقيق أهداف سلمية وتعاونية دون أن تكون لها رغبة في توجيه الآخر والتأثير عليه ، وهي سياسات تدعم العوامل وعناصر الاعتماد المتبادل واختيرات من زاوية العلاقات بين القيم والمبادئ والسياسة

الخارجية ، تذهب الكثير من الدراسات إلى الاعتقاد بأن هناك سياسات إيديولوجية براغماتية ، فالأولى تتأثر بالمبادئ الإيديولوجية التي يؤمن بها النظام السياسي وتسعى إلى صياغة قراراتها وبلورتها في الواقع العملي على ضوء ما ترسمه هذه المبادئ والدول التي تمتلك مثل هذا الصنف من السياسة الخارجية نجدها غالباً تسعى إلى تصديرها أما الثانية فلا تتأثر بالمبادئ الإيديولوجية ، وتسعى إلى التعامل مع حالات السياسة الخارجية وفقاً لما تمليه عليها مصالحها المادية والنفعية ، غير أن العلاقات بين المبادئ والسلوك الواقعي تتخذ مسارات جد معقدة .[69]

5. السياسة الخارجية والتقاليد التي ينبغي الدفاع عنها واستعادتها إلى موقع مركزي في المفهوم الأوسع لدفة الحرب . يجب أن نميز بين السياسة الخارجية والاستراتيجية ، وأننا بحاجة إلى التفكير في السياسة الخارجية بشكل منفصل عن تراكمية الأمن القومي التي هي غطأوه في كثير الأحيان . نلاحظ العديد من تنوع وجهات النظر عندما نبحث في مفهوم السياسة الخارجية ، إذاً يمكننا أن نقول أن مفهوم السياسة الخارجية هو خطة أو استراتيجية علنية تحكم عمل الدولة مع العالم الخارجي بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانيات المادية والعسكرية . وهي ليست مقتصرة على الدول بل أن الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية بما تملكه من شخصية اعتبارية لها سياستها الخارجية الخاصة التي قد تتفق أو تختلف مع الدول التابعة لها .

صنع السياسة الخارجية :

تتنوع خيارات السياسة الخارجية من الجذرية (الدراماتيكية) إلى العادية المملّة ويتخذ القادة قرارات لخوض الحرب ، أو صنع السلام ، أو تشكيل أحلاف ، أو إقامة علاقات دبلوماسية ، أو تطبيق موقف معين بشأن حظر الإنتشار النووي ، أو فرض عقوبات اقتصادية ، أو تصديق على الإتفاقيات البيئية العالمية .[70]

أين تتجسد السياسة الخارجية ؟[71]

1. قيام الدولة بترجمة مصالحها القومية الى مباديء وأهداف
2. صانع القرار يأخذ باالعتبار الظروف البيئية الداخلية والخارجية عند ترجمة المصالح القومية
3. الأهداف التي يتطلب رفدها بالموارد المادية والبشرية ...الخ
4. يتخذ صانع القرار قراراته ويطور خططه تبعا إلمكانيات الدولة.

مما سبق نجد أن صنع السياسة الخارجية ينطوي على جملة معانٍ منها :

1. صنع السياسة الخارجية هو نظام يشتمل على مجموعة من الأنشطة التي تطوره الدول لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبقاً لمتغيرات البيئة الخارجية .
2. صنع السياسة الخارجية هو مجموعة القواعد الدستورية والقانونية التي تحدد أسلوب تعامل الدولة مع الأطراف الخارجية الأخرى .

---

[69] – الفضاء الأكديمي السياسي
/https://www.facebook.com/politicaluniv/posts/972906492901591

[70] – أليكس منتس و كارل دي ريون الأبن، فهم صنع القرار في السياسة الخارجية أبو ظبي 2016، ص9

[71] – منشورات جامعة تكريت، كلية العوم السياسية،https://cpos.tu.edu.iq/psd/images/2017/polout

3. أنها مجموعة القواعد المختارة للتعامل مع مشكلة أو حدث معين ، حدث فعلاً ، أو يحدث في الحاضر ، أو يتوقع حدوثه في المستقبل ، وهذا التعريف الأخير يمكن أن نشير بشأنه إلى ما يلي :

أ. أن يجعل عملية صنع السياسة الخارجية تتم في سياق زمني ممتد يشمل ما حدث وما يحدث وما سيحدث .

ب. أنه يشتمل على بعض مكونات التعريفات الأخرى خاصة فيما يتعلق بالقواعد التي تنظم العمل في نطاق السياسة الخارجية .

ج. أنه يفتح مجالاً واسعاً أمام الابتكار والمبادرة في مجال صنع السياسة الخارجية حيث أنه يتيح الفرصة لوضع الخطط والتفضيلات مقدماً بحيث تشكل مجموعة من القواعد المرشدة عند اتخاذ القرارات .

ثالثاً: أهداف السياسة الخارجية:

1. حماية الأمن القومي.
2. الحفاظ على بقاء الدولة واستمرارها.
3. التنمية الاقتصادية .
4. التسويق لسياسة الدفاع .
5. طلب القوة: تدعيم هيبة ومكانة الدولة في المجتمع الدولي وبناء صورة إيجابية عنها لدة الدول والأشخاص الآخرين من غير الدول.
6. نشر الثقافة القومية: وهذا هدف تسعى إليه الدول الكبرى والنظم السياسية الثورية " لغرض تصدير الثورة ". والثقافة القومية من وجهة نظري هي : مجموع تلك القيم والمباديء والأفكار السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تُميز وتعزز مصالح أمة معينة ، بهدف الحفاظ على حكم نفسها بنفسها في نظام حكم يرتضيه الشعب تفرض به السيادة الكاملة على الأرض والشعب. ولذلك تسعى القومية إلى الحفاظ على ثقافة الأمة التي تعطي شعوراً بالفخر بإنجازات الأمة ، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الوطنية .

يقول جاد الكريم الجباعي : ولما كانت فكرة " الأمة " أساساً سوسيولوجياً وأيديولوجياً وأخلاقياً لفكرة " الدولة القومية " فمن البديهي أن تولّد فكرة الأمة الإسلامية المتجانسة مذهبياً فكرة " الدولة الإسلامية " المتجانسة مذهبياً ، وتنبذ من ثم ، غير المسلمين وغير السنة أو الشيعة (حسب المتكلم/ة) من دائرة الأمة ودائرة الدولة ، وتعتبرهم إما من أهل الذمة ، وإما مشركين وكفاراً وزنادقة . ومن البديهي أيضاً أن تولد فكرة الأمة العربية النقية عرقياً فكرة الدولة القومية العربية النقية عرقياً ، وتنبذ من ثم غير العرب من دائرة الأمة ودائرة الدولة وتعتبرهم إما من الموالي وإما أعشاباً ضارة يجب اسئصالها . والأمة العربية عند زكي الأرسوزي (1900 – 1968) ، مشتقة من الأم ، ما يحيل على فكرة الأصل ، التي تنكشف لأفراد الأمة بالحدس ، فإن " الاختلاف بين فرد وفرد من أبناء الأمة إنما هو اختلاف في درجة الوضوح في الأمور المتعلقة بالأصول ؛ فما هو حدس مبهم عند الجمهور يتحول إلى بصيرة نيرة عند القادة . وذلك ما يحمل على الاعتقاد أيضاً بأن ما يتجسد من شبه بين الأفراد المنحدرين من ذات الأصول وبين ما يظهر من انسجام في المؤسسات العامة يرجع إلى آية الأمة المتحققة عبقريةً في الطبيعة ، يرجع إلى تجربة الأجداد المثلى في أصول الحياة ، وليس التاريخ إلا

سجل هذا التحقيق كمصير حصل من انتصارات الحياة على القدر"... " تلك هي الأمة العربية عبقرية أبدعت أداة بيانها فأفصحت بهذا الإبداع عن حقيقتها . إن الحدس في الكلمة العربية من صرح الثقافة بمثابة البذرة من الشجرة . ذلك ما دعانا إلى القول : بأن أمتنا ليست محصلة ظروف تاريخية بل إنها معنى يبدع تجلياته ويوجهها نحو المزيد من الحرية . وذلك ما دعانا إلى الاعتقاد بأن مثل ظهور الأمم البديء على مسرح التاريخ كمثل ظهور الأنواع الحياتية على مسرح الطبيعة . "

والأمة العربية والقومية العربية عند ميشيل عفلق في كتابه معالم القومية التقدمية أنهما تنبثقان من اللغة والتاريخ بحدس العبقرية الكامنة فيهما . فـ " الفكر في حد ذاته قوة تاريخية ، قوة تاريخية لا تقدر. فمجرد وضع القضية العربية القومية في صيغة فكرة شاملة كان أول مساهمة في تركيز الحركة الثورية العربية على أسس صلبة . وحسب عبد الله عبد الدايم في كتابه فكرتنا حية ، إن الفكرة القومية فكرة مطلقة وحية ، والإطلاق والحياة فيها هما طابعها الجوهري لا مجرد نعتين من جملة نعوت يمكن أن تطلق على القومية العربية . " إنها فكرة حية لأنها فكرة قومية قبل كل شيء تريد أن تبعث أمة فلا تنسى الروابط التاريخية الحية التي تربط بين أفرادها ، وفكرة مطلقة لأنها تريد أن تجعل من الحياة القومية حياة حية لا ضيق فيها ولا فقر تستمد قوتها من قوة العقل وحقائقه " . يبدو هذا كله مفهوماً إذا عرفنا أن القومية عند ميشيل عفلق " ليست نظرية ولكنها مبعث النظريات ، ولا هي وليدة الفكر بل مرضعته ، وليست مستعبدة للفن بل نبعه وروحه . كل تفسير للقومية العربية لا ينبعث من صميمها انبعاث الغرسة من الأرض والسنبلة من القمحة يكون تفسيراً ضالاً جامداً ميتاً . لا يحتاج العرب إلى تعلم شيء جديد ليصبحوا قوميين ، بل إلى إهمال كثير مما تعلموه حتى تعود إليهم صلتهم المباشرة بطبعهم الصافي الأصيل ، القومية ليست علماً بل هي تذكر، تذكر حي ، ما عسى أن تكون دهشتهم عندما تظهر فيهم نقية كاملة بسيطة بساطة المعجزات . إن القومية عند ميشيل عفلق حب قبل كل شيء . وكان يخشى أن تسف إلى المعرفة الذهنية والبحث الكلامي ، فتفقد بذلك قوة العصب وحرارة العاطفة (فإن) الإيمان يجب أن يسبق كل معرفة ويهزأ بأي تعريف ، بل إنه هو الذي يبعث على المعرفة ويضيء طريقها " . بينما يختلف ساطع الحصري (1880 – 1968) الذي فند " وحدة الأصل " أو العرق مؤكداً أن "جميع الأبحاث العلمية المستمدة من حقائق التاريخ ومن مكتشفات علم الإنسان ومكتسبات علم الأقوام لا تترك مجالاً للشك في أنه لا يوجد على وجه البسيطة أمة تنحدر من أصل واحد فعلاً ، ولا توجد على الأرض أمة خالصة الدم تماماً " وانتهى إلى القول : " إن المهم في القرابة والنسب ليس رابطة الدم في حد ذاتها ، بل هو الاعتقاد بها والنشوء عليها ، وهذا هو الواقع بالنسبة إلى الأفراد والجماعات على حد سواء : إن الاعتقاد بوحدة الأصل والشعور بالقرابة يعمل عملاً مهماً في تكوين الأمم ، سواء كان ذلك موافقاً للحقيقة أم مخالفاً لها ، لأن القرابة بين أفراد الأمم تكون قرابة نفسانية معنوية أكثر مما تكون جسمانية ومادية" ، وإن العوامل التي تؤدي إلى تكوين هذه القرابة المعنوية هي اللغة والتاريخ . " اللغة هي روح الأمة وحياتها والتاريخ هو شعور الأمة وذاكرتها. "

يتبين مما سبق أن وحدة الأصل ورابطة الدم وهم من الأوهام ، ولكن لا بأس أن تقوم الأمة على الاعتقاد بهذا الوهم والإيمان به . وقد فات الحصري أن تفنيد رابطة الدم يؤدي إلى تفنيد رابطة اللغة والتاريخ ، إذ تتماهى اللغة والثقافة والتاريخ ؛ فإن اللغة قد تكون لغة جماعة عرقية بعينها ، (لغة قريش مثلاً) أما الثقافة فلا يمكن أن تكون كذلك ، ففي ثقافة العرب من العناصر الفارسية واليونانية ، على سبيل المثال ، أكثر

مما في لغتهم من كلمات فارسية ويونانية ، وليس في فقه لغتهم ونحوها وصرفها أي أثر للغة الفارسية أو اليونانية ، في حين يتجلى أثر الثقافة اليونانية ، ولا سيما منطق أرسطو، واضحاً فيها. هذا الهذر القومي هو ما أسس الاستبداد الثقافي . والاستبداد الثقافي هو الذي يتيح الاستبداد السياسي والسلوكي ، حسب علي حرب . فالاستبداد الفكري هو أن يقع المرء أسير أفكاره ، أو حبيس أصوله وثوابته ، وأن يتعامل مع المرجعية الفكرية كسلطة مطلقة لا تخضع للجدل والمساءلة ، أو يتصرف إزاءها بمنطق التسليم والطاعة . يكمن أساس الاستبداد في فقدان المرء حريته الفكرية إزاء شخص أو نص أو حدث يجري التعامل معه كأصل ثابت أو مرجع مطلق أو رمز مقدس.

يقول جورج طرابيشي في كتابه هرطقات عن العلمانية كإشكالية إسلامية إسلامية : كانت ثورة الحداثة قد ابتكرت مبدأ العلمانية وطبقته وطورته حلاً لمشكلة الأقليات الدينية والطائفية . ولكن هذا الحل على عبقريته ، كشف عن قصوره في مواجهة مشكلة الأقليات القومية . وهكذا وجدنا أوروبا تقدم ، في القرن التاسع عشر ، مشهداً غريباً ومتناقضاً لدول متسامحة على الصعيد الديني ومتعصبة على الصعيد القومي . ثم جاءت التجارب التوتاليتارية في ألمانياً وإيطاليا وأسبانيا ، في النصف الأول من القرن العشرين لتكشف عن مدى طغيان النزعة القومية وقابليتها للتحول إلى شوفينية عدوانية ، إذا لم تستند إلى ركيزة من الثقافة الديمقراطية إضافة إلى العلمانية ، وقد تأدى سقوط التجارب الفاشية في هذه البلدان إلى توسيع مفهوم الديمقراطية .

رابعاً : وسائل تحقيق أهداف السياسة الخارجية :

1. الدبلوماسية بصورها المختلفة من ثنائية ودبلوماسية مؤتمرات ودبلوماسية منظمات دولية وغيرها .
2. الوسيلة الاقتصادية وتتمثل في منح المساعدات أو فرض العقوبات .
3. الوسيلة المعنوية وتتمثل في الإعلام والحرب النفسية .
4. الوسيلة الاستخبارية وتوظيفها في جمع المعلومات الاستراتيجية .
5. استخدام أدوات العنف ما دون العسكرية كإثارة الفتن ودعم جماعات المعارضة .

نستنتج مما سبق أن للسياسة الخارجية مكانة غاية في الأهمية لكل دولة. فالعلاقة بين السطلة والسياسة الخارجية علاقة وطيده، وذلك لإثبات كيانها على الساحة الدولية واستقلاليتها الرسمية. فإذا كانت السياسة الخارجية تقع على بعد خطوة واحدة من السلطة فإنها تقع على بعد نصف خطوة من دفة الحرب التي تعتبر واحدة من الأساليب الرئيسية التي يتم من خلالها متابعة السلطة مثلها مثل السياسة الخارجية التي تختلف عن الدبلوماسية، فهي حسب كريستوفر هيل أنها "موجودة في كل مكان ولا مفر منها"، موجودة في كل مكان لأنها الإجراءات التي تقوم بها السلطة في الإتجاه الآخر، فهي تعمل في بيئة دولية معقدة ومُحيرة، والتي من المستحيل توقع حدوثها ، إنها تدرك المصالح الاقتصادية والأمنية للأمة ، وقيم القادة رجالاً ونساءً ، والقوة العسكرية المفرطة ، والقوة الناعمة ، والطموح الأناني للقادة السياسيين وتطلعاتهم النبيلة لخلق عالم أفضل . كذلك فالسياسة الخارجية تولد عمليات التغذية الراجعة (النقد الذاتي) داخل النظام واستجابات لا يمكن التنبؤ بها ، مما يؤدي إلى نقاط تحول مفاجئة . مثال على هذه التغييرات : انهيار الاتحاد السوفياتي الذي كون الثنائية القطبية للسياسة الدولية وعالم الحرب الباردة، والهجمات الإرهابية في سبتمبر 2001، والتي

أظهرت أن الجهات الفاعلة من غير الدول يمكن أن تغير سلوك الدول الكبرى؛ والأزمة المالية العالمية ، التي أشارت إلى نهاية الهيمنة الاقتصادية للدول الصناعية السبع G7 وساعدت على تغذية الاستياء الذي أدى إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وانتخاب دونالد ترامب . كانت التفسيرات لكل من هذه التطورات واضحة بما فيه الكفاية بعد الحدث ولكن توقعهم الدقيق كان مستحيلاً .

يجب أن يكون للسياسة الخارجية غرض وأهداف بالطبع . لأنها ليست مجرد رد فعل لأفعال خارجية . ويجب أن تخطط على المدى الطويل . وهي ليست عملية تقنية وليس لها نهاية أكثر من "الاقتصاد" الذي يمكن أن يكون وجهةً لها .

علاقة السياسة الخارجية بدفة الحرب

تُعدُ إدارة السايسة الخارجية (وهي شق أساسي في السياسة) أحد مشتملات إعداد الدولة للدفاع . ويكون ذلك بالإعداد السياسي ، لتحقيق الهدف من الدفاع عن الدولة ، وتصبح السياسة بذلك سابقة لإعداد الدولة للدفاع ، بتحديد للأهداف السياسية ثم متضمنة لها بما تتخذه من تدابير سياسية لتحقيق الهدف منها. وهي في مجال إعداد الدولة للدفاع تتحول إلى أداة مساندة للإعداد العسكري والإعداد الاقتصادي ، وهما من القوى التي تدعم السياسة في علاقات المجتمع بالآخرين (خارجياً)، أو بين أفراده (داخلياً) . وهو تداخل شديد يوضح مدى العلاقة الوثيقة بين تلك العناصر الأساسية الثلاثة: سياسية واجتماعية وعسكرية، وتأثرها بعضها ببعض.[72]

إن النظر إلى تقلب وتعقيد السياسة وقدرتها على توجيه دفة الحرب ، قد تبدو محاولة العثور على روابط بين العلاقات الدولية ودفة الحرب مهمة معقدة للغاية . والواقع أن مصطلح دفة الحرب سيُستخدم بطرق تتجاوز معناه الحقيقي وبالتالي يمهد الطريق لسوء الفهم والتفسيرات غير الواضحة . ومع ذلك فإن كلمة دفة الحرب تشير فقط إلى تحليل التفاعلات بين الدول والطرق التي تُشرف بها السياسة الخارجية على مثل هذه التفاعلات . وبعبارة أخرى : تدرس السياسة الخارجية دفة الحرب وتوفر إطاراً نظرياً يسمح لنا بفهم ديناميات الساسة الخارجية . وفي بعض الحالات، تتوقع آثار وعواقب السياسات الخارجية للبلد المعني.

إن عالم السياسة واسع ومعقد ، ومن الصعب رسم حدود فاصلة بين السياسة الخارجية ودفة الحرب . على سبيل المثال عندما نتحدث عن دفة الحرب فإننا نشير إلى مجموعة متنوعة من المفاهيم والأفكار العسكرية والسياسية التي غالباً ما تتداخل والتي من الصعب تمييزها . فالتعقيد النظري الذي يحيط بميدان المعركة يزداد تعقيداً بسبب تشابكات الموقف السايسي ، حيث تختلط المصالح السياسية والعسكرية ويصبح من المستحيل فصلها . ومع ذلك من الممكن تحديد العديد من الروابط نظرية بين مفهوم دفة الحرب والسياسة الخارجية . ويشمل مصطلح دفة الحرب مجموعة متنوعة من المفاهيم تقدم شرحاً لتفاعلات الدول في النظام الدولي ، كما أنها تحاول شرح تفاعلات الأطراف الأخرى ، أي أن دراسة دفة الحرب هي محاولة لتفسير السلوك السياسي الذي يحدث عبر حدود الدول ، والعلاقات الأوسع نطاقاً التي يكون هذا السلوك جزءً منها ، من

[72] – المقاتل، موقع الكتروني،
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/EdadDwla/sec04.doc_cvt.htm

هذا التعريف القصير يمكننا أن نفهم أن الهدف من دفة الحرب : هو شرح ما يحدث على المستوى الداخلي وتوفير الأدوات اللازمة لفهم ديناميكياته في الخارج . وبعبارة أخرى فإن دفة الحرب ليست مصطلح محايد فهو يعني أن هذه العلاقات جيدة أو سيئة ، رغم كونه يشرح الديناميات التي تنظم سلوك الدول ويقدم تفسيرات عسكرية مفيدة . وتشمل دراسة دفة الحرب كجزء من العلاقات الدولية تحليل الجهات الفاعلة والتي منها :

1. الدول القومية
2. الفاعلون من غير الدول
3. المنظمات الدولية (الحكومية وغير الحكومية)
4. الدول غير المعترف بها بالكامل (مثل تايوان، قبرص التركية).

تُحلل العلاقات الدولية السلوك والتفاعلات بين هؤلاء الفاعلين ، وتوفر إطاراً نظرياً يشرح الإجراءات والخيارات الاستراتيجية لدفة الحرب . ومن خلال مجال لعلاقات الدولية يمكننا العثور على وجهات نظر ونظريات مختلفة تقدم تفسيرات مختلفة لدفة الحرب وللعلاقات بين الدول :

1. الواقعية : وهي أن الدول تسعى إلى تحقيق السيادة ، ولا يمكنها العيش في سلام إلا إذا كانت هناك قوة متفوقة تملي القواعد .(Leviathan) يتعارض هذا السيناريو مع الفوضى التي تسود النظام الدولي ، حيث لا يوجد مثل هذه الهيئة العليا التي تفرض قوتها لتنظيم العالم : لذلك يعتقد الواقعيون أن احتمال الصراع والحروب موجود دائماً .

2. الليبرالية : وفقًا للمنظور الليبرالي (أو المثالي) ، يمكن أن تؤدي التفاعلات بين الدول إلى التعاون السلمي . ويتزايد احتمال السلام بزيادة الروابط الاقتصادية بين البلدان ، وتزايد أدوار المؤسسات الحكومية الدولية وانتشار البلدان الديمقراطية .

3. نظرية النظام العالمي : وفقًا لهذا الرأي يمكن تقسيم مناطق العالم إلى مناطق المركز أو القلب أساسية ومناطق هامشية في أطراف، ومناطق شبه طرفية وسيطة .

أ.الدول الأساسية القلب : هي الدول الرأسمالية الرئيسية التي تتراكم ثروتها من خلال استغلال الدول الطرفية أقل المناطق نمواً وحديثة في العالم .

ب.الدول شبه الطرفية هي التي تسمح بوجود مثل هذا النظام . ويتم استغلالهم على حد سواء من قبل دول القلب المستغلين لدول الهامش . وتعمل الدول شبه الطرفية كعازل بين دول القلب والمناطق الهامشية أو الطرفية التي تمثل غالبية دول العالم . "يمكن مراجعة تفسيرات مدرسة التبعية" .

3. البنائية : وفقًا للنظرية البنائية، فإن الدول هي الوحدة الرئيسية لتحليل النظام العالمي ، وتتشكل مصالح الدول وهوياتها بشكل مباشر من خلال البنى الاجتماعية وليس من البيئة الخارجية .

تحاول جميع النظريات شرح الأسباب التي تملي سلوك الدول على المستوى الدولي: حتى لو كانت تبدأ من نفس الافتراض (فوضى النظام الدولي)، فإنها تصل بوضوح إلى نتائج مختلفة وتقدم تفسيرات متنوعة.

إن السياسة الخارجية تُعرف بأنها : "سياسة تتبعها دولة في تعاملها مع الدول الأخرى ، ومصممة لتحقيق أهداف وطنية" . فإذا كانت السياسة مصطلحاً واسعاً وشاملاً ، فإن دفة الحرب لها معنىً أكثر تحديداً ويشير إلى: جميع الإجراءات التي تتخذها الدولة فيما يتعلق بالدول أو الهيئات الدولية الأخرى. تختلف هذه الإجراءات وفقاً لجدول الأعمال السياسي وسير النزاع المسلح على الأرض، وتشمل أمور منها :

1. تجميد المشاركة في الهيئات والمؤسسات الدولية (مثل الأمم المتحدة ، ومكتب العمل الدولي ، ومنظمة الصحة العالمية ، وما إلى ذلك) .
2. عدم التصديق على المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية (مثل الاتفاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،.. إلخ..) .
3. تقديم الدعم العسكري والهيكلي والمالي للدول والجهات الفاعلة من غير الدول .
4. إنشاء تحالفات سياسية وعسكرية مؤقتة أو دائمة (ثنائية أو متعددة الأطراف) .
5. التدخل في النزاعات الوطنية والدولية حسب المصلحة .
6. دعم الدول المتضررة من الكوارث الطبيعية . يمكن تحقيق مكاسب عسكرية من ورئها .

يشير مصطلح دفة الحرب إلى : أفعال دولة معينة لهدف محدد في لحظة معينة . فالإجراءات التي تتخذها دولة واحدة تؤثر حتماً على بلدان أخرى وقد تؤدي إلى اختلال التوازنات السايسة والعسكرية والتحولات داخل النظام الدولي. وبعبارة أخرى يمكننا القول أن دفة الحرب هي واحدة من القضايا الرئيسية التي تحللها السياسة الخارجية كوجه للعلاقات الدولية ، فالسياسة الخارجية تشكل مسارات الأحداث الدولية وتؤدي إلى تعديل نظريات العلاقات الدولية .

العلاقات الدولية مقابل دفة الحرب

1) العلاقات الدولية مصطلح واسع وشامل يشير إلى تفسير العلاقات القائمة بين الدول .
2) تحدد دفة الحرب نوع السياسة الخارجية الفعلية بين الدول .
3) توفر العلاقات الدولية العديد من الأطر النظرية لتحليل وفهم السياسة الخارجية .
4) دفة الحرب هي مفاهيم عسكرية تشرح الموقف على أرض المعركة بأسلوب سياسي .
5) مصطلح " العلاقات الدولية " محايد (العلاقات الدولية ليست جيدة ولا سيئة ، إنها موجودة فقط ، ويجب تحليلها) .

6) دفة الحرب مفهوم يدعوا إلى العنف علناً أو سراً وبالتالي فهو ليس محايداً على الإطلاق . بل على العكس ، إنه وسيلة من وسائل العنف التي تسعى بها الدول لتحقيق أهدافها ومصالحها .

7) دفة الحرب هي أحد المجالات الرئيسية التي تُحدد بها العلاقات الدولية .

الفصل الثاني : وسائل دفة الحرب

1. تُستخدم أدوات دفة الحرب للتأثير على سلوك الفاعلين في هرم السلطة من مدنيين وعسكريين ، حيث يختار صنّاع القرار العسكري أو الإستراتيجي من بين مجموعة الطرق البديلة لتعزيز أهدافهم . تشير "وسائل" أو "تقنيات" دفة الحرب إلى الخيارات العسكرية أو السياسة المتاحة لصانعي القرار في السعي وراء مجموعة معينة من الأهداف (تسمى أيضاً المصالح الوطنية العسكرية) ويتم استخدام هذه المصطلحات بالتبادل .

2. ويقوم بعض القادة بتقليص جميع تقنيات ووسائل دفة الحرب إلى فئتين ، الحرب والدبلوماسية . ويوضح اتجاه استخدام "الدبلوماسية" للإشارة إلى جميع وسائل إدارة العلاقات مع الدول الأخرى التي هي طرف في النزاع المسلح أو ذات مصلحة . ولكن ليس من المفيد تقييد دفة الحرب بمجموعتين فقط من الخيارات . فهي سياسة واستراتيجية ؛ ويجب أن تكون مجموعة من البدائل البسيطة بما يكفي لفهمها بسهولة لكنها معقدة بما يكفي للفت الانتباه إلى البدائل التي قد يتم تجاهلها .

3. أعتقد أنه توجد أمامنا مجموعة من الوسائل التي يمكنها التحكم في دفة الحرب وتوجيهها في الإتجاه الصحيح الذي يفرض السلام بشروطنا أو يحقق النصر الكاسح أو يكسر عزيمة العدو وتثنيه عن تحقيق أهدافه . وهي مناسبة بشكل خاص عندما ننظر في العلاقات الخارجية للأمة : القوة الناعمة والدبلوماسية الخشنة والاقتصاد والقوة العسكرية . وتوفر لنا هذه العوامل أساس للتصنيف التالي لوسائل الدفة الحرب :

1) القوة الناعمة تعني حسب " جوزيف ناي " من جامعة هارفارد هي : القدرة على الجذب والضم دون الإكراه أو استخدام القوة كوسيلة للإقناع . وفي الآونة الأخيرة ، تم استخدام المصطلح للتأثير على الرأي الاجتماعي والعام وتغييره من خلال قنوات أقل شفافية نسبياً والضغط من خلال المنظمات السياسية وغير السياسية موضحاً أنه وفي عصر المعلومات تعد " المصداقية أندر الموارد" ؛ والقوة الناعمة لا تعمل بدون الدعاية والحرب النفسية أو كما تسمى " الحرب البديلة " . وتعرف الدعاية حسب كراسة الأمن الحربي للجيش العربي الليبي بأنها : " استخدام إحدى وسائل الإتصال للتأثير على عقول وعواطف الأفراد " . وتقسم الدعاية من حيث المصدر إلى دعاية بيضاء ورمادية وسوداء ، والدعاية البيضاء يكون مكانها ومصدرها معروفان ، أما الدعاية الرمادية والسوداء فمصدرهما غير معروف . إن الدعاية هي شكل من أشكال حرب تتخذ عدة اشكال واساليب تختلف باختلاف الأنظمة والوقت ، فقد كانت الأساليب النازية والشيوعية تتخذ من الكذب والعنف طريقة في عملها ، أما اليوم فإن الدعاية الامريكية تتخذ من الاقناع والتعليم والغزو الفكري عبر الوسائل العلمية طريقة لتحقيق أهدافها . واتجهت الحربُ الدعائية إلى الفكاهة والبرامج الساخرة والنكت التي

تمس الحكم والنظام السياسي والاقتصادي المعادي وبعض جوانب حياته ، وتزوير تاريخه من خلال المسلسلات التلفزيونية والأفلام الوثائقية والسينما كما تفعل تركيا وإيران اليوم ، واستغلال ميل الشعوب إلى مثل هذه الوسائل في ترك أثراً بالغَ السوء على روح القتال لدى الأفراد . فالدعاية " فن يسعى إلى تجميع القوى العاطفية والمصالح الفردية في اتجاه واحد يؤدي إلى الاقتناع بفكرة أو بمبدأ ما كان يصل إليه الفرد لو ترك لمنطقه الذاتي يتطور بتلقائية دون ضغط او توجيه ". أي أنها تتخذ من أسلوب التلاعب بالعواطف لخلق حالة من حالات التوتر الفكري والشحن العاطفي بالاتجاه إلى النواحي العاطفية أو اثارة الغرائز والحمية الوطنية أو الدينية أو الإثنية ، فهي تتضمن الكثير من الكذب والتمويه والقليل من الحقائق ، فهي تسعى إلى الإقناع بأساليب لا أخلاقية، فالدعاية الإعلامية هي وسيلة من الوسائل السرية ، وأداة رئيسة مساعدة في الحروب ، وقد أطلق عليها الانجليز (الحرب السياسية) ، وعند الألمان كان اسمها (الحرب الثقافية) ، في حين أطلق عليها الامريكيين (الحرب السيكولوجية) ، وأني أعتقد أن اسم (الحرب البديلة) أفضل تسمية ممكن أن تعبر عن حقيقتها فهي وسيلة من وسائل الحرب الباردة ، كما هي سلاح من الأسلحة الرئيسية أثناء المواجهات الفعلية مع العدو ، فيجب أن تساير جنباً إلى جنب العمليات العسكرية في محاولة لتحطيم الروح المعنوية للعدو . ومن أجل توضيح مفهوم الدعاية أكثر نورد الاقتباس التالي عن أحد قادة الجيش النازي وهو بول يوزِف جوبلز (29 أكتوبر 1897 -1 مايو 1945) هو سياسي نازي ألماني ووزير الدعاية في ألمانيا النازية 1933-1945 ، صانع الإعلام المضلل ؛ ويعتبر جوبلز صاحب أسطورة الفوهرر ، التى تعنى القائد فى السياسة وارتبطت الكلمة بالزعيم النازى أدولف هتلر فهو الشخص الوحيد الذى حمل هذا المنصب ، واستخدم جوبلز أسطورة الفوهرر لسيطرة مبادئ الحزب النازى ودعم حملته الإعلامية للحرب العالمية الثانية ، التى كرس لها كل وسائل الإعلام فى ألمانيا ، وهو صاحب شعار" اكذب حتى يصدقك الناس" ، وهو المؤسس الحقيقى لفن الدعاية السياسية بلونها الرمادى هو الذي قال : « كلما سمعت كلمة مثقف تحسست مسدسى وفى رواية أخرى كلمة ثقافة » ، ومن أشهر أقواله: ليست مهمة الدعاية أن تكون دعايةً جيدة بل أن تحقق النجاح ، أعطني إعلاماً بدون ضمير أُعطيك شعباً دون وعي ، فكر بالصحافة على أنّها أعظم لوحة مفاتيح يمكن للحكومة أن تتحكم بها ، الإيمان يحرك الجبال لكن المعرفة وحدها تنقلهم إلى المكان الصحيح . أما الحرب النفسية وهي الدراع الثاني للحرب البديلة فهي حسب كراسة الأمن الحربي للجيش العربي الليبي : القدرة على إحداث التأثير المطلوب على عقل وفكر الإنسان ليكون في خدمة هدف معين . أما موسى زناد فيعرفها في كتابه الحرب النفسية بأنها : حالة قتال جسدي أو نفسي أو كليهما بين مجموعات بشرية ينطوي عليها تحقيق أهداف معينة بالعنف ، وهي في حياة الشعوب مصير خطير ذو أهمية بالغة فأما أن يوصلها إلى عاقبة من الإنتصار والسعادة ، أو يزج بها في ضرام من الشقاء والهزيمة . وتهدف الحرب النفسية إلى تحقيق مكاسب عسكرية بأقل ما يمكن من الجهد ، ولتأمين ذلك ينبغي انجاز ما يلي :

1.القيام بحملة مصاغة بأسلوب الجزم واليقين لزرع بذور عدم الثقة لدى العدو في قيادته وأسلحته ومعداته .

2.خلق حالة من الإرتباك لدى العدو بتأكيد عدم صحة أهدافه في الحرب القائمة وبث الشك في حصوله على النصر ، وذلك بحمله على الاعتقاد بأن قضيته غير عادلة وأنها خاسرة وميؤوسٌ منها ، بحيث يصبح في وضعية لا حل فيها سوى الهزيمة والإستسلام .

3.زيادة شقة الخلاف بين حكومة العدو وشعبها ، ودعم الحركات السياسية المقاومة له ، وتشجيعها ضمن مناطقه .

4.غرس بذور الفرقة بين العدو وحلفائه ، لتثمر إلى حرمانه من التعاون الاقتصادي والسايسي معهم . ثم يقسمها إلى عدة أقسام وأشكال ، ويعتبر الدعاية من أسليب الحرب النفسية بالإضافة إلى الإشاعة .

2) الدبلوماسية الخشنة وتعني التأثير الذي يعتمد في المقام الثاني على التفاوض، وفي المقام الأول الإقناع والإكراه . كما أن هناك دبلوماسية ناعمة تتحرك برشاقة وتحاول تحقيق أهدافها بالحوار السَّلِس ، هناك ما يقابلها من الدبلوماسية الخشنة أو ما يسمى الدبلوماسية ذات الخوذة، وقد أطلق هذا الاسم على الدبلوماسية الأمريكية في العقد الماضي خصوصاً بعد أن التقطت صورة فوتوغرافية لوزيرة الخارجية السابقة كوندوليزا رايس وهي تنزل من الطائرة في بغداد وقد اعتمرت خوذة أحد الجنو ، ومن أمثلتها الحرب الوقائية أو الإستباقية.

3) الضغوط الإقتصادية وتعني التأثير على الموارد التي لها ميزان قوي في السوق العالمية كالنفط مثلاً . أو منع وصول الأطعمة والمواد الضرورية إلى العدو ، أو كليهما مثل استراتيجية " النفط مقابل الغذاء " . وتمارس هذه الضغوط بالحصار الإقتصادي أو المقاطعة الإقتصادية أو إيقاف أو عرقلة تنفيذ برامج المساعدات الإقتصادية . وتزييف العملة ، وغيرها من الضغوط .

4) يشير الحكم السياسي العسكري إلى التأثير في محاولات الاعتماد بشكل أساسي على الإكراه أو العنف أو الأسلحة أو القوة .

إن دراسة دفة الحرب معقدة بسبب الميل إلى معالجة قدرات الدول كموارد الطاقة ، وأصولها وقواعد السلطة السياسية والإستراتيجية العسكرية ، كما لو كانت ملكية بدلاً من مفاهيم ذات علاقات متبادلة ، ويتم تصنيف تقنيات دفة الحرب وفقاً لنوع السلطة العسكرية ومدى تغلغلها في السلطة المدنية ، وتأثيرها على الأمة على سبيل المثال ، الاقتصاد أو الجيش أو الدعاية أو الأداة الدبلوماسية . وهكذا يقال أن التقنيات الاقتصادية تمارس القوة الاقتصادية ، ويقال أن التقنيات العسكرية تمارس القوة العسكرية .

استخدام وسائل دفة الحرب

إن استخدام وسائل دفة الحرب للتأثير على سلوك العدو أو الجهات الفاعلة الأخرى يتم إما بوسائل القوة أو بوسائل السياسة أو بكليهما في نفس الوقت بشكل مختلف اعتماداً على الأسلوب المستخدم في عملية المساومة ، أي الإقناع الدبلوماسي الخالص ، والإقناع الدبلوماسي مع الحوافز الإيجابية (الوعود والمكافآت) ، أو الدبلوماسي الخشن وذلك بالتهديد أو الاستخدام الفعلي للقوة . إن أدوات القوة تتناسب مع قوة الأمة ، فإذا كانت الأمة ضعيفة لن تكون مناسبة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية . لهذا السبب في حد ذاته لا يمكن لدولة صغيرة أن تتحمل الانغماس في دبلوماسية " السفن الحربية " ما لم تكن مدعومة من قوة كبيرة أو قوة عظمى . وبالتالي فإن أفضل مسار متاح لدولة صغيرة هو بناء استراتيجيتها على المبادئ الراسخة للسلوك الدولي والقانون والرأي العام الدولي ، والحصول على دعم قوة واحدة عظمى على الأقل .

وسائل الإقناع

إن أهم وسائل الإقناع هي الدبلوماسية وتقسم الدبلوماسية من حيث الوسائل المستخدمة في إدارة العلاقات الدولية : يمكن القول بوجود دبلوماسية سلم تقوم على أساس المفاوضة بين الدول المعنية وهذا هو الأصل ، ودبلوماسية عنف أو ما سمي دبلوماسية السفن الحربية Gun Boat Diplomacy تتجلى في تحقيق الدولة لأغراضها عن طريق اتباع وسائل الزجر والعنف بما في ذلك الحرب التي يعدها بعضهم استمراراً للنشاط الدبلوماسي للدولة في ميدان آخر غير ميدان المفاوضات. يقول د.سعيد أبو عباه (دبلوماسي فلسطيني) : أكدت العديد من الأدبيات الدبلوماسية والسياسية التي تناولت مواضيع الأمن القومي والمصالح الحيوية للدول ، بأن هناك جهود جهات ثلاث يفترض أن تتكامل لتحقيق هذه المصالح أو المحافظة عليها وهي : الدبلوماسية ، العمل الإستخباري ، القوة العسكرية . وإن ما زاد من أهمية الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية تنوع أنماطها وتعدد صورها وأشكالها ، فهي لم تعد ذلك النمط التقليدي المتمثل بشخصية السفير أو بنشاط البعثة الدبلوماسية ، وإنما توسعت وأخذت صور وأشكال وأنماط مختلفة ، ومنها[73]:

1. الدبلوماسية الثنائية أو التقليدية : هي أقدم صور العمل الدبلوماسي ، ويقصد بها تنظيم العلاقات بين دولتين على أساس مفاوضات ثنائية بينهما . والدبلوماسية الثنائية تغطي العلاقات بين زوج من الدول في جميع مجالات العلاقات الدولية وتتمثل مهامها في المحاور الرئيسية التالية : بناء العلاقات السياسية ، التعاون والبعد الأمني ، الثقافة والإعلام والتعليم ، الدبلوماسية العامة ، التعاون والتنسيق والتواصل بين وزارات الخارجية خصوصاً في مجال الإصلاحات الداخلية ، الدبلوماسية الاقتصادية ، الشؤون القنصلية ، دبلوماسية القمة الثنائية بين رؤساء الدول والحكومات وتمارس الدبلوماسية الثنائية الأطراف (رغم تعددها في بعض الأحيان) ، أي ما بين الدولة الموفدة والدولة المضيفة عبر بعثات دبلوماسية تقليدية ، أي عبر سفارات معتمدة في الخارج ، والتي نظمت مهامها ، وروعيت

[73] – د.سعيد أبو عباه صور وأشكال الدبلوماسية، دنيا الوطن، موقع الكتروني
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/127417.html

حصاناتها وامتيازاتها بما يتماشى مع حسن تأديتها لمهامها على أفضل وجه من خلال اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961م .

2. دبلوماسية المنظمات الدولية : تمتاز غالباً بطابع الديمومة والاستمرارية عبر بعثات الدول الدائمة لدى المنظمات الدولية. وهي تخضع لقواعد ثابتة مستمدة من القانون الأساسي للمنظمة واللوائح الداخلية لهيأتها العامة وتقاليد العمل فيها. وهي تمارس داخل إيطار ثابت في مقر المنظمة الدولية بمعاونة الأمانة العامة الدائمة. وأحياناً تكون ذات طابع مؤقت عبر دعوة إحدى المنظمات الدولية لمؤتمر لبحث قضايا دولية محددة. وتمتاز دبلوماسية المنظمات الدولية بعلاقاتها الواسعة مع أشخاص دوليين آخرين مثل علاقاتها ببعضها البعض أو علاقاتها مع دول أعضاء وغير أعضاء فيها، وكذلك مع حركات تحرير وطنية (عضوية مراقب) وأخيراً مع منظمات دولية خاصة (وضع استشاري). وتتم ممارسة المنظمة الدولية لعلاقاتها الخارجية بواسطة مجموعة من موظفيها ، يسمون بالموظفين الدوليين ، ويتمتعون بوضعية خاصة بهم ، منصوص عليها في دستور المنظمة أو بروتوكول ملحق بالاتفاقية الإنشائية أو من خلال اتفاقية المقر . وهذه الأخيرة الهدف منها تنظيم العلاقات ما بين المنظمة والدولة المقيمة على أرضها . ونشير هنا إلى اتفاقية فينا لعام (1975) الخاصة بالعلاقات ما بين الدول والمنظمات الدولية ذات الصفة العالمية ، (الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة التابعة لها) ، والقصد منها تنظيم هذا الشكل من الممارسة الدبلوماسية ، من حيث أنها تطبق على البعثات الدائمة للدول المعتمدة لدى أو في المنظمات الدولية أو حتى على الوفود المشاركة في اجتماعات أو مؤتمرات المنظمة الدولية .

3. دبلوماسية الأزمات : ويقصد بهذا النوع من الدبلوماسية النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة . وإدارة الأزمات الدولية أصبحت إدارة هامة في العلاقات الدبلوماسية المعاصرة . ذلك أن المجتمع الدولي المعاصر معرض باستمرار لأزمات سياسية مختلفة نتيجة للاختلافات العقائدية ، والسياسية ، والاقتصادية بين الدول ولعدم مقدرة أو رغبة الدول في استخدام القوة العسكرية لوضع حد للأزمات . لذا جاءت دبلوماسية الأزمات كبديل للحرب وكمخرج للتوتر بين الدول . وجرت العادة أن يمنح المبعوث الدبلوماسي الذي سيتولى حل الأزمات الدولية صلاحيات واسعة تمكنه من التحرك الدبلوماسي السريع وأن يراعى في اختياره خبرته في حل المشاكل الدولية وقدرته على فهم أبعاد المشكلة أو الأزمة المعينة .

4. الدبلوماسية الشعبية أو دبلوماسية الإعلام : كانت الدبلوماسية التقليدية تقوم أساساً على التعامل بين الحكومات ، أما اليوم فنتيجة لانتشار التعليم والثورة الهائلة في وسائل الاتصال فإن الدول تحاول أن تكون لها علاقات مباشرة مع الشعوب ، ويسمى هذا الأسلوب باسم الدبلوماسية الشعبية أو دبلوماسية الإعلام . والسؤال الذي يثار هنا هو : هل هذا الأسلوب ضمن مهام الممثل الدبلوماسي المعتمد لدى دولة ما ؟ في الواقع أن الإجابة على هذا السؤال تختلف باختلاف الدول المعتمد لديها هذا الممثل الدبلوماسي ، فبعضها يقبله بل ويحبذه ، وبعضها الآخر يعتبره تدخلاً سافراً في شؤونها الداخلية ، ولذلك فإن كثيراً من الدول تتجه تخلصاً من الحرج إلى أن تجعل هذا الأسلوب من اختصاص منظمات غير رسمية كالتنظيمات (المجتمع المدني) والنقابات والاتحادات

الطلابية ، وبذلك تستطيع السفارة التراجع أمام تصرف مجموعة من المبعوثين التابعين لدولتها مثلاً إذا أثار أزمة ما . ولا شك أن هذا يفرض على الدبلوماسي المعتمد لدى دولة ما أن ينسق عمله مع مثل هذه التنظيمات . لقد كانت إدارة العلاقات الدولية خلال عصر الدبلوماسية القديمة توكل إلى صفوة من الرجال المختارين التي تتفاوض وتقرر سياسات بلادها وعلاقاتها ، الأمر الذي تغير في ظل نظم الحكم الديمقراطية ، حيث أصبح الرأي العام ذا تأثير بالغ على صناعة السياسة ومنفذها من خلال وسائل الإعلام والأحزاب والاجتماعات الشعبية والبرلمانات والمظاهرات وصناديق الاقتراع . وهكذا أصبحت الدبلوماسية ذات طابع ديمقراطي وبرز نفوذ وتأثير الأجهزة الشعبية والتمثيلية على العلاقات الخارجية وإدارتها . إن الدبلوماسية الحديثة اتسع نطاقها وأصبحت تعمل في نطاق العلانية ومتابعة وسائل الإعلام ، وكذلك تحت تأثير المؤسسات الديمقراطية ويقظة الرأي العام . وهي يجب أن تعطي دور فعال ، ومساهمة واسعة من أجل مساهمة القوى الجماهيرية ومنظماتها في ممارسة الدبلوماسية الشعبية بما يعزز دور القنوات الرسمية على صعيد إدارة العلاقات الخارجية والإفادة من علاقات المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأكاديمية في تطوير الممارسة الدبلوماسية وتشجيع السفراء وأعضاء السلك الدبلوماسي على خلق علاقة إيجابية مع وسائل الإعلام .

5. دبلوماسية علم النفس : تقتضي دبلوماسية علم النفس على تفهم العقد النفسية في شخصية العدو المفاوض قبل الجلوس على طاولة المفاوضات ، والدراية الكافية بعوامل الضعف والقوة في أوراق الطرف المفاوض ، والتي من خلالها يستطيع المفاوض أن يعبث بهذه الأوراق ويحاول خلطها من جديد لكي يتمكن أخيراً من التحكم بمسارات التفاوض اندفاعاً وتقدماً . إن القرارات السياسية التي تتخذها العديد من الدول المتقدمة بالنسبة للعلاقات الدولية تتم بعد دراسة متأنية للحالة النفسية لمواطني الدولة المراد بها هذه القرارات بحيث تحدد إذا كانت هذه القرارات سوف تؤدي إلى الهدف المطلوب منها[74] .

إن الفكر العسكري ، علم شديد التفاعل مع الدبلوماسية ونشاطتها المختلفة لفهم النظريات السياسية والدبلوماسية وكيفية تطويرها ، ومد القادة العسكريين بالتفسيرات التي تجعلهم يتفهمون الظواهر أو الأزمات السياسية وكيفة علاجها بالدبلوماسية سواء في أوقات الحرب أو السلم ، لذلك فإن لهذا العلم دوراً بارزاً في تزويد صناع القرار بالمعلومات الخاصة باتجاهات الرأي العام ، وكذلك تزويد دفة الحرب بما يملكه للتأثير في الآخر .

وأثناء المواجهات الفعلية مع العدو تستطيع دوائر الإستخبارات باختيار الدعاية المناسبة من أجل التأثير سلباً على العدو وعدم استقراره بعد دراسة طبيعة منظومة الحكم ومدى رفض الشعب أو قبوله ودراسة الأسلوب الأمثل للمواجهة خصوصاً عن طريق اللعب على ما يسمى بـ " الوتر النفسي " الذي يجعل هؤلاء المواطنين يستجيبون لهذه " الحرب " النفسية داخل هذه الدولة بما تؤدي إلى نتائج قد رسمت في سيناريوهات هذه الحرب قبل الانتقال إلى المراحل الأخرى من النزاع المسلح .

---

[74] - من كتاب الدبلوماسية : تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها .

والدبلوماسية أداة مقنعة رئيسية ونادراً ما تستمر أي معاهدة أو اتفاق يتم التوصل إليه تحت الإكراه . ومثال على ذلك معاهدة فرساي لعام 1919 . Traité de Versailles : وهي المعاهدة التي أسدلت الستار بصورة رسمية على وقائع الحرب العالمية الأولى . وتم التوقيع على المعاهدة بعد مفاوضات استمرت 6 أشهر بعد مؤتمر باريس للسلام عام 1919. وقّع الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الأولى من جانب اتفاقيات منفصلة مع القوى المركزية الخاسرة في الحرب (الإمبراطورية الألمانية والإمبراطورية النمساوية المجرية والدولة العثمانية وبلغاريا) . تم توقيع الاتفاقيات في 28 يونيو 1919. وتم تعديل المعاهدة فيما بعد في 10 يناير 1920 لتتضمّن الاعتراف الألماني بمسؤولية الحرب ويترتب على ألمانيا تعويض الأطراف المتضرّرة مالياً . وسمّيت بمعاهدة فرساي تيمناً بالمكان الجغرافي الذي تمّ فيه توقيع المعاهدة وهو قصر فرساي الفرنسي . وتمخّضت الاتفاقية على تأسيس عصبة الأمم التي يرجع الهدف إلى تأسيسها للحيلولة دون وقوع صراع مسلّح بين الدول كالذي حدث في الحرب العالمية الأولى ونزع فتيل الصراعات الدولية . أدت الاتفاقية إلى خسارة ألمانيا بعض أراضيها ومستعمراتها لصالح أطراف أخرى ، ومن تلك الأراضي الألمانية مقاطعة "شاندونغ" الصينية التي آلت إلى اليابان عوضاً عن الصين مما تسببت بالقلاقل في الصين وتسيير المظاهرات الاحتجاجية خسرت الدولة العثمانية أيضاً أراضي واسعة في أوروبا وآسيا وانتهت كإمبراطورية . وفيما يتعلق بالقيود العسكرية على ألمانيا ، فقد نصّت الاتفاقية أشد الضوابط والقيود على الآلة العسكرية الألمانية لكي لايتمكن الألمان من إشعال حرب ثانية كالحرب العالمية الأولى ، فقد نصّت على التجريد العسكري للجيش الألماني والإبقاء على 100,000 جندي فقط وإلغاء نظام التجنيد الإلزامي الذي كان يعمل به في ألمانيا . ولا تستطيع ألمانيا إنشاء قوة جوية والتقيد بـ 15,000 جندي للبحرية بالإضافة إلى حفنة من السفن الحربية بدون غواصات حربية . ولا يحق للجنود البقاء في الجيش أكثر من 12 عاماً وفيما يتعلّق بالضبّاط ، فأقصى مدّة يستطيعون قضاءها في الجيش هي 25 عاماً لكي يصبح الجيش الألماني خالياً من الكفاءات العسكرية المدرّبة ذات الخبرة . ونصّت الفقرة 232 من المعاهدة على تحمّل ألمانيا مسؤولية الحرب وتقديم التعويضات للأطراف المتضرّرة وحددت التعويضات بـ 269 مليار مارك ألماني وخفّض هذا المبلغ ليصبح 132 مليار مارك ، ويفيد الاقتصاديون أنه بالرغم من تخفيض الرقم الكلي لتعويضات الأطراف المتضرّرة ، إلا أنه يبقى مبالغاً فيه . فقد أثقلت الديون الملقاة على عاتق ألمانيا من عجلة الاقتصاد الألماني مما سبب درجة عالية من الامتعاض الذي أدى إلى إشعال الحرب العالمية الثانية على يد المستشار الألماني أدولف هتلر . لذا ، يجب أن يمثل أي اتفاق أو معاهدة بحيث يعبر عن المصالح المشتركة لكلا الجانبين ويمثلهما ، وبالتالي يصبح دور الدبلوماسية كأداة مقنعة لدفة الحرب كما هي الحال مقنعة لدفة الحكم وهو الأكثر أهمية . كذلك تختلف الدبلوماسية المقنعة عن الدبلوماسية الخشنة التي تلجأ إلى التهديدات أو تعد بعقوبات أو مكافآت أقل بكثير .كانت الثنائية (الأطراف المتنازعة) في الماضي هي الآلية الرئيسية لإجراء دبلوماسية مقنعة . ولكن منذ إنشاء الأمم المتحدة وفرت تعددية الأطراف آلية مفيدة للدبلوماسية المقنعة . تستفيد الدول الكبيرة والصغيرة على حد سواء من آلية الأمم المتحدة للدبلوماسية المقنعة ، أحد أسباب ذلك هو أن آلية الأمم المتحدة تختار عموماً الإقناع قبل الإنفاذ .

في الآونة الأخيرة ، تحاول بعض الدول ، استخدام الدعاية للوصول إلى الرأي العام للدول الأخرى كوسيلة للإقناع . وبالمثل يستخدمون أجهزة مختلفة للتأثير على النخبة الحاكمة أو صناع السياسة والرأي على التوالي لإحداث التغيير المطلوب في سياسة الدول الأخرى . لقد مكنت ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات من تحقيق أهدافهم في هذه النتيجة بسهولة أكبر . ومع ذلك فإن الآلية الرسمية والمختبرة للدبلوماسية المقنعة تبقى للأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية / الدولية مثل جامعة الدول العربية ، ومنظمة الدول الأمريكية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، وغيرها .علاوة على ذلك ، تستخدم الوكالات الكبرى أيضًا مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وما إلى ذلك من أجل الدبلوماسية المقنعة التي تشمل الاقتصاد .

الدبلوماسية التقليدية

وهي اتباع سياسة " الجزرة " للتأثير على الحكومات الأخرى ، ويعني ذلك من الناحية العملية تقديم المساعدة الاقتصادية والعسكرية والتقنية ، وأن تكون التجارة بشروط مواتية هي أيضا رائجة لتحقيق نفس الغرض . وهذه الوسيلة تطبقها الدول الأكثر ثراءً أو الدول الأكثر تقدماً من الناحية العسكرية والتكنولوجية في مواجهة الدول الفقيرة والأقل تقدماً . لذلك بالنسبة للبلدان الصغيرة ، فإن نطاق وخيار تطبيق هذه الأداة محدود إلى حد ما . من ناحية أخرى ، تم استخدام هذا على نطاق واسع من قبل العالم المتقدم للتأثير على البلدان النامية وغير النامية . وباستثناء هذه القاعدة ، حاولت الدول العربية الغنية بالنفط استخدام دولاراتها البترولية للتأثير على سياسات العالم المتقدم ولكن بنجاح محدود .

الدبلوماسية الخشنة

إن الإكراه كأداة لدفة الحكم السياسي فهي أداة فعالة لدفة الحرب فهي قديمة قدم العلاقات بين الدول نفسها . عندما تفشل عملية الدبلوماسية التقليدية في تحقيق الأهداف المرجوة ، تلجأ الدول إلى الإكراه كاستراتيجية لتحقيق أهدافها . ولا يعني الإكراه استدراج عدو أو خوض حرب معه ، بل هو ضغوط ذات طبيعة عسكرية . وتلجأ القوى العظمى إلى الإكراه الاقتصادي في شكل عقوبات . و يمكن أن يكون الإكراه علنياً أو سرياً . وتهدف الدبلوماسية الخشنة أساساً إلى كسر إرادة العدو ، وثنيه عن أهدافه السايسية أو العسكرية ؛ إن الضغوط الإقتصادية والتلويح باستخدام القوة يهدف إلى تراكم المخاطر على الطرف الآخر إلى الحد الذي يضطر فيه إلى الكف عن إجراء عسكري معين أو مسار سياسي معين . وبالتالي لا يمكن إنكار أهمية الدبلوماسية الخشنة كإستراتيجية لدفة الحرب . ولكن لا يمكن استخدام هذا الأسلوب بشكل أساسي إلاّ من قبل القوة العظمى " اللاعب الأقوى" في المعادلة . والمضحك اليوم أن أغلبية الدول اليوم هي أضعف أطراف المعادلة .

الدبلوماسية العسكرية

وهي الاستخدام الليّن للقوة أو التلويح باستخدامها من أجل تحقيق أهداف ومصالح في ميدان النزاع المسلح بغض النظر عن المفاهيم . وهي الوجه الأخر للدبلوماسية الخشنة في شكلها المتطرف ، مثل فرض حظر كامل أو شبه كامل على العدو من أجل منع أو إعاقة تفاعلها مع الدول الأخرى بهدف انهيار

حكومتها ونظامها السياسي ؛ وتكون هذه العقوبات قاسية اعتمادًا على الدافع وراءها ، أي ما إذا كان المطلوب تغيير السياسة أو التنازل عن أراضي أو تغيير نظام الحكم . وفي أغلب الأحيان يكوون الدافع وراء ذلك هو اعتبارات السياسية المحلية كالدعاية للإنتخابات أو تحقيق مصالح سياسية لحزب أو جهة معينة ، بدلاً من أهداف الأمة الاستراتيجية . وإذا كان للوضع الدولي غامضاً أو يفتقر إلى العمق فستفسد العقوبات مصالح الأمة بدلاً من خدمتها . وسنجني النتائج العكسية فقط . والسؤال الذي يطرح نفسه بنفسه : ماذا عن اللاعبين الأخرين وسياسة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ؟ ويظهر السجل السياسي العالمي أن الأطراف الأخرى بما في ذلك الدول الغربية لم تظهر الكثير من العزم على فرض العقوبات مثل الولايات المتحدة . وعندما يتعلق الأمر بالأمم المتحدة ، لا يمكنها فرض العقوبات إلا عندما يكون هناك إجماع بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن حول هذه المسألة . لذلك فإنه خلال الحرب الباردة كانت عقوبات الأمم المتحدة ضد أي دولة نادرة ومع ذلك ومنذ نهاية الحرب الباردة بدء النظام العالمي الأحادي القطب ، حيث تطلق الولايات المتحدة الطلقات في مجلس الأمن الدولي ليخضع الجميع ، وتلجأ المنظمات الدولية الأخرى أيضاً إلى فرض عقوبات بناء على طلب من واشنطن .

الحوافز الاقتصادية

وتستخدم الدول العظمى والغنية المساعدات الاقتصادية لتعزيز مصالحها الوطنية ، وليس على أساس حقيقة الاعتبارات الإنسانية ؛ التي ربما أثرت على سياستها بتقديم هذه المساعدات . ومع ذلك فإنّ الدول المتلقية تكييف سياساتها السياسية والاقتصادية مع اهتمامات السلطات المانحة . وفي كثير من الأحيان لا تستطيع البلدان المتلقية تحمل مثل هذا التكيف . ودائماً ما تكون حجة البلدان المانحة هي : ما إذا كان سيتم تقديم المساعدات الاقتصادية لأسباب سياسية علنية أو هي حيلٌ لمساومات قصيرة الأجل أو لأهدف سياسة طويلة الأجل . لكن هذه الحجة لا شكّ فيها كونها أداة للتأثير السياسي وفي بعض الحالات السيطرة على السياسات أو كسر إرادة الدول المتلقية . وتُستخدم المساعدات الاقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الوكالات الدولية التي تسيطر عليها الدول العظمى خاصة الولايات المتحدة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإصلاح اقتصاديات العالم الثالث من خلال إحداث تغييرات هيكلية فيها . ويشير الفحص الدقيق للسيناريو الاقتصادي للعالم الثالث إلى أن الحظر في بعض الحالات مثل منظمة الآسيان ، قد خلقت المساعدات الخارجية متلازمة التبعية ولم تؤدي إلى النمو الاقتصادي أو أي نوع من النمو والتطور . فكانت البلدان المتلقية هي الخاسرة في دائماً ؛ بسبب أخطأ داخلية تتحمل مسؤليتها الدولة المتلقلية كسوء الإدارة والفساد ، أو سؤ التخطيط ، ولكن في الغالب كانت النتيجة " الإدمان على المساعدات " . لقد أصبح هذا مرضاً مزمناً في الاقتصادات النامية . ولذلك ، يحتاج الاستراتيجيون في العالم الثالث إلى إعادة النظر في كامل مسألة قبول المساعدات الأجنبية بشروط اقتصادية أو سياسية محددة مسبقاً بحيث لا تمس من سيادة الدول ونظامها السياسي . لأنّ المساعدات الاقتصادية هي في حقيقتها فخ الديون تقع فيه السياسة الإقتصادية والتجارية للأمة ، باعتبارها أداة لمتابعة المصالح الوطنية ، في مجال الشؤون الخارجية وهي جزء من المفهوم الأكبر للحث الاقتصادي ، أمريكا مثلاً منذ إنشائها كدولة مستقلة تستخدم التجارة كوسيلة لخدمة أهدافها السياسية الخارجية ، ويرجع ذلك أن الأمريكيين اختاروا الاستقلال عن بريطانيا العظمى نتيجة للنزاعات

التجارية مع لندن ، أما الأكثر أهمية هو أن الولايات المتحدة غنية للغاية وكانت ذات أهمية تجارية كبيرة لبقية العالم ، لحلفائها وخصومها . فهي الدولة الوحيدة يمكنها استخدام التجارة كسلاح لتعزيز أهدافها الدبلوماسية .

الأعمال الإستخباراتية

تلجأ الدول العظمى على الدوام إلى اتخاذ إجراءات سرية لتعزيز مصالحها عندما تفشل الوسائل أو الأساليب العلنية أو يبدو أنها أكثر تكلفة وأقل فعالية . ويمكن أن يكون العمل السري مساعداً للعمل العلني . حيث تقوم وكالات المخابرات بالعمل السري وقد تشمل أهداف هذا العمل حكومة الدولة ، أو المجلس التشريعي ، أو الأحزاب السياسية ، أو النقابات العمالية ، أو المثقفين ، أو الأحزاب الدينية ، والقوات المسلحة ، وأجهزة الأمن الداخلي ، إلخ ، لتحقيق النتائج المرجوة . وبشكل عام تصبح هذه الأعمال معروفة وعامة متى فشلتْ ، وإلا فإن هذه الأعمال الإستخباراتية شبه العسكرية تظل محاطةً بالسرية . وكانت هناك كثير من المناقشات في الولايات المتحدة فيما يتعلق بأخلاقية للعمل السري كأداة لدفة الحكم السياسي على أساس أن مثل هذه الأعمال تتعارض مع القيم المسيحية واليهودية . وقد كان هناك جانبان مثيران للاهتمام لهذه الحجة . وقد أثارتها الحالات التي فشلت فيها الإجراءات السرية وليس تلك التي نجحت فيها مثل هذه العمليات . وتشير الحجة إلى انتهاك القيم الدينية في مجتمع مادي موجه نحو السلطة تماماً . وتجد الدول الأصغر عموماً صعوبة في تطوير آلية دفاع فعالة ضد العمليات السرية للقوى الكبرى . لذلك لا ينبغي للاستراتيجيين في البلدان الأصغر أن يركزوا فقط على إجراءات الاستخبارات المضادة ، بل يكملونها من خلال تثقيف وإثارة الرأي العام ضدهم .

القوة العسكرية والدبلوماسية

إن الدبلوماسية التي يتم دعمها بالقوة العسكرية لديها فرصة أكبر للنجاح من تلك التي لا تدعمها القوة بما فيه الكفاية . (الدبلوماسية العسكرية) ، وحين تستعرض القوى الكبرى العضلات العسكرية والاقتصادية لدعم أهدافها الدبلوماسية / السياسية والعسكرية ، وتشمل " القوة " اليوم بالإضافة إلى العسكر الاقتصاد ووسائل الإعلام أيضاً . وهذا لا يمنع بالقيام بإجراءات أخرى عندما يكون ذلك ممكناً . ومع ذلك ، عند اللجوء إلى استعراض القوة أو / وتهديد بها وليس التلويح بها ، فإن التقييم السياسي الصحيح لميدان النزاع المسلح والنزاع المسلح بعمومه بما في ذلك تقييم البيئة النفسية السياسية أمر بالغ الأهمية لتحقيق النجاح . إن مصير قوات المارينز الأمريكية في لبنان عام 1983 ، وانتكاسة إسرائيل في جنوب لبنان ، والهجوم الصاروخي الأمريكي على أفغانستان ، يشير إلى أن التقييم المعيب يمكن أن يؤدي إلى نتائج معاكسة . ويمكن لعدو مصمم على استعداد لمزيد من المخاطرة أن يحبط دبلوماسية السفن الحربية ؛ كما فعل القذافي بعد الغارة الأمريكة على أهداف عسكرية ليبية واستهدفت بالخصوص بيته في أبريل 1984 . وعندما يتعلق الأمر بحالات أضعف فإن المسار الأفضل هو تجنب هذا الأسلوب ، ولكن يمكن استعماله من أجل الخداع . لقد كان نشر إيران لقوات على الحدود مع أفغانستان (بعد مقتل بعض الإيرانيين في مزار الشريف على يد

طالبان) حالة على سبيل المثال . ومع ذلك ، فإن المسار الأكثر حكمة لدول العالم الثالث أو الدول التي ليست قوية أو ضعيفة عسكرياً هو اللجوء إلى مباديء القانون الدولي بدلاً من استعراض القوة .

دفة الحكم وتأثيرها على اختيار وسائل دفة الحرب

ستأخذنا وسائل تنفيذ وسائل دفة الحرب إلى طبيعة السلطة نفسها وقدرتها على التحكم في دفة الحكم ، والطاقة المتاحة أو التي يمكن إتاحتها لتحكم في دفة الحرب . والغرض من دفة الحرب هو التأثير على العدو وقدراته ، واجباره على فعل الذي نريده بكافة الوسائل المتاحة وآخرها القوة العسكرية ، وتتكون السلطة من مستويين أو طبقتين ، القوة الكامنة " دفة الحكم " ، والقوة الواضحة " دفة الحرب " ؛ أو يمكن تصنيفها إلى قوة ملموسة وغير ملموسة. وعلى القادة العسكريين أن يتخذوا قرارات حاسمة بخصوص :

(أ) التوازن المناسب بين دفة الحكم والقوة الوضحة .

(ب) القطاعات والمؤسسات التي تعتمد عليها حرفة الدولة والتي يعتمد عليها اقتصاد الدولة (نفط ، سياحة ، زراعة ، صناعة ... إلخ.. .) .

(ت) كيفية استخدام هذا الاقتصاد لتحقيق المصالح الوطنية بشكل فعّال .

(ث) تقييم القدرات المتاحة للأمة في ضوء سياسات الجهات الفاعلة الأخرى ، بدون مثل هذا التقييم في ظل عدم انحيازنا لقوى عظمى ، سيكون من الصعب اعتماد استراتيجية صحيحة . وإني أُأكد على أنه يجب أن يدخل هذا التقييم في مسألة السلطة الحقيقية " من يمسك ويدير دفة الحكم " حزب بعينه أو فرد ديكتاتور ، أو مجموعة من الأفراد خلف السلطة ، والمتصورة للدولة واحدة أو هي قوة الدولة فعلاً ، أو هي أحد الفاعلين الأخرين ، ثم يقرروا بعد ذلك اختيار الوسيلة المناسبة.

إن تلك الوسائل لتحقيق لغايات دفة الحرب ، أما الأنشطة التي تقوم بها دفة الحكم للتأثير على الفاعلين الآخرين هي أعمال سياسية ، ويتم تعريف العمليات السياسية من حيث القوة أو التأثير ، أي المواقف التي تقوم فيها دفة الحكم بتغيير إجراءات أو ميول الدولة الصديقة أو الحليفة أو سياسات لاعبين أخرين لصالحها . أما الوسائل التي تدافع بها الأمة بشكل رسمي عن مصالحها أو تعززها ، فهي : التعاون الدولي الذي هو : " مصطلح يطلق على الجهود المبذولة بين دول العالم من أجل تحقيق مصلحة الدول المتعاونة وفي سبيل تحقيق الأمن والسلم الدوليين ومواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والإقتصادية والأمنية " . أي أنه تحرك لأطراف الدولية المعنية به ، لديها استعداد وإرادة ورغبة وقدرة بشكل جدي ومنسجم يسهل التدخل في الحياة السياسية أو الاقتصادية للدول المرتبطة بهذا التعاون ، ولعل هذه المبادرات المتعددة الأطراف أو الثنائية تضمن تحقيق حقوق متساوية لكل الأطراف . والتعاون لا يظهر إلا من خلال أسسه النظرية والأدبيات الاقتصادية والإيديولوجية مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بقيم التضامن الدولي . والتعاون الدولي غير الأحلاف العسكرية ، فالحلف العسكري هو : اتفاق عسكري بين دولتين أو أكثر ؛ يتعلق

بالحرب أو لمواجهة نفوذ دولة أو عدة دول . ويشمل هذا الإتفاق على العديد من المعاهدات الدفاعية والهجومية وغيرها ، وعادةً يحتوي الحلف العسكري على معاهدات وبنود غير عسكرية .

ويمكن أن يكون التعاون من خلال الضغوط السياسية أو الدبلوماسية ، وهو أفضل طريقة تدير بها الدول مصالحها وخاصة الاقتصادية ، ولا توجد دولة بعيدة أو منفصلة لدرجة أنها لا تتطلب حسن النية والمساعدة من الدول الأخرى . ولا توجد دولة قوية لدرجة أنها تستطيع فرض إرادتها على الجميع . ونسمع كثيراً أن بعض الحكومات تشكو من أن حكومات أخرى " لن تتعاون " أو " لن تتفاوض" ، وهذا يتعارض مع منطق التعاون الدولي . وفي نهاية المطاف ستتعاون كل الدول بالشروط المواتية لها . ومن أجل التعاون ستصبح جميع وسائل دفة الحرب ذات صلة .

إن الضغوط الدبلوماسية في السياسة الدولية هي الأكثر انتشاراً واستمراراً وانتظاماً . وهي الأكثر إثارة وفاعلية على المدى الطويل ؛ وتتضمن هذه الضغوط ما يمكن تسميته التمثيل الأحادي ، والضغوط الدبلوماسية في السياسة الدولية هي الأكثر طبيعية واستمراراً وانتظاماً . وهي الأكثر إثارة وفاعلية على المدى الطويل من كل الضغوط فيما يعرف بالتمثيل الأحادي ، أو الحجج المنطقية لصالح سياسة معينة من قبل الدولة المستهدفة ، والتي قد تكون تغييراً في السياسة التي تريدها الدولة المتقدمة أو استمرار السياسة المرغوبة ، إذا كان التغيير في شكل دراسة ، بوساطة من خلال القنوات الدبلوماسية . في بعض الأحيان ، وبشكل متزايد تأتي هذه الضغوط ثمارها منذ العالم الأول ، ويتم نشر مثل هذه التمثيلات ، على نطاق عالمي ، من أجل كسب الرأي العام في الدولة المستهدفة وربما في مكان آخر . وبينما تمضي تلك الضغوط قدماً نحو النهاية القهرية ، هناك ضغوط أخرى طويلة ومعقدة في أشكالها الاقتصادية والمالية والتجارية . ويمكن أن نلاحظ الضغوط الاقتصادية كوسيلة من وسائل دفة الحرب في أحد الأشكال التالية :

أ. إجراءات تداول انتقامية .

ب. المساعدة اقتصادية وفنية .

ت. المقاطعة أو رفض شراء البضائع .

ث. الحظر أو الحصار أو الحجر الصحي .

ج. العقوبات الاقتصادية .

ح. فرض رسوم جمركية إيضافية على منتجات الدولة المستهدفة .

وأخيراً ، هناك العديد من أعمال العنف الأخرى يمكن أن تستعملها دفة الحرب مثل : الحجز القسري لممتلكات دولة أخرى أو لمواطنيها ؛ الأعمال القوية التي تتحدى والالتزامات التعاهدية الدولية كما تفعل تركيا اليوم في ليبيا ؛ التدخل المسلح في دولة أخرى أو إرسال قوات معادية إلى أراضي دولة أخرى ؛ التهديد بنشوب حرب الملاذ الأخير ما لم تمتثل الدولة الأخرى لإرادة مقدم الطلب ؛ الغزو والأعمال المسلحة الأخرى

الموجهة ضد الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لدولة أخرى ؛ وأخيراً ، الحرب نفسها ومتغيراتها الحديثة ، مثل الحرب بالوكالة ، أي تشجيع شعب دولة ثالثة على استخدام القوة المسلحة ضد الدولة المستهدفة ، التي ترغب في تغيير إرادتها أو سياستها . وغيرها من الحروب الاستباقية والوقائية .

عمليات السياسة الخارجية ودور الدبلوماسية

دفة الحرب والدبلوماسية

1. نحتاج أولاً إلى وضع الدبلوماسية ضمن عملية لدفة الحرب . وهناك مرحلتان رئيسيتان في تلك العملية هما الصنع والتنفيذ العسكري . وتشير وجهة نظر بسيطة إلى أن صنع دفة الحرب هو العمل الحصري للدفة الحكم . من أجل تحقيق المصالح الوطنية للأمة بحيث يشرف كبار أعضاء الحكومة والمشتشارين العسكريين وصناع الإستراتيجية على دفة الحرب ويسيطرون عليها . وبعد عملية اتخاذ القرارات الرئيسية ، يسلمونها بعد ذلك إلى وزارة الخارجية لتنفيذها دبلوماسياً ، فالدبلوماسية هي واحدة من مجموعة من الأدوات التي يتم من خلالها تنفيذ القرارات وتنشيط السياسة وتحقيق أهداف دفة الحرب.
2. ولكن هل هذه صورة مطمئنة من حيث أنه في حين يتم التقليل من صعوبات ويتم التنفيذ نناجح ؟ فهذه الصورة ربما غير نمطية تشير إلى أن العسكريين هم الذين يحددون أهداف السياسة الخارجية ويتخذون القرارات المهمة . إذا تم انتخابهم ، فهذا يشير إلى إمكانية سيطرة العسكر على السلطة من حيث المبدأ على الأقل . (وهو الحال في الدول النامية) ، وتلعب بيروقراطية السياسة الخارجية التي لم يتم انتخابها بالطبع ، دوراً ثانوياً غير سياسي ومع ذلك فإن هذه الصورة هي صورة مثالية لا تتطابق مع حقائق العملية، حيث دفة الحرب كأداة سياسية ليست مفهومة أبداً .

دبلوماسية الدفاع

ظهر مصطلح الدبلوماسية الدفاعية بعد الحرب الباردة التي نقلت النزاعين القوتين لمرحلة جديدة تميزت بالتنافس المحموم بينهما للسيطرة على العالم باستخدام السياسة والقوة في آن واحد ؛ بقيادة وزارة دفاع المملكة المتحدة وكانت مبدأ يستخدم لمساعدة الغرب للتوائم مع البيئة الأمنية الدولية الجديدة ، ولذلك كان لابد من إيجاد صيغة مناسبة لتنظيم النشاط الدولي المتعلق بالدفاع وإعادة تقييم مؤسسات الدفاع ، ولا يعني ظهوره في دول الغرب أن هذا المبدأ يختص بهم دون غيرهم بل أنه يعتبر أسلوب عمل تطور وفقاً للضرورات التي فرضته المفاهيم السياسية والعسكرية المنظمة للنشاط الدولي بشكل عام . وتعتبر دبلوماسية الدفاع فرع مهم من فروع الدبلوماسية الفاعلة التي تحتاجها الدول لتطوير علاقاتها ، وتلجأ إليها الدول في الشأن العسكري لتوضيح نواياها تجاه بعض الأحداث التي تكون طرفاً فيها أو أنها تحتاج للمشاركة الدولية في تقرير شأن معين فيما يتعلق بشئون الدفاع . وفي العلاقات الدولية تشير الدبلوماسية الدفاعية للسعي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية من خلال التوظيف السلمي للموارد والقدرات الدفاعية.

دفة الحرب واجب من واجبات دبلوماسية الدفاع

بينما لا يوجد حتى الآن تعريف مقبول واسع النطاق للدبلوماسية الدفاعية، فيمكن فهمها على أنها التطبيق السلمي للموارد من مختلف أطياف الدفاع لتحقيق نتائج إيجابية في تطوير العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف لبلد ما . وتعرف "الدبلوماسية العسكرية" بأنها مجموعة فرعية منها وتميل للإشارة لدور الملحقين العسكريين والنشاط المتعلق بهم فقط . لا تشتمل الدبلوماسية الدفاعية على العمليات العسكرية ، لكنها تستوعب الأنشطة الدفاعية الأخرى مثل تبادل الأفراد على المستوى الدولي وزيارات السفن والطائرات والتمثيل عالي المستوى (مثل الوزراء وكبار مسؤولي الدفاع) والاجتماعات الثنائية ومحادثات طاقم العمل والتدريبات والتمرين ومنتديات الدفاع الإقليمية مثل ,Shangri-la Dialogue منتدى هاليفاكس ، وتدابير تأسيس التوعية والثقة والأمن وأنشطة عدم الانتشار.

وعرفت المملكة المتحدة الدبلوماسية الدفاعية باعتبارها واحدة من ثماني مهام دفاع عسكرية تهدف إلى تبديد العداء وبناء الثقة والحفاظ عليها والمساعدة في تطوير قوات مسلحة مسؤولة ديمقراطياً ، ومن أجل المساهمة في منع النزاعات وحلها . ولخص اللواء نج تشي خيرن ، قائد القوات الجوية لجمهورية سنغافورة تعريفها كما يلي : " نسعى في دبلوماسية الدفاع لتطوير علاقات منفعة متبادلة مع الدول الصديقة والقوات المسلحة للمساهمة في بيئة دولية وإقليمية مستقرة . وغالباً ما ترتبط الدبلوماسية الدفاعية بمنع نشوب الصراعات وإصلاح القطاع الأمني . وتختلف عن مفهوم دبلوماسية السفن الحربية ، المعروف أنها تتم بدافع الرغبة في ترهيب الخصوم المحتملين .

إنّ "دبلوماسية الدفاع" مصطلح جديد نسبياً تم إنشاؤه استجابة لاحتياجات ما بعد الحرب الباردة بسبب ظهور مهام مُستحدثة ومهام دولية أنجزتها القوات المسلحة للدول العظمى . ومع ذلك يجب أن لا نفهمها على أنها تدابير عسكرية تتخذها الدبلوماسية التقليدية أو أنها عسكرية ممزوجة بدبلوماسية . ربما نجد عدة تعاريف للدبلوماسية الدفاعية ولكن عدم وجود تعريف لها في الفكر العسكري ولا توجد له أي إشارة دقيقة في الوثائق المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمنية . ذلك يجعل المجال مفتوح لنا للكتابة والتعريف . ويعرفها الدكتور ليخ دراب من كلية الأمن القومي البولندية : "بأنها محاولة الدولة تكييف نفسها مع احتياجاتها الأمنية ". ويبدو للباحث أن هذا التعريف غير مقنع لأنه ليس جامعاً ولا مانعاً ويترك الباب مواراباً لمفهوم الأمن ؛ من التعريف نستنتج أن هدف الدبلوماسية الدفاعية هو تشكيل وتنفيذ أمن الدولة ، وهو أقرب لتعريف الأمن الوطني باعتبار الدفاع جزء من أمن الوطن ، فماذا عن العلاقات الدولية المستقرة وطويلة الأجل في مجال الدفاع ؟.

إن مفهوم دبلوماسية الدفاع هي أحد أدوات دفة الحرب تديره السياسة الخارجية . فهي مصطلح ليس غامضاً ولكنه يحمل العديد من المعاني المختلفة . فالبعض يراه مصطلحاً معقداً لأنه يخلق جدل في علوم العلاقات الدولية . بشكل عام دبلوماسية الدفاع تتعلق بدائرة العلاقات الدولية وأمن الأمة . وهي الإقناع القهري للعدو بما يجب أن يقوم به ، وهي في المقام الأول وعي القادة وصناع الإستراتيجية بمصالح الوطنية ، والقدرة على اتخاذ القرارات والتدابير اللازمة ، وفهم تأثيرات هذه التدبير على العلاقات مع الجهات الفاعلة

الدولية الأخرى . ضمن هذه العملية ، ويجب أن تؤثر هذه التدابير على الدبلوماسية كسياسة (خارجية) . ويمكن تمييز بعض المعاني الأساسية على الأقل:

1. حيث يتم استخدام مفهوم دفة الحرب كوجه أخر للسياسة الخارجية أو طريقة تنفيذ هذه السياسة .
2. دبلوماسية الدفاع واجهة خشنة في العلاقات الدولية من خلال مفاوضات فرض وجهة النظر أو تدابير أخرى ذات طبيعة سلمية.
3. العسكر والساسة فريق من العاملين في الخدمات الخارجية .
4. موهبة ومهارات الدبلوماسيين المحترفين .
5. إن التفاوض الحقيقي الذي تستخدمه دبلوماسية الدفاع هو إنعاكس لمدى مدفعية جيشها ومدى صواريخها الإستراتيجية ومقاتلاتها .

إن مجال دبلوماسية الدفاع ستتوسع بغض النظر عن القضايا السياسية أو النزعات المسلحة ، بينما تركز الدبلوماسية المعاصرة على مشاكل التجارة ، والاتصالات والاقتصاد والتقنية فإن الدور الرئيسي للدبلوماسية الدفاعية هو تحويل الأمن إلى سياسات . ويمكن أن نتناول هذا الطرح في جانبين : الأول تطور الدبلوماسية الدفاعية كأداة أو وسيلة لدفة الحرب ، والثاني : تشكيل وتنفيذ السياسة الأمنية . يرتبط مصطلح "دبلوماسية الدفاع" ارتباطًا وثيقًا بميدان المعركة والأمن الدولي والأمن القومي من الواجهة السايسية . إن وضع السلاح خلف الظهر في العلاقات الدولية هو الميزة الوحيدة لدبلوماسية الدفاع ، ومن ناحية أخرى تصور أوسع لأدوار القوات المسلحة ، بما يتجاوز واجباتها القتالية .

إن واجبات أي قوة عسكرية تحقيق أهداف عسكرية فورية ، أو تحقيق النصر في الميدان . ومع ذلك ، فإن النصر كان ضعيفاً كأداة سياسة . لأن دور النصر بعد المعركة ينحصر في التمهيد للسلام ، باستخدام مختلف الإمكانيات العسكرية والعمل السياسي المدني يداً بيدٍ ، ارتبط ذلك بتعزيز دور الدبلوماسية التقليدية وكآلية للوقاية الدولية وتشكيل الأمن الدولي . وضمن هذا الإطار ، فإن دبلوماسية الدفاع ستكون الآداة الفعالة لمنع الأزمات الدولية فهو لغة سياسية جديدة تُعرِّف التعاون الدولي من وجهة نظر القوة الناعمة . وعلى الرغم من أنها تستخدم على نطاق واسع في النقاشات السياسية والعسكرية فهي تفتقر إلى تعريف علمي يشمل الأمن والسياسة وميدان النزاع المسلح ، إن دبلوماسية الدفاع ستُنهي مصطلح "الدبلوماسية العسكرية" المستخدم على نطاق واسع الآن ، فالدبلوماسية العسكرية مصطلح ضيق جداً كمعنىً ويحدد واجبات دبلوماسية قليلة كمفهوم ، وينبغي البحث عن مصادر دبلوماسية الدفاع في الدبلوماسية العسكرية والإجابة على سؤال حول كيفية تأثير السياسة الخارجية على الدفاع في السياق مهمة وهيكلية القوات المسلحة . ويمكن فهم الدبلوماسية العسكرية على أنها مجموعة محددة من المهام لوزارة الدفاع عن طريق الممثلين أو الملحقين الدفاعيين أو الممثلين العسكريين الآخرين في بعثات وعمليات السلام والتعاون العسكري الدولي فضلاً عن مشاركة الممثلين العسكريين في مفاوضات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وغيرها من المهام التي تحدد في وقتها . بالإضافة إلى دور الملحق العسكري من المنظور التقليدي الذي يمثله وهو نشاط وزارة الدفاع في

مجال الأمن والدفاع عن الدولة في الساحة الدولية باعتباره ممثل وزير الدفاع ، أي أنه ينفذ مهام وزارة الدفاع خارج الدولة ، دون الأخذ بعين الاعتبار دور القوات المسلحة ، التعليم العسكري أو تعاون في الصناعات الدفاعية والحربية . لذلك فإن ذلك يعني مهام أوسع تنفذ لأمن ودفاع الدول عن طريق الملحقيات العسكرية المتخصصة . إن واجبات الدبلوماسية العسكرية واجبات سهلة تتمثل في الحفاظ على نزاهتها في مجال القضايا وأنواع العمل المذكورة أعلاه ؛ لذلك كان لزاماً خلق مصطلح جديد يضمن مفهوم أوسع لتكون جزءً من دبلوماسية أكبر ، لأن دبلوماسية الدفاع هي في الواقع أقدر على التكيف مع ظروف العمل الحالية ، وقادرة على التوسع بطريقة ما ، إلى جانب التغيير في شكل العلاقات الدولية المعاصرة ، وهي تركز على دفة الحرب في تقليل العداء وبناء الثقة بين الدول ولو بالقوة . على عكس الدبلوماسية العسكرية الكلاسيكية ، فهي تحدد أكبر عدد ممكن من الفرص إنه أسهل أن نعدد اليوم مجالات التعاون التي يمكن إدراجها في دبلوماسية الدفاع ، بدلاً من حسابها بدقة . وبدعم من التقدم العلمي والتقني الذي جعل تبادل المعلومات والاتصالات الشخصية أسرع وأسهل . وتعرف وزارة الدفاع البريطانية دبلوماسية الدفاع على أنها: "استخدام دفاعي من أجل تحقيق نتائج إيجابية في تطوير العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف مع دولة أو عدة دول" . أي أن الدبلوماسية الدفاعية لا تشمل العمليات العسكرية ، ولكنها تعزز أشكالاً من التعاون العسكري مثل : تبادل الأفراد والسفن والطائرات والزيارات رفيعة المستوى وكبار القادة والاجتماعات الثنائية والحوار والتدريب والتمارين التعبوية . والغرض الرئيسي من ذلك هو بناء والحفاظ على الثقة والمساعدة في تطوير القوات المسلحة . أي أنها تقدم مساهمة كبيرة لمنع النزاعات وحلها (وزارة الدفاع ، لندن 2011 ، ص 7) . يقول مارتن إدموندز وجريج ميلز ، باحثان من جنوب إفريقيا : بأنه "من جيد على نطاق واسع استخدام للقوات المسلحة بدون حرب لتحقيق الأهداف الوطنية" . هذه الخاصية تقابل أضيق تعريف دبلوماسية الدفاع ، اقترحه أنطون دو بليسيس (مدير معهد جنوب إفريقيا للأبحاث الأمنية) مشيرا إلى " الاستخدام السلمي لأفراد الجيش ، بمن فيهم الملحقون العسكريون ، لمنع النزاعات Plessis 2008 ، p. 75 " مدرسة دبلوماسية الدفاع " في جنوب أفريقيا تضيق معنى هذا المفهوم في مداولاته . ينظر إدموندز آند ميلز في دور القوات المسلحة بصفتها "مركز الثقل" ، بينما يشير دو بليسيس إلى تورط أفراد الجيش بمن فيهم الملحقون العسكريون . وتشير هذه الاختلافات بدقة إلى النهج النفعي لدبلوماسية الدفاع كأداة لدفة الحرب وكأداة لسياسة أمن الدولة . هذا الأخير يمكن أن يوفر الطابع العام لتعريف اقترحه أ.كوتي و أ. فورستر ، باحثان من أيرلندا وبريطانيا ، بأن دبلوماسية الدفاع هي : "الاستخدام " السلمي " للقوات المسلحة والبنية التحتية ذات الصلة (وزارة الدفاع في المقام الأول) كأداة للسياسة الخارجية والأمن" Cottey and Forster 2004 ، p.6 ؛ بينما ذهبت وزارة الدفاع في سنغافورة إلى أبعد من ذلك بكثير في هذه المسألة ، مشيرة إلى الدور القيادي للهيئات الركن والمديرين في وزارة الدفاع والقوات المسلحة . فتعرف دبلوماسية الدفاع باعتبارها " التطبيق المشترك والمنسق للمبادرات السلمية للتعاون بين قيادة الدفاع والقوات المسلحة لبناء الثقة ،مواجهة الأزمات وحل النزاعاتSeng Tan and Singh 2012)" ، .pp. 221-231 كما حددوا وظيفتين للدبلوماسية الدفاعية : براغماتية وتحويلية . الأولى التركيز على الحفاظ على حالة التعاون والأمن الموجودة بين دولتين أو أكثر في البلدان المختارة منطقة. والثاني التركيز على تنفيذ المهام المتعلقة بالحل الأزمات والعودة إلى التوازن والأمن والتعاون .

يجب دراسة وتحضير دفة الحرب على مستويين أساسيين كونها جزءٌ من دبلوماسية الدفاع ، المستوى الأول هو المستوى السياسي وواجبات القادة والحكومة ووزرتي الخارجية والدفاع ورؤساء الأركان العامة والاستراتيجيون . المستوى الثاني هو الأكاديميات العسكرية والتعليمية العليا ومراكز البحوث الاستراتيجية العسكرية والمدنية . وإبعادها عن المنظمات المدنية غير الحكومية ، ويجب عدم اقحام مثل هذه المنظمات لما لها من دور أساسي في نشر الفوضى والرعب بين صفوف الشعب أثناء الأزمات . أن مصادر تمويلها دائماً وأبداً مشبوة وتكون مرتبطة بكينات معادية . إن مثل هذه المنظمات عادةً ما تسبب الصداع للقادة العسكريين .

يجب على دبلوماسية الدفاع أن لا تستبعد تعددية الأطراف في العلاقات الدولية أو التنفيذ المشترك للمهام داخل المنظمات الدولية حتى لا تقضي على مجال هام من التعاون الدولي ، وتقتصر على الجهود التي تبذلها وزارة الدفاع الخاصة بها . لأن دبلوماسية الدفاع تلعب دوراً هاماً في تشكيل وتنفيذ السياسة الأمنية للأمة . إنها أداة متخصصة وتحتل مكانة دائمة في نظام التعاون الدولي .

ولا نستطيع تقييم دبلوماسية الدفاع ما لم نعرف أو نقدر امكانياتها المادية والسياسية فهي في دول العالم الثالث لا تستطيع القيام بأعباء دفة الحرب إلاَّ بالتحدي والعناد ، وعدم الرضوخ لإرادة لدول الأقوى كما كان يفعل زعماء الأمة الكبار عبد الناصر وأبو مدين والقذافي وصدام ، ونقطة انطلاق التقييم لفهم المهام المنجزة يجب أن يكون تقييم إمكانات الدفاع ، وقدرة الميزانية ، والمشاركة وتنفيذ المهام في المنظمات الدولية ، وطموحات الدولة وأهدافها الاستراتيجية ، وأيضاً حالة البيئة الدولية والعلاقات مع الحلفاء ودول الإقليم . ويجب التكيف المستمر مع الظروف الجديدة والأحداث التاريخية ، إن استمرارية بعض المهام لن تغير فكرة التوسع المستمر للمفهوم دبلوماسية الدفاع .

أنه حسب منظور دفة الحرب ، فإن التعريف العملي لدبلوماسية الدفاع يمكن أن يكون على النحو التالي : دبلوماسية الدفاع هي : "نشاط سلمي دولي متنوع يعتمد على الحوار القهري والتعاون الإجباري على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف لتحقيق أهداف الحرب ، ودعم تحقيق أهداف السياسة الخارجية والأمنية للأمة". ويعني ذلك فرض الإستسلام بدون استخدام القوات المسلحة ، وتتم وضع آليات دفة الحرب من الإستراتجيين المحترفين في وزارة الدفاع والمؤسسات الأمنية الأخرى ووزارة الخارجية بمشاركة مراكز البحوث الإستراتيجية المختلفة ، والأخذ في الاعتبار أيضا إمكانية إشراك مؤسسات أخرى تابعة لوزارة الدفاع ، بما في ذلك التعليم العالي العسكري ، ومراكز البحث والتطوير التابعة لوزارة الدفاع ، ولكن أيضا ضرورة الحفاظ على الانفتاح على السياسة العالمية ، مع الأخذ بعين الاعتبار التوسع المستمر للتأثيرات المحتملة لدفة الحرب ودور وأهداف ومهام الدبلوماسية الدفاعية حسب الحاجة السياسية المتزايدة للهياكل الخاضعة لوزارة الدفاع ، إذ أننا لا يمكننا العيش في بيئة " منزوعة السلاح ". وهناك دول أخرى تحاول تحديد دبلوماسية الدفاع بالنظر إلى الظروف المحددة أو الوضع الأمني لبلدانهم . مثل هذه التعريفات تعكس بشكل مباشر الاحتياجات الوطنية ، ولا تغطي جميع مجالات دبلوماسية الدفاع . ومن المشاكل التي تزيد من تعقيد تطوير وتوفيق التعريف العام للدبلوماسية الدفاعية :

1. طموحات الدول العظمى .
2. الأنانية والنفعية المفرطة لدى بعض الدول .
3. ظهور آفاق جديد للتعاون الدولي في إيطار دبلوماسية الدفاع نفسها .
4. الأوضاع الأمنية المعقدة لدول العالم الثالث .
5. تنوع المهام داخل المنظمات الدولية .
6. الاعتبارات الثقافية للأمم والأعراق المختلفة ، حتى داخل الدولة الواحدة في كثير من الأحيان .
7. الدبلوماسية الدفاعية كأداة لدعم تنفيذ المصالح الوطنية وسياستها الخارجية والأمنية .
8. المزيد من أهداف الدبلوماسية الدفاعية .

إن دفة الحرب يجب أن تتكامل بشكل وثيق مع التخطيط وتنفيذ السياسة الوطنية . إن مجالات وأدوات السياسة ودبلوماسية الدفاع هي مفهوم واسع وهي جزء من دفة الحكم ، لأنها جزء من أهداف ومهام هذه الأخيرة ، ويمكن أن توسع نطاقها لتشمل القضايا المتعلقة ببناء الثقة ومنع الأزمات وحل النزاعات وتشجيع الحوار ونزع فتيل الحرب بالإضافة إلى فرض أمن الأمة ، إن فهم العلاقة بين دفة الحرب ودبلوماسية الدفاع يتميز بالعديد من المعاني الوطنية ذات الصلة بأي نشاط عسكري قائم على الحوار هدفه الرئيسي هو تشكيل وتنفيذ سياسة أمن الدولة ، ومهمتها فرض الهيمنة وخلق علاقات تبعية مستقرة وطويلة الأمد في مجال الدفاع . إن دفة الحرب من أهم أدوات الدبلوماسية الدفاعية لفرض الحوار كأداة اتصال وتدبير لبناء الثقة . ويتم تنفيذها على مستويات مختلفة عسكرية أو مدنية ، وكل عملية لدفة الحرب ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكيان الأمة وتعتمد على نتائج الترتيبات على أعلى مستوى في السلطة .

المجالات الرئيسية لدفة الحرب كواجب من واجبات الدبلوماسية الدفاعية

1. فرض التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف .
2. التعليم والتدريب العسكري .
3. التمارين والمناورات العسكرية .
4. المهام والعمليات العسكرية المشتركة .
5. التعاون الاستخباراتي وتبادل المعلومات حول العمليات العسكرية والأحداث السياسية ، والأحداث الأخرى المتعلقة بقضايا الأمن كالإرهاب والهجرة غير الشرعية وغيرها .
6. تأسيس التحالفات الأمنية الدولية .

7. التدابير المتعلقة بتحديد نوع وحجم الأسلحة ونزع السلاح .

8. الدعم العسكري للقوات المسلحة للبلدان الأخرى .

لاشك في أن دفة الحرب هي أداة فاعلة من أدوات السياسة وتمثل السند الحقيقي لدبلوماسية الدولة في إتجاهاتها المختلفة ، وبالمثل فإن السياسة تساند القدرة العسكرية في تحركاتها ولذلك فمن الصعب الفصل بين النواحي السياسية والعسكرية لأنهما وجهان لدفة الحكم ، ويكمل كلاً منهما الآخر ، فلا يمكن لدفة الحكم إتخاذ قرارات حاسمة بشأن الدفاع والحرب دون النظر للأهداف السايسية ، وهذا الأمر يتطلب إتخاذ دبلوماسية دفاعية معلنة تنظم وضع الدولة في علاقاتها الدولية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية .

متى نقحم دفة الحرب في دبلوماسية الدفاع ؟

تتداخل سياسة الدفاع للدولة مع دبلوماسية الدفاع لتحديد مسائل الأمن القومي ووضع التدابير والإجراءات العملية المتعلقة بالكيفية التي تفوض بها قواتها المسلحة لضمانه ، والحفاظ على إستقلال القرارات الوطنية بما يتعلق بالأمن والسيادة والنهج الإجتماعي social approach الذي عرفه الباحث في رسالته لتحضير الماجستير بأنه : "تحديد مسار الأفراد من فكر اجتماعي إلى آخر" ، وتحدد شكل التهديدات المعادية وتقوم بتعريف المجال العسكري للأمن القومي والتحالفات الدفاعية ، وللوقوف على أبرز واجبات الدبلوماسية الدفاعية ضمن دائرة العلاقات والسياسة الدولية توجيه المؤتمرات الدولية أو الإقليمية .

وللخروج بتوصيات تدعم حقوقنا في مختلف النزاعات والصراعات التي تمس أمننا القومي ، ومع أن قرارات وتوصيات مثل هذه المنتديات والتجمعات الدولية تكون عادة غير ملزمة إلا أنها تشكل وجهاً بارزاً لدفة الحرب ودورها المتصاعد في فرض منغصات السلم والأمن الدوليين ، ومحاولة لتوفير حلول تقنعنا بوجود مناخ سلمي نسيطر عليه يكون للحوار أهمية كبيرة فيه لدرء المخاطر والحد من تفاقمها وتوفير بيئة سياسية وأمنية وعسكرية تحافظ على أمننا القومي . ونحتاج لدفة الحرب لفرض الإرادة على العدو والحفاظ عليها والمساعدة في تطوير قواتنا مسلحة حسب أهدافنا الإستراتيجية ، ومن أجل المساهمة في إدارة النزاعات أو فرض حلها ، وتوضع الدبلوماسية الدفاعية وتنفذ بالتعاون بين وزارتي الخارجية والدفاع لضمان التماسك والتركيز في جميع قطاعات الدولة .

العلاقة بين الدبلوماسية وأدوات الدولة الأخرى

قد يكون الإكراه دبلوماسية كافية لتحقيق أهداف سياسة الدولة . ومع ذلك ، يجب أن ترتبط الدبلوماسية بأدوات السياسة الأخرى لإنتاج ما يسمى " الدبلوماسية الوطنية " لخلق التأثير المطلوب . هنا تصبح الدبلوماسية قناة اتصالات يتم من خلالها التهديد باستخدام القوة . لأن الإقناع غالباً ما يكون أكثر نجاحاً إذا تم إرفاق "العصا" بدون جزرة . وتوجد أنواع أخرى من الأدوات السياسة التي يمكن استخدامها بطرق مختلفة ؛ كالمكافآت أو العقوبات لتأمين سلوك طرف معادي . وتشمل :

1. التهديد بالقوة العسكرية أو بنشرها لإعطاء "قوة" للتفاوض لتكون دفة الحرب من الأدوات التقليدية للسياسة الخارجية . ومع ذلك ، لأن التكاليف المتزايدة للحرب دفعت الدول العظمى إلى البحث عن أدوات بديلة لتقوية موقفها في المفاوضات .

2. التدابير الاقتصادية فقد تم استخدام التجارة والمساعدات على نحو متزايد منذ الحرب العالمية الثانية للتأثير على نتائج المفاوضات . ويمكن تهديد كل من التجارة والمساعدات أو استخدامها كعصا أو جزرة .

3. العمليات النفسية والتخريبية أداة تستخدم جنباً إلى جنب مع الدبلوماسية لاستهداف الحكومات مباشرةً ، بهدف تقويض أو إسقاط حكومة تلك الدولة . قد يشمل التخريب مجموعة متنوعة من التقنيات بما في ذلك الدعاية وأنشطة المخابرات ومساعدة الجماعات المتمردة .

وتعتمد فعالية دفة الحرب في تحقيق أهداف السياسة الخارجية على مجموعة متنوعة من العوامل بما في ذلك طبيعة الأهداف ، وتوافر الإمكانيات العسكرية ، وطبيعة نظام الحكم ، والأهم أن تمتلك الأمة نفس اقتصادي طويل تستطيع أن تغوص به في أعماق الصرعات والنزعات بدون كلل أو ملل ؛ وهكذا تستمر الدبلوماسية الدفاعية في احتلال المواقف والأحداث المفضلة لنا لأنها تتمتع ببعض المزايا النسبية على الرغم من أنها قد تحتاج إلى تكميلها بأدوات أخرى لتكون فعالة ، مثل الموارد الدبلوماسية . والقدرة على التواصل مع الأطراف الأخرى . ودفة الحرب ستكون عبأً ثقيلاً على الدبلوماسية ولها تكاليف باهضة مرتبطة بها مباشرةً . في حين أن استخدام أدوات دفة الحرب غير مقبول سياسياً في ظروف معينة فإنها تعتبر شرعية لنا بسبب ارتباطها بالأمن القومي ، والتي يتم تقييمها كمعايير للسلوك العسكري .

لقد ركز الباحث على دفة الحرب كأداة لسلوك السلطة ، سواء كنا نتحدث عن الدول المتقدمة أو النامية . من أجل التأكيد على الهيمنة التقليدية للدول كجهات دولية فاعلة . حتى القوى العظمى لن تستمر كجهات فاعلة هامة في نظام الدولة الدولي . ولكن جميعها لديها على الأقل إدارة سياسية دبلوماسية ولو بدائية يمكنهم التعبير عن مصالحهم ونشر مواردهم للتأثير على نتائج المفاوضات. والواقع أن العديد من هؤلاء الفاعلين لديهم قدرة أكبر على التأثير على العملية الدبلوماسية على المستوى العالمي من الدول الأصغر . على المستوى الإقليمي ، تطورت أنواع دبلوماسية معقدة ومتعددة الأطراف وصلت إلى أكثر أشكالها تطوراً في أوروبا ويمكن توضيحها من خلال النظر في صنع السياسة الخارجية أو الخارجية في الاتحاد الأوروبي . يتم تلخيص النقاط الهامة على النحو التالي :

1. تلعب دفة الحرب دوراً رئيسياً في دبلوماسية الدول والجهات الفاعلة الدولية الأخرى لأنها أداة شاملة عسكرية / سياسية .

2. قد تكون دفة الحرب متطورة للغاية أو بدائية اعتماداً على الفاعل ولكنها تؤدي وظائف مهمة في صنع الدبلوماسية الدفاعية وتنفيذها .

3. تتضمن دفة الحرب إجبار الآخرين للقيام أو عدم القيام بما نريد أو لا نريد . ولكي تكون فعالة وتحتاج إلى أن تُستكمل بأدوات أخرى من دفة الحكم ، بالإضافة مهارات التفاوض كفن للدبلوماسية .

4. دفة الحرب مع أدوات أخرى (سياسية ، اقتصادية ، دعائية) تسمى الدبلوماسية الدولة المتكاملة ، بحيث تصبح الدبلوماسية قناة اتصال يتم من خلالها نقل استخدام أو التهديد باستخدام أدوات أخرى إلى أطراف أخرى .

5. عادة ما تتمتع دفة الحرب بمزايا نسبية مقارنة بالأدوات الأخرى من حيث التوفر والتكلفة . وهي أكثر بروزاً ونشاطاً في الرأي العام .

6. في المفاوضات المتعددة الأطراف المعقدة ، تكون دفة الحرب الأعنف شكلاً ، والأكثر عملية إدارية تعكس مستويات عالية من القدرات القتالية والجاهزية القتالية ، بذلك فهي تهمل الاعتماد المتبادل بين المجتمعات والدول .

وإذا ما علمنا أن دفة الحرب هي حاصل جمع السياسيات العسكرية الخارجية للدولة ندرك أهمية وقيمة صنع وإدارة دفة الحرب . إن عدم استقلالية دفة الحرب عن العلاقات الدولية له ما يبرره، بخاصة أن الظاهرة الدولية لا تزال أساساً تتمحور حول الدولة والأمة state-nation بوصفها الفاعل الرئيس في النظام الدولي القائم ذلك لأن القومية والأيديولوجية محركان من من محركات السايسة الخارجية بالإضافة إلى المحرك الرئيس لها ألا وهو التاريخ، ومن هنا فإننا نحتاج إلى المزيد من البحث المعمق واختبار النظريات العسكرية والسياسية السابقة والقائمة، وابتكار نظريات جديدة من شأنها أن تسهم في دفة الحرب ومساراتها. لكن التحولات التي أكثر شمولية للظاهرة الدولية أنتجت أمناطاً من العلاقات الدولية ، وبات السؤال الملح: من بالضبط يطبق مخرجات دفة الحرب؟، عليه لا يمكن التغاضي عن حقيقة أن هؤلاء الفاعلين بغض النظر عن ماهيتهم وهويتهم وطبيعة إنما يخلقون مساحة حركة مختلفة ومؤثرة في تشكيل ديناميات دفة الحرب وتفاعلتها في العلاقات الدولة حيثّ نشهد إنشاء تحالفات عاملية تضم دولً ضد تنظيمات إرهابية مختلفة الجنسيات والولآءت. هذا عدا عن تأثير المؤسسات المالية العاملية ، والشركات المتعددة الجنسيات، وحركات المدافعين عن حقوق الإنسان أن تحاولً فبوجدود هؤلاء بات على دفة الحرب بوصفها فرعاً علمياً عسكرياً الإجابة عن الأسئلة التي تتحدى بها التصورات الحاكمة لهذا الفرع.

إن العلاقة بين العلاقات الدولية ودفة الحرب: تربط " المصلحة القومية Interset National والسياسة الخارجية في تخطيط السياسات العامة للدولة بوصفها أهم حوافز القوة و المصلحة في المسرح الدولي، لذلك تتبع دفة الحرب تخطيط السياسة العامة من هذا المنطلق، أما تبعية دفة الحرب لناتج السياسة الخارجية، فهو سالح ذو حدين ويتخذ شكلين أساسين، منهما انعكاس الضغط الداخلي على الحكومة ويكون انتهاجها الخيار الإنكفاء على المحلي، أو انعكاس قوة السلم الأهلي والإزدهار الإقتصادي على دفة الحكم بطريقة تدعم الخيار خارج الحدود. ويعد هذا الترابط بين العلاقت الدولية ودفة الحرب في حد ذاته مؤشراً على وحدة السياسات و الأهداف ونجاح التخطيط الإستراتيجي، لأن الدول المفككة تقف في عجزها الداخلي في حالة

انهيار ينعكس على الدور الخارجي للسياسة الخارجية، ولا تؤدي ضغوط دفة الحرب إلى تنازلات أي سياسية ولكن مكاسبها المعنوية ستتوزع عبر الهياكل الحكومية ، ما يعني أن " الحكومة" كائن بيرواقراطي رشيد"، وهي مقولة تدل على الخيارات العقلانية التي يعتمدها صناع القرار للتعبير عن مواقف الدولة وسلوكها التي تدعم تحقيق أهدافها وحماية مصالحها. ومن الطبيعي أن تتضافر الجهود مع المشروع القومي لتحقيق مصالح الأمة ، لذلك فإن التصور المنطقي لمستقبل دفة الحرب على الصعيد الخارجي لا يمكن أن يعزل عن التخطيط لمستقبل الأمة ومصيرها، ويؤدي التخطيط الإستراتيجي للعلاقت الدولية ودفة الحرب معاً قلى القدرة على استشراف مستقبل الدولة ويوفر لها الأمن ويمنع عنها النزاعات والصراعات.

أخيراً فإن هدف الدور السياسة الخارجية على نسق من العوامل الداخلية و الخارجية التي تدخل ضمن دائرة محدادات قوة الدولة، ويضاف لها العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار على المستوى المحلي و الدولي و العالمي أيضاً، ومن هنا فإن أكبر تحد، يواجه صناع القرار هو الحفاظ على مصالح وقوة الدولة أمام كل المتغيرات و المؤثرات السلبية/ التي تهدد هذه المصالح وتنقصها اقيمتها وجوهرها[75].

- https://portal.arid.my/Publications/61d702b8-1b0f-4d.pdf د. عصام بن الشيخ، منشورات جامعة قاصدي مرباح ورقلة/ الجزائر،2016. [75]

الاقتصاد كأداة من أدوات دفة الحرب

اقتصاد الحرب

كان الظهور الأول لمصطلح "اقتصاد الحرب" قبل 160 عاما، وخلال هذه الفترة طبقت العديد من البلدان هذا النظام خلال النزاعات العسكرية. ويعرف مصطلح اقتصاد الحرب، بأنه إجراءات حاسمة وصارمة تتخذها الدولة من أجل الحفاظ على وضعها الاقتصادي أثناء الحروب، وهي إجراءات تختلف من دولة لأخرى. وبرز مصطلح "اقتصاد الحرب" لأول مرة في عام 1861، وذلك خلال الحرب الأهلية الأمريكية، ومنذ ذلك الحين، تم تطبيق نظام "اقتصاد الحرب" من قبل عدد من الدول خلال حروبها، ومن أبرز الحروب التي شهدت تطبيق هذا المصطلح، الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية وحرب فيتنام[76]. والتعريف الأوسع لاقتصاد الحرب قائم على النموذج الاقتصادي الذي يتم إرساؤه في المجتمع من أجل التعامل مع النزاعات المسلحة بشكل عام. ويفيد الاستدلال على هذه النماذج إلى أمور كثيرة، على غرار تغير الإنتاجية، طلب تقديم التضحيات من قبل المواطنين في حياتهم اليومية والتوصل إلى إصلاحات سياسية. وعند الحديث عن اقتصاد الحرب، تشير الحكومة أو القادة السياسيون إلى تركيز جميع الجهود الاقتصادية وإطلاق تعبئة عامة للمجتمع لدعم المجهود الحربي، ليس فقط توفير الجنود في الجبهة وإنما تعزيز الإنتاج أيضا. إن هذه التغييرات تعتمد كثيرًا على الدور الذي تلعبه الدولة في مواجهة الصراع وبالقرب من الجبهة. والهدف من ذلك هو حسن إدارة الاقتصاد بحيث ينتهي بك المطاف بالفوز في الصراع دون تجاهل السكان. في هذا السياق، تميل السلطات إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي كخطوة أولى، سواء على الصعيد العسكري أو الموارد. وقد قدمت بريطانيا العظمى خلال المرحلة الأولى من الحرب العالمية الثانية مثالاً جيداً يحتذى به، عندما اضطربت التجارة الأمريكية بسبب حرب الغواصات التي طورتها ألمانيا[77].

مع التمييز بين الحروب التقليدية والحروب الاهلية فاقتصاد الحرب (في الحروب التقليدية) هو مجموعة من إجراءات الطوارئ التي يتم اتخاذها من قِبل الدولة الحديثة لتعبئة اقتصادها للإنتاج خلال فترة الحرب. ويصف فيليب لو بيلون اقتصاد الحرب بأنه "نظام إنتاج الموارد وتعبئتها وتخصيصها لدعم المجهود الحربي". وتتضمن بعض التدابير التي يتم اتخاذها زيادة معدلات الضرائب، وكذلك طرح برامج تخصيص الموارد. وغني عن القول أن كل بلد يتناول إعادة تكوين اقتصاده بطريقة مختلفة.

وتقوم العديد من الدول بزيادة درجة التخطيط في اقتصاداتها خلال الحروب؛ يقول لينين: "طالما أننا في حرب، يجب أن يرتبط كل شيء بمصالح الحرب ، ويجب أن ترتبط كل الحياة الداخلية في البلاد بالحرب ،

---

[76] – العين الإخبارية، مجلة الكترونية. https://al-ain.com/article/world-preparing-war-economy-battle-weapons بتصرف

[77] – عربي 21، مجلة الكترونية، https://arabi21.com/story/1260186

وبذلك ينتفي أي تردد "[78]. وفي الكثير من الحالات يشمل هذا الترشيد، وفي بعض الحالات يشمل التجنيد لأغراض مدنية، مثل منظمة الجيش النسائي للقيام بالأعمال الزراعية (Women's Land Army)وبيفين بويز (Bevin Boys) في المملكة المتحدة في الحرب العالمية الثانية. في هذا الإطار، قال فرانكلين دي روزفلت إنه إذا كسبت دول المحور الحرب، عندئذٍ "سيتعين علينا أن نتحول بشكل دائم إلى قوة عسكرية تستند إلى اقتصاد الحرب".[79] وفيما يُعرف باسم الحرب الشاملة، عادة ما يُنظر إلى هذه الاقتصادات كأهداف من قِبل العديد من الجيوش. ويُعتبر حصار الاتحاد أثناء الحرب الأهلية الأمريكية أحد أول الأمثلة على ذلك. وفيما يتعلق بجانب إجمالي الطلب، فإن هذا المفهوم قد ارتبط بمفهوم "النظرية الكينزية العسكرية"، والتي تعمل فيها الميزانية العسكرية للحكومة على استقرار دورات الأعمال والتقلبات و/أو تُستخدم لمكافحة الركود.

وفيما يتعلق بجانب العرض، فإن الحروب في كثير من الأحيان يكون لها تأثير على تسريع التقدم التكنولوجي إلى حد أن الاقتصاد يتعزز بشكل كبير بعد الحرب، لا سيما إذا تجنب الدمار المرتبط بالحروب. وكان هذا هو الحال، على سبيل المثال، مع الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية ومع ذلك، يقول بعض خبراء الاقتصاد (مثل سيمور ميلمان) إن الطبيعة الإسرافية للكثير من حالات الإنفاق العسكري يمكن في نهاية المطاف أن تضر بالتقدم التكنولوجي.

أما في الحروب الاهلية فيمكن تعريفه بـ "استمرار الاقتصاد بوسائل أخرى"، ويعتبر معهد Berghof Research Center أن ما يميّز اقتصاد الحرب في الحروب الأهلية، حيث تكون الحكومة والمتمردون طرفَي النزاع، "أنها تنطوي على التحايل على الاقتصاد النظامي وتدميره، ونمو الأسواق غير النظامية والسوداء، وسيادة السلب، والابتزاز، والعنف المتعمّد ضد المدنيين من قبل المقاتلين لاكتساب السيطرة على الأصول المربحة، واستغلال اليد العاملة. كما أنه اقتصاد يتّسم باللامركزية، ويزدهر فيه الاعتماد على التهريب، واستغلال الأقليات من السكان."

لقد ركز كلاوس كنور اهتمامه على شرح مفاهيم القوة والنفوذ ، بينما تجاهل المفاهيم الاقتصادية مقارنة بالقدرات العسكرية لدفة الحكم ، وبالتالي عندما يعرف كنور "القوة الاقتصادية" بأنها "السياسة الاقتصادية" يجب علينا التأكد من معايير التمييز بين السياسة الاقتصادية وغير الاقتصادية ، وبالمثل فإن تعريف الاقتصاد على أنه "دراسة كيفية تحسين المجتمع" مفهوم واسع جدًا ، حتى أننا لانستطيع تحديد الاقتصاد السياسي منه . بينما يصف التعريف الذي يفضله بعض الاقتصاديين علم الاقتصاد بأنه : "علم مسؤول عن دراسة السلوك البشري باعتباره العلاقة بين الغايات والوسائل ، والتي لها استخدامات بديلة " ، على هذا النحو فهو يشمل المجال الكامل لتحليل الوسائل والغايات ، ولا قيمة له في تمييز التقنيات الاقتصادية لدفة الحكم عن التقنيات الأخرى . في تعريف الاقتصاد السياسي أو القوة الاقتصادية ، كما هو الحال في مجالات أخرى من البحث الفكري ، إنه لمن الخطر أن يتم الاتفاق على المفاهيم الأساسية كأمر مسلم به . بينما يعرف

---

[78] – لينين والعلم العسكري، مجموعة من الكتاب السوفيت، بيروت 1973، ص263

[79] – Franklin Delano Roosevelt, The Great Arsenal of Democracy نسخة محفوظة 29 ديسمبر 2017 على موقع واي باك مشين.

الاقتصاد بأنه النشاط البشري الذي يشمل إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك السلع والخدمات" . و يُعرّف الاقتصاد أيضاً بأنه مجال اجتماعي يركز على الممارسات والخطابات والتعبيرات المادية المرتبطة بإنتاج الموارد واستخدامها وإدارتها." ولغوياً يعني مصطلح الاقتصاد التوسط بين الإسراف والتقتير (جاء في كتاب مختار الصحاح" : القَصْدُ بين الإسراف والتقتير يقال فلان مُقْتَصِدٌ في النفقة ") ، أي وسط في الإنفاق بين البخل والتبذير. أمّا الاقتصاد السياسي فهو : دراسة الإنتاج والتجارة وعلاقاتهما بالقانون والعادات والحكومة ، وبتوزيع الدخل القومي والثروة . نشأ الاقتصاد السياسي كنظام من الفلسفة الأخلاقية في القرن الثامن عشر لاستكشاف إدارة ثروة الدول ، ويعود أصل المصطلح باللغة الإنجليزية إلى اليونانية ، إذ تعود كلمة «political» إلى كلمة «بوليتي» اليونانية والتي كانت تُطلق على أي كيان سياسي وكلمة «economy» إلى «أوكونومي» والتي تعني إدارة الأسرة . وعادة ما تُنسب الأعمال الاقتصادية السياسية الأولى إلى الباحثين البريطانيين آدم سميث ، وتوماس مالتوس ، وديفيد ريكاردو ، على الرغم من أنها قد سُبقت بأعمال الفيزيوقراطيين الفرنسيين ، مثل فرانسوا كويسناي (1694-1774)، وآن روبرت جاك تورغو (1727-1781) .

كما هو الحال دائماً ، فهناك بنود يصعب تصنيفها ، على سبيل المثال ، هل نعتبر بيع أو هبة المعدات العسكرية حرفة اقتصادية أو عسكرية ؟ بشكل عام ، فإن التمييز ذو الصلة هو بين إطلاق النار أو التهديد بإطلاق النار (دفة الحرب) بيعها أو الوعد ببيعها ، وبقدر ما يكون سعر السوق لهذه البنود موجودًا ، يمكن تسمية هذه المعاملات بشكل معقول بـ " اقتصاد دفة الحرب " يمكن أيضاً تقديم بنود لتصنيفها على أنها عسكرية لأن عناصر مثل القنابل النووية ليس لها "سعر سوقي" ، أيضاً نظراً لأن تقديم الأسلحة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدفة الحرب لأننا يمكن أن نعرف دفة الحرب بأنها الحكم السياسي للشؤون العسكرية . أو أنها التهديد بإطلاق النار ، قد ترغب بعض الدول في التعامل معها على هذا النحو ، اعتماداً على اهتمام البحثة أهدافها الإستراتيجية المحددة أو يمكن أن تصنف في كلتا الحالتين . ومع ذلك فإن وجود مثل هذه البنود ذات الحدود الحمراء لا يسبب ضرراً خطيراً لقيمة مفهوم اقتصاد دفة الحرب لمعظم الأغراض العسكرية .

المكونات الأساسية لاقتصاد دفة الحرب

يمكننا تعريف اقتصاد دفة الحرب بأنه: "مجموعة من التدابير والإجراءات الاقتصادية والمالية التي تفرضها دولة أو دول أثناء الموجهات العسكرية الفعلية أو قبلها على دولة معادية لحملها على تقديم تنازلات ذات طبيعة سياسية تحقق أهداف النزاع المسلح باعتبار أن هذه التدابير من ضمن الخيارات السياسية المتاحة." وعلى سبيل المثال: كان لينين يأخذ بعين الإعتبار في قيادته للإقتصاد الحربي في البلاد خصائص النظام الإشتراكي الإقتصادي ودور الدولة السوفيتية المنظم[80] .

إذن فاقتصاد دفة الحرب هو توجيه العقوبات الاقتصادية باعتبارها أحد الخيارات ضمن الخيارات المتاحة في إدارة النزاع المسلح لتحقيق أهداف الصراع السياسي قبل اللجوء إلى المواجهات العسكرية المباشرة، وهي في نهاية المطاف ليست إلا نوعاً من الفرض والقسر والإكراه نمارسه ضد العدو.

[80] – لينين والعلم العسكري، مجموعة من الكتاب السوفيت، بيروت 1973 ، ص 263

تشمل العقوبات الاقتصادية فرض مجموعة من القيود على التجارة الدولية مع البلد المستهدف، وقد تشمل حظر أنواع معينة من الأسلحة أو الطعام أو الأدوية أو المواد الخام، أو الحد من التصدير أو الاستيراد من البلد المستهدف بهدف الضغط عليه لتغيير سياساته في مجال ما، أو إرغامه على تقديم تنازلات في قضية ما. ومع الوقت أصبحت العقوبات إحدى أدوات السياسات الخارجية للدول الكبرى تستخدمها هنا وهناك، عوضاً عن الانخراط في حملات عسكرية مكلفة وغير مضمونة العواقب. وتهدف عادة إلى معاقبة دولة ما على مواقف أو سياسات معينة، أو التأثير عليها لإجبارها على تغيير سلوكها، أو القضاء على إمكاناتها العسكرية[81].

مع تطور المجتمعات تغير مفهوم السلطة والقوة والذي نتقل من مستوى السلطة البدنية أو الجغرافية الى مستوى السلطة المالية والاقتصادية وهو ما أدى الى ظهور حروب من نوع أخر، سميت فيما بعد بالحروب الاقتصادية[82]. ويتكون مفهوم اقتصاد دفة الحرب من المكونات الأساسية التالية :

1. نوع الأدوات السياسة المستخدمة في محاولة التأثير، إذا استثنينا دفة الحرب كأداة لدفة الحكم.
2. المجال الدولي ، والجهات الدولية الفاعلة أخرى .
3. محددات التأثير، أي أبعاد السلوك المستهدف (بما في ذلك المعتقدات والمواقف والآراء والتوقعات والعواطف و / أو النزوع إلى الفعل) .

كما هو الحال مع خيارات السياسة ، من الأفضل قياس قيمة شيء معين من خلال مقارنته بالبدائل المتاحة . في حين يمكننا تعريف اقتصاد دفة الحرب من حيث الوسائل ، فعادة ما يتم تعريف المفاهيم البديلة من حيث الآثار الفعلية أو المقصودة للسياسة أو من حيث العملية التي تم بها وضع السياسة . سنناقش المفاهيم البديلة التالية المتعلقة باقتصاد دفة الحرب بإيجاز في الفقرات التالية :

أ. السياسة الاقتصادية الخارجية.

ب. السياسة الاقتصادية الدولية.

ت. الدبلوماسية الاقتصادية.

ث. النفوذ الاقتصادي.

ج. العقوبات الاقتصادية.

ح. الحرب الاقتصادية.

خ. الإكراه الاقتصادي.

---

[81] – موقع قناة الجزيرة الإخبارية، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2017/3/14

[82] – لوسيل، موقع الكتروني، أحمد عقل، https://lusailnews.net/knowledgegate/opinion/16/08/2020/

السياسة الاقتصادية الخارجية أثناء الأزمات: يمكن أن يستخدم مصطلح " السياسة الاقتصادية الخارجية أثناء الأزمات" بديلاً عن استخدام مصطلح "اقتصاد دفة الحرب" ، ومع ذلك ينبغي ملاحظة الاستخدامات الأخرى . كالتي يعرّفها بنيامين كوهين وروبرت باستور من حيث الإجراءات الحكومية التي تهدف إلى التأثير على البيئة الاقتصادية الدولية لتحقيق المصالح الوطنية . ومن العوائق الهامة لهذا المفهوم أنه يجعل من المستحيل تعريفه باعتبار أن السياسة الاقتصادية الخارجية كخيار عندما ترغب دفة الحكم التأثير على الجوانب الاقتصادية للبيئة العسكرية في إقليم معين أو ساحة صراع محددة. كعسكريين من السهل علينا التكيف مع الوسائل لبلوغ الغايات لتأثير على صناع السياسة الخارجية من خلال تحديد بعض خيارات العسكرية كأهداف استراتيجية للأمة . ولا نقبل أي اعتراض سيقول شيئاً عن الوسائل التي سيتم استخدامها وبالتالي نترك الباب مفتوحاً وليس مواراباً لاحتمال اعتبار استخدام التقنيات غير الاقتصادية ، مثل التهديدات بالعنف ، توجيه دفة الحرب . أي أننا مثلاً سننطلق بلا داعٍ من الاستخدام الشائع . وقدم IM Destler تعريفًا لـ "السياسة الاقتصادية الخارجية" من حيث التأثير الفعلي لإجراءات الدولة على المخاوف الخارجية والاقتصادية . لا يعني هذا التعريف شيئً سواء دفة الحرب التي هي عبارة عن الوسائل المستخدمة أو التأثيرات المقصودة " سياسية أو عسكرية " ؛ فهي تركز على التأثيرات الفعلية المقصودة ؛ وبالتالي يمكن وصف الحرب النووية بأنها "الزاوية الحادة لدفة الحرب" لما لها من آثار جانبية على الأمور الاقتصادية الخارجية . إن أي مفهوم لدفة الحرب لا يمكن أن يفرق بين الهجوم النووي والقيود التجارية يتعارض بشكل يائس مع الاستخدام الشائع للسياسة الاقتصادية الخارجية من غير المرجح أن يكون لأي مفهوم لـ "حرب " يتجاهل الوسائل والغايات ، فائدة كبيرة في تقييم عقلاني لسياسة معينة .

السياسة الاقتصادية الدولية : يجادل ستيفن كوهين بأن مصطلح " السياسة الاقتصادية الدولية " مفضل على العبارة الأكثر استخدامًا ، "السياسة الاقتصادية الخارجية " ، ويزعم أن السياسة الاقتصادية الدولية يجب أن ينظر إليها على أنها ظاهرة منفصلة ، وليست أداة للاستخدام من قبل مسؤولي السياسة الخارجية أو السياسة الاقتصادية المحلية ، ويمكن تلخيص الأسباب الكامنة وراء موقف كوهين على النحو التالي:

(1) "السياسة الاقتصادية الدولية" هي "المصطلح المفضل لأن صنع السياسة في هذا المجال يجب أن يأخذ في عين الاعتبار الكثير من أسئلة السياسة الداخلية التي يمكن اعتبارها" أجنبية " .

(2) يشير مصطلح "السياسة الاقتصادية الخارجية" عادة إلى تقسيم فرعي للسياسة الخارجية ككل وبالتالي فهو تبسيط مفرط .

(3) إن قبول السياسة الاقتصادية الدولية كمنطقة سياسة متميزة هو "أفضل وأسرع طريقة" لتحسين فهم "قوى الاقتصاد في السياسة الاقتصادية الدولية" و "التأثير السياسي العالمي للسياسة الاقتصادية الدولية الأمريكية " . ومع ذلك يجب ملاحظة النقاط التالية رداً على موقف كوهين:

أ. تم تعريف السياسة الخارجية تقليدياً من حيث محاولات التأثير على الأجانب، وليس من حيث العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند صياغة السياسة. حقيقة أن وضع السياسة الاقتصادية الدولية يتطلب النظر في العوامل السياسية والاقتصادية الخارجية والداخلية لا يميزها بأي حال من الأحوال عن المفاهيم التقليدية للسياسة الاقتصادية الخارجية.

ب. ليس من البديهي أن معاملة السياسة الاقتصادية الخارجية على أنها تقسيم فرعي للسياسة الخارجية ككل يشكل " تبسيطاً مفرطاً " .

الدبلوماسية الاقتصادية : يستخدم مصطلح "الدبلوماسية الاقتصادية" في بعض الأحيان بنفس المعنى الذي نريد أن نستخدم لدفة الحرب تستخدمه ، وعيب هذا المفهوم أنه يوسع مفهوم الدبلوماسية لدرجة تجعل من الصعب التفكير في شروط البدائل الدبلوماسية للتقنيات الاقتصادية.

النفوذ الاقتصادي : يستخدم كلاوس كنور مصطلح : " النفوذ الاقتصادي " لمناقشة كيفية استخدام العوامل الاقتصادية "كوسيلة لتحقيق سياسة الدولة ". قد يبدو هذا الاستخدام مشابهاً لمفهوم " دفة الحرب " ، ولكن هناك فرق بين " النهوض "و" النفوذ " ، فرق حاسم لفهم ديناميكيات محاولات التأثير . فـ" النهوض " مفهوم الملكية ، في حين أن " النفوذ " مفهوم علاقات . يسمح بعض النهوض الاقتصادي في بعض الدول بممارسة نفوذ الدول الفاعلة ؛ والبعض الآخر لا يسمح بذلك والنهضة أقرب العناصر ، في حين أن النفوذ مرادفة لممارسة دفة الحكم .

العقوبات الاقتصادية : يمكن تحديد ما لا يقل عن ثلاثة معاني مشتركة لمصطلح " العقوبات الاقتصادية " ، الأول هو مفهوم ضيق نوعاً ما يشير إلى استخدام التدابير الاقتصادية لفرض القانون الدولي . يشير الثاني إلى أنواع القيم التي يُعتزم تخفيضها أو زيادتها في الدولة المستهدفة والاستخدام الثالث يتوافق مع مفهوم الأدوات الاقتصادية لدفة الحكم الذي يشيع استخدامه في النظام الدولي . فالأول قانوني بشكل ضيق وبالتالي فهو غير مناسب للتحليل العام للسياسة الخارجية . والثاني يؤكد على التأثيرات المقصودة وليس على الوسائل لتحقيق تلك التأثيرات . وتكمن الصعوبة في أن أياً من أو جميع أدوات السياسة يمكن استخدامها للتأثير على القيم الاقتصادية في الدولة المستهدفة . ويمكن استخدام الضغط الدبلوماسي على الدول الأخرى لتثبيط التجارة مع الدولة الهدف ؛ ويمكن استخدام الدعاية لتقويض الثقة في عملة الدولة المستهدفة ؛ والقدرات العسكرية يمكن استخدامها لتدمير المصانع والبنية التحتية ، وبالتالي فإن تصور العقوبات الاقتصادية من حيث التأثيرات المقصودة على الدولة المستقبلة لا يساعد على الإطلاق في التمييز بين الأدوات الاقتصادية وغير الاقتصادية من أدوات الحكم . ويستخدم مصطلح "العقوبات الاقتصادية" في العديد من الطرق المختلفة بحيث يمكن قول الكثير لتجنبه تماماً . لسوء الحظ ، فإن المصطلح متجذر بعمق في أدبيات السياسة الاقتصادية لدرجة أن تجاهلها مستحيل . في الواقع سيتم ربطها بدفة الحرب أيضاً . ومن هذه العقوبات العقوبات الذكية التي هي في الأساس "نتيجة للأزمات الإنسانية العديدة التي أوقعتها العقوبات الاقتصادية الشاملة في أكثر من بلد، ونظرا للفشل البيّن لمنطق العقوبات الاقتصادية وتأثيراتها السلبية على

المواطنين العاديين والسكان الأبرياء بدأت القوة الكبرى في السنوات الأخيرة تتجه أكثر نحن العقوبات الذكية التي تعتبر أكثر "منطقية" و"أخلاقية" من العقوبات الشاملة. ويقصد بالعقوبات الذكية تلك العقوبات التي تستهدف القادة السياسيين والعسكريين تحديداً وتتجنب غيرهم، وتتعمد الإضرار بالمتسببين في الحوادث أو القضايا التي على أساسها فرضت العقوبات دون غيرهم من المدنيين الأبرياء. وتشمل العقوبات الذكية أنواعاً، من بينها المنع من السفر، وتجميد الأصول، والمنع من السفر والطيران، والمنع من الحصول على تأشيرات السفر وغيرها"[83].

الحرب الاقتصادية : تؤكد بعض مفاهيم " الحرب الاقتصادية " على الوسائل ، بينما يؤكد البعض الآخر على الآثار . وهكذا يصور لنا بعض الكتاب قصف الأهداف الصناعية خلال الحرب العالمية الثانية على أنها حرب اقتصادية . بينما قد يعتبر المحللون العسكريون بالفعل الهجوم على أهداف صناعية حربا اقتصادية . الفكرة الأساسية الحدسية لمعظم الناس هي أن إطلاق الأسلحة وإلقاء القنابل هي تعهدات عسكرية . تتصور يوان ليو وو الحرب الاقتصادية من حيث "التدابير الاقتصادية الدولية" التي تعزز "قوة" بلد نسبة إلى "عدو" فعلي أو محتمل . وتوضح سياق مناقشتها أنها تتصور "القوة" كإمكانات الحرب . قد تأخذ إمكانات الحرب ، بالطبع ، أشكالًا مختلفة ، اعتماداً على نوع الحرب التي يجب خوضها . نظراً لأن فائدة أي أسلوب من تقنيات الحكم تختلف من إطار طواريء سياسي إلى آخر ، فلا يمكن أن يستند أي تقييم شامل لفائدة تقنية إلى مجموعة واحدة من الافتراضات حول من يحاول التأثير على من ومتى وأين وكيف . على الرغم من أن "التدابير الاقتصادية الدولية" التي ناقشتها " وو" تشبه "التقنيات الاقتصادية لدفة الحرب" التي التي أكد عليها الباحث ، إلا أن تركيز "وو" على فائدة مثل هذه التقنيات للترويج لنوع معين من القدرة على صنع الحرب يقيد بشدة تطبيق تحليله على غيرها أنواع المواقف . إن مفهوم "الحرب الاقتصادية" الأكثر ارتباطًا بمفهوم " اقتصاد دفة الحرب " وهو مفهوم توماس شيلينج ، الذي يعرفه من حيث " الوسائل الاقتصادية التي يتم من خلالها فرض الضرر على دول أخرى أو التهديد بالضرر المستخدم للضغط مستبعداً على وجه التحديد استخدام الوسائل العسكرية لإلحاق الضرر الاقتصادي ، ويوضح أنه يمكن استخدام الحرب الاقتصادية لمتابعة مجموعة واسعة من أهداف السياسة الخارجية ، وليس فقط الأهداف الاقتصادية . على الرغم من تفوقها على معظم المفاهيم الأخرى "الحرب الاقتصادية" ، يشمل مفهوم شيلينج فقط التقنيات التي تهدف إلى فرض عقوبات سلبية وبالتالي فهي ضيقة للغاية بحيث لا يمكن أن تحل محل " دفة الحرب " . إلاّ أنه من المبكّر الافتراض بأنّ حروب الاقتصاد والعقوبات وفرض الحصار ستُعتَمد، في السّياسات الدّوليّة، بديلاً من الحروب العسكريّة لمجرّد أنّ فوائدَها السّياسيّة مجزية. وليس لدينا، اليوم، من قرائن على ذلك، بل القرائن الماديّة تشهد لاستمرار الحرب أسلوبًا رئيسياً. يكفي المرء منّا أن يطالع الميزانيّات العسكريّة للدّول، وحجمَها قياساً بغيرها من ميزانيّات قطاعات اجتماعيّة أخرى، ليدرِك ذلك. هذا دون أن نشير إلى أدوار الحروب، عادةً، في تنشيط الدّورة الاقتصاديّة وتغذيتها (الصّناعات العسكريّة مثالاً)، وإلى الضّغوط التي تفرضها

[83] – موقع قناة الجزيرة الإخبارية، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2017/3/14

المؤسّسات العسكريّة على مراكز القرار في الدّول، خاصّة في الدّول الكبرى ذات الاستراتيجيّات فوق القوميّة، والتي تفرض أخْذَ مصالحها في حسبان تلك الدّول[84].

الإكراه الاقتصادي : لا أحد يحب تعريف مفهوم "الإكراه الاقتصادي" خاصة تلك الدول التي تستخدمه ، ويعتبر عمل كنور استثناءً رائعاً لهذه القاعدة . ومع ذلك ، فإن مفهوم "الإكراه" الذي طوره كنور يختلف كثيراً عن الاستخدام التقليدي . يقول الأستاذ كاظم كريم علي من العراق : القانون الانكليزي وعلى خلاف الكثير من القوانين الانكلوسكسونية لم يتبنى مبدأ الاكراه الاقتصادي إلاّ متأخراً . بموجب هذا المبدأ يحق لمن أبرم عقد نتيجة ضغط غير مشروع من خلال تهديد مصالحه المالية أو التجارية أن يبطل هذا العقد على اعتبار أن العقد أبرم تحت الإكراه الاقتصادي الذي يجعل العقد قابل للإبطال . وعلى الرغم من مرور أكثر من أربعين سنة على تبني هذا المبدأ في القانون الانكليزي مازالت هنالك بعض المسائل تثير جدل داخل هذا المبدأ لدى القضاء والفقه الانكليزي لعل أهمها هل التهديد بفعل قانوني للحصول على اتفاق لم يكن يبرمه المتعاقد الأخر لولا وجود هذا التهديد إكراهاً اقتصادياً . يشير المفهوم الأساسي للإكراه إلى درجة عالية من القيود على مسارات العمل البديلة المتاحة لـ (أي ، التي يدركها) هدف محاولة التأثير. لكي نكون أكثر دقة ، يشير الإكراه عادة إلى موقف يكون فيه أحد الفاعلين (أ) قادرًا على معالجة نسب التكلفة / الفائدة للبدائل التي يتصورها فاعل آخر (ب) ، بحيث يكون من الغباء اختيار أي بديل آخر من(س) ؛ حيث تمثل(س) إما بديلاً واحدًا أو فئة من البدائل . هناك خمس طرق أساسية لألف للقيام بذلك :

1. عن طريق التهديد بالعقاب .
2. المكافآت الموعودة .
3. بالعقاب الفعلي .
4. بالمكافآت الفعلية .
5. عن طريق نقل معلومات صحيحة أو غير صحيحة إلى (ب) فيما يتعلق بنسب التكلفة / الفائدة من بدائله . وبالتالي ، فإن الأمثلة الأكثر شيوعًا على الإكراه تشمل ما يلي :

1) "أموالك أو حياتك!"
2) "اغرق او اسبح!"
3) "الاستسلام أو الموت!"
4) "عرض لا يمكنك رفضه"
5) "الماء لشخص يموت من العطش "

[84] – عبد الإله بلقزيز، الخليج مجلة ألكترونية https://www.alkhaleej.ae

6) إن أكثر الطرق التي يتم تجاهلها في الغالب لـ (أ) لإجبار (ب) هي المكافآت والعقوبات الفعلية .

أشكال دفة الحرب الاقتصادية :

إن مفهوم دفة الحرب الاقتصادية واسع عن قصد ، كما يجب أن يكون إذا كان يجب أن يستوعب " الوسائل" التي قد يحاول صناع السياسة الخارجية من خلالها التأثير على الجهات الفاعلة الدولية الأخرى . يتم سرد بعض الأشكال المحددة التي لا تعد ولا تحصى من التقنيات الاقتصادية لدفة الحرب وتهدف هذه إلى توضيح مجموعة واسعة من التقنيات الاقتصادية ولا تدعي أنها شاملة . يحتوي على أمثلة لأدوات السياسة التي ترتبط عادةً بمحاولات التهديد أو العقاب بينما تقدم أيضًا أمثلة على أدوات دفة الحكم التي ترتبط عادةً بمحاولات الوعد أو تقديم المكافآت .

واعتماداً على الموقف السياسي أو نوع النزاع المسلح يمكن استخدام أي من أدوات السياسة المذكورة أدناه لفرض عقوبات إيجابية أو سلبية قد استخدم أو ربما استخدم هذه الأساليب من قبل دفة الحكم لمتابعة مجموعة واسعة من أهداف السياسة الخارجية ، بما في ذلك ما يلي :

1. إضعاف أو تعزيز قيادة دولة أخرى .
2. تغيير النظام السياسي لدولة أخرى .
3. تغيير السياسات المحلية أو الخارجية لدولة أخرى .
4. تغيير قدرات دولة أخرى .
5. الترويج لفكر معين .
6. ردع الحرب
7. اكتساب أو الحفاظ على الحلفاء .
8. إضعاف أو تقوية تحالفات دول أخرى .
9. وقف أو خفض مستوى العنف في الحرب الجارية .
10. ما يؤثر على سياسة التعرفة في دولة أخرى .
11. معدل النمو الاقتصادي في دولة أخرى .
12. تغيير النظام الاقتصادي في دولة أخرى .
13. الحصول على الوصول إلى سلع أو خدمات دولة أخرى . وحرمان دولة أخرى من الوصول إلى سلع أو خدمات دولة ثالثة .

14. تغيير مستوى الرفاهية الاقتصادية في دولة أخرى .

15. تسريع أو إبطاء معدل الانتعاش الاقتصادي من الحرب في دولة أخرى

وهلم جراً ، في كل حالة يحدث فعل سياسي بقدر ما تحاول الدولة التأثير على السلوك الفعلي أو المحتمل لفاعل دولي آخر.

أهمية دفة الحرب الاقتصادية

هل يجب التعامل مع المساعدات الخارجية وعمليات الحظر وضمانات الاستثمار الحصرية للشراء والشراء المباشر وما إلى ذلك من حيث المفهوم الواسع لدفة الحرب الاقتصادية ؟ لماذا نهتم بتجميعهم معاً ؟ حتى لو منحت الدولة الحاجة إلى زيادة الاهتمام بالعقوبات الاقتصادية ، فقد يكون من الممكن تفضيل المعالجة المنفصلة المستمرة لكل عقوبة . ما الذي يمكن كسبه بعد كل ذلك ، من خلال التجميع المفاهيمي عند مستوى عالٍ من التجرد ؟ إن إظهار هذا التجميع أمر ممكن ، ولكن إظهار أنه أمر مرغوب فيه شيء آخر . وهناك ثلاثة أسباب على الأقل للتفكير من حيث المفهوم الواسع لدفة الحكم الاقتصادية :

(1) لأن الآخرين يفعلون ذلك .

(2) لأن العقوبات الاقتصادية غريبة .

(3) لأنه يتم التعامل مع عقوبات أخرى للحكم على هذا المستوى من العمومية .

إذا تضمنت مفاهيم دفة الحرب الاقتصادية القفز بين الأنشطة التي لا تعتبر عناصر في فئة واحدة ، فسيتم المطالبة ببعض التبرير للابتعاد عن الاستخدام الشائع . في حالة الحرف الاقتصادية الحكومية ، فلا يوجد مثل هذا الالتزام . في كل من العلوم الاجتماعية واللغة العادية ويتم التعامل مع البعد الاقتصادي للحياة الاجتماعية الذي يتم تعريفه تقريباً بالطريقة التي قُدمتْ، على أنه فئة تحليلية يتضمن الاستخدام التقليدي إشارات متكررة إلى "الاقتصاد" و "النظام الاقتصادي" و "الأنشطة الاقتصادية والمنظمات الاقتصادية ." ولا يوجد شيء واسع بشكل غير عادي حول مصطلح "اقتصادي" . إن التصنيف على هذا المستوى من العمومية يحدث في الصحف اليومية ، وكتب العلوم الاجتماعية ، وكتالوجات المكتبة ، وكل يوم محادثة وفي المنظمات الحكومية على كل مستوى . علاوة على ذلك ، يتوافق التمييز مع التقسيم التقليدي للتخصصات الأكاديمية . هناك عدد قليل من إدارات المساعدة الخارجية أو التجارة الدولية أو الاستثمار الأجنبية أو الضرائب . بدلاً من ذلك عادة ما تقفز هذه الاهتمامات الأكاديمية معاً في قسم الاقتصاد . ويقع عبء الإثبات على عاتق أولئك الذين ينكرون أنه يجب تطبيق فئة مفاهيمية تستخدم في كثير من الأحيان في مجالات الحياة الأخرى على التفكير في تقنيات السياسة الخارجية . والسبب الثاني للتفكير فيما يتعلق بدفة الحكم هو أن هذه العقوبات تشترك في خصائص معينة تميزها عن العقوبات غير الاقتصادية للحكم السياسي . إن كلاً من المال والأسواق مؤسسات غير عادية . وبالتالي ، يجادل جيلبين بأن "ما هو فريد في العالم الحديث هو أن الجوانب الاقتصادية للحياة الاجتماعية أصبحت أكثر تمايزاً عن الجوانب الأخرى بسبب صعود اقتصاد السوق . ويلاحظ ألفريد مارشال أن المشاكل ، التي تم تصنيفها على أنها اقتصادية ، لأنها

تتعلق بشكل خاص بسلوك الإنسان تحت تأثير الدوافع التي يمكن قياسها عن طريق سعر النقود ، تم العثور عليها لتكوين مجموعة متجانسة إلى حد ما . إذا كانت النقود والأسواق غريبة ، فمن المرجح أن تشترك تلك التقنيات الخاصة بالحكم السياسي التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بها ببعض الخصائص ومع ذلك ، فإن الحجة الأكثر إلحاحاً لمعالجة العقوبات الاقتصادية على مستوى عالٍ من العمومية هي أن العقوبات الأخرى يتم التعامل معها على هذا النحو . وهكذا يحدد تشارلز ف. هيرمان الأمثلة التالية على نوع واحد واسع من الأدوات: الدعاية والعسكرية والدبلوماسية والمساعدة الأجنبية ؛ إن الشيء المذهل في هذه القائمة هو أن الثلاثة الأولى على مستوى أعلى من العمومية من المستوى الرابع . على عكس الدعاية والأدوات العسكرية والدبلوماسية فإن المساعدات الخارجية ليست فئة واسعة ولكنها بالأحرى فئة ضيقة نسبياً . وهي ببساطة لا تقارن بمستوى عمومية الأنواع الثلاثة الأخرى من أدوات السياسة الخارجية .

المنظور التاريخي يؤكد بأن دفة الحرب الاقتصادية هي من أقدم أنواع الحروب تقوم على الصراع على الموارد الاقتصادية بعمومها، مثل تملك الأسواق الدولية ، أو النزاع حول مصادر الطاقة والماء، ولقد كانت الحروب الاقتصادية في القرون الماضية غير واضحة باستخدام القوة العسكرية ، "وقد دفعت الحروب الحديثة والنزاعات الأهلية الدول إلى اعتماد تخطيط اقتصاديّ يحافظ على التوازن بين الاقتصاد المحليّ ومتطلّبات النفقات الروتينيّة المدنيّة من جهة ، وبين ما يحتاجه المجهود الحربيّ من موارد وتدابير استثنائيّة من جهة أخرى "[85]. ويجب علينا في هذا الإطار تذكر العولمة والنظام العالمي الجديد وآثاره المدمرة على بلدان الدول النامية كالبطالة والهجرة والإرهاب العابر للحدود وتغيير مفاهيم المعرفة الاجتماعية ، وزيادة الفقر والجهل والأمية وارتفاع أعداد الذين يعيشون تحت خط الفقر.

إذن دفة الحرب هي عملية تعبئة وحصر كافة الموارد القومية المتاحة من مادية وبشرية ، وإعادة توجيه استخدامها لتحقيق أهداف النزاع المسلح. أو عند اندلاع الأزمات والنزاعات الداخليّة ، من ذلك فإن دفة الحرب تفرض تغيير هيكلي إجباري في بنية اقتصاد الدولة التي تمر بحرب ، وتشمل تخصيص جزءً كبيراً من ميزانية الدولة لنفقات الحرب والتسليح، وخفض الإنفاق العام ، ليقتصر على توفير الاحتياجات الضرورية للمواطن فقط. لذلك فإن دفة الحرب تفرض نوعاً من الإقتصادًا غير الإنتاجي ربما "سيعتمد على المساعدات الخارجية ، وتتحكم فيه شبكات المصالح المتوزعة ، بين قطاعي المال والأعمال ، وبين مؤسسات الدولة والحكم ، وهو الذي يضغط على الخيارات الاقتصادية العامة ويحدد اتجاهاتها "[86] .ويبين المراقبون أن من انعكاساته ، النقص الحاد للسلع في القطاع المدني الناجم عن زيادة الطلب في أثناء الحروب ، بسبب حاجة القوات المسلحة إلى الإمدادات العسكرية ، إضافة إلى الفوضى التي قد تعم الأسواق ، وتقود الحكومات بعيداً عن نظامها الاقتصادي ، إلى التدخل في الاقتصاد ، فتعمد إلى توزيع الموارد والبضائع بقرارات إدارية متجاوزة آلية السوق عندما تدعو الضرورة. إن الدول التي تدخل في حرب ، يكون من البديهي تحول اقتصادها إلى اقتصاد حرب ، حيث الأولوية تكمن في تأمين المواد الأساسية كالوقود والغذاء ، وسط تراجع في نشاط

[85] – شذى خليل،مركز الروابط للبحوث والدرسات الإستراتيجية، https://rawabetcenter.com/archives/75567

[86] – المصدر السابق

العديد من القطاعات الإنتاجية ، ويعرّف عالم الاقتصاد ‘‘فيليب لو بيلون’’ اقتصاد الحرب بأنه: نظام إنتاج الموارد وتعبئتها وتخصيصها لدعم المجهود الحربي.[87]

أهم نتائج دفة الحرب الإقتصادية :

1. إغراق الدول المعنية بالديون والفوائد
2. افتعال الأزمات بين دول الجوار المستهدفة بالحروب الاقتصادية
3. التبعية الاقتصادية
4. الحماية العسكرية

مما تقدم نستنتج أن تطوير وتنفيذ استجابات اقتصادية فعالة لحلّ النزاع وتحويله إلى مسارٍ في غاية الأهمية. ويترتب على ذلك سؤالاً رئيسياً هو كيف يمكن جعل الإقتصاد أكثر ربحية من الحرب. إنّ أيّ خطوة ترمي إلى تحويل النزاع يجب ألّا تأتي كسياسة إفراديّة ، بل في إطار نموذج أوسع يشمل القادة العسكريين ، وإعادة النظر في كيفية توجية دفة الحرب لتطبيق العقوبات ، ينبغي على المساعي الرامية إلى رفع مستوى النزاع العنيف وتحويله إلى حرب اقتصادية أن نعيَ عاملين أساسيين: الأول هو معرفة اللاعبين المركزيين في اقتصاد الحرب، وفهم الدوافع التي أدّت الى مشاركة هؤلاء في اقتصاداته[88]؛ وأمآ الثاني فهو: تحديد الحوافز التي تحث اللاعبين الأساسيين في البحث عن العنف المسلح . وهنا تبرز أهمية مشاركة العسكريين بالإضافة إلى التركيز على الحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة وفهم طبيعة استراتيجية الأمة، بالإضافة الى الآليات التي يستخدمها العسكر في سياق الاستيلاء على مصادر السلطة بمضامينها المختلفة. ومعرفة العوامل التي تساعد من قدرة النخب العسكرية على الاستيلاء على مصادر السلطة، أي تعزيز دفة الحكم والسيطرة على دفة الحكم

[87] – المصدر السابق

[88] –Annd، موقع الكتروني. اقتصاد الحرب: النزاع وعسكرة الاقتصاد،https://www.annd.org/ar/activities/details

الفصل الرابع: جوهر الدولة ودور الجيش

العلاقة بين السياسة والعسكر

إن العلاقة بين السلطة السياسية والعسكر أمر أساسي لجميع الدول وتساعد في تحديد شخصيتها . فقد حدد "كلاوزفيتز " العلاقة بين نوعي السلطة بإعلانه أن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى . في رأيه أثرت الطبيعة السياسية للحرب على كل من أعمال القوات المسلحة والعلاقة بين القيادة السياسية والعسكر ، مع خوض الحروب لتحقيق غرض سياسي يجب أن يتوافق كل عمل في الحرب مع هذا الغرض لأنه لا يوجد عمل عسكري بحت ، وقد أخذ "مولتك" نظرة أكثر اتساعاً للسلطة العسكرية و وافق على أن الحرب هي أداة لسياسة الدولة ، وبالتالي كان يسيطر عليها في نهاية المطاف رئيس الحكومة . و" في الوقت الذي يتوجب على القائد العسكري المحترف أن يكون محايداً تجاه الأحزاب والمسائل السياسية وأن يكون متجاوياً وبصورة تامة مع التوجيه السياسي للسلطة المدنية، فإنه لا يُعفى من الحصول على المعرفة التامة بمبادئ الحكومة وإداراتها، وكذلك المعرفة التامة بالمسائل العامة المتداولة ذات العلاقة. وإذ كان من المتعين أن يؤيد الدستور بذكاء، فيجب عليه أن يُعرف فقط بشيء من التفصيل كيفية عمل نظام الحكم، وثانياً التعليم الأيديولوجي يكون على كافة العسكريين الزامياً.[89] ويجب أن تعمل القوات المسلحة فقط من أجل الغرض السياسي ، ولكن يجب أن تكون أفعالها مستقلة تماماً عن السياسة . فبمجرد إعلان الحرب يكون العسكر مستقلين في عملياتهم ضد العدو حتى يقدموا لرئيس الحكومة النصر الذي سيمكنه من إبرام سلام الذي نريد . ويعد تحليل كلاوزفيتز للطابع السياسي للحرب من بين أهم إنجازاته وربما أكثرها فائدة عندما حدد النوايا والطاقات السياسية للدولة كعنصر أساسي للحرب ، لم يكشف بالطبع عن أي شيء غير معروف للعسكر ورجال الدولة ، حتى لو لم يفهموا دائماً الآثار المترتبة على هذا التحديد . يقول لينين في إحدى تعليقاته على كلاوزيفتر :" إنّ أصحّ استراتيجية في الحرب هي التي تؤجل العمليات حتى يصل الإنحلال المعنوي لدى العدو إلى حد يجعل الضربة القاضية ممكنة وسهلة"[90] . ولم يتجاهل المنظرون السياسيون أو العسكريون السابقون الروابط بين السياسة والحرب وبين التنظيم العسكري والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . لكن كلاوزفيتز كان أول من وضع السياسة في صميم تحليل لما أسماه "الظاهرة الشاملة" للحرب وتطوير المفاهيم والأساليب التي جعلت من الممكن دراسة منهجية لتفاعل السياسة مع المكونات الأساسية الأخرى للعنف المنظم . ولا تُشَنُ الحرب في فراغ عسكري . وفي كل موقف يتطرق إلى المصالح السياسية أو إلى العناصر التي قد تصبح بسرعة : التخطيط السياسي والاستراتيجي وكذلك العمليات نفسها يجب أن تضع في اعتبارنا هذه الروابط والعواقب . إن الحرب تعبير عن الإرادة السياسية للدولة . بدورها فإن الحكومة مدينة لها بالدولة واستخدام أداتها العسكرية بشكل معقول ، وكلما أمكن لتحديد مهام للقوات المسلحة لا تتجاوز قدراتها . وهذا يتطلب تعاوناً حقيقياً بين القيادة السياسية ومستشاريها العسكريين والقادة في الميدان .

---

[89] – تولّي القيادة، العقيد صامويل هيز والمقدم وليم توماس (الأكاديمية العسكرية الأمريكية) ، بغداد 1984، ص66

[90] – علم الحرب، منير شفيق، بيروت 1980،ص 42

إنّ جوهر الدولة هو السلطة . وبما أنها تضمن وجود الدولة ، فإن السلطة فيما يتعلق بالدول الأخرى هي المعيار النهائي الذي يجب من خلاله قياس الشؤون الداخلية للدولة . على الأقل هذا هو الحال مع الدول الكبرى . ويجب أن يحافظ الوضع الداخلي على استقلاليته من خلال ضمان علاقات سلمية بين الفئات الاجتماعية والإدارة الفعالة والتحالفات المعقولة . ويجب أن تخلق السياسات المحلية وسائل القوة السياسية والعسكرية ، ولكن على الأقل في الدول التي يحيط بها الجيران الأقوياء ، فإن طابعهم الخاص أقل أهمية من كفاءتهم . ومع ذلك ، فإن التغيير الاجتماعي أمر لا مفر منه ويجب أن ينعكس في المؤسسات السياسية في البلاد . إن الاستعداد للقتال والاستعداد للمساومة يكمن في صميم السياسة . وتظل القوة العسكرية ، (أي القدرة على استخدام العنف لحماية السلطة أو إنفاذها أو بسطها) أداة لم تجد أي دولة حتى الآن إمكانية الاستغناء عنها ، وليس من السهل أن نرى كيف يمكن إدارة العلاقات الدولية ، والحفاظ على النظام الدولي ، إذا كان العامل العسكري غائباً تماماً . إن قدرة الدول على الدفاع عن نفسها ، واستعدادها الواضح للقيام بذلك ، يوفر الإيطار الأساسي الذي يتم من خلاله إجراء المفاوضات الدولية . ومن المهم أن كل دولة من الدول الجديدة التي ظهرت منذ الحرب العالمية الثانية اعتبرت أنه من الضروري إنشاء قوة عسكرية رمزية على الأقل . حتى الحاجة الإستراتيجية كانت ضئيلة مثل القدرة المالية لدعمها . مثل هذه القوة ليست رمزية بحتة . إن الاختبار النهائي من الاستقلال الوطني يبقى في المجال النووي كما كان في عصر ما قبل النووية : ما إذا كان الشعب على استعداد للمخاطرة بحياته من أجل تأمينه والحفاظ عليه . ومع ذلك ، فإن الفرضية القائلة بأن القوة العسكرية هي جزء جوهري من هيكل النظام الدولي ليست فكرة ستلقى موافقة بالإجماع . يقع الموقف من مكانة القوات المسلحة في العلاقات الدولية في مكان ما بين طرفين . من ناحية هناك رأي مفاده أن القوات المسلحة تشكل عاملاً مزعزعاً للاستقرار على الساحة الدولية ، وأن إلغاءها سيؤدي إلى استقرار أكبر بين الدول . على النقيض الآخر ، لدينا اعتقاد بأن القوة العسكرية ليست مجرد عنصر واحد من النظام الوطني والدولي ، ولكنها الأداة الأساسية ، وأنه لا يمكن احترام أي تحقق في السياسة الدولية ما لم يكن هناك إمداد كامل من القوة العسكرية في اجتماع دولي عليه . في الطرف الآخر فإن القوة العسكرية ليست مجرد عنصر واحد للسلطة الوطنية والنظام الدولي ، بل هي العامل الأساسي . وأنه لا يمكن احترام السياسة الدولية ما لم يكن هناك إمداد كامل من القوة العسكرية لتلبية ذلك ، ولكن مثل هذا الرأي لا يمكن تحمله أكثر مما هو عكس ذلك . إن دور القوة العسكرية في النظام الدولي يصعب تحديده كما هو دور الذهب في المعاملات الاقتصادية . والخلافات في المجال الاقتصادي تتوازى بشكل وثيق مع تلك الموجودة في الجيش . أولئك الذين يؤمنون بأسبقية الاعتبارات العسكرية في الشؤون الدولية لديهم موازاة في هؤلاء الاقتصاديين الذين يصرون على أن العملة السليمة هي الأساس الوحيد لاقتصاد سليم والذين يتبعون سياسات التمويل السليم مهما كانت التكلفة على المدى القصير في محنة اجتماعية . إن أولئك الذين ينكرون الحاجة إلى القوة العسكرية لديهم الكثير من القواسم المشتركة مع المفكرين الذين سيصرون على أن المعيار الذهبي هو رمز مزعج يبتكره الممولون لتحقيق أرباحهم الخاصة ، وأن نظاماً اقتصادياً عملياً ، ربما يعتمد على شكل من أشكال الائتمان الاجتماعي ، إن لم يكن على تضخم بسيط ، يمكن استنباطه دون الرجوع إليه على الإطلاق .

القوة العسكرية كأداة لدفة الحكم

ليست القوات املسلحة مؤسسات يرتكز نشاطها في الأمن والدفاع ، بل هي في الوقت نفسه مؤسسات سياسية مهمة. ويشمل هذا حتى الجيوش التي تدعم دولاً دميقراطيةً ، فكونها خادمةً مطيعةً للدولة فيعني هذا أنّها تتخذ موقفًا سياسي للدولة، . وتمثّل عمليات الإنتقال السياسي سواء أكانت نتيجة تغير في الحكومة أو في النظام أم نظاما شياسياً جديداً بالكامل، مراحل حرجة بالنسبة للقوات المسلحة لأنها تطالَب باتخاذ موقف لجهة ما إذا كانت ستؤيد عملية الانتقال الأن أو تقاومها أو ستكتفي باالنتظار حتى ترى لأي جهة ستميل الرياح ثم تتخذ موقفًا بعد ذلك فقط[91].

القوة العسكرية إذن أداة لا غنى عنها لسياسة الدول المستقلة . ومع ذلك فإن هذا الاقتراح البسيط ، وهو نقطة البداية للتفكير الاستراتيجي ، قد تم تحديه على نطاق واسع خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين ، قال والتر ميليس من بين آخرين ، إنه "بسبب الطبيعة الدولية المعاصرة القدرة على شن الحرب هي أكثر الأدوات استغناءً عن جميع أدوات البقاء والرفاهية الوطنية "، ويواصل القول إنه "ما لم يتم الاستغناء عنه بطريقة أو بأخرى ، فلن يكون هناك أمل كبير للرفاهية أو المجتمع " ، وقد علق العديد من الكتاب الآخرين على نفس المنوال . وشنوا هجوماً مزدوجاً على وجهة نظر مفادها أن القوة العسكرية هي أداة مفيدة لدفة الحكم وبالتالي السياسة . إن الفائدة من القوة العسكرية تأتي بشكل يؤكد على أنها مدمرة للحياة والممتلكات بحيث لا يمكن اعتبارها أداة سياسية بشكل إنساني . من هنا وبطريقة مختلفة قليلاً فإن أولئك الذين يفسرون قيمة القوة العسكرية الضخمة تفسيراً ضيقاً جداً لفائدتها باعتقادهم أن القوة العسكرية مفيدة فقط في ميدان النزاعات المسلحة ، ولكن في الواقع فإن القوة العسكرية لها فوائد عظيمة خارج ميادين النزاع المسلح وخارج استخداماتها التقليدية كسنوات الحرب الباردة فقد خلقت توازناً بين المعسكرين ومنعت بنفسها نشوب الحرب ، وبما أن أحد أهداف القادة المدنيين الحرجة هو الحيلولة دون تدخل القوات المسلحة في السياسة الداخلية، فإن الأوضاع التي يمكن في ظلها استخدام الجيش داخلياً يجب أن تكون محددةً بموجب القانون. وبصورة عامة، يتمثّل الدور الداخلي الشرعي الوحيد للجيش في الدولة الدميقراطية الحديثة بأعامل الإغاثة إثر كوارث طبيعية ، ويحتل الجيش موقعاً مثالياً لتنفيذ هذا الهدف الذي يضاعف أيضاً ما له من تقدير مجتمعي نظراً لما يملكه من قوى عاملة وقدرة من في مجال وسائل النقل ومعدات مثل الآليات الثقيلة لأعامل بناء الجسور، والهدم، وإصالح البنى التحتية[92]. وقد جهزت الأمم و بَنَتْ القوة العسكرية من أجل ردع العدو أو الغزو وحتلال الأمم الأخرى بقدر ما اكتسبت تلك الأمم السلطة بنية شن الحرب . يؤكد الباحث أن هناك معنىً يمكن اعتبار الحرب فيه فشلاً للقوة العسكرية وليس نتيجة حتمية للنصر ، ولكن يجب اكتساب القوة العسكرية لتكون مفيدة عند استخدامها . فالقوة العسكرية مازال لها دور تؤديه في السياسة العالمية ، وهذه المسلمة الوحيدة الكامنة وراء الفكر الاستراتيجي المعاصر . ومهما تطلب القيام بالحرب تنظيماً عسكرياً محدداً وطرق ووسائل للمعركة ثابتة ومتكررة ، فالقوانين العامة للنضال المسلح تشترط بالإستمرارية والتسلسل.[93]وعلى

---

[91] – زولتان باراني Zoltan Barani أستاذ العلوم السياسية، جامعة تكساس .
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_141AF184.pdf

[92] – المصدر السابق

[93] – لينين والعلم العسكري، مجموعة من الكتاب السوفيت. بيروت 1973 ص 168

نفس القدر من الأهمية أن نُسلم بـ "القيمة" الضمنية في الأهداف" التي يتم توجيه دفة الحرب نحوها . إن الفكر الإستراتيجي المعاصر يؤمن بصواب نوع واحد من العلوم ؛ على وجه الخصوص فإنه يفترض أنه من المرغوب فيه وجود عالم مسالم تتمتع فيه الدول الفردية بدرجة عالية من الأمن . قد يبدو غريباً للبعض أن الموضوع الذي ينشغل بأساليب العنف ليس أقل توجهاً نحو صون السلام وتعزيز الأمن الوطني والدولي . في الظاهر هناك بالتأكيد شيء غريب بعض الشيء حول فكرة أن أولئك الذين يهتمون بأكثر الأسلحة تدميراً يهتمون بشكل رئيسي بخلق الظروف التي لن يتم فيها استخدام هذه الأسلحة أبدًا . وهناك زاوية أخرى لاستخدام القوة العسكرية كأداة لدفة الحرب وهي التي تتعلق بالقيود الأخلاقية والمعنوية على استخدام القوة العسكرية ؛ لقد كان السلام بدون استخدام الأداة العسكرية معضلة الدبلوماسيين والسياسيين ، والسؤال كان ما هي الطرق الناجحة لتقييد استخدام القوة العسكرية ؟ يؤكد الباحث أن المشكلة دائماً في نظرية وممارسة العلاقات الدولية . فإلغاء شيء اسمه "الحرب" أمر بعيد المنال ، لذلك اتجهت دفة الحكم والفلاسفة السياسيون والمحامون والعسكر إلى طرق أخرى للحد من استخدام القوة كأداة للسياسة . وقد أصبح هذا العنصر أكثر أهمية في عصر الحروب الوقائية والاستباقية .

استخدام القوة : هل الغاية تبرر الوسائل ؟

على الرغم من أن مسألة الأدوار التي يجب تؤديها المبادئ والأخلاق الإنسانية في إدارة الشؤون الدولية قد استحوذت على اهتمام كثير من الفلاسفة والسياسيين لعدة قرون وحتى على المستوى النظري السؤال : هل الغاية تبرر الوسيلة ؟ . مثلاً الكثير من الناس يطرح أسئلة عفوية في صلب دفة الحرب التي هي في واقعها الوجه العسكري للسياسة مثل : هل كان الرئيس ترومان له ما يبرره أخلاقياً في استخدام القنبلة الذرية ضد اليابان ؟ ، هل كان الرئيس كينيدي له ما يبرره أخلاقياً في الموافقة على غزو خليج الخنازير لكوبا ، وفي وقت لاحق في المخاطرة بحرب نووية حرارية في محاولة إرغام خروتشوف على إزالة الصواريخ من كوبا ؟ هل كان لنيكسون ما يبرره في استخدام الأساليب السرية لمحاولة منع الانتخابات من انتخاب الاشتراكي اللينيدي في تشيلي ، وبعد ذلك ، لإسقاط حكومة اللينيدي الاشتراكية ؟ ، وبالمثل هل كان للاتحاد السوفياتي مبرراً في استخدام جيشه لإخماد الثورة المجرية عام 1956 والتدخل في تشيكوسلوفاكيا عام 1968 وأفغانستان عام 1979 ، هل كانت الولايات المتحدة مبررات لغزو العراق وأفغانستان . هناك الجدل طويل حول ما إذا كان ينبغي علينا تطبيق المبادئ الأخلاقية في الحرب وكيفية توجيه دفتها نحو النصر . يؤكد الباحث أنه يمكننا تحديد ثلاث عناصر فكرية تعطي كلاً منها اتجاهاً مختلفاً لدفة الحرب بشأن "هل الغاية تبرر الوسيلة ؟ " :

1. توجيه دفة الحرب بطرق غير الأخلاقية ، يمكن أن تعطى لجميع أولئك الذين يعتقدون أن مسألة الأخلاق تنطبق فقط على غايات أو أهداف السياسة الخارجية ، وليس اختيار الوسائل لتحقيق هذه الغايات .

2. توجيه دفة الحرب بأسلوب " Realpoliitik " المتطرف للسياسة العالمية ، وذلك باستخدام مجموعة متنوعة من العسكريين والسياسيين المتعصبين الإيديولوجيين مثل هتلر والبلاشفة القدماء أو

القوميين المتطرفين والإرهابيين . أولئك يعتبرون أن الأهداف التي يسعون إليها مبررة أخلاقيا فهذا هو كل ما يهمهم . ثم يتم تبرير أي وسيلة لتحقيق أي غاية ، مع الأخذ في عين الاعتبار تحذيراً واحداً ، وهو أن الوسائل المختارة تكون فعالة بالنسبة للأخلاقيين ، فإن المعيار الذي يجب تطبيقه في اختيار الأساليب ليس أخلاقهم بل كفاءتهم ، فهم مهتمون فقط فيما إذا كانت الوسائل المختارة ستكون فعالة في تعزيز الهدف الأخلاقي . ومع ذلك ، تجدر الإشارة إلى أنهم يشتركون في الموقف غير الأخلاقي ويشعرون دوماً بحرية اختيار وسائل مشكوك فيها أخلاقياً . وفي بعض الأحيان يشعرون بأنهم ملزمون باحترام المعايير الأخلاقية للآخرين ، لأنهم يدركون أن كونهم لا يَرحمون ، يمكن أن يخلق معارضة قوية لا تدعم قضيتهم . لذلك ، قد يمتنع الأخلاقي عن اتخاذ إجراءات ، لكنهم يفعلون ذلك بدافع الحكمة والنفس المحسوبة ببرود ، وليس لأن لديهم تقلبات أخلاقية خاصة بهم . و Realpolitik من اللغة الألمانية وتعني حقيقية أو "واقعية" ، "عملية" ، أو "فعلية" ؛ و Politik ؛ "سياسة" وهي سياسة أو دبلوماسية تستند في المقام الأول إلى اعتبارات ظروف وعوامل معينة ، بدلاً من مفاهيم إيديولوجية صريحة أو أسس معنوية أو أخلاقية .

3. توجيه دفة الحرب في نهج الضبابية الذي لا يفرق بين العدو والصديق ويربت على كتف العدو ويستسمحه ويطلب منه إلقاء السلاح والعودة إلى البيت ، إن مقاربة هذا النهج للسؤال "هل الغاية تبرر الوسيلة" هو موقف مألوف آخر . يجادل الضبابيون أنه مهما كانت الغاية نبيلة وفاخرة ، فإنه لا يبرر أبداً استخدام الوسائل التي تنتهك المعايير الأخلاقية الإنسانية ، لذا فإن الضبابيين الأخلاقيين يقفون عند نقيض الطيف العسكري ، ربما يكون أفضل مثال على الضبابية الأخلاقية الشاملة هو المُدعي المُسالم الذي يستبعد استخدام القوة العسكرية والعنف في جميع الظروف ، حتى في الدفاع عن النفس . بالنسبة إلى داعية السلام الضبابي ، حتى في الظروف التي يكون فيها البقاء المادي للأمة على المحك يمكن أن يبرر اللجوء إلى العنف في الدفاع عن النفس . ومع ذلك ، يجب ألا نفترض أن دعاة السلام هم كلهم جبناء . فقد يعتمد دعاة السلام على أساليب اللاعنف للمقاومة السلبية لإحباط المعتدي .كما فعل غاندي مثلاً ، وقد يكون المسالم الشجاع على استعداد للمخاطرة بحياته في جهود المقاومة السلبية . على غرار من دعاة السلام في بعض النواحي ، هناك أشخاص في الولايات المتحدة وأماكن أخرى كانوا ينتقدون سياسات الحرب الباردة على أساس أنها أغرقت العالم في أزمات ، مثل أزمات برلين لعام 1948 والصواريخ الكوبية . الأمر الذي أثار خطر الحرب النووية ، ولم يكن هؤلاء النقاد شيوعيين موالين للسوفييت ولم يرغبوا في انتشار الشيوعية في جميع أنحاء العالم . بل شعروا أن الاعتماد على الردع والتهديدات العسكرية ضد انتشار الشيوعية كان عمل غير أخلاقي وغير مقبول لأن مثل هذه السياسات زادت من خطر وقوع محرقة نووية عالمية .كان العديد منهم على استعداد لدفع ثمن باهظ من أجل تجنب خطر الحرب العالمية الثالثة . لقد أدركوا أنه إذا اتبع القادة الأمريكيون نصيحتهم ولم يستخدموا القوة والتهديدات باستخدام القوة لردع الشيوعية ، فإن الشيوعية ستنتشر حتماً ، لكنهم اتخذوا موقفاً مفاده أن مثل هذه النتيجة ، مهما كانت بغيضة ، أفضل من محرقة نووية عالمية ، وهذا الموقف الذي عبروا عنه في العبارة الملونة " أحمر أفضل من

ميت ." إشارة إلى العلم السوفيتي الأحمر أي أن أكون سوفيتي أفضل من أن أكون ميتاً ، كان هذا الشعار شائعاً جداً بين بعض أعضاء حركة السلام وأولئك الذين فضلوا نزع السلاح من جانب واحد من قبل الولايات المتحدة . وحتى لو اختلفنا مع دعاة السلام الذين جادلوا بأن "الأحمر أفضل من الموت" ، يجب أن نحترمهم لاستعدادهم لمواجهة العواقب المنطقية والسياسية لمعتقداتهم .

منشدوا الكمال الذين يشار إليهم غالباً باسم المؤمنين الذين يقرّون التعامل مع مسألة التكليف بالمعنى الشرعي أي : إلزام المكلف بمقتضى خطاب الشرع ، باعتبار: أن الله تعالى هو الذي شرع الأحكام وخاطب المكلفين بما يفهمونه على لسان رسوله ﷺ . بمعنى : أن المكلف ملزم بمعرفة دين الله وما جاء فيه من تعاليم وأوامر ونواهي وأحكام ، وفهم ذلك ليقوم بتطبيقه في حياته . (للآخرين وكذلك لأنفسهم) إذا تم اعتماد وجهات نظرهم الأخلاقية حول السياسة الخارجية . غالباً ما يتهم النقاد هذا النوع الدعاة بالرغبة في الاحتفاظ بوسائل راحة الضمير لأنفسهم في مسائل السياسة الخارجية دون الاستعداد لدفع الثمن . فهم يهتمون بالجوانب الرمزية للسياسة الخارجية على حساب جوهرها الفعلي . وأنهم أقل اهتماماً بالتأثير على السياسة الخارجية من تسجيل المواقف الفاضلة وهناك انتقاد مألوف آخر للكماليين وهو أن تركيزهم على الأخلاق يؤدي بسهولة إلى أخلاقية مستقيمة في السياسة الخارجية . تم توجيه مثل هذا الانتقاد ضد جون فوستر دالاس ، وزير خارجية أيزنهاور . حيث اتُهم دالاس والأخلاقيون من نوعه ، بأنهم أشخاص خطرون يتحملون مسؤولية السياسة الخارجية لأنهم يميلون إلى تحويل تضارب المصالح بين الدول إلى صراعات بين "الخير" و "الشر " ، ويمكن أن يكون لهذا النوع من أخلاق السياسة الخارجية عواقب وخيمة . كلما اعتقد زعيم أخلاقي أكثر حماساً أنه على حق في نزاع مع دولة أخرى ، كلما كان أكثر احتمالاً لرفض التسوية والتوفيق والسعي بدلاً من ذلك لضمان انتصار كامل على الخصم نيابة عن مبادئه الأخلاقية . وبالتالي ، من الممكن أن ينتهي النهج غير الأخلاقي في السياسة الخارجية ، إذا تم تجاوزه إلى حد التطرف ، والذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى نتائج كارثية . فقد تم تسجيل هذا النوع من القلق من قبل هانز مورغنثاو ، أحد المؤيدين الرئيسيين للنهج " الواقعي " في الشؤون الدولية ، عندما كتب : " لا يمكننا أن نستنتج من النوايا الحسنة لرجل دولة أن سياساته الخارجية إما أن تكون تستحق الإشادة أخلاقياً أو ناجح سياسيا. كم مرة كان الدافع وراء رجال الدولة هو الرغبة في تحسين العالم ، وانتهوا بجعله أسوأ ؟ " . هناك جانب أخر مثير للاهتمام له من مواقف الضبابية تستحق الإشارة أليها . يعتقد بعض المفكرين بأن الدول يجب أن تتصرف وفقاً لنفس المعايير العالية للأخلاق التي تنطبق على الأفراد في مجتمع منظم جداً ، ويعتقد أخرون أن عليهم أن يفعلوا ذلك وأن مهمة القادة المستنيرين هي إنشاء نظام دولي يعبر عن ذلك. كان وودرو ويلسون أحد الأسس المعروفة لهذا الرأي .كما صاغه ويلسون في رسالته للكونجرس عام 1917 معلناً الحرب على ألمانيا " وأرجو أن تكون الترجمة صحيحة " : نحن في بداية عصر نُصر فيه على أن تكون معايير السلوك والمسؤولية عن الأفعال الخاطئة التي يجب مراعاتها بين الدول وحكوماتها كالتي يتم مراعاتها بين المواطنين الأفراد في الدول المتحضرة ." أو كما يدعوا المتطرفون الدنيون بوجوب تطبيق الأخلاق الدينية السماوية ، ويطلبون من الدول وحكامها أن يتصرفوا وفقاً لهذه المعايير ؛ وقد أثيرت اعتراضات مختلفة على هذا النوع من النظرة غير المثالية ، ولا يمكن تناولها كلها هنا . أحد تلك الانتقادات هو أن الدول تختلف عن الأفراد ، وبالتالي فإن المعايير الأخلاقية التي يمكن رفعها

بشكل مناسب لتوجيه وحكم سلوك الأفراد في مجتمع منظم جداً لا يمكن أن تنطبق على الدول التي تحاول توفير أمنهم في نظام دولي فوضوي . على سبيل المثال ، يقول E.Carr : في أزمة العشرين سنة (أن المعايير الأخلاقية يمكن أن تكون لها الأسبقية فقط في مجتمع دولي متطور ومنظم جداً ، مجتمع تتفق فيه الشعوب على أن الخير الذي يجب أن يكون للمجتمع بأكمله له الأسبقية على الخير الأجزاء" . بالنظر إلى هذا الموقف ، من الواضح أن الولاء والالتزام بمجتمع عالمي ليس قوياً بما يكفي لتجاوز ما تعتبره الدول الفردية " مصلحتها الوطنية الحيوية " ؛ إن توجيه دفة الحرب النهج البراغماتي العسكري "هل الغاية تبرر الوسيلة ؟ " : لا توجد إجابة بسيطة لا لبس فيها على السؤال كما هو الحال بالنسبة للإستراتجيين والمفكريين العسكريين إذ يصرّ البعض على أنه يجب إعادة صياغته هذا السؤال بطريقة مختلفة على النحو التالي : " ما هي الظروف التي تبرر غاياتنا كعسكريين نسعى لتحقيق النصر بدون معركة وماذا تعني ؟ " ، وكما يوحي إعادة صياغة السؤال ، يؤكد الباحث أنه إذا كانت الوسائل المشكوك فيها أخلاقياً مبررة لا يمكن الإجابة عليها بشكل مجرد ، ولكن ذلك يعتمد على الظروف المحددة للموقف أو الحدث ، وكذلك على طبيعة الأهداف التي يسعى صانعوا السياسة إليها ويجب علينا تحقيقها ، في تلك الحالة نستطيع أن نؤكد على الأهمية الحاسمة للبيئة المحيطة بكل موقف ، أي أننا نتخذ نهجاً سياقياً للمشكلة . ذلك يعني أننا نستخدم الأخلاقيات الظرفية ، وليس المعايير الأخلاقية المطلقة . إذن فإن وجهة النظر البرغماتية وهي وجهة نظر تتعارض مع كل من الأخلاقيين والمستبدين الأخلاقيين ؟ قد يكون من المفاجئ أن نعلم أن النهج الواقعي المتطرف لم ينضم إلى الموقف غير الأخلاقي في توجيه دفة الحرب ، ولكن إلى هذه النظرة السياقية لدور المبدأ الأخلاقي في إدارة وتوجيه دفة الحرب يعود النهج الواقعي ، كالذي نجده في كتابات هانز مورغنثاو ، إلى ماسيافيلي على الأقل ؛ ومن المهم أن نتذكر أن المفكر الفلورنسي ، على الرغم من أنه بدا في كثير من الأحيان وكأنه يلتزم بالموقف غير الأخلاقي ، كان في الواقع سياقياً براغماتياً بالنسبة لغير المثالي . صحيح أن العديد من الواقعيين أساءوا قراءة مكيافيلي الأمير عندما قال أن "الغاية تبرر الوسيلة" وأن السياسة الدولية هي نوع من مسابقة "أكل الكلاب" ، على دفة الحكم أن تتخذ موقفاً غير أخلاقياً نحو مشكلة اختيار الوسائل لتوجيه دفة الحرب . إن أولئك الذين يبالغون في تبسيط موقف مكيافيلي بهذه الطريقة قد يشار إليهم بالواقعيين المبتذلين ، لأنهم أساءوا فهم وتشويه نهجه الواقعي للسياسة الدولية . في الواقع كما أكد كينيث والتز ومايكل وايزر ، ألقى مكيافيلي مؤهلات مهمة لنصيحته للحاكم . وهكذا ، يقول مكيافيلي أنه ليس كل الغايات ، ولكن بعض الغايات فقط ، يبرر الوسائل المشكوك فيها أخلاقيا . يجب أن تكون غايات بناءة ومفيدة . وهناك مؤهل أكثر أهمية هو تحذير مكيافيلي الإضافي بأن ما إذا كانت الوسائل البغيضة والمشكوك فيها أخلاقيًا مبررة تعتمد على ما يسميه "ضرورة القضية" ، أي أنه في حالة معينة لا توجد طرق بديلة للعمل تعد النجاح في تحقيق النهاية المرغوبة . وقد تم تطوير الموقف الواقعي حول هذه القضية بشكل أكبر من قبل المنظرين الأكاديميين مثل Morgenthau و Wolfers الذين يدافعون عن الموقف الواقعي الأصلي ويميزونه عن وجهات النظر المبسطة والمشوهة للواقعيين المبتذلين . ومهما كانت الجاذبية الفلسفية أو السياسية للنهج البراغماتي العسكري ، فإن التطبيق العملي أصعب بكثير من أي من النقاط السابقة . ويمكن تنفيذ المواقف اللاأخلاقية والكمالية بسهولة أكبر بكثير من الأخلاق الظرفية التي من المفترض أن توجه الواقعيين . وهكذا ، يعمل الكماليون مع حظر ثابت ضد استخدام الأساليب المشبوهة أخلاقيا حتى نيابة عن أغلى النوايا . إن قاعدة عمل

اللاأخلاقي هي عكس ذلك تماماً وسهلة التطبيق تقريباً : أي وسيلة غير أخلاقية مقبولة طالما أنها تعد بالنجاح والفاعلية ، في المقابل من المستحيل تغيير وجهة نظر مخالفوا الكماليون إلى قواعد بسيطة تعطي توجيهات واضحة لصناع القرار ؛ نظراً لأن الكثير يعتمد على الظروف المحددة للحالة . من ذلك يمكننا استنتاج بعض المبادئ التوجيهية لتوجيه دفة الحرب بدلاً من قواعد محددة للسلوك الصحيح وهي :

1. أن الهدف من توجيه دفة الحرب يجب أن يكون محققاً للنصر بالطرق السياسية قبل العسكرية فعندئذٍ سنستخدم القوة العسكرية فقط للدفاع عن "المصالح الحيوية" الحقيقية للأمة . بناء حقاً وجديراً بالثناء إذا كان على صانع القرار أن يفكر في اختيار أساليب مشكوك فيها أخلاقياً نيابة عنه . قد يقول البعض أنه إذا تم أخذ هذا المبدأ التوجيهي بجدية من قبل صانع السياسة . لا ينبغي استخدام الوسائل المشكوك فيها أخلاقياً لتوجيه دفة الحرب مهما كان النصر غالياً .

2. يجب على دفة الحكم أختيار مسار العمل السياسي في ظل المواقف المعينة ، لأن ذلك يجنب الأمة تدمير للأشياء ذات القيمة .

3. يجب على دفة الحكم تطبيق الأخلاقيات الظرفية في اتخاذ القرارات الصعبة ، لا سيما عندما يتم استخدام القوة العسكرية ، مع الأخذ في عين الإعتبار أن الاستخدام المفرط للقوة سيلحق المزيد من الخسائر في الأرواح والعتاد لكلا الطرفين ، وأن الضرر الزائد هو على المحك دائماً ؛ يُذكر أن سياسات الحرب الأمريكية في فيتنام تعرضت لانتقادات شديدة ، حتى بين أولئك الذين لم يعارضوا أهداف الولايات المتحدة تماماً ، على أساس أنها انتهكت بشكل صارخ مبدأ التناسب بين الوسائل العسكرية التي تستخدمها القوات الأمريكية والدمار الهائل الذي تسببت به .

سياسة الدفاع

يذكرني هذا العنوان بالعميد سومير الذي درسنا هذه المادة بجامعة الدفاع الوطني الباكستانية هناك حيث تجاوزنا أفاق التفكير وتفتح الأذهان والأبصار إلى كيف نصنع الأحداث والأزمات ، وكيف نخلق سيناريوهات الحلول ، وكيف نقود الحرب على المستوى الإستراتيجي وكيف ننتصر على العدو . ما زلت أذكرها بحدائقها الجميلة وردهاتها الرائعة ، وهيئة التدريس المتمكنة القوية ، وعشرات الألاف من الكتب في مكتبتها الضخمة وموظفيها الذين كانوا يسعون من بين أيدينا ليوفروا لنا كل ما نريد من كتب ومراجع ، وزملائي من الجيوش العالمية وخاصة الضباط العرب الذين مازلت أتواصل معهم إلى اليوم لقد كانت سنة دراسية وتدريبية بامتياز .

أقول : إن سياسة الدفاع تمثل سياقاً عسكرياً حاسماً ، سواء كانت فى السلم والحرب أو وقت الدبلوماسية أو وقت رد الفعل ؛ لأنها تبقى واحدة من الأدوات المهمة لحركة الفواعل الرئيسة فى يد دفة الحكم فى لحظة التعاون الدولى الوثيق على سبيل نمطية مارشل ، أو قِمة الانحباس الفكرى والنزاع . قبل سنوات كثيرة كتب Alvin Toffler كتابيه « صدمة المُستقبَل »، و«حضارة الموجة الثالثة» ، وقد توقع فى الأخير أنَ البشر يتحرَكون نحو عالم لا تنضب فيه المعرفة بعد أن كانت الموجة الأولى عبر التطوُر الزراعى ، والموجة الثانية عبر الصناعة ، والموجة الثالثة عبر المعلومات والاندماج المُعولم. على ما يبدو أنَ تشكل الموجة الرابعة حين يُصبح الإنسان جزءا من الآلة ، وتُصبح الآلة جزءً منه وانعكس هذا على كافة العلوم وخاصة العسكرية

، وأدبيات العلاقات الدولية بشكل عام ، وشكّل فيها منطقة فراغ ما زالت بحاجة إلى بحث وتحليل ، فإنَ هذه المنطقة بشكل عام تنسحب على المجال الدبلوماسى ، ولاسيَما عندما تقترن بتحدِيات العولمة Globalization، فإنها سوف تختلف بشكل أو آخر عن دبلوماسية عصر اللاقطبية ؛ ومن ثم يدفع لظهور أنماط وأساليب تُقدم تصوُرات تنسجم مع حالة تلاقح الأفكار فى بوتقة الحضارات المفتوحة ، إذ تُشكِل انعكاسا على الثقافة الدبلوماسية سواء أكان علماً ، أم تاريخاً ، أم مُؤسَسة، أم مهنة، أم قانون .

سياسة الدفاع (تسمى أيضًا السياسة العسكرية) هي سياسة عامة تتعامل مع الأمن الوطني والقوات المسلحة ، تشمل كافة التدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومة فيما يتعلق بصنع القرار السياسي والأهداف الاستراتيجية للأمة ، مثل متى وكيف يتم استخدام القوات المسلحة ؛ وتستخدم سياسة الدفاع للحفاظ على الاستقلال في التنمية الوطنية وسيادة الدولة في الداخل والخراج ، وتخفيف المصاعب المفروضة من الجهات الخارجية العدائية والعدوانية . وسياسة الدفاع من واجبات وزير الدفاع أو المجلس الأعلى للدفاع ، وهو نفسه صانع القرار الرئيسي للسياسة العسكرية الوطنية . ويجب أن تحدد سياسة الدفاع ما يلي :

1. التهديدات المعادية بأشكالها المختلفة على أساس تحليل تقارير المؤسسات الأمنية كالإستخبارات العسكرية وجهاز المخابرات العامة ، وتقارير وزارة الأمن الداخلي .
2. النطاق العسكري للأمن القومي ، وتحالفات الدفاع ، والاستعداد القتالي للمؤسسة العسكرية ، والتنظيم العسكري للقوات المسلحة واستخدامها للتكنولوجيا العسكرية .
3. استراتيجية الدفاع الوطني ، "وقت" استخدام القوات المسلحة .
4. الموقف الاستراتيجي الوطني ، واتجاهات التهديدات المحتملة للأراضي الدولة ، ومجتمعها ، وبيئتها ، واقتصادها . وتحدد الخيارات المتاحة لمواجهة هذه التهديدات . وكلما زادت الخيارات التي توفرها سياسة الدفاع للحكومة الأفضل وضعها في صياغة سياسة الدفاع . والعقيدة العسكرية هي التي تحدد شكل وإيطار ومحددات الموقف الاستراتيجي . فقد يشمل هذا الموقف الإستراتيجي مواجهة التهديدات للمصالح الوطنية الواقعة خارج الأراضي الوطنية مثل الممرات والمضائق البحرية ، أو مكافحة الإرهاب خارج حدود الوطن ، ويتم تطوير استراتيجية الدفاع وتعديل الموقف الإستراتيجي من خلال عمليات تطوير السياسة الاستراتيجية والقدرات العسكرية وقدرات المؤسسات الأمنية . ويعرف الموقف الإستراتيجي بأنه : تقييم جميع خصائص وقدرات الأمة من المنظورين الخارجي والداخلي على حد سواء في ضوء وجهة النظر الاستراتيجية الوطنية . ويكشف أيضاً عن السيناريوهات المحتملة القادمة في المستقبل . وتتناول سياسة الدفاع سبل تحقيق أهدافها وغاياتها العسكرية من خلال الإدلاء بتصريحات وطلبات صريحة للحكومة حول الإمكانيات المطلوبة والقدرات المتوفرة لكلٍ من :

1. الاستعداد القتالي ، وتنظيم القوات المسلحة .

2. العلاقات السياسية العسكرية (السيطرة السياسية على الجيش) ، ودور القوات المسلحة في العملية الساسية .
3. القيادة والسيطرة .
4. الإسخبرات العسكرية والأعمال المضادة .
5. دبلوماسية الدفاع .
6. القدرات الدفاعية من حيث (التكنولوجيا ، التنقل ، العتاد ، والخدمات اللوجستية) ، خطط الدفاع .
7. التدريب ، والتجنيد ، والتنمية البشرية العسكرية .
8. التغيير الاجتماعي العسكري .
9. القوات النظامية ، وقوات الاحتياط .
10. تحديد قواعد الاشتباك التي تحدد متى وأين وكيف سيتم استخدام القوة العسكرية من قبل التشكيلات والوحدات .

إذن فسياسة الدفاع هي جزء من مفهوم أوسع لسياسة الأمن القومي أو استراتيجية الأمن القومي . وتشمل سياسة الدفاع التخطيط والإدارة الدفاعية ، وهي خطوات متتالية نحو التنفيذ العملي لتلك السياسة ، وصولاً إلى دفة الحرب التي هي : القيادة والسيطرة الفعليتين على المستوى الإستراتيجي أو بمعنىً أخراً هي :"مجموعة التدابير السياسية التي تُدار بها النزاعات المسلحة ." وغالباً ما تكون الخطوط التي تقسم كل هذه المفاهيم أو المراحل غير واضحة عملياً. بشكل عام ، تغطي سياسة الدفاع كل شيء من النهايات إلى طرق ووسائل تحقيق أهداف الدفاع الوطني وتسترشد بالقوانين والمبادئ المضمنة في سياسة الأمن القومي . من هذا المنطلق نستطيع أن نضع تعريف أخراً لسياسة الدفاع بأنها : "سلسلة من المبادئ التوجيهية والمبادئ والأطر التي تربط سياسة الأمن القومي كنظرية على الورق بالعمل (تخطيط وإدارة وتنفيذ الدفاع) ". تماماً مثل دليل التعليمات الذي نستعمله في الطائرة ، فإن الغرض من سياسة الدفاع هو التأكد من أن الأمور تتم بطريقة معينة من أجل تحقيق أهداف معينة طوال الوقت مع احترام قواعد معينة . إن إجراءات بناء النزاهة ومبادئ دفة الحكم الرشيدة حاسمة في هذه المرحلة حيث نربط دفة الحكم بدفة الحرب . إن سياسة الدفاع خطوة مهمة في تحقيق سياسة الأمن القومي وأهدافها . والدفاع الوطني هو العنصر الأساسي في نظام الأمن القومي . أي أن القوات المسلحة هي الركيزة الأساسية للأمن القومي ، وهذا يعني أن وجود قطاع دفاعي فعال أمر حيوي لسلامة وأمن الموطنيين . وهذا لايعني أن باقي المؤسسات الأمنية ليس لها دور في نظرية الأمن القومي ، بل إن دورها أساسي أيضاً ولكنها تعمل الساحة الخلفية للقوات المسلحة ؛ والدفاع عن الوطن جزءٌ كبيرٌ من الإنفاق العام ، لذلك يجب ضمان إنفاق الميزانيات بطريقة فعالة ومسؤولة أمراً بالغ الأهمية . وتمثل صياغة سياسة الدفاع الفرصة المثالية لإدخال إصلاحات قطاع الأمن وبناء إجراءات النزاهة ، ولهذا السبب من المهم أن تلتزم

الجهات الفاعلة والموارد والجهود المناسبة بهذه المرحلة . وستملي علينا سياسة الدفاع كيف ستتم الأمور في قطاع الدفاع . لذلك من الضروري التفكير فيه بالتفصيل وبأنه يؤدي وظيفته في ربط النظرية بالممارسة . يجب أن تأخذ سياسة الدفاع في الاعتبار خصوصيات سياق معين والاختلافات المحتملة فيه ؛ تحديد أهداف قابلة للتحقيق وواقعية تسعى لتحقيق أهداف الأمن القومي الشاملة ؛ والقيام بذلك تحت مظلة المبادئ والمعايير والممارسات الجيدة الوطنية والدولية . يجب أن تتنبأ سياسة الدفاع بجميع خطوات العملية السياسة ، مع إيلاء اهتمام خاص لمراحل التخطيط والإدارة . هنا حيث سيتم ربط الوسائل بالغايات . سياسة الدفاع هي سياسة عسكرية ولكنها ليست محاطة بسرية بالغة . لذلك ينبغي إتاحتها لبعض قطاعات الدولة بما في ذلك هيئات المراجعة والمراقبة والأطراف الأمنية الأخرى من أجل ضمان الشفافية والمساءلة . إذن فالمصالح الوطنية والحفاظ على الأمن القومي تحدد سياسة الدفاع . ويجب أن تعكس سياسة الدفاع الوطني للأمة الدفاع عن المصالح الإستراتيجية والحفاظ على الأمن القومي ، وأن تحدد سياسة الدفاع ثلاثة قواعد رئيسية ، المصالح الاستراتيجية للأمة ، ومبادئ الدفاع ومفهوم الدفاع ، والتشديد على ضرورة الحفاظ على الأهمية الاستراتيجية لبيئة مستقرة وآمنة . في الوقت نفسه يجب أن ننظر إلى سياسة الدفاع من ثلاثة مستويات ، مستوى محلي ومستوى إقليمي ومستوى دولي ، وتشمل الأرض والمياه الإقليمية والمجال الجوي والمناطق الإقتصادية الخاصة (the Exclusive Economic Zone (EEZ)) ، وخطوط المواصلات بين أقاليم الدولة إذا كانت الدولة مترامية الأطراف أو لها جزر كثيرة ، أو لها مصالح تجارية في أعلي البحار والمضائق الدولية . إن الإستراتيجية الشاملة هي فن النظر أبعد من ساحة المعركة والقيام بالحسابات المسبقة ، وهي تستلزم أن تركز على هدفك الأساسي وتخطط للوصول إليه [94].

الدبلوماسية الوقائية

يتمثل مفهوم سياسة الدفاع في تركيز عمل السلطة على حماية الأمة من خلال زيادة الجهود العسكرية لتفادي الدخول في أي صراع ، في نفس الوقت تكون فيه القوات المسلحة في جاهيزية كاملة لخوض أي معركة بكفاءة عالية ، أي التأكيد على المهمة الأساسية للجيش بالانتقال من ثقافة الوقاية إلى رد الفعل . وبلغة مبسطة ، يشير مفهوم سياسة الدفاع من الدبلوماسية الوقائية إلى الإجراءات المتخذة في الميدان بعد نفاد كافة الحلول السلمية ، والتحول إلى التصعيد ، وبالرغم من الاضطلاع بسياسة الدفاع في أشكال ومنتديات مختلفة ، عامة وخاصة على السواء ، فإن التعبير الأكثر شيوعاً لها يتبلور في عمل وزارة الدفاع لإعداد أمر الدفاع . الذي يصدر من أعلى سلطة سياسية إذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حالة وقوع طوارىء تهدد الأمن الوطني أو السلامة العامة ، أو وقوع حرب ، أو قيام حالة تهدد بوقوعها ، أو حدوث اضطرابات أو فتنة داخلية مسلحة أو كوارث عامة أو انتشار آفات أو أوبئة .

ويمكن أن تشمل الدبلوماسية الوقائية أيضاً تدخل مجلس الأمن والأمين العام وجهات فاعلة أخرى في مناطق الأزمات بغرض تشجيع الحوار والتوصل إلى حلول توافقية وتسوية التوترات بالوسائل السلمية . أو بغرض الإثناء عن استخدام العنف في اللحظات الحاسمة . ويتقدم الأمين العام بمساعيه الحميدة إلى أطراف

[94] – روبرت غرين، 33 استراتيجية للحرب، أبوظبي 2009، ص 10

النزاع إما شخصياً أو بواسطة مبعوثين دبلوماسيين يرسلهم إلى مناطق التوتر في جميع أنحاء العالم . وتعدّ وزارة الخارجية هيكل الدعم الرئيسي لتلك الجهود ، حيث تتولى تحليل النزاع ، وتخطيط ودعم العمل الدبوماسي ، والإشراف عليه . ومن أجل سياسة دفاع ناجحة يجب أن تدعو الإستراتيجية العسكرية إلى الحفاظ على القدرات العسكرية وتطويرها الاستراتيجية ، وتنظيم القوات المسلحة ، وتنشيط الصناعات الدفاعية ، وتعزيز السيطرة السياسية على الجيش ، وليس كما يدعي بعض أن يكون الجيش تحت قيادة مدنية ؛ ولتوجيه تطوير القوات المسلحة ، ستحتاج السلطة إلى آلية محدثة لتحديد حجم تلك القوات وتشكيلها . حسب خيارات وتوجيهات المكونين الرئيسيين للدفاع :

1. السياسة: التي تقوم بتصميم وبناء القوة البديلة ومبادئ التصميم هذه القوة ليست الاستراتيجية نفسها ، لكنها لبنات البناء المطلوبة
2. وتوجيه دفة الحرب الذي يستخدمه صانعو السياسات الدفاعية لتشكيل القوات المطلوبة وطلباتها للتمويل والميزانيات .

ويمكن القول إن أي سلطة ستواجه مجموعة من التحديات التي ستعرقل انطلاقتها في البداية على الأقل ، وذلك يرجع للتراكمات التي تركتها السلطة السابقة والمهام المعقدة التي ليست في متناول اليد . وتوسيع نطاق المهمة والموارد المقيدة بشكل متزايد . فعلى السلطة الجديدة تبني تعتبر امتداد للاستراتيجية الحالية فلا تتوقف على استمرار الردع ولكن من دونه ، والتقليل درجة الهيمنة العسكرية التي تمتعت بها في الماضي ومعترف بها . إن " استخدام الوسائل غير العسكرية للضغط على الدول العدوانية لحملها على فعل الأمور التي ما كانت لترضى بها في ظروف أخرى، من المعلوم بالطبع أنه يمكن استخدام العمل العسكري والتهديد بصورة إرغامية، ولكن محل اهتمامنا هنا الإرغام غير العسكري ، الخيارات المندرجة تحت هذا الصنف توفر طرقاً لا عنيفة لإلحاق الأذى أو التهديد بذلك حتى امتثال الدولة الهدف للمطالب الأمريكية . هذا ما نطلق عليه تسمية القدرة على الإرغام وهو أمرٌ تملك الولايات المتحدة وفرةً منه".[95]

وتختلف الدول في قدرتها على الحفاظ على المصالح الأمنية في معدل ينذر بالخطر أحياناً لتُصنّف دولاً فاشلةً ، فإذا بلفت دولة ما هذا المعدل قد لا تتمكن حتى استراتيجيتها وإن كانت المصممة جيداً التعويض . وإن سياسة الدفاع في أي دولة صغيرة أو عظمى بالضرورة ، يجب أن تكون مسؤولة عن الكثير من العوامل وتضمين العديد من العناصر المتنافسة أهمها :

1. تقييم مصالح الأمة المحددة وواقعها الجغرافي وأراضيها .
2. الأمن القومي (الداخلي المباشر ، والخارجي) .
3. استراتيجية الأمة الكبرى الشاملة .
4. التحالفات والعمق الأمني مع دول الجوار ، والدول العظمى .
5. إعداد خطط الحرب والدفاع .
6. تقييم المذهب العسكري المُنبثق من العقيدة العسكرية .

[95] – القدرة على الإرغام ، مواجهة الأعداء بدون حرب ،ديفيس غومبرت & هامس بين نديك ،www.rand.org ص 15

7. العدو المحتمل .
8. متابعة اتجاهات التكنولوجيا المتطورة باستمرار .
9. التخطيط الاستراتيجي .
10. الإهتمام بمراكز البحوث الإستراتيجية والعسكرية ، والأطر التي تشكل المخرجات الأساسية للسياسة الدفاع .
11. ردم الهوة بين تطلعات الأمة الاستراتيجية والموارد المخصصة .
12. مرعاة التكاليف الإضافية بسبب الاتجاهات غير المستدامة في خطط الإستراتيجية العسكرية .

إن الاستراتيجية الفعالة من وجهة نظر أمريكية هي نتيجة لمواءمة أهداف السياسة بعناية مع الأهداف والموارد اللازمة ، وهذا هو شرط " التماسك الإستراتيجي" ، لتحقيق التوازن الصحيح بين الغايات والطرق ، وهو الأكثر اعتباراً وأهمية في الاستراتيجية العسكرية ؛ في نفس الوقت لا نستطيع إهمال قيود الموارد والوسائل المحدودة ، هذه هي الحقيقة الثابتة في عنصر التخطيط وهو الأكثر حدة خلال فترات تقليص حجم القوات المسلحة . ذلك يقودنا للبحث عن "طرق" أكثر ابتكاراً خاصة في الدول العظمى عن استراتيجية قوية لتوجيه تطور القوات المسلحة مستقبلياً . وستحتاج إلى آلية تصميم سياسة الدفاع ومبادئها . وعلى سياسة الدفاع أن تستمر في تعديل استراتيجيتها وآليات التخطيط للقوات المسلحة وتشمل تحديد حجم القوة اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية العسكرية وتحديد نوع القوات الأنسب لتطور الأمن القومي مع مرعاة أن كلاً من الحجم الكلي للقوة وشكلها مهمان .

مخرجات سياسة الدفاع

يحدد مخططوا سياسة الدفاع عن القدرات العسكرية ، ونوع من السلاح براً أو بحراً أو جواً أو قوات فضائية ، وتقييم المخاطر ، ويعمل واضعو السياسات على التخطيط لمختلف القوات التي تركز عادة على عدد وحجم الصراعات المسلحة أو الحروب الإقليمية أو حالات الطوارئ التي يتوقع ردعها أو الإستجابة لها ، كما يجب عليهم أيضاً وضع افتراضات وتقديرات حول :

1. مدة هذه الحروب وما إذا كانت ستحدث في وقت واحد .
2. حجم القوة والتهديدات .
3. القدرة على التنفيذ دون النظر في استراتيجية أكبر لمنع الحروب .
4. "مكاسب السلام" في حالة النصر. الإطار الذي قد يقلل من الحاجة إلى قوات كبيرة .
5. تخطيط الدفاع .
6. استقرار الأمن الداخلي .
7. تقييم المخاطر وذلك بمراجعة سياسات الدفاع السابقة .
8. الخطوط العريضة للإستراتيجية الأمنية للأمة .
9. التركيز على استراتيجية " الحل الحاسم " ، وهي القدرة على فرض تغيير النظام بدلاً من ببساطة هزيمة جيش العدو.

ومن أفضل سياسات الدفاع مفهوم " منع النزاع" ؛ وهو يعتمد أساساً على التحالفات ومدى مصداقيتها ، ومدى التزامها في المعاهدات الدولية أو الثنائية ؛ مع مرعاة أن أي بيئة من التوتر ستسمح لدول العظمى بالانخراط في أكثر من صراع واحد . الأمر الذي سيؤثر بشكل مباشر على اهتماماتها الأساسية ويتطلب استجابات سياسية وعسكرية ستقيدها بسبب التكلفة وانتشار القوات . وخيارات تصميم القوة بعد مناقشة الموارد التي يجب أن تحدد بشكل واضح ، وتشمل البيئة الاستراتيجية متطورة التوترات ، والقوى الوطنية والأنظمة الانتقامية والمعارضة المسلحة ، والقوى السياسية المحلية . وبالتالي ، فإن صانعي سياسة الدفاع لا ينبغي أن يتوقعوا تمويلًا إضافياً ، وسيواجهون أوجه القصور في النفقات العامة للحفاظ على مستويات القوة والاستعداد على سبيل الأولوية . في حين أن الدول العظمى لها القدرة على تحديد قوة عسكرية أكبر من ذلك تسمح لها أن تكون في كل مكان ، وأن تحقق كل ما هو ممكن بحيث تكون لها القدرة على فرض تغيير النظام بدلاً من هزيمة جيش العدو. وعلى صانعي سياسة الدفاع مراعة الثوابت الاستراتيجية وأولوياتها حول مكان تطبيق موارد التمويل . وقيود تلك الموارد وتحديد المخاطر والتخطيط الجيد ، وبالتالي فإن مجموعة الخيارات الاستراتيجية تتراوح بين تصميم القوة ، ومستويات قوانين مراقبة الميزانية ؛ فتصميم القوة يوضح الخطوط العريضة لكل استراتيجية . ويجب على القوى العضمى التكيف مع المنافسة الاستراتيجية الصاعدة وتعزيز الشراكة دائماً مع الدول الصديقة والحليفة وليس كما تعمل أمريكا عند الحاجة لأن ذلك سيجعل استراتيجيتها الدفاعية انتقائية .

سياسة واستراتيجية الدفاع

استراتيجية الدفاع هي جزء من الإستراتيجية العسكرية ، وتفصل الإستراتيجية الأولويات الإقليمية المحددة ، ويتم التركيز عليها أثناء التخطيط بشدة من أجل توفير القوة القتالية الكافية للإنخراط في أي نزاع مسلح مع توفير احتياط لضربات عقابية ، أما الدول العظمى فيجب أن تكون قادرة على شن حربين متزامنتين تقريبا ، ذلك سيوفر درجة محدودة من الطمأنينة للحلفاء وردع العدو ، مع أن بعض الدول العظمى تقلل من قيمة الردع التقليدي ؛ بالنسبة للدول الصغيرة فإن جيش قوي يمكن أن تكون له مهمة استقرار طويلة الأمد ، أو استجابة وطنية لكارثة كبرى . أعتقد أن دور القوات البرية ستساهم في تحقيق الأهداف السياسية وإنتاج نتائج مستدامة في الدول الفاشلة ، ومهام تحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع، والكوارث الكبرى . أمّا الحلفاء بطبيعة الحال سيزيدون من قدرة الأمة العسكرية والاقتصادية وستستجيب للتهديدات في الوقت المناسب . ويجب على المخطيطين الإستراتيجيين التركيز على أكثر السيناريوهات المحتملة التي يمكن أن تواجهها الأمة ، وتخصيص اهتمام أكبر لأطياف النزاعالمحلي .

إن حجم وقدرات القوات البرية سوف يحدد حجم دعم القوات الجوية مع التركيز على الدعم الجوي القريب ، ومنظومة الإستخبارت والمراقبة والاستطلاع والدعم الإداري ، وسوف يوفر هذا الخيار قدرة أكبر لمكافحة الإرهاب ومواجهة أنماط النزاع التقليدية ؛ وسيكون الدور الرئيسي للعمليات الخاصة في هذا الخيار ، ذلك يتطلب زيادة كبيرة في القوات الخاصة (القوات المجوقلة ومشاة البحرية) . ولا شك أن بعض الحلفاء لن يقتنعوا بسبب المخاوف الأمنية . يؤكد الباحث على أنه يجب أن تغطي القوة العسكرية السيناريوهات الأكثر ترجيحاً وأن تفي بالغرض لمواجهة القوى الأخطر . بينما تسعى الدول العظمى على الإنطلاق بين

القتال العسكري التقليدي والقتال غير التقليدي ومهام تثبيت النزاعات الدولية وإدارتها ، مع تصميم القوات الخاصة والقوات المحمولة جواً وتدريبها و تجهيزها لمهام محددة . ومع ذلك ، فإن الخطر الناتج عن القوات الخاصة والمجوقلة هو تحييد القوات البرية متعددة الاستخدامات .

إن العناصر الإنسانية تتحول إلى قوة مادية عددياً وعسكرياً إذا ما عُبئت سياسياً ونظمت بصورة صحيحة ، وهي بالتالي تعوض عن التفوق التقني لدى العدو، وتصبح القيادة العبقرية والتطبيق الصحيح لقواعد فن الحرب وعدالة القضية ، ونتظيم الجماهير وإطلاق مُبادراتها ، تصبح قوةً لا تُقهر حتى مع تفوق تقني وعلمي ضخم لدى العدو[96].

أنواع أُخرى سياسات الدفاع

1. التعاون مع الدولة الحليفة والصديقة للكشف عن النزاعات قبل حدوثها ومنعها أو إدامتها حسب ما يتطلبه الأمن القومي للأمة .
2. نشر القوات البحرية للحفاظ على الموقف ما قبل الأعمال الدعائية وتعزيز التحلفات البحرية . للسيطرة على الممرات المائية الإستراتيجية ، ونقاط والروابط التجارية .
3. الإهتما بقوة الردع الإقليمي والتي تعتمد على الدفاع ضد الصواريخ البالستية . وتشمل آثار تصميم هذه ما يلي :

أ. تحديد أولويات واجبات القوات البحرية لصياغة كل من الاستراتيجية وأسلوب تنفيذها

ب. حرية العمل في المناطق ذات الأولوية البحرية والقدرة على الاستغلال الممرات والمضائث العالمية واستغلال الموارد بمرونة .

ت. استغلال منافسة حروب الغوصات وزيادة القدرة الهجومية لهذا الصنف المهم من القووات البجرية .

ث. تحديد أولويات مشاريع القدرة البحرية والفضائية بعيدة المدى .

ج. إدامة الوصول إلى المناطق الحرجة و بؤر التوتر ؛ وذلك بتطوير السفن العملاقة وطائرات النقل الإستراتيجي .

ح. الحفاظ على درجة عالية من التأهب والإستعداد القتالي للاستجابة للأزمات بالتركيز على الوحدات المحمولة جواً ومشاة البحرية ، ويجب أن تتمتع بحرية المناورة لإنشاء رأس جسر في أي مكان وفي أي وزمان . والاستحواذ على الأرض حيثما دعت الحاجة .

خ. الحفاظ على الحراك الاستراتيجي .

د. وستبقى القوات الجوية تتمسك بقيمة التوازن .

إن سياسة الدفاع تصمم من أجل تزويد الجيش بقوات لطواريء أو التدخل السريع لمواجهة النزعات المحلية والكوارث الطبيعية ، ويجب اعتماد ذلك في خطط الموازنة . يؤكد الباحث على أنه على هذا المستوى من تصميم القوات المسلحة ، فإن معظم فرق الجيش وألويته لن تكون كاملة القوة والتجهيز إلاّ بعد إعلان

[96] – علم الحرب، منير شفيق، بيروت 1980، ص 113

النفير ، أي الدخول في النزاع لا يستمر أكثر من سنة وهو الاحتياطي الاستراتيجي للأمة ؛ ويجب علينا أن نضع في اعتبارنا أن هذا التخطيط يؤطر المقاييس لقوة عسكرية في أوجها وليس في نشأتها . علاوة على ذلك فإن تطوير هذه الأطر ستفتح للمعارضين آفاق نشاط كثيرة اقتصادية وأمنية وتوفر مناخ الإنقسام السياسي . أيضاً فإن سياسة الدفاع يجب أن تسعى لفرض سلام مستقر ومستدام وهو جزء أساسي لتأمين الاستراتيجية الوطنية لتنمية والتطور ورفاه الشعب ، والمحافظة على مبادءي الإستراتيجية العسكرية : تصميم وتطوير القوات المسلحة ، والتكيف مع بيئة استراتيجية سريعة التغير . وفي مجال آخر قال لينين : إن طبيعة الهدف السياسي تحدث تأثيراً حاسماً على إدارة الحرب. ذلك أن الهدف السياسي يحدد طبيعة الحرب وما إذا كانت مشروعة أو غير مشروعة، وهذا يؤثر تأثيراً جدرياً على الإستراتيجية لأنه في الحالة الأولى تعتمد الإستراتيجية على مساندة الشعب الكاملة لأهداف الحرب. وفي الحالة الثانية قد لا تروق هذه الأهداف للشعب وينخفض بالتالي مستوى اشتراكه في الحرب إلى درجة كبيرة [97]. إن قدرة صانعي الإستراتيجية على التنبؤ بزمان ومكان النزعات سوف يسهل عمليات التخطيط لأننا سنتفاجأ بالمستقبل ، لذا فإن مهمتهم التخطيط ضد الآثار الجابية غير محددة بعمق المفاجآت فمفتاح النصر باهظ الثمن ، وإنشاء مفهوم جديد من أدوات التنبؤ التقليدية هو متابعة للدفاع والتخطيط الأمني على أن يكون مبني على الحد الأدنى من الندم ، وذو مرونة كبيرة وقدرة على التكيف . ولا يمكننا التنبؤ بالمستقبل بشكل ثابت ولا ينبغي أن نميل إلى الاعتقاد بوجود بعض الأشياء الرائعة ، والعمل بمبدأ " توقع أن تتفاجأ بالنصر كدفاع " ؛ فالتخطيط الجيد يجنبك المفاجأة لأن المخطط ليس لتجنب المفاجأة . بل إن عوامل النصر تكون قد خططت لمثل هذه الساعة ، فتكون آثار المفاجأة لا تلحق أضراراً مميتةً . إن ذلك من القيود والموارد الحاسمة لممارسة الاستراتيجية والتعرف على المخاطر .

إن تجنب " الضرر المميت " ينطوي أيضاً على تقييم ماهية حروب المستقبل ، كما لاحظ الجنرال مارتن ديمبسي من الجيش الأمريكي في تقييم مخاطر حين قال : " نحن بحاجة إلى الاستعداد لمعارك تقليدية أكثر صعوبة " ، حيث عزز التقييم في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية ، وحذر : " أننا أكثر عرضة لمواجهة حملات طويلة من الصراعات لا يتم حلها بسرعة . أن السيطرة على التصعيد أصبحت أكبر " . إن ردع المنافسين الصاعدين أكثر صعوبة ، وخصوصاً الدول المتطورة تقنياً كاستخدام الكثير من الروبوتات أو طائرات الجيل الخامس لأن الأعداء المحتملون يعرفون نقاط ضعفنا ، وقدراتنا ، وهم قادرون على التكيف مثلنا ، وسوف تبني مجموعات من شأنها تفوق على بعض قدراتنا .

التأكيد على تعدد استخدامات تصميم القوة

إن سياسة الدفاع يجب أن تعتمد على الكفاءات لتحقيق تغطية أمنية واسعة النطاق ، بوجود قوات مستعدة للقتال وبعض الوحدات الخاصة جاهزة في اليوم الأول لظروف فريدة من نوعها قد تكون مطلوبة أيضاً . ذلك يعتمد على الموارد الكافية ، وهو الوقت المناسب لاستيعاب مجموعة واسعة من السيناريوهات ، وعلى القادة الاستعداد ذهنيً لتطبيق أفضل الممارسات على المشهد ؛ حيث من المتوقع أن يكونوا مستعدين لها ولديهم ما هو ضروري من مهارات التفكير للتفاعل مع السياقات الجديدة ، هذه الرشاقة هي مقياس

[97] – آراء في الحرب،أكرم ديري، بغداد 1984، ص 27

التكيف بسهولة ومدى سرعة انتقال القوات المسلحة بين الكفاءات ، وتنفيذها لواجباتها بالصورة الصحيحة ؛ إن قياس خفة الحركة تتم عبر طيف النزاع بزيادة أو نقصان الوقت .

في كل الأحوال لا يمكننا التنبؤ بمكان أو طبيعة الصرعات بصورة جلية فإنه يجب علينا تجهيز معدات النقل التي تمنح قواتنا القدرات المحتملة الأكثر تنوعاً ومناورةً وأوسع نطاقاً ممكناً من الصراع . وبالتالي فإن المعدات متعددة الاستخدامات ضرورية عندما يكون الأعداء إما غامضين أو يتكالبون علينا ، وعندما يكون وقت ومكان النزاع المسلح غير مؤكد ، وعندما تكون المعركة في حالة تغير ديناميكي يبرز دور المعركة الحديثة المشتركة ، وإدراك رصين للحقيقة أن حرب المسارح الكبرى عالية الكثافة تشكل التحدي الأكبر ، وبالتالي تستحق أعلى الأولويات .

إن توازن القوى بين الأسلحة والصنوف هو أحد العناصر الرئيسية لتصميم قوات مسلحة قادرة على تحقيق الأمن القومي ، وقادرة على التفاضل بين الخيارات لصناع القرار في العديد من السياقات ، وعلى المستوى التنفيذي يبرز الكثير من المعضلات ، فقد لا يكون لدينا الحجم الكافي من القوة التي نحتاج لتحقيق استراتيجيتنا الوطنية ، التي ستكون في خطر ، ولكن يجب أن نكون قادرين على الحفاظ على قوات عالية الكفاءة والجاهزية ومتوازنة . لا يمكن للتكنولوجيا أن تعوض الحاجة إلى توازن القوة مع العدو ، ولا يمكنها ضمان حروب قصيرة . ولهذا يجب على قواتنا أن تغطي قواتنا مجموعة واسعة من المهام . فالنتيجة النهائية ستكون نوع من نهج هزيمة الذات ، حيث أننا أنتجنا هيكلاً لقوة أصغر غير قادرٍ على الحفاظ على المطلوب من المهام ، وفرض المزيد من التكاليف على أنفسنا ومن أعمالنا على العدو . بالتأكيد يمكن لتكنولوجيا المتقدمة أن تفيد أي جيش في جميع المجالات ، وتعزيز القيادة والسيطرة ، والاستخبارات . والحرب البحرية ، والدفاع الصاروخي وما إلى ذلك . فعلى سبيل المثال كانت براعة أمريكا في عمليات الضربات الجوية أو البحرية الدقيقة محسوسة مادياً . ولكن نادراً ما يطبق نفس المستوى على القوات البرية ، هذا لا يعني أنه لا ينبغي لنا السعي لتحقيق اختراقات تكنولوجية استراتيجية في القووات البرية ؛ بل يجب الابداع والابتكار في جميع الأسلحة والصنوف للحد من تآكل فكرنا العسكري . هذا يعني أننا بحاجة إلى متابعة المزيد في كل المجالات وليس في مجال واحد في مجموعة خياراتنا . ويؤكد الباحث على ضرورة إنشاء وتصميم قوات متعددة المهام سوف يعطي مرونة أكبر للقوات البرية ويساعدها على التدخل بسرعة وحسم من خلال توفير القدرات العامة وخفة الحركة التنظيمية التي تسمح لمنفيذي الإستراتيجية الاستعداد للتطورات غير المتوقعة . ولتعكس مبدأ الحيطة والوعي بالوضع المتطور و البيئة الذكية ، وتقدير قدرات الحلفاء والقيود المالية المفروضة عليها ، ثم تأطير القدرات التقليدية في إيطار تبادل الأدوار مع الحلفاء ، أو تسميته الإستراتيجية الأمريكية : " نصرٌ واحد من جانبٍ واحد ، حليف ، نصرٌ واحد في مقياس التحالف ." يجب أن نفكر دائماً في شراكاتنا مع الحلفاء بحيث تكون صادقة وشفافة بشأن ما يمكن أن نقدمه لهم بالفعل ، ذلك سيتطابق مع مصالحنا الاستراتيجية ويعترف بحدود مواردنا وقدراتنا . وسيمنع الحلفاء الضعفاء من الأعتماد على قدراتنا كاملةً .

وتعتمد القوى العظمى على استراتيجية ردع القوى الصاعدة ، وطمأنة الأصدقاء ، أو وضعنا للرد على الموافقة ببراعة في الوقت الحاضر ، يجب ألا تفترض سياسة الدفاع استراتيجية الحروب القصيرة أو حروب الإستنزاف لأنها لن تحقق أهداف الأمة لأنها لن تحقق النصر الحاسم في الميدان ، وهو عيب متفائل

متكرر في تخطيط الإستراتيجية العسكرية ، ذلك يعني أننا في حاجة ماسةٍ إلى التفكير من الناحية الأمنية الوطنية تعبئة القوى العاملة والمهارات المدنية الفريدة في الأمن السيبراني ، وهو أمن الحواسيب وشبكة الإنترنت ، وقد وجدت البعض يترجمه بأنه الأمن الإلكتروني وهي ترجمة خاطئة كما يؤكد الباحث لأن الأمن الإلكتروني أكبر وأن الأمن السيبراني جزءٌ منه ؛ إنما الترجمة الصحيحة حسب الباحث أنها "الأمن الحسوبي"، هذا الأمن يتطلب اهتماماً خاصة بتقنيات اختراق والقرصنة الحاسوبية ، والاهتمام بالتصنيع المضاف بشكل خاص ، الذي يجب أن يؤثر بشكل كبير على تحويل الطاقة الإنتاجية التجارية المحلية إلى التطبيقات العسكرية إذا تم تصميمها بشكل صحيح .

إن تمويل سياسة الدفاع يجب أن تدار بعناية بالنظر إلى الموجة الكبيرة من مشاريع التنمية التي يجب أن تشمل التصنيع الحربي الذي يعتبر مكلفاً جداً إذا كانت الأمة نووية ؛ ويجب استخدام الاحتياطيات حيثما كان ذلك ممكن ومناسب . والاعتماد المتزايد على القوات البرية الذي لا يخلو من تكاليف إضافية ومخاطر أعلى بالنظر إلى الوقت المطلوب للوصول إلى الجاهزية القتالية وتحديد الجداول الزمنية للاستجابة المطلوبة وتقييم المخاطر . ويجب أن يسعى مخططو الدفاع للتخطيط الآني والمستقبلي مع وضع سيناريوهات الخيارات والأدوات اللازمة للرد على الأزمات وأشكال الخطر المتزايدة الأخرى . بالإضافة إلى هذا التراكم الخطر ، ينبغي الاعتراف أنه في حين يمكن القول إن خطة الدفاع أكثر المهام تطلباً ، ويجب أن تتنبأ بدقة بطابع الصراعات المحتملة ومعرفة العدو والصديق ويجب أن تتضمن :

1. تقييم دقيق للأزمات المحتملة التي قد نواجهها .
2. مساهمات الحلفاء .
3. الجبهة الداخلية .
4. السيناريوهات الرئيسية المستخدمة لتقييم المخاطر .
5. خطة النفير ، وتصميم التشكيلاى الكبرى .
6. متابعة الجهود الرامية إلى إعادة تشكيل القوة . ويجب أن تكون مبنية على ألعاب الحرب الحكيمة والتجريب ، وليس مجرد طموح بعض القادة .
7. تقدير الميزانيات .

إن المستقبل دائماً ما يكون خفياً لمخططي الدفاع ؛ ويحمل بين طياته الريبة حول " الثوابت الأبدية " : تفاصيل الزمان والمكان والعدو . والتخطيط الأمني الداخلي الذي يعده وزير الأمن الداخلي ؛ فحسب التجربة الليبية فإن اليقين بالأمن الداخلي هو الوهم ، والتعاون الوثيق بين المخابرات العامة (أجهزة الأمن الخارجي) مع الإستخبرات العسكرية ذلك سيوفر معين لا ينضب من المعلومات عن العدو والصديق على حدِ السواء . ولكن يجب أن تكون المخاطر قد درست وأعدت بحذر ؛ فلا يمكن تجاهلها أو تمنيها . ليس لدينا إلاّ التاريخ فقط لنقرأه ، وأن نمارس التفكير المثقف لتوجيه توقعاتنا . فلا يمكننا تأكيد اليقين أو المقامرة بأمن الأمة في المستقبل ، ويجب أن نعرف رأي الأعداء والخصوم ولماذا يقاتلوننا على بعد واحد . خصومنا لهم رأي في شخصيتنا وتواتر وشدة حروب المستقبل ، لا ينبغي لصانعي السياسات تبسيط استراتيجية الأعداء أو الخصوم المحتملون ، والسماح لهم بتكريس استعداداتهم لمحاربتنا هذا هو السبب الاستراتيجي لأن توازن القوى

قيم للغاية . باختصار ، هناك بعض التواضع التحليلي كما هو : إذا كانت الأمة ستواجه العديد من الصدمات الاستراتيجية المحتملة فيجب أن يكون الجيش غداً يعكس هذه الحقيقة وأن يعتمد على قوى متوازنة قوية يمكنها القتال وتحقيق النصر الحاسم أو كسر إرادة العدو في كل ظروف المعركة أو في النزاع الطويل . حتى بدون حرب ، مثل هذا الجيش سيجعل النزاع أقل احتمالاً . فإن المركز الأول يستحق التكلفة .

وإذا ما درسنا التاريخ يمكننا فهم أفضل للماضي وسنتحلى بالحكمة ، وستتجلى لنا الإستراتيجية وقوة حكم بفعالية أكثر كما أنه هناك طرق متنوعة للدراسة ومحاولة فهم السياسة الخارجية والعلاقات الدولية . ويحاول الخبراء العسكريوون ، مثل الاقتصادوين وعلماء السياسة عزل المتغيرات ، وقياس وتجميع الملاحظات ، وتحديد السببية ، وتحديد الاتجاهات ، وتطوير النظريات حول ما يشكل العلاقات الدولية ويدفعها بمرور الوقت وتغير المكان ، وغالباً ما يعتمد رجل الدولة على تجربتهم الشخصية والتدريب في الدبلوماسية لفهم وإدارة العالم من حولهم . إن نظرتنا إلى الماضي ستكشف وتقييم أدلةً جديدة ، وستحدد أسباب الأحداث والظواهر العالمية الهامة والنزاعات العسكرية ، مع التركيز على سياقها أثناء الموازنة بين أهميتها وتفردها والجدل حول معناها . وسنستخلص الدروس والعبر متى وكيف نتدخل ، ومعرفة ما إذا كان التفاعل يمكن أن يكون أكثر إثماراً ، وتطوير ما يسميه البروفوسر Francis J. Gavin بـ " الحساسية التاريخية . لأن تلك الدروس والعبر غالباً ما تكون محل خلاف ومثيرة للجدل ، ويمكن إساءة استخدامها بسهولة . فالتاريخ يتجنب التوقعات ، ولا يعزل المتغيرات ، ويقدم ادعاءات عامة تحتاج إلى تحليلها وسبر أغوارها . كما يفعل الخبراء العسكريون وعلى عكس ما يفعله المثقفون ؛ فلا يوجد عامل مشترك بينهم لـ "كيف" ليجمع بينهم أو ليكونوا مؤرخين . علاوة على ذلك فإن المجتمع التاريخي الأكاديمي أقل وضوحاً حول الأساليب والافتراضات والتصميمات البحثية ، وأكثر من ذلك فهي متناقضة حول إشراك كل من دفة الحرب والحكم السياسي أو دفة الحكم ؛ ومن جانبهم فإن صناع السياسات وغالباً ما يتجاهلون دفة الحرب أو يخلطون بينها وبين الإستراتيجة وقوة ومخاطر البصيرة التاريخية لنفهم وندرك العالم الذي نعيش فيه . للوهلة الأولى ، قد يجد صانع القرار القليل من القيم التاريخية والعلاقة بين هذه المخرجات يمكن أن تكون محرجة أو متوترة ، أذن يجب علينا معرفة التاريخ واكتساب والمهارات التاريخية لفهم السياسة و الأمن القومي والدولي وتؤدي إلى :

1. مناقشة أكثر عمقاً حول الأزمات والتحديات العالمية التي نواجهها .
2. سيستطيع الخبراء العسكريون والمؤرخون من إقرار الحقائق بشكل أفضل .
3. معرفة الطرق المختلفة التي يمارس بها التاريخ .
4. دراسة تاريخ السياسة الخارجية وعلاقات دولية .
5. معرفة الطرق التي يتم من خلالها الإلمام بالتاريخ وتحليل أساليب فهمنا للسياسة والاستراتيجية العالمية ودفة الحكم .
6. مناقشة الأعمال الهامة للتاريخ والتأريخ .
7. النظر في طرق استخدام التاريخ في الخطاب العام الموجه للأمة .

السياسة العسكرية "العلاقة بين الحكومة ودفة الحرب"

ليست القوات المسلحة مؤسسات يرتكز نشاطها في الأمن والدفاع، بل هي في الوقت نفسه مؤسسات سياسية مهمة. ويشمل هذا حتى الجيوش التي تدعم دول دميقراطية ، فكونها خادمة مطيعة للدولة فيعني هذا أنها تتخذ موقفاً سيايساً . وتمثل عمليات الإنتقال السياسي، سواء أكانت نتيجة تغيير في الحكومة أو في النظام أمً نظاما سياسياً جديداً بالكامل ، مراحل حرجة بالنسبة إلى القوات المسلحة، لأنها تطالَب باتخاذ موقف لجهة ما إذا كانت ستؤيد عملية الإنتقال أو تقاومها أو ستكتفي بالإنتظار حتى ترى إلي جهة ستميل الرياح ثم تتخذ موقفًا بعد ذلك فقط [98].

إن السياسة العسكرية هي الجسر الموصل لعلاقة الجيش مع الحكومة ، وينبغي لنا التوقف في البداية عند مفهوم السياسة العسكرية ، فهي خطط أو برامج أو أهداف أو كل هذه معاً في خطوط عريضة ، يظهر منها اتجاه عمل الحكومة لفترة زمنية مستقبلة ، وهذا يعني أن السياسة العسكرية هي جزء لا يتجزء من السياسة العامة التي هي تعبير عن التوجيه السلطوي أو القهري لموارد الدولة ، والمسؤل عن التوجيه هي الحكومة أو السلطة السياسية بإعتبارها المحتكر الفعلي لأدوات الإكراه المادي في الدولة المصحوب بتصور الشعب لهذا الاحكتار على أنه شرعي تبعاً لإستهدافها تحقيق الخير العام . بمعنى أوسع فإن السياسة العسكرية هي انعكاس للواقع العسكري على النظام السياسي . وذلك ما عبر عنه لاسول في عبارته المشهورة " Who gets what, when, and how" ؛ ويجب أن تتضمن السياسة العسكرية محددات معينة في إيطار اختيار من بين البدائل التي تسمح بها السلطة . ويمكن لنا أن نوضح المناطق الهامة لتلك المحددات :

1. الموارد الاقتصادية .
2. الأهداف الإستراتيجية للأمة .
3. التسليح .
4. العقيدة العسكرية للأمة .

ويلاحظ أن الاختيار الذي يوصل إلى محددات معينة يختلف من بلد إلى آخر على حسب النظام السياسي ، إلا أننا نلاحظ أن آلية الوصول إلي اختيارات تلك المحددات لا تختلف من نظام سياسي إلى الآخر اختلافاً كبيراً ، إلا إنها جميعها تهدف إلى الربط بين إرضاء قيادة الجيش من ناحية والسياسة العامة للحكومة من ناحية أخرى . ومع ذلك نجد أن السياسة العسكرية تحدد استخدام الطاقات المتاحة في الدولة بكفاءة تختلف من دولة لآخرى ، ومن وقت لآخر، وبفلسفة وبقيم مختلفة . وبذلك تصبح السياسة العسكرية هي مخرج رئيسي لدفة الحكم في النظام السياسي وهي في ذات الوقت مدخل أساسي لدفة الحرب . وهذا يعكس خطورة دور دفة الحرب في النظام السياسي الحديث ، وهي خطورة تزداد في حالة الدول المتخلفة أو الدول النامية فالتوجهات تختلف حيث تمثل السياسة العسكرية في الدول المتخلفة المصدر الرئيسي في التخطيط والتصميم للتنمية مما يضاعف من خطورة دفة الحرب حيث يكون قد تمّ عسكرت الدولة تماماً ، فيتوقف نجاح دفة الحكم على مدى كفاءة وفاعلية دفة الحرب للسياسات التي تضعها السلطة أو الحكومة .

---

[98] – زولتان باراني Zoltan Barani أستاذ العلوم السياسية، جامعة تكساس .
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_141AF184.pdf

من ناحية أخرى فإن طريقة تنفيذ السياسة العسكرية عن طريق دفة الحرب مصدر أساسي في مجال الحكم على هذه السياسة بواسطة الشعب أو الرأي العام العالمي ، لذا فإن دفة الحرب بهذا المعنى تعد مصدراً من مصادر الضغط على السلطة وأحد أسباب تخبطها . كل ذلك يدفعنا إلى القول بأن ذلك التأثير في ذلك الإتجاه غير مطلوب ولكن التأثير المطلوب هو ألا يكون شاملًا ، لأن دفة الحرب هي علم الوسائل لا الغايات ، هي أداة تنفيذ وليست أداة رسم سياسات ، وإن كان تأثيرها على الأهداف ملحوظ ومطلوب ولكن بقدرٍ ، بحيث لا تتحول الدولة إلى دولة عسكرية . إذن فالسياسة العامة تربط فيما بين كافة منظمات ومؤسسات الدولة والحكومة وجهازها الإداري ، فالحكومة هي الهيئة المناط بها تصميم ومراقبة تنفيذ السياسة العامة وأهم أدواتها في ذلك الصدد هو الجيش بأسلحته وصنووفه وهيئاته وإداراته المختلفة المتعددة . والمؤسسة العسكرية تمثل في تفاعلها نظام الأمن في الدولة ، والحكومة تقوم بمؤسساتها المختلفة بالعمل على تحديد والإشراف على تنفيذ السياسة العامة . تقوم إذاً بين دفة الحرب ودفة الحكم أوثق وأخطر العلاقات في نطاق النظم السياسية القوية ، فدفة الحرب توجه السياسة العسكرية بينما الحكومة تقوم بتحديد السياسة العامة ، وتقوم بالتأكيد من كفاءة تحقيق الجهاز الإداري لها ويدخل عليها التعديلات الملائمة . وهذه العملية لا تتم في إطار واضح المعالم فالسياسة العامة تخضع لتأثيرات متعددة من دفة الحرب التي تستطيع الاشتراك في تحديدها بصورة مباشرة أو غير مباشرة ومن خلال مداخل متعددة حسب سير المعركة في الميدان العسكري أو الدبلوماسي ، ولكن لابد من الوقوف بتأثير دفة الحرب عند حدود معينة لا يجب أن تتخطاها ، لأنه لا يجب بالضرورة أن تقوم دفة الحرب بتحديد السياسة العامة وإن تأثيرها الواضح في السياسة الخارجية ، وإلا أصبح الجيش المسؤول عن الغاية والوسيلة معاً ، وهو ما لا يستقيم مع العرف ولا المنطق العلمي لدفة الحكم . ويؤكد الباحث أنه يجب أن تخضع دفة الحكم لسلطة السياسية وبالرقابة الحكومية ، فدفة الحكم تضع الغاية ودفة الحرب تختار الوسيلة ، ودفة الحكم تتابع وسائل الوصول إلى الغايات ودفة الحرب ترفع وتيرة وسائل الوصول إلى الغايات ، ودفة الحكم تحاسب دفة الحرب على نتائج اختياراتها ووسائل عملها ، ودفة الحرب تأخذ من الحكومة البيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق النصر. من أجل ذلك على دفة الحكم تقديم :

1. أهداف واضحة يمكن فهمها .
2. أهداف ممكنة التحقيق مع الامكانيات المتاحة للعمل العسكري .
3. من يحدد الغاية ، يجب أن يجعل الوسيلة ممكنة .

تُعد السيطرة المدنية المبدأ الأساسي للسياسة العسكرية في الأنظمة الدميقراطية ؛ ولا يمكن للدمقرطة أن تنجح لولا تلك السيطرة . وفي أبسط أشكالها تكون هذه السيطرة بأن يتحقق ممثلوا المجتمع المنتخبون وقادته من أنّ اهتمام العسكر ينصرف بالكامل إبل شؤونهم الإحرتافية ، فلا يتدخلون في الحياة السياسية ، ويقدمون للسياسيين مشورةً مبنية على الخبرة والتجربة عندما يُطلب منهم ذلك. ويجب أن تكون مشاركة الجيش السياسية مقترصةً على تفاعل أفراد القوات املسلحة الذين يملكون أكبر قدر من الخبرة والتجربة حول موضوع محدد وهم عادةً "الضباط الأعلى رتبة" مع السياسيين ، كما يجب أن تتم عمليات التفاعل هذه عبر قنوات منتظمة وشفافة للجميع بشرط عدم تعريض أسرار عسكرية للخطر[99]. ولابد من ارتباط السياسة

[99] – المصدر السالبق

العسكرية بسياسة الأمة أكثر من ارتباطها بالجانب التنفيذي الذي يمثله الجيش ، فالسياسة العسكرية في تعبيرها عن أهداف وبرامج الجيش يجب أن تعكس بصدق مطالب الأمة وليس تطلعات دفة الحرب . ومن هنا نجد أن هناك أهمية بالغة الخطورة في تصميم هيكل العلاقة بين دفة الحكم وجهازها التنفيذي (الحكومة) ودفة الحرب من ناحية آخرى . إذن دفة الحرب في هذا المفهوم هي " أداةٌ " متاحة لدفة الحكم ، وهذا هو مصدر الوظيفة العسكرية لدفة الحرب ، والضمان الأكيد لإستمرارها في تأدية وظيفتها العسكرية هو في استمرار تبعيتها للنظام السياسي وهو ما لا يحققه إلا نظام حكم ذو كفاءة عالية . وانطلاقاً مما سبق يجب على دفة الحرب أن تعبر عن السياسات العسكرية غير التداخلية وأن تكتفي بترك نشاط مؤسسات العمل في المجتمع ، مكتفية هي بالحفاظ على الإيطار الأمني ، أما دفة الحكم فعليها أن تواجه ظروف المنافسة الدولية الاقتصادية والضغوط السياسية المستمرة والضغوط الداخلية ، وبهذا تكون لها حركة دائبة تدفعها إلى النمو الذاتي . وفي نفس الوقت تكون دفة الحرب على ضخامتها النسبية لا تقوم بمواجهة ذلك التيار من الضغوطات والمؤثرات الاقتصادية والسياسية ، ومن وجهة نظر الفكر العسكري لم تنمو دفة الحرب نمواً واعياً مقارنةً بما وقع في الدراسات السياسية . وكل هذا يفسر لنا ، أنه في صميم الدراسات العسكرية التقليدية ، اقترنت قيادة الأعمال القتالية بالديناميكية والإدارة العسكرية بالستاتيكية . وقد أدى ذلك ببعض المفكرين العسكريين إلى الوقوع في خطأ مؤداه أن الإدارة العسكرية تعبر عن دفة الحرب بطبيعتها ، لذا تميزت بهذا الجمود والمبالغة في الاهتمام والتدخل في شكل والسلطة والاجراء والتوظيف ، بينما دفة الحرب تعبر عن سياسات غير بيروقراطية بل متطورة بطبيعتها . ولما كانت دفة الحرب تمثل وظيفة من وظائف المجتمع العسكري تتداخل وتتشابك في إيطار النظام الاجتماعي العسكري الواحد عن طريق أن دفة الحرب هي أحد أهم المؤسسات الرسمية لدفة الحكم ، ويجب أن تكون دراسة دفة الحكم هي دراسة مستمدة من التطور السياسي والعسكري وانعكاس ذلك التطور على الأهداف العامة للأمة . إن دفة الحكم نوع من البيروقراطية العسكرية ونشاط يوجه الجهود العسكرية لتحقيق مجموعة من الأهداف تتعلق بتنفيذ سياسة الأمة ، فدفة الحكم حسب الباحث Statecraft هي : " فن قيادة الأمة والسيطرة عليها " ؛ والجيش كمؤسسة من مؤسسات الدولة يتم من خلاله تلك العملية وبالذات فهو جهاز تنفيذي لدفة الحكم . ونلاحظ أن دفة الحرب إشارة إلى مفهوم عسكري بيروقراطي نسعى إلى تحقيقه ، ونلاحظ أن جميع الجيوش المعاصرة هي بيروقراطيات بمعنى أن القادة الإداريين (البيروقراطيين) والوسائل البيروقراطية (المكتبية) هما أعم عناصر قيادتها والسيطرة عليها . أي أن مجتمعنا العسكري تحكمه هذه البيروقراطية ويجب علينا ترشيد هذه البيروقراطية العسكرية ورفع كفاءتها ، وان تُبنى على الدعامات التالية :

1. توزيع الواجبات داخل المؤسسة العسكرية على أساس التخصص التعبوي الوظيفي بدقة ومهنية وحرفية عالية . وذلك عن طريق تنمية خبرة القادة والأفراد العاملين في الإدارة العسكرية بمختلف أنواعها وفروعها .
2. تنظيم علاقات شاغلي الوظائف من قادة وأفراد على أساس التدرج المستند على السلطة الإدارية العسكرية حسب الهيكل التنظيمي وتحديد الرتب والواجبات لكل المناصب .

3. وجود مجموعة قواعد وتعليمات تنظم العلاقات الإدارية العسكرية لتنفيذ الواجبات بالصورة الصحيحة . وذلك يتطلب تطبيق هذه القواعد والتعليمات بمنتهى الصرامة والشدة ، الاعتماد الكلي في اتخاذ القرارات على هذه القواعد وتدريب العسكريين عليها حتى يؤدي ذلك إلى الاستمرار في أعمال المؤسسة العسكرية بغض النظر عن أي تغيير القادة والأفراد .
4. يجب أن يتحلى الجميع بالموضوعية وغير متأثرين بأي اعتبارات شخصية (عرقية أو دينية أو جهوية أو قبلية) في معاملاتهم داخل الوحدات ، وهذا يستلزم تنفيذ الواجبات والأعمال اليومية الإدارية على أساس القواعد العسكرية بغض النظر عن المراكز الاجتماعية خارج الوحدات ، والتعامل بين أفراد الوحدة على أسس غير شخصية بالمرة .
5. اعتبار أن الخدمة العسكرية تقوم على أساس المهنة الوحيدة حتى سن التقاعد ، وذلك عن طريق ايجاد نظام موضوعي في التجنيد وتوزيع التخصصات ؛ ووجود نظام مستقر وثابت للأجور والعلاوات والترقيات ، ووضع نظام واضح لمرتبات التقاعد ومكافآت نهاية الخدمة العسكرية .

ولكن الخدمة العسكرية تحمل العديد من المتناقضات بين الكفاءة والبيروقراطية العسكرية ، فالمؤسسة العسكرية تتخذ قراراتها بموضوعية حول الكفاءة والجاهزية القتالية ولا تلقي بالاً إلى أية اعتبارات أخرى حتى ولو كانت اعتبارات إنسانية يصعب تجاهلها ، رغم ذلك فإن المؤسسة العسكرية هي النموذج المثالي للتنظيم الرسمي والتنظيم غير الرسمي . إن الإهتمام بالقواعد والتعليمات والاجراءات العسكرية والتنمية البشرية والتدريب والمناورات وتطوير القوات المسلحة ، ينمي الخبرة لدى القادة والأفراد على حدٍ سواء ، و يجعل المعسكرات والثكنات أماكن ملائمة لنمو الخبرة العسكرية .

إن دفة الحرب بيروقراطية بحدِ ذاتها تقترن بكل صفات الجمود والمبالغة في التمسك بالإجراءات والقواعد والتدابير السياسية والدبلوماسية والعسكرية التي توجهها لتحقيق النصر ، ولكنها مع ذلك تطور من نفسها وتسمح بإبتكار وتجديد تلك الأساليب والتدابير ، فهي حالة تصل إليها السلطة بشكل قانوني يصعب تعديلها حتى ولو تعارضت مع مصالح حيوية لا تقبل المناقشة من أجل تحقيق أهداف الأمة . ومن الممكن القول أن احتمالات البيروقراطية في المؤسسة العسكرية أكبر بكثير من بقية مؤسسات الدولة لكثرة الاعتماد العسكر على قواعد وصفات بيروقراطية .

وعليه ليس من الموضوعية القول أن الوحدات العسكرية التقليدية هي مجتمعات بيروقراطية بمعنى تخلفها ، لأنها تحقق أهدافها بكفاءة عالية في السلم والحرب ، ومهما كانت هذه الأهداف ؛ فهي مجتمعات كفؤة ، وإذا عجزت فهي غير كفؤة . وترتبط الكفاءة بتحقيق الأهداف ارتباطاً وثيقاً أكثر من ارتباطها بأساليب تنفيذ الواجبات ، وعلى ذلك يصح القول أن المؤسسة العسكرية تقوم بواجبات تفرض عليها الأخذ بأساليب تقليدية غير متطورة ، وقد وقع البعض منا في خطأ الخلط الواضح بين كفاءة الوحدة العسكرية وكيف أنها تقاس بأهدافها و بأسلوب تحقيقها ، وبين وصف الوحدة العسكرية ذاتها بصفة عدم الكفاءة والجمود .

الفصل الخامس: الخاتمة

إنه لا تعنينا دفة الحرب بالمعنى السيء للبيروقراطية هي ليست خطر يهدد كفاءة سياسة الدولة وتنفيذها ، ومن هنا يكون في الاهتمام بكفاءة دفة الحرب وليس التقليل أخطار البيروقراطية العسكرية مدخل هام لتحقيق حيوية العلاقة بين دفة الحرب ودفة الحكم ، فدور دفة الحرب هو دور محوري في عمليات تكوين وتنفيذ السياسات الأمة ، حيث يكون الرضاء على دور الجيش وعدالة توزيع الأعباء السياسية هما أهم معايير تنظيم السلطة بدفّتيها ، وهذا يستلزم أن تعمل دفة الحرب في إطار إيجابي للمشاركة السياسية الفاعلة . إن تدعيم السلطة بالعناصر الاستشارية الفعالة وشبكات المعلومات المتطورة هما المدخل المقبول لعمل كل مؤسسات وأجهزة الدول المتقدمة ، ولذلك تمثل مشكلة في الدول النامية كمعوق لتنفيذ السياسة العامة . إن لدفة الحكم دوراً محورياً في صياغة الإصلاحات وقيادة التحولات التنموية ، والواقع أن نمط دفة الحكم يصعب فصله عن الخصوصية الديموغرافية والجغرافية والتاريخية والثقافية للأمة ، لذلك، فإن فهم حاضر الأمة يمر ببوابة ماضيها .

1. إن دفة الحرب ستفشل إذا فشلت في تنفيذ سياساتها ، كما هو الحال مع دفة الحكم ، وستفشل أيضاً إذا لم نصلح نظام الحكم ذاته لأنه في هذه الحال لن يستطيع توجيه دفّتيهِ ، وتفعيل نظام يؤمن بتداول السلطة والحفاظ على الحقوق المدنية والحريات وحقوق الإنسان كمكونات أساسية لمنظومة حاكمة رشيدة . فدفة الحرب هي الوسيلة السياسية والعسكرية لإدارة المعركة على المستوى الإستراتيجي . وفي هذا السياق يمكن النظر في هذا المصطلح : " ممارسة السلطة السياسية والعسكرية أثناء مواجهة العدو " ، ويكفل هذا المصطلح وفقاً لهذ المفهوم وضع الأولويات العسكرية والسياسية والدبلوماسية على أساس أوسع لتحقيق النصر واتفاقاً مع توجهات الشعب حول المعركة (الدبلوماسية أو العسكرية) ، ومن هنا تظهر قدرة السلطة على الحفاظ على السلم الاجتماعي أثناء المواجهات الفعلية مع العدو ، وضمان القانون والنظام العام والترويج من أجل المجهود الحربي ، وضمان الحد الأدنى من الضمان الاجتماعي ، وتظهر أيضاً قدرة السلطة على الإدارة العامة لمؤسسات الدولة بكفاءة وفعالية . في هذا الإطار فإن مفهوم دفة الحرب سيأخذ بعدين متوازيين ، يعكس الأول العقيدة العسكرية للأمة واستراتيجيتها العسكرية ، أما البعد الثاني فيؤكد على قدرة السلطة من توجيه دفة الحكم السياسية والإجتماعية بحيث تشمل الاهتمام بالإصلاحات والكفاءة الإدارية .

إن معيار دفة الحرب الناجحة هو قدرة السلطة على تحديد الأهداف السياسية والعسكرية ، وتحديد برنامج زمني لتحقيق هذه الأهداف ؛ وعلى ذلك فإن معيير تقييم جودة دفة الحرب هي :

1. معرفة ودراسة العدو ، ودرجة انعكاس ذلك على ما تتخذه من قرارات عسكرية وسياسية فمعرفة العدو وتحديده أصعب من دراسته .
2. طبيعة العلاقة بين الجيش والسلطة ومؤسساتها .
3. قدرة السلطة على توجيه دفة الحكم ، من ذلك قدرة الحكومة على تنفيذ قراراتها .
4. التوفيق بين الجيش وقدراته .

إن ظهور مفهوم دفة الحرب سيرتبط بعدة متغيرات وتحولات في الفكر العسكري يمكن للمفهوم تفسيرها واحتوائها أو اختزالها . ويمكن أن يفسر الباحث أسبابه إلى جملة من العوامل منها :

1. التغيير الذي حدث في الإستراتيجيات العسكرية بعد الحرب الباردة .
2. تطور سياسات الدفاع ودرور ووظيفة السلطة في إدارة الجيش .
3. تنامي الإرهاب العالمي العابر للحدود ، بحيث أصبح للفاعلين الدوليين دور أكبر في التأثيرات السياسية والعسكرية .
4. الفشل في تنفيذ السياسات العسكرية .
5. دعوات إصلاح السلطة السياسية .
6. ضعف السياسيين في تنفيذ السياسات العسكرية ، وهذا ما يؤدي إلى تواضع مخرجاتها أو حتى الهزيمة في ميدان المعركة ، وهذه المسألة مرتبطة بمشكلات الفساد في أجهزة الدولة ، وتولية المناصب لم لا يستحقّها . وضعف معيير المساءلة والمحاسبة وضعف المؤسسة العسكرية بحد ذاتها وتفشي الفساد والمحسوبية والقبيلة فيها .
7. تدخل ما يسمى بمنظمات المجتمع المدني في سياسة الأمة .
8. المتغيرات العلمية العسكرية والسياسية ، و" عولمة العسكر " ، قد فرضت قيّماً ومباديء جديدة على الإدارة العسكرية ، لمواكبة تطور الأسلحة والتقنية الإلكترونية العسكرية .

إن هذا المفهوم سيسبب في تقدم القادة وتراجع الساسة والتركيز دائما للبعد المؤسسي للدولة بسبب البعدين التاليين :

أ. يعكس الفكر العسكري ، حيث يتم التركيز على الجوانب العسكرية للمفهوم .
ب. يؤكد على الجانب السياسي للمفهوم ، حيث يمثل كفاءة السلطة وقدرتها على توجيه دفة الحكم والإصلاح الديموقراطي والكفاءة الإدارية للمؤسسات الحكومية .

أي أننا كيف نحقق التنمية العسكرية والربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية والنمو العسكري للأمة . ودفة الحكم من وجهة نظر المجتمع العسكري هي : مجموعة القواعد والإجراءات العسكرية المكتوبة وغير المكتوبة التي تنظم حركة سير المجتمع العسكري واتخاذ قرارات معينة وتبني سياسات معينة . من هنا تظهر قدرة القيادة العامة للجيش وهيئة أركانها على تطوير موارد المجتمع العسكري وتقديم العسكريين وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم ، ويظهر ذلك برضاهم على الحياة العسكرية وولائهم للمؤسسة العسكرية . من خلال هذه التعريفات المجتمعية العسكرية نستنج أنها تنطوي على ثلاثة عناصر : سياسية وهي ما خص السلطة وأدواتها وعلى الأخص الحكومة ، والعنصر التقني ويشمل الكفاءة القتالية والجاهزية القتالية للجيش . والعامل الإجتماعي الذي يتعلق بتحويل النمو الإجتماعي العسكري وتنميته البشرية المستدامة . وتؤثر هذه العناصر وتترابط مع بعضها في إنتاج دفة الحكم . وتتنوع معيير دفة الحكم بين السياسية والعسكرية والإجتماعية العسكرية والإدارية الحكومية ، ولا تشمل ما يسمى بمؤسسات المجتمع المدني ، ويؤكد الباحث على المعايير التالية:

1. العقيدة العسكرية .

2. معرفة العدو
3. حسن الإستجابة لتحركات العدو السياسية والعسكرية .
4. توافق الجيش والسلطة السياسية.
5. الكفاء والجاهزية القتالية .
6. فعالية السياسة الخارجية ودبلوماسيتها .
7. الرؤية الإستراتيجية للأمة .
8. الإستقرار السياسي .
9. معدل النمو الإقتصادي .
10. مكافحة الفساد .

إنّ التعايش مع كرونة والمليشيات أصبحت من ضروريات الحياة في طرابلس ، ناهيك عن انقطاع التيار الكهربائي وشبكة الإنترنت ، وعدم توفر السيولة المادية في المصارف . إنه لمن الصعب الكتابة في مثل هذه الظروف السيئة التي انعكست على حالتنا النفسية . لكن من إيجابيات هذه المرحلة الإلتفاف حول الأسرة والإنقطاع عن العالم الخارجي . بعد أن شغلتنا صروف الزمن عن الاستمتاع بروعة الجلسات الأسرية الشاعرية ! ، وصرفتنا ملهيات العمل ، والطيران في أقاصي الأرض ، والحياة العسكرية الشاقة ، عن قضاء أوقات جميلة نتقاسم فيها خبز الحياة مع الأهل في جو أسري بهيج .

إنّ الكثير من الحكومات تكبّدت خسائر اقتصادية فادحة بفعل هذه الأزمة ، مما جعل العديد من الدول تعيد الحياة جزئياً إلى النشاط الاقتصادي ؛ ودعا الكثير من الكُتاب والمثقفين إلى الالتزام بالإجراءات الوقائية والاحترازية مثل التباعد الاجتماعي والجسدي . وترى ليلى بن هدنة في صحيفة البيان الإماراتية أن "التعايش مع فيروس كورونا المستجد بات واقعاً محتوماً بعدما كان اختيار الإغلاق اضطرارياً وإجبارياً بالنظر لعدم معرفة طبيعة المرض وانتظار اللقاح المناسب ، لكن يبدو أن العالم اقتنع بأن الوباء سيطول ، وأن لقاحه الذي كان مستبعداً أعْلان عنه الرئيس الروسي بوتين اليوم ، إن العودة للحياة أصبحت ضرورة ملحة والتي تتطلب عودة الاقتصاد والأعمال ، وبالتالي فقد بدأت الحياة الاجتماعية الجديدة مع كورونا ، وأهم مميزاتها أن الأفراد أصبحوا مسؤولين عن حماية أنفسهم بشكل أساسي إلى جانب الحكومات."

ختاماً

وصلنا إلى نهاية هذا الكتاب المتواضع المُتَعَلِّق بإدارة وتوجيه الحرب على المستوى الإستراتيجي وقد أسميته "دفة الحرب Warcraft " ، وهو ما فضَّلتُ اختياره من عنوانين ؛ لما لذلك من أهمية كبيرة في الفترة الرَّاهنة ، التي أصبح فيها الفكر العسكري عُنصرًا محوريًّا لدى الجميع . وقد حاولتُ قدر المُستطاع تحليل وتفصيل مدى شرح معايير هذا المصطلح الجديد من وجهة نظري الخاصة ، ولنكُن مُنصفين فإن هناك بعض المعايير المُطبَّقة على أرض الواقع ، وهناك أخرى لا يمنحها الإستراتيجيون الاهتمام ، ونحن ننشُد الكمال في ذلك ؛ من أجل مُسايرة الجيوش العالمية ، وتحقيق المُنافسة المطلوبة ، والتفوُّق في مراحل تالية .

هناك كثير من الجوانب التي يُمكن أن يُفصّلها الباحثون العسكريون والباحثات فيما يتعلَّق بدفة الحرب في أبحاثهم العلمية ، ولم نتناول إلا القدر اليسير ، فإن كان هناك قصور في هذا الكتاب ، ونحن بشرٌ في النهاية ، وأدعو الله أن يُوفِّق باحثينا في جميع ما يُقدِّمونه من معارفَ تُساهم في تخطِّي السلبيات التي نُعاني منها كعسكريين محترفين ، وصلِّ اللهُمَّ على سيّدنا مُحمَّدٍ، وعلى آله وصحبه وسلِّم .

" هذا ما عندي فإن أحسنت فمن الله، وإن أسأت أو أخطأت فمن نفسي والشيطان "

تَمَّ بِحَمْدِ اللهِ وَ تَوْفِيقِهِ وَ فَضْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ وَبِإِذْنِهِ وَالْحَمْدُ وَ الشُّكْرُ لَهُ وَفَّقَهُ الرَّبِ لِلعَمِيد طَيَّار رُكْن فَتْحِي إِمْنِيصِيرْ رَاجِينَا الرَّحْمَةَ ، وَ الْغُفْرَانَ مِنْهُ وَ أَنْ نَكُونَ طَائِعِينَ خَاشِعِينَ لَهُ .

طرابلس يوم الإربعاء : 22 ذي الحجة الموافق 12 أغسطس 2020

قائمة المراجع

1. المصدر : القاموس العملي للقانون الإنساني
2. السيدة ‘‘كاثلين لافاند" رئيسة وحدة الاستشارات القانونية المنتهية ولايتها باللجنة الدولية لصليب الأحمر https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/interview/2012/12-10-niac-non-international-armed-conflict.htm
3. منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر
4. قضية تاديتش (7 -IT-94-IT أيار/ مايو 1997) قضية عرضت على دائرة المحاكمة الابتدائية بالمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا سابقًا
5. القاموس العملي للقانون الإنساني
6. https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/armed-conflict/
7. روبرت أ. دال (التحليل السياسي الحديث)، مصر 1993
8. https://www.mcsr.net/news32
9. مُحَمَّد محمود ربيع، (مناهج البحث في السياسة)،بغداد 1978
10. https://www.noqta.info/page-139740-ar.html
11. الدكتور مهند العزاوي (فن ومهارات التحليل السياسي) https://saqrcenter.net/?p=1085
12. سعود قبيلات الشخصية الشيوعية معروفة من الاردن ، مقاله حول افاق الماركسية واليسار في العالم العربي https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=191454
13. مُحَمَّد شلبي، (المنهجية في التحليل السياسي)، الجزائر 1997
14. حسين عوض https://www.facebook.com/116200031801108/posts/3132832580137823/
15. د.بهاءالدين مكاوي https://www.bipd.org/publications/InstituteBooks/MediaHandler/GenericHandler/images/publication/PoliticalDecision.PDF
16. منشورات مركز عزة للدراسات والإستراتيجيات http://gss.mpa.edu.ps
17. الرابطة الوطنية للمحللين السياسيين، https://www.facebook.com/550973098268815/posts/565124116853713
18. هارفرد بزنس ريفيو، https://hbrarabic.com
19. موقع إجابة الإلكتروني https://ejaaba.com
20. https://wordwall.net/es/resource
21. https://twitter.com/rowadpsau/status/1067118986884714497?lang=da
22. المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية https://hrdiscussion.com/hr110229.html
23. موقع سطور، https://sotor.com/
24. د. عبد الرحيم مُحَمَّد، موقع الكتروني، http://dr-ama.com/?p=158

25. عبد العزيز العيساوي،
https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2018/03/02/458142.html
26. Strategy&Statecraft كراسة تدريب بجامعة الدفاع الوطني الباكستانية، 2018
27. د. إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، بيروت 1979
28. الفضاء السياسي الأكاديمي، موقع الكتروني
https://www.facebook.com/politicaluniv/posts/972906492901591
29. أليكس منتس و كارل دي ريون الأبن، فهم صنع القرار في السياسة الخارجية أبو ظبي 2016
30. منشورات جامعة تكريت، كلية العوم السياسية،
https://cpos.tu.edu.iq/psd/images/2017/polout
31. المقاتل، موقع الكتروني،
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/EdadDwla/sec04.doc_cvt.htm
32. تامر نادي، https://arabprf.com/?p=3044
33. د.سعيد أبو عباه صور وأشكال الدبلوماسية، دنيا الوطن، موقع الكتروني
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/127417.html
34. عصام بن الشيخ، منشورات جامعة قاصدي مرباح ورقلة/ الجزائر،2016-https://portal.arid.my/Publications/61d702b8-1b0f-4d.pdf
35. العين الإخبارية، مجلة الكترونية. https://al-ain.com/article/world-preparing-war-economy-battle-weapons
36. عربي 21، مجلة الكترونية، https://arabi21.com/story/1260186
37. لينين والعلم العسكري، مجموعة من الكتاب السوفيت، بيروت 1973
38. موقع واي باك مشين Franklin Delano Roosevelt, The Great Arsenal of Democracy نسخة محفوظة
39. موقع قناة الجزيرة الإخبارية،
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2017/3/14
40. لوسيل، موقع الكتروني، أحمد عقل،https://lusailnews.net/knowledgegate/opinion/16/08/2020/
41. عبد الإله بلقزيز، الخليج مجلة ألكترونية https://www.alkhaleej.ae
42. شذى خليل،مركز الروابط للبحوث والدرسات الإستراتيجية،
https://rawabetcenter.com/archives/75567
43. Annd، موقع الكتروني. اقتصاد الحرب: النزاع وعسكرة الاقتصاد،
https://www.annd.org/ar/activities/details
44. تولّي القيادة، العقيد صامويل هيز والمقدم وليم توماس (الأكاديمية العسكرية الأمريكية) ، بغداد 1984
45. علم الحرب، منير شفيق، بيروت 1980

46. زولتان باراني Zoltan Barani أستاذ العلوم السياسية، جامعة تكساس.
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_141AF184.pdf
47. روبرت غرين، 33 استراتيجية للحرب، أبوظبي 2009
48. القدرة على الإرغام ، مواجهة الأعداء بدون حرب ،ديفيس غومبرت & هامس بين نديك ،www.rand.org
49. آراء في الحرب،أكرم ديري، بغداد 1984

الفهرس

ت	الموضوع	الصفحة
1	شكروتقدير	1
2	المقدمة	3
3	الباب الأول : التحليل السياسي لميدان النزاع المسلح	12
4	مفهوم النزاع المسلح	12
5	أنواع النزاعات المسلحة	15
6	الفصل الثاني : الفرق بين النزاع المسلح والصراع المسلح	19
7	أولاً: النزاع ومفهومه	19
8	ثانياً : الصراع ومفهومه	24
9	الفصل الثالث : مفهوم التحليل السياسي لميدان النزاع المسلح	45
10	مدخلات التحليل السياسي لميدان النزاع المسلح	45
11	الفصل الرابع : تحويل الموقف العسكري إلى قرار سياسي	47
12	المبادئ الأساسية تحويل الموقف العسكري إلى قرار سياسي	49
13	الفصل الخامس : التحليل الاستراتيجي للأداء القومي	54
14	أدوات التحليل الاستراتيجي	57
15	مراحل التحليل الاستراتيجي العسكري	59
16	الباب الثاني : دفة الحرب	62
17	الفصل الأول : مفهوم دفة الحرب	62
18	الفصل الثاني : عوائق دفة الحرب	67
19	الفصل الثالث : فلسفة دفة الحرب	72
20	التوافق الأنطولوجي بين فلسفة الحرب ودفة الحرب	79
21	التلازم العضوي بين دفة الحرب والسياسة	82
22	التبرير الفلسفي لدفة الحرب	85
23	تطبيقات دفة الحرب	87
24	الباب الثالث : السياسة الخارجية والدبلوماسية وارتباطهما بدفة الحرب	89
25	الفصل الأول : السياسة الخارجية	89
26	علاقة السياسة الخارجية ببعض المفاهيم الأخرى	90
27	علاقة السياسة الخارجية بدفة الحرب	96
28	العلاقات الخارجية مقابل دفة الحرب	98
29	الفصل الثاني : وسائل دفة الحرب	100
30	وسائل استخدام دفة الحرب	103
31	دفة الحكم وتأثيرها على مسائل دفة الحرب	105
32	عمليات السياسة الخارجية ودور الدبلوماسية	112
33	دبلوماسية الدفاع	112
34	العلاقة بين الدبلوماسية وأدوات الدولة الأخرى	118
35	الفصل الثالث : الاقتصاد ودفة الحرب	122

35	الاقتصاد كأدة من أدوات الحرب	122
36	المكونات الأساسية لاقتصاد دفة الحرب	124
37	أشكال دفة الحرب الاقتصادية	130
38	أهمية دفة الحرب الاقتصادية	131
39	أهم نتائج دفة الحرب الاقتصادية	133
40	الفصل الرابع : جوهر الدولة ودور الجيش	134
41	العلاقة بين السياسة والعسكر	135
42	القوة العسكرية كأداة لدفة الحكم	136
43	استخدام القوة : هل الغاية تبرر الوسائل ؟	137
44	التأكيد على تعدد استخدامات تصميم القوة	149
45	السياسة العسكرية "العلاقة بين الحكومة و دفة الحرب"	153
46	الفصل الخامس : الخاتمة	157